

الحكومة المصرية

تقرير

لجنة التجارة والصناعة

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
ـلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة
بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العينى بالقاهرة

١٩٢٠

ثمن ٢٠٠ مليم

Rare.
Clostx.
330.962
T175

الحكومة المصرية

تقرير
لجنة التجارة والصناعة

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة
بسراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العينى بالقاهرة

١٩٢٠

محتـــــويات

القســم الثانى — الصناعات الكبيرة

القســـم الثالث — الصناعات الجديدة

القســـم الرابع — مذكرات متنوّعة

الباب الأول — انشاء لجنة التجارة والصناعة وعملها

أنشئت لجنة التجارة والصناعة بقرار من مجلس الوزراء مؤرخ ٨ مارس سنة ١٩١٦ نصه كما يأتى :

قرار بتأليف لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة"

من حيث ان من أهم الأمور الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها ؛

ومن حيث ان الأحوال الحاضرة تجعل من جهة أخرى للمباحث التى تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة فى مصر قيمة خاصة وتقضى بالمبادرة الى النظر فيها وقد كانت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بدأت فى عمل هذه المباحث وينبغى متابعة السير فيها من الآن بطريقة أعم وأوسع ؛

ومن حيث انه من الواجب أن تقوم بمثل هذا المبحث لجنة خاصة يكون لها السلطة فى اجراء جميع التحريات التى يقتضيها اتمام مهمتها ؛

فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى :

١ — تألفت لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة" مهمتها درس المسائل المبينة فيما تقدم وهذه اللجنة مكونة من الأعضاء الآتية أسماؤهم وهم :

اسماعيل صدقى باشا	من الوزراء السابقين (رئيس) .
المستر سدنى ويلز	المدير العام لادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى (نائب رئيس) .
يوسف أصلان قطاوى باشا	العضو بالجمعية التشريعية .
المستر كريج	مراقب قلم الاحصاء العام بوزارة المالية .
أمين يحيى بك	من أعيان الاسكندرية .
المستر ف . مردوخ	من أرباب الصنائع بالمنصورة ،
محمد طلعت حرب بك	من أعيان القاهرة .

٢ — تتخابر ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى مع هذه اللجنة وتبذل لها كل معاونتها فيما يتعلق بجميع الأعمال الداخلة فى دائرة اختصاصها .

٣ — تقدم اللجنة تقريرها مشفوعا بما تشير باتخاذه من التدابير الى رياسة مجلس الوزراء .

القاهرة فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (٨ مارس سنة ١٩١٦) .

رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وقد تعين بعد ذلك :

جناب المسيو هـ . نوس بك مدير شركة السكر بالقطر المصرى ؛ وجناب المسيو ف . بورجوا مدير شركة الغاز بالاسكندرية ؛ وجناب المسيو س و . تويلفز الموظف بوزارة المالية بقرارين من مجلس الوزراء .

وقد عقدت اللجنة حتى اليوم ثمانية وثلاثين جلسة كانت أولاها بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩١٦ وزار مكتب اللجنة المكوّن من حضرة صاحب المعالى الرئيس وجناب نائب الرئيس جملة من الورش والمصانع سواء بالقاهرة أم بالاسكندرية أم فى مدن أخرى للوقوف على حقيقة الحال الصناعية فى البلاد .

ثم جرت للمكتب محادثات شتى مع بعض التجار وكبار الصناع وآخرين ممن لهم علاقة بهذه اللجنة وبعد ذلك عرض نتيجة تلك الزيارات والمحادثات على اللجنة فى اجتماعاتها المتوالية كما أنه أبلغها جميع التقارير والملاحظات التى قام بتحريرها جماعة من التجار والصناع ولقد زارت اللجنة بحذافيرها كثيرا من مصانع البلاد نخص بالذكر منها فابريقة الحوامدية لتكرير السكر الخ .

ثم تألفت لجان فرعية من أعضاء اللجنة أنفسهم وأضيف اليهم فى بعض الأحوال موظفون من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى للقيام ببعض المباحث الخاصة فأدّى ذلك الى تمام الالمام بحالة الصناعات الصغيرة فى مصر .

وعهد بدراسة موضوعات أخرى الى أفراد خصيصين من أعضاء اللجنة أو من الخارج .

ولقد زارت اللجنة جميعها مدارس المهندسخانة والفنون والصناعات والتجارة المالية والمتوسطة وورش بولاق الصناعية استيفاء لمباحثها الخاصة بحالة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بمصر وبعلاقته بالتجارة والصناعة فى القطر .

ونذكر أيضا أن مكتب اللجنة انتقل فى صيف سنة ١٩١٦ الى الاسكندرية وشهد افتتاح معرض الصناعات المصرية فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٦ الذى أقيم تحقيقا لرغبة اللجنة .

وقدّمت اللجنة بتاريخ أوّل سبتمبر سنة ١٩١٦ وأوّل ديسمبر من السنة نفسها تقريرين أحدهما يبحث فى تأثير الحرب فى التجارة والآخر خاص بتأثير الحرب فى الصناعة بمصر . وبذلك أدّت اللجنة النصف الأوّل من العمل المنوط بها .

أما التقريران التاليان فيختص أحدهما بالرقى التجارى والآخر بالرقى الصناعى فى مصر ويسر اللجنة أن تشكر لهذه المناسبة جميع من تفضلوا باسداء المعونة لها سواء بتقديمهم معلوماتهم الثمينة أم تجاربهم النافعة ولا يسعها إلا أن تعترف بأنها مدينة لادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بالمساعدة العظيمة التى لقيتها منها مدة العمل .

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٧

الباب الثانى — ترقية التجارة فى مصر

الفصل الأول — نظرة تاريخية

تأثير الأحوال الطبيعية — ان الحضارة والنشاط الاقتصادى فى أى بلد من البلدان يتوقفان على أحواله الجوية والجيولوجية ومركزه الجغرافى أى بعبارة واحدة على أحواله الطبيعية .

وقد جاء تاريخ مصر مؤيدا لهذه الحقيقة فان مصر غدت بفضل هذه الأحوال الطبيعية مهدا لحضارة هى من أغنى الحضارات القديمة وأمجدها كما أنه بسبب التقصير فى الانتفاع بهذه المزايا الطبيعية قد قدّر لهذه البلاد أن لا تبلغ درجة الرقىّ والرخاء التى كانت جديرة بها .

ولما كانت التجارة عبارة عن تبادل الحاصلات فلا سبيل الى درس تاريخ التجارة فى بلد ما لم يدرس معه تاريخ انتاجه وتاريخ حياته الاقتصادية بصفة عامة .

حالة الأمة المصرية فى أوائل القرن التاسع عشر — اتفقت الآراء بوجه عام على أن مبدأ النهضة الاقتصادية فى القطر المصرى يرجع الى عهد محمد على مؤسس الأسرة الحالية .

والواقع أن مصر قد انحطت فى أوائل القرن التاسع عشر الى الدرك الأسفل من تأخر المدنية وارتباك الحالة الاقتصادية ولقد أجمعت على هذا الأمر كل الشواهد فى ذلك العصر .

ويعزى السبب فى هذه الحالة السيئة الى ما تقدّم عهد محمد على من الحكومات المختلة النظام القائمة على الجهل والاستبداد مما جرّد المصريين من روح الاقدام ونزع منهم شعورهم بحقوقهم وواجباتهم .

حالة البلاد عند ما أخذ محمد على على عاتقه انهاضها من كبوتها — كان القطر على هذه الحالة السيئة عند ما تولى محمد على زمامه وأخذ يوقظه من رقدته الطويلة ففى ذلك العهد كان عدد سكان القطر يبلغ مليونين[1] وكان مجموع قيمة التجارة من صادرات وواردات يقدّر بخمسة عشر مليونا من الفرنكات[2] فلم يأت آخر حكمه حتى تجاوز عدد سكانه ضعفيه فصار (٤٫٢٠٠٫٠٠٠)[3] وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليونا من الفرنكات منها ٦٧ مليونا للصادرات و ٥٥ مليونا للواردات وقد أمكن الوصول الى هذه النتيجة الباهرة فى أقل من ربع قرن .

وكان همه الأكبر متجها الى ترقية الزراعة والصناعة . وتحقيقا لهذا الغرض السامى رأى أن يستعين بمدنية أرقى من مدنية بلاده كما أنه مهد للشعب سبيل الحصول على حاجته من التعليم وبث فيه الرغبة فى طلب العلم ووضع كذلك المشروع العظيم لأعمال الرى والترع والقناطر وبدأ فى تنفيذه فتكللت أعماله بالنجاح .

(١) ج . كريج ، تعداد القطر المصرى "ليجبت كونتمبورين" (مصر الحديثة) .
(٢) برهير ، مصر من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٠٠ صفحة ٢١ .
(٣) ١٨٤٦ ، ج . جريج شرحه .

ويقدّر كلوت بك أنه لغاية سنة ١٨٣٦ أنجز محمد على من أعمال الرى والمواصلات الداخلية ١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب من أعمال الحفر و ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب من أعمال الردم كما أنه شيّد ٢,٨٤١,٠٠٠ متر مكعب من أعمال البناء الخاصة بأعمال الرى وطرق المواصلات فى داخلية البلاد .

وقد صرف همه الى تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية كما أنه أنشأ ترعة المحمودية برمتها وهى لا تزال الى الآن من أعظم طرق التجارة الداخلية وبدأ كذلك فى تنظيم ميناء الاسكندرية وجعلها صالحة للملاحة .

وهو الذى وسّع نطاق زراعة القطن التى لا تزال أهمّ ينابيع الثروة الأهلية وقد سعى جهده فى ادخال الصناعات العظمى إذ كان يعلم ما لها من المنزلة الرفيعة . ولئن كانت مساعيه فى هذا السبيل لم تكلل جميعها بالنجاح فلا نزاع فى أن السبب فى ذلك يرجع بالأكثر الى خطأ عماله وأعوانه . على أن مجهوداته فى هذا الصدد لم تكن من العقم بحيث يتصوّرها الناس .

سعيد باشا واسماعيل باشا — وقد جنى أعقابه ثمار أعماله العظيمة ولم يألوا جهدا فى أن يحذوا حذوه ويقتفوا أثره غير مدّخرين وسعا فى أعمال التحسين والتكميل وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق فى هذا الميدان .

فان سعيد باشا هو الذى أعطى الأهالى الحرّية فى زرع الأرض التى وزعها عليهم ومع أنه لم يمنحهم الملكية المطلقة فقد أعطاهم من الحق ما يخوّلهم اعتبار أنفسهم ملاّكا للمحصول كما كان لهم أن يبيعوا حق الانتفاع بالأرض .

وقد أتمّ مدّ الخط الحديدى الذى بين القاهرة والاسكندرية فى سنة ١٨٥٧ وكذلك الخط الذى بين القاهرة والسويس فى سنة ١٨٥٨ وبدأ العمل فى قنال السويس وأنشأ ميناء ابراهيم بالسويس الخ .

أما اسماعيل باشا فهو بلا نزاع أجدر خلف بمحمد على . ورث عنه الحمية المتقدة والوطنية الحقة وكانت آراؤه العالية وإقدامه العظيم على القيام بالمشروعات الجليلة معادلة لأمانيه الكبيرة نحو بلاده . ولئن كان قد جنى من هذه الصفات فوائد جزيلة للبلاد فلقد جرّت عليه مشاكل ومتاعب فى داخل القطر وخارجه وسيبقى تاريخ حكمه مقرونا بذكر انشاء المحاكم المختلطة التى كانت فاتحة لاقامة العدل بين الجميع على السواء وبانشاء ترعة الابراهيمية التى أحيت الوجه القبلى وباتمام قنال السويس .

الارتقاء الاقتصادى من عهد محمد على الى يومنا هذا — واليك الآن بيان الأرقام التى تدل على نتائج المجهودات التى بذلت لترقية التجارة ولكى نبين أهمية ذلك سنتبعها ببيان عدد السكان والمحاصيل .

التـــجارة

ســـنة	السكان بالميلون	الصـادرات بضائع القيمة بالجنيهات المصرية	الصادرات قطن (٥) بآلاف القناطير	الواردات القيمة بالجنيهات المصرية	المجموع القيمة بالجنيهات
١٨٠٠	٢و٠	٢٨٨و٠٠٠ (١)	—	٢٨٩و٠٠٠	٥٧٧و٠٠٠ (١)
١٨٣٦	٣و٧	٢و١١٥و٠٠٠ (٢)	٢٤٣	٢و٦٨٥و٠٠٠	٤و٧٠٠و٠٠٠ (٢)
١٨٥٠	٤و٦	٢و٣٠٢و٠٠٠ (٣)	٣٦٥	١و٣٩٨و٠٠٠	٣و٧٠٠و٠٠٠ (٣)
١٨٥٥	٥و١	٤و٥٩١و٠٠٠ (٤)	٥٢٣	٢و١٠٩و٠٠٠	٦و٧٠٠و٠٠٠ (٤)
١٨٦٠	٥و٥	٣و٠٩٠و٠٠٠ (٣)	٥٠١	٢و٤١٠و٠٠٠	٥و٥٠٠و٠٠٠ (٣)
١٨٧٠	٦و٤	٩و٩٩٥و٠٠٠ (٣)	١و٣٦٢	٦و٦٠٥و٠٠٠	١٦و٦٠٠و٠٠٠ (٣)
١٨٧٥	٦و٩	١٣و٣٣٣و٠٠٠ (٤)	٢و١٠٧	٥و٦١٩و٠٠٠	١٨و٩٥٢و٠٠٠ (٤)
١٨٨٠	٧و٤	١٣و١٧٨و٠٠٠ (٤)	٣و١٩٩	٨و٦٩٢و٠٠٠	٢١و٨٧٠و٠٠٠ (٤)

محاصـــيل	وحدة المقياس	سنة ١٨٣٣ (٦)	سنة ١٨٧٠ (٦)
القمح والذرة	هكتولتر	٤و٣٠٠و٠٠٠	٥و٠٠٠و٠٠٠
الشـــعير	»	١و٢٠٠و٠٠٠	٥و٠٠٠و٠٠٠
الفول والعدس	»	١و٤٠٠و٠٠٠	٤و٠٠٠و٠٠٠
القطن	كيلوجرام	٥و٠٠٠و٠٠٠	٧٨و٠٠٠و٠٠٠
البســـكر	»	٤٠٠و٠٠٠	٢٠و٠٠٠و٠٠٠
الارز	هكتولتر	١٥٠و٠٠٠	٨٨و٠٠٠و٠٠٠

قد زادت التجارة الخارجية للقطر المصرى فى أقل من ٧٥ سـنة أكثر من ثلاثة آلاف فى المـائة كما أن عدد سكانه تضاعف أربع مرات بل أن نسـبة الزيادة فى تجارة الصادرات صارت أعلى من نسبتها فى التجارة العامة فقد زادت الصادرات من ٢٨٨و٠٠٠ جنيه مصرى الى نحو ١٠و٠٠٠و٠٠٠

أما وقد بينا الرقىّ المتوالى فى التجارة العامة للقطر منذ عهد محمد على الى آخر حكم اسماعيل باشا ، فسنبين فى الكشف الآتى الزيادة المضطردة فى حركة التجارة من سنة ١٨٨٠ الى يومنا هذا :

الســـنة	الـــواردات بآلاف الجنيهات المصرية	الصـــادرات بآلاف الجنيهات المصرية	المجـــموع بآلاف الجنيهات المصرية	القطن والحبوب والكسب
١٨٨٤	١٠و٣٥٥	١٢و٩٤٣	٢٣و٢٩٨	٩و٧٠٠
١٨٨٥ — ١٨٨٩	١٠و٤٩٩	١٣و١٩٧	٢٤و٦٩٦	٨و٩٠٠
١٨٩٠ — ١٨٩٤	١١و٧٨٥	١٥و١١١	٢٦و٨٩٦	١٠و٢٠٠
١٨٩٥ — ١٨٩٩	١٣و٩٠١	١٥و٢٩٠	٢٩و١٩١	١١و٢٠٠
١٩٠٠ — ١٩٠٤	٢١و٥٠١	٢٠و٦١٢	٤٢و١١٣	١٦و٢٠٠
١٩٠٥ — ١٩٠٩	٣٠و٣٩٤	٢٨و٤٨٩	٥٨و٨٨٣	٢٢و٢٠٠
١٩١٣	٣٧و٦٥٦	٤٢و٨٠٠	٨٠و٤٥٦	٢٩و١٠٠
١٩١٦	٣٢و٢٥٧	٣٧و٥٩٥	٦٩و٨٥٢	٣٢و٢٠٠

ويستدل بهذا الكشف على اطراد فى الزيادة لا يسـتوقفه حائل وهو إطراد ازداد جلاء بعد ســـنة ١٨٨٤ .

(١) بريهير . (٢) كلوت بك . (٣) ا . فون كريمر ايجبتن (الاسكندرية فقط) . (٤) اميش بك (تجارة مصر الخارجية) . (٥) بوغوص باشا نوبار مصر نشرة المجمع المصرى . (٦) دى رينى . احصاء القطر المصرى .

الفصل الثانى — الصورة العامة لتجارة مصر الخارجية

ان التجارة الخارجية لأى قطر من الأقطار من أهمّ العوامل التى يمكن بواسطتها تقدير حركة الاقتصاد به ومن ثم فان الاحصاء الجمركى يعتبر بمثابة مرآة تنعكس فيها خير انعكاس الصورة العامّة لهذه الحركة . كان القطر المصرىّ ولا يزال منذ قرن يستورد من الخارج معظم المصنوعات اللازمة لسكانه وما زال يصدر الى البلاد الأجنبية من حاصلاته الزراعية ما يفى بأثمان هذه الواردات ويقوم بسائر تكاليفه الأخرى . ويعلم الجميع مقدار ما يتأثر به المزارعون فى مصر كما فى غيرها من التغيّر فى مقادير محصولاتهم وقيمتها تبعا لقانون العرض والطلب اللذين هما خاضعان لعوامل متقلبة شتى وفضلا عن ذلك فان التجارة فى مصر شأنها فى سائر البلاد الزراعية البحتة معرّضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين فى مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك تتعرض التجارة لما ينشأ عن العوامل السالفة الذكر من الاختلاف فى المقدرة على الشراء لدى الأشخاص المرتزقين من الزراعة . على أن هذه الحالة التى أسلفنا ذكرها أشدّ فى مصر حرجا منها فى البلاد الأخرى لأن مكانتنا الاقتصادية ترتكز على محصول زراعى واحد ألا وهو القطن وفضلا عن ذلك فهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشدّ وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة له فى الأهمية وينشأ عن ذلك عيبان اختصت بهما حالة مصر الاقتصادية ، وهما : (أوّلا) دوام عدم التوازن بين العرض والطلب ويظهر أثر ذلك فيما نراه من التقلب الشديد فى الأثمان ؛ (ثانيا) الاختلاف العظيم فى ايراد الأفراد مما يؤدّى الى اختلال ميزانيات البيوت . وسنورد فيما يلى كشفا نلخص فيه بيان التقلبات فى تجارة الصادرات والواردات من سنة ١٨٣٦ الى سنة ١٨٧٠ مع مقارنتها بمثلها من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٦ :

الــواردات

الحاصــيل	١٨٣٦		١٨٧٠	
	بآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	النسبة فى المائة من المجموع	بآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	النسبة فى المائة من المجموع
منسوجات	٩٨٠	٣٨	٢٠٣٥	٣١
موادّ غذائية...	٨٢	٣	٩٦٣	١٥
عقاقير وعطور	٥٧	٢	١١٩	٢
موادّ البناء	٤٨٤	١٩	٦٧٧	١٠
وقــود	٤٨	٢	٣٩٥	٦
محاصيل صناعية أخرى	٢٠٠	٨	٨٨٢	١٣
بضائع أخرى	٧٢٥	٢٨	١٥٣٩	٢٣
المجموع	٢٥٧٦	١٠٠	٦٦٠٠	١٠٠

المحاصيل	١٩١٣ بآلاف الجنيهات المصرية	١٩١٣ النسبة فى المائة من المجموع	١٩١٦ بآلاف الجنيهات المصرية	١٩١٦ النسبة فى المائة من المجموع
منسوجات	٦٩٦٨	٢٤	٩٦٤٤	٣١
موادّ غذائية...	٦٥٧٣	٢٣ر٧	٦٢٥٧	٢٠
عقاقير وعطور	٩٧	٠ر٣	١٠٨	٠ر٣
موادّ البناء	٢٧٦٨	١٠	٧٤٥	٣
وقـــود	٢٧٥٧	١٠	٦٢٩٠	٢٠
محاصيل صناعية أخرى	٦٣٨٦	٢٣	٥٠٨٥	١٧
بضائع أخرى	٢٥٢١	٩	٢٧٥٧	٨ر٧
المجموع	٢٧٨٠٠	١٠٠	٣٠٨٨٦	١٠٠

الصـــادرات

المحاصيل	١٨٣٦ بآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	١٨٣٦ النسبة فى المائة من المجموع	١٨٧٠ بآلاف الجنيهات المصرية	١٨٧٠ النسبة فى المائة من المجموع
قطن وبذرة	٩٢٠	٤١ر٣٠	٧٢٠٠	٧٢
موادّ غذائية...	٣٠٠	١٤ر٥	١٩٠٩	١٩ر١
العقاقير والعطور وموادّ الصباغة	٢٤٤	١١ر٧	٤٣٤	٤ر٣
منسوجات	٦٢	٣	٦٣	٠ر٧
محاصيل صناعية أخرى	٥١	٢ر٥	٢٠	٠ر٢
بضائع أخرى	٤٩٩	٢٤	٣٦٩	٣ر٧
المجموع	٢٠٧٦	١٠٠	٩٩٩٥	١٠٠

المحاصيل	١٩١٣ بآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	١٩١٣ النسبة فى المائة من المجموع	١٩١٦ بآلاف الجنيهات المصرية أعداد صحيحة	١٩١٦ النسبة فى المائة من المجموع
قطن وبذرة...	٢٩٠٠٠	٩١ر٦	٣٢٤١٢	٨٦ر٥
مواد غذائية...	١٢٦٢	٤	٣٩٨٠	١٠ر٦
عقاقير وعطورات ومواد صباغة	٦٢	٠ر٢	٦٠	٠ر٢
منســوجات	١١	—	١٩	—
محاصيل صناعية أخرى	٢٧٧ (١)	٠ر٩	٣٢٩ (٢)	٠ر٩
بضايع أخرى	١٠٥٠	٣ر٣	٦٦٠	١ر٨
المجموع	٣١٦٦٢	١٠٠	٣٧٤٦٠	١٠٠

الكشف المتقدّم يؤكد كل التأكيد علوّ مكانة القطن فى تجارة الصادرات ففى سنة ١٨٣٦ عند ما كان الصادر من القطن لا يتجاوز ٢٦٣٠٠٠ قنطار كانت قيمته ٤١ ٪ بالنسبة الى المجموع وفى سنة ١٩١٣ كانت النسبة ٩٢ ٪ .

(١) لا يدخل فى ذلك السجاير ٣٩٥٠٠٠ جنيه مصرى ؛ (٢) لا يدخل فى ذلك السجاير ٢٦٢٠٠٠ جنيه مصرى .

ويستنتج منه كذلك ما يأتى :

(١) بينما كان القطر المصرى فى الوقت الماضى من الأقطار التى تصدّر المواد الغذائية اذا به الآن وقد أصبح يزداد اعتمادا على الأسواق الأجنبية فى تدبير ما يلزمه من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى وذلك بسبب النقص النسبى فيما ينتجه من هذه المحصولات والواقع أن نسبة المحصولات الغذائية فى سنة ١٨٣٦ كانت ٣ ./. من الواردات و ١٤ ½ ./. من الصادرات وفى سنة ١٩١٣ كانت النسبة ٢٤ ./. من الواردات و ٤ ./. فقط من الصادرات ولا شك أن هذه الحالة هى النتيجة الطبيعية لاهتمام القطر المتزايد بترقية محصوله من القطن .

(٢) كانت مصر حتى سنة ١٨٧٠ أو بعبارة أصح حتى سنة ١٨٦٩ سنة افتتاح قنال السويس طريق نقل المحصولات بين الجهات المحيطة بالقطر من القارتين الافريقية والأسيوية وكانت كذلك مستودعا لهذه المحصولات بين الشرق وأوربا الجنوبية ولا يزال يوجد فى الموسكى وكالات قديمة وشيوخ من التجار يشهدون بما كانت عليه هذه التجارة فى الزمن الماضى من الحركة والنشاط ويخبرون بما كانوا يرونه فى ذلك العصر من وفود تجار العقاقير والعطور من تركيا و بلاد اليونان وغيرها من البلاد المشار اليها وقيامهم بأعمال تجارية ذات شأن .

والواقع أن قيمة الواردات من العقاقير والعطور والمحصولات الأخرى فى سنة ١٨٧٠ كانت تبلغ ١١٩٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٢ ./. من المجموع وكانت قيمة الصادرات ٤٣٤٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٤٫٣ ./. من المجموع .

وانا لنرجو بعد أن تضع الحرب أوزارها أن ترتقى التجارة المرورية (Transit) فى مصر التى تصلح كثيرا لهذا النوع من التجارة والرجاء فى ذلك معقود على وضع نظام تجارى يكون أمتن من النظام الحاضر وكذلك على توطيد العلاقات الخارجية .

(٣) فى سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المنسوجات المصدّرة للخارج ٦٢٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٣ ./. من مجموع الصادرات . وفى سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها الى ١١٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة تكاد تكون فى حكم العدم .

أما الواردات من هذه المنسوجات فكانت نسبتها فى سنة ١٨٣٨ ٣٨ ./. ثم هبطت فى سنة ١٩١٣ الى ٢٤ ./. .

(٤) ونلاحظ أخيرا أن المحصولات الصناعية الأخرى كانت قيمتها فى صادرات سنة ١٨٣٦ ٥١٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٢ ½ ./. من المجموع . أما فى سنة ١٩١٣ فلا تتجاوز نسبتها ٠٫٩ ./. مع أن قيمتها قد بلغت ٢٧٧٠٠٠ جنيه مصرى لا يدخل فى ذلك السجاير التى لو دخلت لرفعت النسبة ٢ ./. تقريبا .

ومن جميع ما تقدّم يمكن استنتاج ما يأتى وهو أن المكانة الاقتصادية لتجارة الصادرات المصرية قد ضعفت واضمحلت لأن تنوع المواد التى تتكوّن منها الصادرات آخذ فى النقص بدل الزيادة وهذا يجعل اعتماد القطر على البلاد الأجنبية أشدّ وأعظم منه فى أى زمن سابق كما أنه يجعل دائرة الانتاج قاصرة على الزراعة قصورا لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد .

الفصل الثالث — نصيب البلاد المختلفة من تجارتنا الخارجية

ان صح ما ذكرنا فى الفصل السابق من أن تجارة مصر الخارجية لم تتغير كثيرا من حيث الأصناف التى تكوّن هذه التجارة فليس الأمر كذلك من حيث البلاد التى ترد منها وتصدر اليها هذه الأصناف كما يتبين من الكشف الآتى :

	واردات			صادرات		
	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣
انجلترا	٢٢٤	٣٣٨	٣٠٥	٩١	٦٠٤	٤٣١
ألمانيا	—	٥	٥٨	—	—	١٢٨
النمسا	٢٠٩	١٢٢	٧٠	٢٥٥	٥٩	٥٦
فرنسا	٩٠	١١١	٩٠	٢٠٠	٨٠	٨٨
اليونان	١٥	٧	١٩	١٨	—	١
ايطاليا	١٤٨	٣٧	٥٣	٩١	٧٩	٣٢
الروسيا	—	٤٤	٣٢	—	١١١	٧١
تركيا	٢٣٩	١٨٧	٩٨	٣٢٧	٣٤	٢١
البلاد الاخرى	٧٥	١٠٩	٢٧٥	١٨	٣٣	١٧٢
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

انجلترا — حلت انجلترا فى المنزلة الأولى التى كانت لتركيا فى سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة الواردات أو فى تجارة الصادرات وقد أصبحت أهم بلد تورّد لنا بضائعها وتستورد بضائعنا على أنها منذ سنة ١٨٨٥ قد فقدت شيئا من مركزها فشغله بعض الممالك الأخرى كالمانيا وبلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة .

النمسا — كذلك أضاعت النمسا والمجر شيئا من مكانتها وخلفها فيها بعض الممالك الصناعية التى دخلت ميدان الحياة منذ عهد قريب لا سيما فيما يختص بالسكر الذى ارتقت صناعته فى مصر فأصبحت غنية عن جانب من واردات السكر النمساوى .

فرانسا — تعرّضت تجارة واردات هذه المملكة فى مصر لعدّة تقلبات محسوسة فمنذ عام ١٨٨٥ أخذت فى هبوط يتخلله شئ من الصعود ثم استمرّت منذ سنة ١٩٠٩ فى هبوط متتابع تقريبا .
أما نصيبها من تجارة الصادرات فيمكن القول بأنه لم يحدث فيه تغيير كبير .

اليونان — تغير قسط اليونان فى تجارتنا من صادرات وواردات تغييرا كبيرا بين سنتى ١٨٣٦ و ١٨٨٥ ثم ثبت على حالة واحدة منذ سنة ١٨٨٥ فى تجارة الصادرات وزاد زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٠٨ فى تجارة الواردات .

ايطاليا — فى سنة ١٨٣٦ كانت ايطاليا أو بالأحرى تسكانيا تضرب بسهم عظيم فى تجارتنا العامة ولكنها فقدت مركزها هذا بسبب تقلب الأحوال فيها بيد أنها بعد تكوين وحدتها وبالأخص منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها فى تجارة الواردات يتحسن تحسنا مستمرا تقريبا ولكن حظها فى تجارة الصادرات قد نقص نسبيا عما كان عليه فى سنة ١٨٨٥ .

الروســـيا — منذ سنة ١٨٨٥ هبطت علاقتنا التجارية مع الروسيا هبوطا ظاهرا .

أمريكا ورومانيا وبلچيكا واليابان — إن نصيب هــذه الممــالك من تجارتنا العامة يزداد فى التحسن بدرجة بالغة وبسرعة عظيمة وذلك منذ خمس عشرة سنة .

تركــيا — كان لتركيا فى ســنة ١٨٣٦ المركز الأول فى تجارة الواردات ولا تزال الى الآن تحتل المركز الثانى بعد انجلترا ولكن نصيبها فى هذه التجارة هبط من ٢٣٩ فى الألف فى سنة ١٨٣٦ الى ١٨٧ فى الألف فى سنة ١٨٨٥ ثم الى ٩٨ فى الألف فقط فى سنة ١٩١٣ . أما فى تجارة الصادرات فكان نصيبها ٣٢٧ فى الألف فى سنة ١٨٣٦ و ٣٤ فى الألف فى سنة ١٨٨٥ و ٢١ فى الألف فى سنة ١٩١٣ .

ألمــانيــا — لا ريب فى أن تجارة البلاد الألمــانية قد جاوزت الحد الممكن فى الزيادة السريعة المضطردة . فبعد أن كانت وارداتها فى سنة ١٨٣٦ خمسة فى الألف صارت ٥٨ فى الألف . وكذلك بعــد أن كانت صادراتها صفرا أصبحت ١٢٨ فى الألف ولئن لم تكن هناك فائدة فى استقصاء البحث عن أسباب هذا الرقىّ السريع الذى يرجع الفضل فيه الى أساليب التوسع الصــناعى التجارى فى ألمانيا فان التنويه ببعض القواعد المتبعة هناك قد ينتج من الفائدة ما يكون عبرة حسنة لمصر والبلاد الموالية وهاك بيان القواعد المذكورة :

(١) التخصص فى العمل وتجزئته مع تنظيم القوى بحيث تكون مرتبطة بعضا ببعض ارتباطا كليا ؛

(٢) حشد القوى سواء فيما يتعلق بالانتاج أم بالمبادلة ؛

(٣) تقديم الصوالح العامة على الصوالح الخاصة ؛

(٤) روح الاشتراك .

وقد كفل تطبيق هذه القواعد باتباع البرنامج الآتى :

(أ) تطبيق نظام للتعليم الفنى الخاص وللمباحث العلمية العملية فى مدارس الحكومة وفى المصانع ؛

(ب) اتباع نظام كامل لاعطاء المعلومات بواسطة التوسع فى طرق النشر الرسمية أو الخصوصية بجميع الوسائل الحديثة كالمتاحف والمعارض والمجلات والاحصاءات الخ ؛

(ج) تعضيد مصالح الحكومة للأفراد فى مشروعاتهم بصفة دائمة ؛

(د) الاشتراك الكلى بين المصارف المــالية وبين الزراعة والصناعة والتجارة ؛

(٥) ترقية الجمعيات من جميع الأنواع والأشكال مثل نقابات التعاون الخاصــة بالاستهلاك أو الاقراض أو الانتاج وجمعيات التعاون المعروفة باسم (Cartels) وجمعيات المنتجين والتجار .

(٦) جعل حاصلات التصدير وكذلك طرق النقل متفقة مع أذواق وحاجات وعادات البلاد التى ترتبط معها ألمــانيا بالعلاقات التجارية .

الفصل الرابع — ترقية التجارة المصرية والعوامل المهمة فى ذلك

اعتبارات عامة

ولنلخص الآن ببعض الأرقام بيان الرقى الذى شاهدناه فى التجارة المصرية :

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
١٨٣٦	٢٫٦٨٥٫٠٠٠	٢٫١١٥٫٠٠٠	٤٫٨٠٠٫٠٠٠
١٨٨٠ (*)	٨٫٦٩٢٫٠٠٠	١٣٫١٧٨٫٠٠٠	٢١٫٨٧٠٫٠٠٠
١٨٨٥ (*)	١٢٫٨٥٤٫٠٠٠	١٣٫٣٧٨٫٠٠٠	٢٦٫٢٣٢٫٠٠٠
١٩١٣ (*)	٣٧٫٦٥٦٫٠٠٠	٤٢٫٨٠٠٫٠٠٠	٨٠٫٤٥٦٫٠٠٠

(*) كلوت بك صفحة ٢٦٥ .

إن الفضل فى هذا الرقى الذى يعدّ عظيما بالنسبة لقطر زراعى محض يرجع على الاخص الى الزيادة فى قيمة وفى مقدار الانتاج الزراعى مما أدّى الى إنماء الثروة الأهلية وخير شاهد على ذلك اتساع ميزانية الحكومة وازدياد عدد السكان .

السنة	عدد السكان	ميزانية الحكومة	
		ايرادات	مصروفات
١٨٣٦	٣٫٧٠٠٫٠٠٠	٢٫٤١٤٠٠٠	١٫٩٢١٠٠٠
١٨٥٠ (*)	٧٫٤٠٠٫٠٠٠	٩٫٥٨٥٠٠٠	٧٫٦٩١٠٠٠
١٨٨٤	٧٫٩٠٠٫٠٠٠	١٠٫١٤٠٠٠٠	١٠٫٠٠٠٠٠٠
١٩١٣	١٢٫٣٠٠٫٠٠٠	١٧٫٧٠٥٠٠٠	١٧٫٦٦٠٠٠٠

(*) كلوت بك صفحة ٢٠٨ ميزانية سنة ١٨٨٣ .

ومن المعلوم أن ثروة أى قطر بصرف النظر عن موارده الطبيعية مرتبطة تمام الارتباط بدرجة ارتقاء أنظمة حكومته وقانونه .

وانا لننظر بعين الرضا والاغتباط الى النتائج التى بلغناها حتى اليوم ولكنا لا نزال فى حاجة الى اصلاحات عظيمة سنبديها فى الفصول الاتية :

(١) التشريع والقضاء ؛
(٢) الثقة التجارية "Crédit Commercial." ؛
(٣) ترقية الانتاج ؛
(٤) تحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية ؛
(٥) نشر التعليم التجارى ؛
(٦) الجمعيات ؛
(٧) النشر ؛
(٨) النظام التجارى .

فلنفحص الآن بقدر ما يمكن من الايجاز وبقدر ما يسع هذا التقرير وسائل الاصلاح فى الأنظمة والتدابير التي أسلفنا ذكرها متوخين بذلك الوصول الى ما يحقق رغبات البلاد ومصالحها .

الفصل الخامس — التشريع التجارى

يجدر بنا عند البحث فى التشريع الخاص بتنظيم الحياة الاقتصادية فى القطر المصرى أن نبدى بعض ملاحظات موجزة .

يبدأ تاريخ التشريع التجارى المصرى المأخوذ عن قانون نابليون منذ أربعين سنة ومنذ هذا التاريخ لم يحصل فيه أى تعديل اللهم إلا فى بعض أجزائه الخاصة التى قضت الضرورة باقتباسها من القوانين الحديثة العهد (مثل أبواب السماسرة والرهن والوكلاء بالعمولة والكمبيالات والصكوك تحت الاذن والتفليسة والصلح الاحتياطى) .

ويقضى نظام الامتيازات بأنه لابد قبل احداث أى تعديل فى التشريع التجارى من موافقة الدول ولا ريب فى أن هذا الشرط عقبة كأداء فى سبيل رقىّ التشريع وقد أجاز قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ الذى صادقت عليه الدول للحكومة المصرية أن تعدل القوانين السارية بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الإستئناف المختلطة ولكن هذا القانون لم يطبق الى الآن فى المواد التجارية ومع ذلك اذا فحصنا أحكام المحاكم التجارية ومحكمة الاستئناف المختلطة فى أثناء الأربعين سنة من عهد انشائها الى اليوم لاغتبطنا بالنتيجة التى وصلت اليها هذه المحاكم فان قضاتها ما زالوا يجدون سبيلا للتوفيق بين التشريع الناقص الراهن وبين ما تقتضيه الحركة التجارية من المطالب المتقلبة وبذلك لم يكن جمود القانون عائقا كبيرا لرقىّ البلاد الاقتصادى . وفى الدور الذى مرّ بمصر كما مرّ بالبلدان الأخرى عند ما أسرف فى انشاء الشركات المساهمة وفى مضاربات البورصة تمكن القضاة بفضل الأحكام التى كانوا يصدورنها من وضع حدّ لمساوى تلك الحالة . ومع أن القوانين المختلطة التى يطبقونها لم تكن تشمل غير مسائل محدودة النطاق فقد استطاع القضاة بعدلهم وانصافهم أن يسدوا النقص فى هذه القوانين .

ومع ذلك لا تزال توجد أوجه كثيرة من النقص فى التشريع التجارى يجدر بنا أن نبين أهمها متحاشين فى ذلك الاعتداء على اختصاصات لجنة الغاء الامتيازات التى ستحدث تغييرا تاما فى النظام القضائى والتشريعى بمصر على أثر إلغاء الامتيازات المنتظر قريبا .

وهذا هو السبب الذى حدا بنا الى الامساك عن المطالبة بتوحيد جهات القضاء الجنائية لأن هذا الموضوع يدخل ضمن الموضوعات المعروضة على بساط البحث وكذلك لانتعرض للمسائل الخاصة بترتيب المحاكم لخروجها عن اختصاصنا وانما نقتصر على التنبيه الى الأهمية العظمى لحسن اختيار القضاة .

أما فيما يتعلق باجراءات المرافعة فانها فى المسائل التجارية سهلة وبسيطة فى مصر ومع ذلك يظهر أن الضرورة ماسة لجعل الاجراءات فى الكمبيالات والسندات تحت الاذن ووفاء الرهن أسرع مما هى عليه الآن .

واذا فحصنا التشريع التجارى النافذ فى الوقت الحاضر لم نجد مناصا من توجيه أنظار أولى الأمر الى النقط الآتية :

(١) وجوب تسجيل التجار والشركات التجارية — ليس هناك فى الوقت الحاضر وعلى الأخص بسبب عدم وجود (قانون الباتنتا) "Droit de patente." أو أى تشريع من هذا القبيل أى دليل

يعرف به الأشخاص أو الشركات التى تحترف بالتجارة فى مصر . ولذلك ينبغى لضمان المعاملات التجارية أن تسجل التفصيلات كافة التى لها علاقة بالمحل التجارى ؛

(٢) تطبيق العلنية فى الاتفاقات الزوجية للتجار وهى التى ينص عليها القانون (وضع جزاء شديد لمن يخالف ذلك) — يجب أن يعرف الجمهور مايكون لزوجات التجار من الحقوق المستترة فى بعض الأحيان وذلك لئلا تؤثر هذه الحقوق فى يسر التاجر الذى يحصل التعامل معه ويجب توقيع جزاءات صارمة حتى قبل الوقوع فى التفليس المحتمل ؛

(٣) وجوب إصدار تشريع كامل للشركات التجارية المصرية ونشر الميزانيات وجعل المؤسسين والمديرين والمندوبين مسئولين جنائيا ومدنيا — ليس هناك أى قانون خاص بهذا الموضوع ولا تكفى لهذا الغرض بعض المواد الواردة فى القانون المدنى أما قرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى هذا الشأن فليس لها قوة القانون ويجب الاستفادة من تجارب الممالك الأوروبية واصدار قانون كامل يعطى لأصحاب الأسهم والسندات والغير ضمانا جديا ؛

(٤) وجوب سن تشريع كامل للشركات التجارية الأجنبية — هذه النقطة جديرة أن تدرس باستيعاب ويجب أن تفحص الشروط التى يسمح معها للشركات الأجنبية أن تتعامل بالتجارة فى القطر المصرى وكذلك الضمان الذى يجب أن يطلب فى مصلحة الغير ممن يتعاقدون معها بل وفى مصلحة المساهمين وأصحاب السندات من المصريين ؛

(٥) وجوب سن تشريع خاص بشركات التأمين (على الحياة ومن الحريق وكذلك التأمين البحرى الخ) ضمانا لمصالح المؤمّنين فى مصر — يمكن فى الوقت الحاضر لأية شركة من شركات التأمين أن تنشئ لها فرعا وتحصل أقساطا فى القطر المصرى بدون أن يكون للمؤمّنين أى ضمان لتنفيذ مشارطة التأمين وفضلا عن ذلك فان هذه الشركات تحرر مشارطات التأمين بحسب أهوائها وتلزم المؤمّنين المصريين فى بعض الأحيان بشروط فادحة تسلب التأمين فائدته وقد لزم القانون المصرى الصمت فى هذا الباب ؛

(٦) اصلاح نظام الصلح الاحتياطى والقضائى (الاسراع والدقة فى التطبيق) — طلبت الغرف التجارية إدخال تعديلات عديدة على القانون الحالى فى مصلحة المداينين ويظهر أنه من المستحسن جدّا أن يكون تطبيق القانون أبلغ دقة وأعظم سرعة وأشد انطباقا على روح القانون والقوانين الاوروبية المماثلة ؛

(٧) ادارة التفاليس بمعرفة موظفين قضائيين وباشراف قاض — يظهر بعد التجربة الطويلة أن نظام وكلاء التفليسة المتبع فى الوقت الحاضر لم يأت مطلقا بنتيجة حسنة فان بعض هؤلاء الوكلاء ليس لهم استعداد كاف للقيام بالعمل الذى ينتدبون له . ونعتقد أن ادارة التفاليس تكون أحسن اذا عهد أمرها الى موظفين قضائيين يكون لهم خبرة خاصة بهذا النوع من العمل وتحت إشراف دائم من قضاة المحاكم ؛

(٨) التفاليس وتطبيق القانون على غير التجار — يظهر أن نظام التفليسة الانجليزى الذى يسمح باشهار افلاس كل شخص ولو لم يكن تاجرا جدير بأن يؤدّى خدمات عظيمة للتجارة فى مصر ولذلك

نقترح ادخال النظام الانجليزى الذى يقضى بجواز الحكم على غير التجار بل الموظفين بأن يدفعوا ديونهم على أقساط شهرية تتناسب على حالتهم المـاليـــة طبقا لتقدير القاضى ويمكن أن يكون الجزاء الذى يضمن به مثل هذا الحكم هو أشهار الافلاس بجميع نتائجه الجنائية والاجتماعية ؛

(٩) التشريع الخـاص ببراءات الاختراع وعلامات المصانع — ان أحكام المحاكم الاستئنافيـة والابتدائية قد ســدّت بقدر المستطاع النقص الناشئ عن عدم وجود قانون فى هـذا الموضوع ومع ذلك فالحاجة ماسة لوضع قانون لأجل حماية الحقوق كما يجب أن ينص على عقاب للقلدين ؛

(١٠) التشريع الخاص بال Warrants (١) — ان للتجار والمصارف أعظم الفائدة فى أن ينظم هذا الموضوع بطريقة كاملة ؛

(١١) مسؤولية المحضرين والسناديك (مأمورى التفليسة) ومأمورى الدلالة والسماسرة الخ — ان الشطط والتلاعب اللذين لوحظا فى القطر المصرى مما يجعل الحاجة ماسة لتعيين مسؤولية هؤلاء الموظفين وتعديل التشريع الحالى فى هذه المواد ؛

(١٢) اصلاح التشريع الخاص بالرهن التجارى وتسهيل المواعيد المحدّدة لوفاء الرهن أو تقصيرها ؛

(١٣) علانية الاحتجاجات (البروتستو) والكمبيالات التى تقبل والسندات التى تحت الاذن — يظهر أنه من الضرورى أن تنشر فى مواعيد دورية أسمـاء الأشخاص الذين أمضوا أو قبـلوا أو حوّلوا الكمبيالات التى قبلت أو السندات التى تحت الاذن فان هذه العلانية شرط جوهرى للثقة التجارية ؛

(١٤) التشريع الخاص بالموازين والمكاييل (توحيدها ووضع عقاب للمخالف) — يجب أن توحد الموازين والمكاييل توحيدا قانونيا ويجعل أساسها القاعدة المترية فان النظام الحالى مما يسهل الغش .

ويظهر أنه من الضرورى أن يبـين على البضاعة المحزومة صافى وزنهـا أو كميتها ويجب أن يحظر استعمال الموازين والمكاييل التى لم ينص عليها القانون ،

(١٥) المعاقبة على الغش فى المواد الغذائية وغيرها — ان المعاقبة على هذا النوع من الغش لا بد منها فى مصر على وجه الخصوص إذ ليس للستهلك هنـا فى كثير من الأحيان حمـاية تقيه الغش والتغيـير والتقليد فى المواد الغذائيـة والعقاقير والمواد الكيماوية وغيرها . وقد يكون الغش فى هــذه المواد من الخطر بمكان .

ولا نريد أن ندخل فى تفصيل النقص الذى يجب سدّه فى تشريعنا التجارى وذلك خوفا من أن نكون قد خرجنا عن الحدود الموضوعة لنا ولكنا رأينا وجوب الاقتصار على بيـان التعديلات المهمة التى نظنها ضرورية .

الفصل السادس — الثقة التجارية (Crédit Commercial.)

أوّل ما يجب أن يهتم به التاجر المثرى عنـد ما يبدأ أعماله هو أن يضمن لنفسه التمتع فى كل وقت بالثقة التجارية التى تتناسب مع مقدرته المـالية وبرنامج الأعمـال الذى ينوى أن يتبعه .

---

(١) الوارنت (Warrants) هى الايصالات التى تعطى للتجار عن بضاعتهم التى يودعونها فى الشون العمومية ويذكر بها قيمة هذه البضائع ويمكن للتجار أن يسحبوا نقودا عليها من المصارف .

إنا اذا دققنا النظر فى الحالة الحاضرة أمكننا أن نجزم بأن للتجارة المصرية فى القطر المصرى كل التسهيلات المعقولة التى يمكن الحصول عليها من المصارف المالية والتى ان أسرف فى اعطائها لساءت العاقبة .

وطبيعى أننا لا نتعرّض فى بحثنا هذا إلا لحاجات البلاد الحالية الناشئة عن الحالة الاقتصادية الحاضرة بدون مساس بمستقبل المصارف المالية وانماء مواردها كى تسير كتفا لكتف مع الرقىّ الذى نرجوه لمختلف فروع الحياة المصرية .

ولا مشاحة فى أن التاجر المصرى ذكى نشيط إلا أنه تنقصه فى كثير من الأحيان أبسط المعلومات الأوّلية العامة .

فاذا لمع له سراب المكسب كما قد يلمع لأمثاله التجار فى البلاد الأخرى فسرعان ما ينخدع به ويظنه ماء فيميل بالطبع الى المضاربات وينـدفع اندفاعا شديدا يحمله بسهولة من الأمل الكبير الى القنوط الأعمى .

وبديهى أن مثل هذه الحالة توجب على صاحب المصرف الذى يقوم بوظيفته حق القيام أن يكون على الدوام مخففا من مغالاة الذين يتعاملون معه وأن يسعى أبدا فى ضبط معاملاتهم حتى لا تتعدّى مقدرتهم المالية .

وعلى العموم فان أصحاب المصارف بمصر يحجمون، إلا فى أحوال استثنائية، عن التسليف بدون ضمان (Crédit en blanc) فان هذا النوع من التسليف — وان كان دليلا على الثقة — خطر على التاجر نفسه الذى يجب عليه ان كان حازما أن يبتعد عنه ويكتفى بتشغيل رأس ماله . ولقد أدّى هذا النوع من التسليف فى أوروبا الى مساوٍ عظيمة أفضت الى زواله ويظهر أنه اقتصر اليوم على المساعدة التى تقدّمها البنوك فيما بينها .

وإنا لنرجو من البنوك التى دأبها أن تتطلب ضمانا عينيا مع اشتراط فروق كافية بين القروض وأثمان البضائع (marge) أن تتساهل تدريجيا فى منح القروض كلما رأت من التجار اهتماما بمراعاة قواعد مسك الدفاتر ووفاء الكمبيالات فى مواعيدها . ولنا كذلك أن نستبشر خيرا باصلاح فى هذا الصدد عند ما يتم جعل الاجراءات القضائية أسرع سيرا مما هى عليه الآن .

أما فيما يتعلق بالقروض التى يأخذها التجار بعضا من بعض فقد لاحظت اللجنة بمزيد الارتياح أن الحرب كادت تضع حدّا لنظام القروض الطويلة الآجال بلا مبرر وهى هذه القروض التى كان يتعامل بها تجار الواردات قبل الحرب وليس عيب هذا النظام قاصرا على استهدافه لجميع أنواع التلاعب بل من نتائجه فوق ذلك أنه كثيرا ما يحمل المشترين على الارتباط بتعهدات لا قبل لهم بها . لهذا نرجو أشدّ الرجاء أن لا تعود التجارة بعد الحرب الى هذه الحالة السابقة وأحسن وسيلة للرقابة هى التأمينات المودعة لدى البنوك فبواسطتها يمكنهم أن تكون لهم رقابة على القروض التى يقدّمونها لعملائهم .

واذا كانت هذه التأمينات عبارة عن كمبيالات تحت الخصم أو بصفة تأمين زادت الحاجة الى جعل رقابة البنوك أبلغ فعلا وأقوى أثرا . ويباشر كل بنك هذه الرقابة بقدر ما يتاح له بواسطة قلم الاستعلام الذى لديه . ومن البنوك ما تتعاون عن طيب خاطر فى تبادل هذه المعلومات بصفة سرية بخلاف

بعض البنوك الأخرى فانها تضن على غيرها بهذه المعلومات على أن استحكام عرى الاتفاق بين البنوك فى هذا الصدد جدير أن يعود بالفائدة على البنوك كما هو خليق بأن يفيد العملاء أنفسهم فان لمعرفة حالة السوق معرفة دقيقة نتائج حسنة فى العلاقات بين البنوك والعملاء .

هذا وأن البيوت المالية الخصوصية التى تطلق على أنفسها اسم "البنوك" قد أخذت فى الاختفاء من عالم الوجود وذلك لأن الصعوبة التى تعالجها فى مزاحمة البيوت الكبيرة تزداد ازديادا مطردا .

وفى الوقت الحاضر يظهر أن عدد البنوك وأصحاب البيوت المالية وكذلك الشركات المالية من جميع الأنواع قد أصبح محصورا فى دائرة محدودة معقولة وإنا لنشعر بأن من مصلحة البلاد عدم الاكثار من عدد البنوك المشتغلة بالقطر المصرى لا سيما اذا راعينا المنافسة القائمة بين هذه البيوت المالية العظيمة النشاط وكذلك الشروط الحسنة فى مجموعها التى يجدها العملاء المحليون .

ويوجد فى الاسكندرية نحو اثنى عشر بنكا وفى القاهرة نحو عشرة بنوك عدا كثير من البنوك الخصوصية فى المدينتين وكذلك عدد من فروع البنوك فى الأرياف . ويظهر أن هذا العدد يكفى فى الوقت الحاضر لحاجات القطر التجارية .

ولا نعتقد أن هناك من البلدان الزراعية المحضة بلدا كمصر يتمتع بنظام واسع للبنوك التجارية والمالية كالنظام القائم فى هذا القطر . ولكن الشئ الذى يحتاج بصفة خاصة الى الترقية أو على الأقل الى التنظيم على نطاق أوسع من النطاق الحالى هو نظام البنوك الزراعية التى لا نذكرها هنا إلا عرضا لأنها ترتبط مباشرة بموضوع الجمعيات والنقابات الزراعية .

ولنعد الآن الى نظام المصارف التجارية والمالية فنقول انه يؤمل أن تشترك فى هذا النظام رؤوس الأموال المصرية البحتة وذلك بصفة مباشرة أكثر مما هى عليه الآن إذ هى فى الوقت الحاضر قاصرة على ودائع غير مثمرة أو ذات أرباح غير كافية .

ونرجو كذلك أن يتدرج المصريون فى التخصص فى هذه المهنة وذلك بالسعى للحصول على الكفاءة التى تنقصهم مع اقتباس أسرار المهنة وتقاليدها باشتغالهم فى البيوت المالية العظمى فى أوروبا لدراسة هذا الفن دراسة خاصة والتمرن على أعماله تمرينا كافيا .

ولا يسعنا قبل أن ننتهى من هذا الفصل إلا أن نعترف بالخدمات الجليلة التى قام بها البنك الأهلى فى الظروف الاستثنائية عند أول نشوب الحرب .

ومع ذلك فيُسمح لنا أن نبدى فى هذا الموضوع بعض اقتراحات يمليها علينا اهتمامنا بأن يكون لهذا البنك على الدوام المركز المهم الذى شغله فى سنة ١٩١٤ . فان نظامه الداخلى الذى يجعله شبيها ببنك للحكومة وكذلك مزيته من حيث انه يصدر أوراق البنكنوت وتودع فيه أموال الخزينة الأميرية — كل ذلك يقضى عليه بأن يكون لديه احتياطى كبير ويمنعه نوعا ما من الاشتغال بالأعمال التجارية العادية كسائر البنوك فينشأ عن ذلك أنه لا يستطيع فى كل آن استخدام أمواله الفائضة فى نفس القطر على وجه يناسب عظم أهميتها وعليه ينبغى أن يكون فى وسع هذا البنك السعى فى ترقية أعماله بصفته بنكا مركزيا يهيمن على البنوك الأخرى . وإنا لنرجو أن يعاد النظر فى الشروط التى يقيد بها الآن الامتياز الخاص باصدار أوراق البنكنوت .

البنك الصناعى — نرى فيما يتعلق بالصناعات الموجودة بالقطر فعلا أن كل صناعة تدار ادارة حسنة تستطيع الحصول فى الوقت المناسب على التسهيلات المصرفية التى تتمتع بها أمثال هذه الصناعات فى أوروبا . كل ذلك مع مراعاة ما أسلفنا ذكره بخصوص تضامن البنوك الأجنبية الحالية مع مصلحة البلاد .

بيْد أنه لا يوجد فى مصر بنك من وظيفته مساعدة الصناعات المستجدة وحمايتها فى أول عهدها بالعمل .

ولا يكون الغرض من انشاء مثل هذا البنك اطلاق العنان للمشروعات بدون فكر وروية ولكن لكى يساعد على النهضة الصناعية فى القطر فلا تكون المشروعات النافعة فى حاجة الى الاستعانة بالمصادر الأجنبية والتنازل لها عن أنفس شطر من فوائدها وأرباحها .

ولا شك فى أنه اذا أنشئ بنك صناعى ووضع على رأسه ادارة ذات كفاءة ومعرفة تامة بأحوال البلاد ومنظمة بحيث يكون فى وسعها درس الصناعات المختلفة القابلة للرقى والنمو ، لا شك فى أن مثل هذا البنك الصناعى لا بد أن يرى دائرة أعماله آخذه فى التوسع على سبيل التدريج بحالة مرضية .

ويجب أن يكون هذا البنك فى أول أمره ذا مالية معتدلة فاذا ما سار فى أعماله وتوطد فلا بدّ أن ينمو ويكبر ولا يلبث أن يصبح البنك الصناعى المستقل والعامل على التعاون وبذلك يصير ركنا من أهم أركان الثروة والرخاء فى البلاد .

الفصل السابع — ازدياد قوة الانتاج فى دائرتى الزراعة والصناعة

إن الوسائل التى نشير بها فى هذا الفصل — عدا الاكثار من المبادلات — ترمى بالأخص الى توطيد علاقاتنا التجارية وجعلها قائمة على أساس مكين قريب للصواب ومما لا شك فيه أن الوسائل المذكورة قد تفضى ولو عرضا الى زيادة تجارتنا أيضا زيادة عظيمة إلا أنه اذا أردنا توسيع نطاق التجارة فى بلادنا بطريقة مستديمة وعلى قدر ما تسمح به الحالة الاقتصادية فى القطر فعلينا قبل كل شئ أن نسعى وراء الاكثار من انتاج المواد اللازمة للمبادلات التى هى عبارة عن البضائع والحاصلات الزراعية والصناعية .

إن انماء مقدرتنا على الانتاج أمر واجب لا بد منه وليس ذلك فقط للسير فى طريق التقدّم والفلاح بوجه عام بل أيضا للأسباب الآتية :

(١) يحسن بنا عملا بمبدأ تجزئة الأخطار أن ننوّع بقدر المستطاع حاصلاتنا الزراعية وأن لا نجعل ثروة البلاد رهينة مصدر واحد من مصادر الايراد ؛

(٢) لكى نجعل بلادنا مستقلة عن الأجانب من جهة تموينها ؛

(٣) ما تقضى به الضرورة لسدّ حاجات السكان الآخذين فى الزيادة بشكل استثنائى ؛

(٤) زيادة مطالب المعيشة فى القطر إذ أن الفلاح لا يستطيع أن يبقى الى ما لا نهاية على أسلوبه الراهن فى المعيشة لأن التصاقه بالمدنية الراقية المحيطة به يحدث عنده هو وذوى قرابته ميلا الى التوسع فى الرغد وتوافر نصيبه من الرفاهية ولكى تستطيع هذه المدنية أن تتوغل فى أنحاء البلاد ينبغى علينا السعى وراء ترقية الوسائل الاجتماعية والاقتصادية فى القطر وذلك بانشاء المدارس والطرق والمستشفيات

وادخال جميع الأنظمة اللازمة لأمة متمدنة وهذا يستلزم أن نقدم الى الحكومة ومصالحها الوسائل الضرورية مما لا يتيسر الحصول عليه إلا بزيادة ثروة البلاد وهذه لاسبيل الى زيادتها إلا بالاكثار من انتاج حاصلات بلادنا ؛

(٥) لأن الزيادة فى الانتاج تقتضى توسيع نطاق مدارسنا وطرقنا ومستشفياتنا ووسائلنا الاقتصادية المؤدية الى زيادة رفاهية البلاد ؛

(٦) لكى يكون فى استطاعتنا الحصول من الخارج على الخامات والمعدات اللازمة لرقينا الاقتصادى مما ليس فى وسع بلادنا أن تمدنا بها .

إن الصناعة والزراعة هما الكفيلتان باجابتنا الى ما نبتغيه من التوسع فى الانتاج . فأما فيما يختص بترقية الصناعة المصرية فقد أفردنا لذلك القسم الثانى من تقرير اللجنة ولهذا لا يسعنا فى هذا المقام غير الاعراب عن اعتقادنا بأن الصناعة عندنا تستطيع الارتقاء من غير الحاق أدنى ضرر بتجارة وارداتنا بل الأمر على عكس ذلك فان ارتقاء الصناعة جدير بأن يعود بالفائدة على هذه التجارة إذ بدونها تكون الأسواق الأجنبية مهددة بفقد عملائها من الموردين المصريين لنقص مقدرتهم على الشراء وهذا أمر لا بد من وقوعه اذا اقتصرنا على الاشتغال بالزراعة التى أصبحت حاصلاتها غير كافية لسدّ حاجات القطر .

وأما من حيث الزراعة فقد آن لهذا القطر أن يشمر عن ساعد الجدّ وأن لا يترك أكثر من ثلث أرضه الصالحة للزراعة أرضا براحا جرداء . ولا يجوز لنا أن ننتظر من موارد الميزانية الأميرية تدبير الوسائل الكفيلة بزراعة هذا الجزء العظيم بل ينبغى الحصول على اعتمادات استثنائيه وعقد قروض تسدد بفضل ما ينتج من الزيادة فى الأراضى الأميرية وكل من عنى بدرس هذه المسألة وفحصها تحقق من صحتها وحسبنا أن نشير هنا الى البحث الذى قام به حديثا المستر ويليام ويلكوكس فأيد هذه النظرية وأثبت ضرورة الاسراع فى العمل بها واقترح استخدام الحياض التى أنشأها محمد على وأهمل اليوم شأنها .

فعلى مصر أن تستخرج من باطن أرضها كل ما حوته من الثروة .

ان محصول الغلال المصرية لم يزل على ما كان عليه منذ قرن خلافا للبلدان الكبرى الزراعية فان محصولاتها تضاعفت وذلك بفضل الأساليب الزراعية الحديثة وانه لمن المدهش بل من المؤلم أن نرى الفلاح المصرى لا يزال يستخدم الطرق الزراعية التى كانت تستخدم فى أزمان الفراعنة .

الفصل الثامن — وسائل النقل

رأينا فيما تقدّم أنه لايتيسر لتجارتنا أن يتسع نطاقها حسبما نبتغيه لها بدون زيادة عظيمة فى المحصولات اللازمة للبادلات ونضيف الى ذلك أنه ينبغى أن نكفل لها طرق المواصلات الصالحة .

السكك الحديدية — اذا نظرنا الى شكل أراضينا الجغرافى تحققنا أن شبكات الخطوط الحديدية منتشرة بالقطر على أحسن حال ولا عيب فيها بوجه عام إلا الاختلاف الواقع بين بعض شبكات الخطوط من حيث الادارة ومن حيث المسافات التى بين القضبان ولذلك فانا ننظر بعين الاستحسان الى الخطة التى تجرى عليها الحكومة فى شراء السكك الحديدية إذ يترتب عليها فيما نرى زيادة

فى الايراد بوجه عام وتحسين فى مهمات السكك الحديدية نفسها لأن حالتها على الأخص فى خطوط بعض الشركات الحرة ليست على ما يرام . وربما ترتب على ذلك أيضا الجرى على خطة واحدة فى تعريفة النقل فيراعى فى وضعها ما يعود بالفائدة حالا ومستقبلا على الصناعة والزراعة والتجارة .

ومع أن استواء سطح الأرض المصرية من شأنه تخفيض النفقات اللازمة لانشاء السكك الحديدية وتسهيلها فان نقل البضائع بالسكك المذكورة لا يزال عظيم النفقة فيما يختص ببعض المحصولات الزراعية الكبيرة الحجم الخفيفة الوزن القليلة القيمة . هذا ويلاحظ من جهة أخرى أنه لما كان الخط الرئيسى ممتدا على محاذاة النيل الذى يخترق البلاد طولا كان كثير من مراكز الانتاج منفصلا عن السكك الحديدية بواسطة النهر . فلهذين السببين كان المنتظر أن ينقل جزء عظيم من حاصلاتنا بطريق الملاحة النهرية ولقد كان جديرا بهذا النهر المبارك وبترع الرى المهمة التى تمر فى جميع أنحاء البلاد أن تنال حظا وافرا من التعهد والتنظيم حتى يسهل نقل البضائع الثقيلة التى لا تحتمل نفقات شحن باهظة ويقتصر النقل السريع بالسكك الحديدية على البضائع العظيمة القيمة .

وفضلا عن ذلك فانه ليس لدينا ميناء نهرية بالمعنى الحديث وأكبر ترعنا بما فيها المحمودية بعيدة عن أن تفى بهذا الغرض فان الكبارى المنشأة على ترعة الابراهيمية العظيمة تجعل الملاحة مستحيلة على مدى مئات من الكيلومترات . ويلاحظ من جهة أخرى أن الملاحة فى زمن التحاريق محفوفة بالأخطار فى بعض الجهات الضيقة القريبة الغور ويترتب على ذلك تأخير كبير فى وصول البضائع وقد تضطر المراكب الى تفريغ شحنها عند ما تجنح فى الرمل وكثيرا ما يقع ذلك .

فمن المحتم اذاً تطهير هذه الجهات كما ينبغى ووضع العلامات على طول امتدادها . هذا وقد دلت التجارب فى أوروبا وبالأخص فى أنهر فرنسا العظيمة وبلدان وسط أوروبا أنه لا خطر من الملاحة النهرية على ايرادات السكك الحديدية بل هى بالعكس معين نفيس لها ولا نشك مطلقا فى أن الحالة فى مصر لن تكون مخالفة لما هو جارٍ فى تلك البلاد .

أما النظام الموضوع للأنهر وترع الرى فلا يمكن أن يفى بالغرض المقصود والتجار الذين يتخيرون هذا الطريق لنقل بضائعهم معرضون لاستبداد أرباب السفن وتعسفهم .

فلا شك أن مصر لا تزال بعيدة عن أن تجنى كل الفوايد من خطوط الملاحة العظيمة أى من الترع والنيل ولذلك لا يسع اللجنة إلا أن تشير بالاسراع فى القيام بتنظيمها .

الطرق — كل ما قيل فى حالة الملاحة النهرية يصدق أيضا على حالة الطرق فانها غير صالحة للنقل سواء كان ذلك من حيث عدم اتساعها أم من عدم الاهتمام بتعهدها .

أما من جهة الطرق العظيمة فى الأقاليم أو السكك الزراعية فحسبنا القول بأنه لم ينتبه إلى عدم وجودها إلا حديثا أى فى الزمن الذى بلغ فيه استخدام السيارات للرياضة أو لمآرب أخرى منزلة عظيمة .

الملاحة البحرية — ربما كانت مصر من دون سائر الاقطار البحرية فى العالم البلد الوحيد الذى يعتمد على غيره اعتمادا كليا من حيث طرق مواصلاته البحرية فهى لا تستطيع أن تسير مواصلاتها

البحرية على ما يلائم مصلحتها بل هى خاضعة فى هذا الصدد الى اتباع ما يختطه الأجانب لمصلحتهم على أن وضعها الجغرافى ووجود قنال السويس بهـا يكفلان لها من الوجهة العملية طرقا سريعة للمواصـلات على اختلاف أنواعها وهى مع ذلك لا تسـتطيع أن تحتم على الأساطيل الأجنبية مراعاة مطالبها سواء من جهة تعيين خطوط سيرها أم تحديد أزمان مرورها أو سرعة سيرها أو تقرير الرسوم الواجب تحصـيلها ومع أن حل هـذه المسألة ليس من الهينات فاننـا نجد أنفسنا مقصرين فى أداء واجبنا اذا أهملنا عرضها على الحكومة والأفراد على السواء لأنه ليس فى الحالة الراهنة فائدة لتجارتنا .

وقد امتنعنا عمدا عن التعرض لهذه المسألة من الوجهة السياسية لأن الخوض فى هذا الأمر يخرج بنا عن دائرة أعمالنا .

الفصل التاسع — التعليم التجارى

لا يزال التعليم التجارى بالمدارس الأميرية فى مصر حديث العهد ولذلك لا نستطيع تقدير ما أحدثه من التأثير فى تجارتنا وهذا التعليم ينحصر فيما يأتى :

(أ) الدروس الليلية التجارية التى عنيت بتنظيمها الحكومة للدراســة مدة الشــتاء فى مصر والاســكندرية ثم الدروس التجارية الليلية التى قام بانشائها بالمنصورة على نطاق ضـيق مجلس مديرية الدقهلية ثم مدرستا المحاسبة والتجارة العليا والمتوسطة بمصر .

بلغ عدد الطلبة بمدرسـة المحاسـبة العليا ٧٨ طالبا و ٢٧٦ بالمدرسة المتوسـطة و ٤١٤ بالدروس الليلية وابتدأت الدروس الليلية التجارية سنة ١٩١٠ طبقا لبرنامجها الحالى أما مدرسـتا المحاسبة العليا والمتوسطة فلم تفتحا أبوابهما للطلبة إلا من سنة ١٩١١ .

وكان التعليم التجارى قبل ذلك التاريخ يكاد يكون معدوما إلا اذا استثنينا بعض الدروس التجارية النهارية أو الليلية التى يرجع الفضل فى انشائها الى بعض أفراد الجاليتين الفرنسية واليونانية أما الجالية الايطالية بمصر والاســكندرية فان لها من عهد بعيد بالمدارس التى تتعهدها الحكومة الايطالية بعض الفصول التجارية .

فليس من المسـتغرب اذًا أن نرى الجهل سائدا فى طبقة التجار وأرباب الدكاكين من المصريين سواء فيما يختص بالمحاسبة أم مسك الدفاتر وقد دلت المباحث التى قامت بها اللجنة على اهمال فاحش فى مسك الدفاتر حتى البسيطة منها بحيث انه يندر وجود ما يسمى بالمحاسبة أو العثور على ما يستدل به على فهم المبادئ الأولية لهذا العلم .

إلا أن اللجنـة واثقة من أن المدارس التجارية نهـارية كانت أو ليلية تجتهد فى اصلاح هذا الخلل ولا سيما فى الفروع الأولية التجارية فانه يوجد ضمن طلبة الدروس التجارية الليلية لمسك الدفاتر والمكتب التجارى وعلى الأخص فى القسم العربى منهـا عدد عظيم من أصحاب الدكاكين وصـغار التجار ونرى أنه من الضرورى ادخال هذه المواد فى المدارس المعتادة الأخرى ولهذا لا يسع اللجنة إلا اظهار ارتياحها لمشروع وزارة المعارف القاضى بادخال مسك الدفاتر فى المنهاج الحديث للمدارس الأولية الراقية .

ومما لا شك فيه ان الحكومة كانت ترمى بانشائها مدرستى التجارة العليا والمتوسطة الى تأهيل الشبان المصريين لمزاولة الأعمال التجارية التى كان ينقصهم الميل الطبيعى للانتظام فى سلكها كما كانت ترمى إلى تبديد ذلك الوهم السائد على أفكار المصريين من أن الشرف كل الشرف فى الالتحاق بخدمة الحكومة دون غيرها فكان القصد من انشاء مدارس للتجارة سدّ نقص عظيم فى نظام التعليم :

(١) لأن الوظائف الخالية فى الحكومة أصبحت لا تكفى للعدد المتزايد من الطلبة الصالحين لتلقى تعليم راق ؛

(٢) لأن ارتقاء القطر من الوجهة الاقتصادية واشتراك المصريين فى التجارة وأعمالها يتطلبان الاستعانة بتعليم خاص مناسب لهذا الغرض ؛

(٣) وأخيرا لأنه قد ترتب على عدم إدخال تعليم خاص بهذا الغرض فى المدارس المصرية حتى الآن عدم التمكن من تعيين مستخدمى التجارة والمصارف إلا من بين غير المصريين .

ولكنا نقول مع الأسف أنه فى صيف سنة ١٩١٤ أى فى الوقت الذى خرجت فيه أوّل دفعة من طلبة المدارس التجارية وحصلوا من الحكومة على دبلوماتهم أو شهاداتهم شبت نار الحرب الأوروبية فسُدّت فى وجوههم الطرق الجديدة التى كان يرجى أن توصلهم الى مزاولة الأعمال التجارية فان أغلب البيوتات التجارية اضطرت الى الاقتصاد فى عمالها بدلا من زيادتهم .

وأنه لمن الصعب أن يقطع الانسان بما لهذه العوامل من التأثير فى التحاق خريجى المدارس التجارية وخصوصا المدرسة العليا بمصالح الحكومة .أو بما اذا كان ذلك ناشئا عن المميزات والمرتبات التى تدفعها الحكومة وتزيد فى الظاهر كثيرا عما تمنحه المحال التجارية .

واللجنة تعرض الاقتراحات الآتى بيانها فيما بعد حتى يكون التعليم التجارى ذا أثر فعال فى ترقية التجارة المصرية :

(١) ادخال التعليم التجارى الأوّلى فى المدارس الأوّلية والتشجيع على توسيع دائرة الدروس التجارية الليلية فى المدن العظيمة ،

لأنه من اللازم أن يؤثر التعليم التجارى تأثيره المطلوب فى الطبقات الوسطى والفقيرة من الأهالى على الأخص لأنها دون غيرها هى التى حافظت الى الآن على الروح التجارية وتقاليدها خلافا للطبقة العليا عندنا فقد بقيت ميالة الى السيادة والى وظائف الحكومة ؛

(٢) ادخال المحاسبة ومسك الدفاتر فى المدارس الثانوية اذا سنحت الفرصة بتعديل أو توسيع مناهج التعليم فى هذه المدارس ؛

(٣) توسيع برنامج مدرسة التجارة العليا وذلك بالتوسع فى تعليم الاقتصاد السياسى وبالأخص نظام المصارف والتأمين والبُرص وادخال تعليم الاحصاء والمواد الأخرى التى لها ارتباط بالتجارة ؛

(٤) التفكير فى وضع مشروع يقضى على طلبة مدارس التجارة الذين يتمون دروسهم بتمضية سنة فى محل تجارى مشهور قبل حصولهم على الشهادة ؛

(٥) انشاء مدرسة أميرية متوسطة للتجارة بالاسكندرية ؛

(٦) توسيع نطاق دراسة العلوم العليا الاقتصادية والتجارية وذلك بتخصيص اعتمادات لبعض طلبة ينتخبون من بين أقرانهم من المدرسة التجارية العليا لارسالهم الى البلدان الأجنبية ودرس احوال التجارة فيها ؛

(٧) اتخاذ الطرق الفعالة الكافية لاعداد المعلمين اللازمين لمدارس ودروس التجارة ؛

(٨) ادخال روح النظام والترتيب والدقة بين النابتة المصرية لأنهم على وجه العموم غير متحلين مع الأسف بهذه المزايا وللوصول الى هذا الغرض يجب ادخال نظام وافٍ لا يترخص فيه مع شدة الاعتناء بالخط والرسم ومسك الدفاتر شكلا وموضوعا ؛

(٩) تنظيم التعليم التجارى بحيث يكون خريجوه الذين يخصصون للأعمال التجارية ملمين الماما تاما بلغتين أجنبيتين على الأقل تكون اللغة الانجليزية فى مقدمتهما ؛

هذا شرط ضرورى لالحاق الشبان المصريين بالمحلات التجارية الأوربية للتمرن فيها على أعمال التجارة التى لا يستطيعون تعلمها فى مدارسهم ولتسهيل علاقاتهم بالأجانب فى أعمالهم التجارية ؛

(١٠) انشاء لجان استشارية للمدارس التجارية يكون من ضمن أعضائها مندوبون من أشهر المحلات التجارية على اختلاف أنواعها حتى بذلك تكون المدارس أكثر اتصالا والتصاقا بالمعاهد التجارية والصناعية وحتى يسهل على الطلبة الذين يتخرجون على هذه المدارس الحصول على مراكز لهم .

الفصل العاشر — الجمعيات

إن تعميم مبادئ الاشتراك والتعاون تدخل ضمن الأمانى التى ترجو هذه اللجنة تحقيقها فى القريب العاجل .

فالجمعيات التجارية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية أصبح لها شأن كبير فى البلدان العظيمة حيث يقوم عليها ركن من أهم أركان الحياة .

فاذا استثنينا بعض المعاهد الخاصة التى قام بانشائها الأجانب فى مصر والاسكندرية والتى سنأتى على ذكرها لم نجد فى بلدنا أثرا لأى نوع من الجمعيات الاقتصادية بخلاف البلدان الأجنبية حيث يوجد فى كل مركز مهما صغر شأنه جمعية واحدة على الأقل مؤلفة إما من المنتجين أو من المستهلكين أو من التجار أو من الصناع الخ . وهذه الجمعيات هى لسان حال الطائفة الذى يعبر عن حاجاتها كما أنها الأداة التى تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر .

ويترتب على هذا النقص عندنا أن الحكومة ينقصها فى أغلب الأحيان المصادر اللازمة للحصول على المعلومات للاهتداء بها فى أعمالها .

جمعية تجار الواردات وسماسرة البورصة — من الجمعيات القليلة الموجودة فى مصر نأتى أولا على ذكر جمعية تجار الواردات بالاسكندرية التى نحن مدينون لها بمباحث عديدة هامة بشأن التفاليس والمسائل المرتبطة بها والمكاييل والموازين وعدة مسائل أخرى تهم التجارة .

ونذكر أيضا جمعية سماسرة الأوراق المالية وسماسرة البضائع بالاسكندرية ولا حاجة بنا الى ذكر ما لهذه الجمعية من الأثر الصالح فى تنظيم البورصات المصرية .

الغرف التجارية — بمصر غير هاتين الجمعيتين غرف تجارية مختلفة الجنسية كل منها مستقلة بذاتها عن الأخرى وعن الحكومة المحلية حيث لا مشاركة بينها فى العمل وذلك مما يجعل صفة الانفراد التى امتاز بها نظامنا الاقتصادى غاية فى الظهور والوضوح .

وقد أنشئت هذه الغرف حسب قوانين الجنسيات التى تمثلها وهى خاضعة بموجب الامتيازات لمحاكمها القنصلية ووظيفتها تنحصر فى حماية تجارة بلادها مع مصر بأى طريقة كانت .

على أنه اذا كان بالبلاد غرف تجارية تشتغل بالمصالح الخاصة للأمم التى تمثلها فليس ثمة غرف تجارية مصرية محضة مؤلفة من أشخاص يزاولون التجارة بمصر بصرف النظر عن جنسيتهم وتابعيتهم ليصرفوا اهتمامهم الى جميع المسائل التى لها مساس بالتجارة المصرية الداخلية والخارجية نعنى بذلك الغرف التجارية التى تتناول فى مباحثها حالة الأسواق والتى تنشر بطريقة منظمة نتيجة مباحثها وبذلك تمهد الطريق لادخال الاصلاحات المنشودة .

الغرف التجارية الدولية — ومما يذكر فى هذا الصدد الغرف التجارية الدولية التى قام بانشائها منذ بضع سنوات أفراد من ذوى الأميال الحسنة بذلوا فى سبيل ذلك أموالهم ومجهوداتهم ولكنها لم تلبث أن زالت من الوجود لأنها لم تنل من المساعدة غير اشتراكات الأعضاء . وقد قامت بتحقيق بعض أغراضها التى دوّنتها فى برنامجها والتى لو نُفِّذَت كلها لعادت على البلاد بمنافع جمة .

الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة — أنشئت أيضا بالقاهرة غرفة تجارية مصرية يرجع الفضل فى انشائها الى غيرة بعض المصريين وهى لا تزال قائمة الى اليوم .

ونحن نرى أن الوسيلة الوحيدة المؤدية الى الغرض المقصود تنحصر فى تعاون المصريين مع الأعيان الأجانب الذين يزاولون التجارة بمصر والذين لهم بأحوال بلادنا اختبار عظيم .

تداخل الحكومة — لا نستطيع أن نطلب من الحكومة أن تتداخل مباشرة فى انشاء وتنظيم الغرف التجارية ولكن للحكومة أن تشجع على انشائها وتوسيع دائرتها والأخذ بناصرها فى دوائرها الرسمية والنظر بعين الأهمية الى مقترحاتها متى كانت سائرة على نظام قويم .

حينئذ تكون هذه الغرف للحكومة مصدرا للعلومات النافعة وتكون للتجارة نعم المساعد العظيم وليس هناك ما يمنع من منحها اعانات مالية متى أظهرت نشاطا كافيا ومتى كانت وافية بالغرض المنشود من انشائها .

وتكون هذه الغرف التجارية بمثابة لجان تحكيم فى المواد التجارية فتصدر فى المنازعات القائمة أحكاما عرفية سريعة مبنية على الاتفاق الودّى والذى يلاحظ فى هذا الصدد كما فى غيره من المسائل المماثلة ان منزلة الغرف التجارية ونفوذها مرتبطان تمام الارتباط بما يكون لمديريها والقائمين بأعمالها من الكفاءة وحسن السلوك .

الفصل الحادى عشر — النشر

نقصد هنا بالنشر اذاعة المعلومات النافعة عن الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية سواء كان بواسطة الحكومة أم المصالح التى تحت مراقبتها أو نقابات التعاون الصناعية أو غيرها .

وعبء هذه المهمة يقع معظمه على عاتق الحكومة حيث لها من أقلام الاحصاء وأقلام المعلومات التجارية والزراعية والصناعية وباقى مصالحها الادارية ما يساعدها على القيام بذلك .

الاحصاء — كان أول من عنى بتنظيم الاحصاء الرسمى بمصر الخديوى اسماعيل فهو الذى عهد الى المسيو دى رين أولا والمسيو اميس بك ورندون ثانيا بهذه المهمة فقاموا بذلك ولا سيما الأخير منهم خير قيام وجاءت أعمالهم غاية فى النجاح لا سيما اذا اعتبرنا قلة الوسائل التى كانت لديهم إذ ذاك .

وقد شرع لأول مرة تحت رعاية الخديوى اسماعيل بعمل احصاء عام عن السكان وموارد القطر الاقتصادية وقام المسيو اميس بك ورندون تحت رعايته أيضا بتنظيم احصاء تجارة مصر الخارجية ومن ذلك الحين لغاية سنة ١٩٠٥ لبث هذا الاحصاء التجارى وهو الوحيد ذو الصفة الاقتصادية والنظام العلمى .

وفى سنة ١٩٠٥ بينما كان اللورد كرومر مهتما بتوسيع دائرة الأعمال بمصر وراغبا فى تدبير الوسائل التى تكفل نظامها والسير بها فى السبيل القويم عنّ له أن السفينة التى تدير الحكومة دفتها فى حاجة الى الاهتداء بالمنارة الوحيدة التى تستطيع ارشادها الى الطريق الاقتصادى السديد ونعنى بهذه المنارة الاحصاء .

فى كثير من البلدان الحديثة لم تقدّر المنفعة العامّة لأداة العمل هذه ذات الأثر البليغ حق قدرها ولكن لم يبلغ عدم الاهتمام بها فى أى جهة ما بلغه فى مصر مع أنه لا يستطيع رجل الحكومة ولا المالى ولا التاجر ولا المزارع الخ الاستغناء عن الاحصاء . فبدونه لا يمكنهم القيام بأعمالهم عن علم ومعرفة . ولذلك لنا عظيم الأمل فى أن يكون فى استطاعة المصالح الاحصائية لدينا تزويد كل من يهمهم تعديل نظامنا التشريعى والاقتصادى ومدهم بالمعلومات التى تصلح أن تكون أساسا يشيدون عليها الأنظمة الراسخة الدعائم الثابتة الأركان بعد أن يدرسوا بواسطة الطرق العلمية ما فى نظامنا الحالى من الحسنات والسيئات . ومن الاحصاءات الواجب التوسع فيها نأتى أولا على ذكر الاحصاءات الجمركية والاحصاءات الزراعية .

أما من جهة إحصاء التجارة الخارجية فانها لفرط إيجازها لا تمكن التاجر من الانتفاع بها . فالتاجر يهمه أن يرى بها مصادر كل صنف من الواردات والصادرات وموارده وكميته وأهم أنواعه المختلفة والأصناف الأخرى التى تصدر الى الخارج أو ترد منه بصفة طرود بريدية . ومما يذكر فى هذا الصدد أن هذه الأصناف الأخيرة لا تبين فى الاحصاءات لدينا مع أن قيمتها مقدّرة بنحو مليون جنيه فى العام .

ان بعض العناوين فى هذه الاحصاءات كعنوان "سمك أو لحوم مملحة أو مدخنة أو محفوظة ، أعمال قش ، عصى وخيزران ، جذور وقشور وأوراق وزهور الخ للصباغة وللدباغة ، أدوية ، منسوجات قطنية .ومنسوجات الصوف والكتان وثياب بيضاء جاهزة الخ" يشتمل على أشياء مختلفة

الاجناس والأنواع كل الاختلاف بحيث لايستطيع التاجر أن يستفيد منها أدنى فائدة فان الذى يهمه فى العادة التفاصيل الخاصة بكل صنف من الأصناف .

الاحصاءات الزراعية — كانت مصلحة الاحصاء أول من عنى بتنظيم هذه الاحصاءات ثم عهد بها الى وزارة الزراعة فأخذت فى توسيع نطاقها بعض التوسيع ومع هذا فهى لا تزال بعيدة عن سد حاجات التاجر الذى يعتمد عليها فى تقرير خطته فى المستقبل وتعيين المنهج الذى يتبعه فى البيع والشراء .

ثم ان هذه الاحصاءات لا تزال قاصرة على خمسة أو ستة أنواع من الحاصلات الرئيسية أضف الى ذلك أن الاحصاءات الرسمية فى أغلب الأحيان غير مطابقة لما ينشره تجار الصادرات وهذا الأمر ينشأ عنه ارتباك فى الأعمال .

وغير ذلك فان التجار ليس لديهم معلومات كافية عن قوة الانتاج والمحصول والاستهلاك فيما يختص بأغلب الحاصلات الزراعية تقريبا . مع أن هذه المعلومات هى التى تعتمد عليها التجارة للقيام بوظيفتها ألا وهى الموازنة بين العرض والطلب وذلك للوصول الى تعيين الأسعار الثابتة المعتدلة والى عدم توافر هذه المعلومات ينسب تقلب الأسعار وسرعة تأثر الأسواق وسوء الوقع الذى يحدثه المضاربون والتجار ذوو النية السيئة فى وسائل الانتاج لدينا صغيرها وكبيرها .

إحصاء الأسعار — تنشر مصلحة الاحصاء منذ بضع سنوات معلومات عن أسعار بعض الحاجيات الأولية بالجملة والقطاعى فتنتج عن ذلك فوائد جمة وقد سعت المصلحة المذكورة فى تشكيل لجنة مؤلفة من التجار فى كل من سوقى الغلال بمصر للقيام مرات متعددة فى كل أسبوع بتحديد الأسعار ووضعت بالاتفاق مع البنك الزراعى مجموعة لأسعار الغلال فى بعض البنادر ولكن لكى تكون هذه الأسعار معادلة حقيقة للقيمة التجارية لها ينبغى أن تكون الأسواق نفسها المحدد لها هذه الأسعار ذات نظام وقانون فعال لأن الأسواق المذكورة هى كما سيتضح فيما بعد عرضة لمن تحدثه مصلحته بالتلاعب بها .

هذا ومن الواجب أن نعرف الأسعار السارية بين المنتجين والتجار والمستهلكين فى أهم المراكز وفى تواريخ منتظمة .

ليس فى وسع الحكومة أن تقوم بكل شئ بل الواجب يقضى على أفراد الأمة والمصالح فى الأقاليم أن يمدوا لها يد المساعدة فى جمع الأسعار ونشرها وذلك بواسطة الجمعيات ومصالحها الادارية .

ويجب أن يكون فى كل بلدية ومجلس مديرية قلم للاحصاء للعمل بالاشتراك مع قلم الحكومة المركزى .

احصاءات النقل — نحن أيضا مدينون لمصلحة الاحصاء ببعض المعلومات التى لدينا فى هذا الصدد ولكن هذه المعلومات ناقصة والسبب فى ذلك راجع إما الى أن هذه المصلحة ليس لديها من الوسائل المالية ما يساعدها على التوسع فيها و إما الى أن الملاحة النيلية ليس لها أدنى نظام .

احصاءات مختلفة — اذا استثنينا الاحصاءات الخاصة بالتفاليس التى قامت بها مصلحة الاحصاء منذ ثلاث سنوات فليس ثمة شئ معروف عن العقود التجارية التى تسجل بأقلام محاكمنا ولا يكاد أحد يشك على الاطلاق فى الفائدة التى تعود على طبقة التجار من الاستمرار على نشر الاحتجاجات (البروتستات)

أو ايداع الميزانيات أو التفاليس أوعقود تشكيل الشركات أو تسجيل العـلامات الخاصـة بالمصانع أو التصديق على دفاتر التجارة الخ وعمل فهارس لهـا مرتبة على الحروف الأبجدية تسهيلا للبحث .

فعند ما يعـلم التاجر المصرى أن اسمه سينشر فى ألف نسخة من قائمة الاحتجاجات لا يجد مندوحة عن بذل جهده للقيام بمـا تعهد به لأن المصرى وان كانت تنقصـه فى الواقع سجية المحافظة على وعده لا يزال وافر الحظ من طبيعة حب النفس ولأنه يعلم أن المصارف وعملاءه من التجار وأصدقاءه يصبحون على حذر منه ويضنون عليه بثقتهم المـالية واحترامهم له فعند ما يعلم التاجر أن أهم أعماله تذاع بواسطة النشر بين الملأ فانه يبذل جهده للظهور فى أحسن حال .

ومما يلاحظ من جهة أخرى أن المرء لا يكاد يصدق أن مصر وهى ذلك البلد الزراعى الآخذ فى النمو والاتساع وحيث للثقة العقارية الشأن الأعظم يعوزها الاحصاءات الخاصة بالرهن .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نتساءل عن سبب قيام الأفراد بنشر الاعلانات القضائية فانه يتيسر للحكومة مقابل الاجرة التى يتقاضونها من الجمهور أن تقوم هى بتخصيص نشرة للاعلانات التجارية التى بيّنا فيما تقدّم أهمّ موادها وذلك بأجرة مناسبة .

النشر بواسطة المصالح الادارية — تؤدّى الحكومة أيضا جانبا من هذه المهمة الحديثة — مهمة النشر — بواسطة مصالحها المركزية الادارية فى الأقاليم والمدن ولا يرى فى جهة أخرى غير مصر شدّة التقتير فى الورق عند ما يطلب من مصالحها الادارية معلومات تهم التجارة .

فتعوزنا المعلومات مثلا عن مشـتريات مصالح الحكومة بالمدن والأقاليم وعن الأجرة التى يتقاضاها منها عمالها وعن الرخص على اختلاف أنواعها التى تعطيها لمزاولة بعض المهن أو لتركيب بعض الآلات لأغراض اقتصادية وعلى العموم عن ادارة بعض المصالح التى لها ارتباط بحياة البلاد الاقتصادية .

أقلام الاستعلامات التجارية والزراعية — لا نجهل أن بوزارة الزراعية قلما للاستعلامات الزراعية إلا أنه حديث العهد لم يمض على انشائه الزمن الكافى للقيام بعمل ما فى وسعه ولكن ألا يجدر بنا أن نتساءل عن سبب عدم اذاعة المعلومات التى لدى هذا القلم فى نشرة خاصة لذلك بدلا من أن نرى الأفراد الذين يكادون يجهلون وجوده يتكبدون المشاق فى الأسفار والمصاريف وضياع الوقت للحصول عليها الامر الذى يكون له أسوأ الوقع فى نفوسهم .

النشر الذى يقوم به بعض الأفراد — مهمة النشر لا تقع كلها على عاتق الحكومة بل يجب على الأهالى أن يشاطروها ذلك والجمهور فى الخارج قائم بجزء عظيم من هذا العبء فالنشرات التى تتولى أمرها الشركات الصناعية والمـالية والتجارية فى الخارج هى فى الغالب مصادر لمصالح الحكومة الأميرية فتستق منها معلومات نفيسة .

والبعض من هذه الشركات يقوم باجراء مباحث ذات شأن فى دائرة أعماله .

إن بعض وسائل النشر عندنا سواء كان ممـا تتولى أمره الحكومة أو يقوم به الأفراد يترتب عليه الحاق الضرر بما نبذله من المجهودات الاقتصادية وتضليل الجمهور فى أعماله ووقوعه فى الحيرة والارتباك .

فالذى تتطلبه مصر الحديثة هو ازدياد إنارة طريقها ولذلك نوجه صوتنا الى المشرع والى الحكومة وعمالهـا والى أفراد الأمة للسير بها نحو هـذا الغرض والذى يتطلبه رجال الأعمال عندنا هو التوسع فى النشر والسير فيه على الاخلاص وروح النظام واتساع النطاق .

الفصل الثانى عشر — تنظيم التجارة الداخلية والخارجية

تجارة الصادرات — كانت تجارة الصادرات بمصر مقدّرة بمبلغ ٢٧,٠٤٦,٨٧٢ جنيها مصريا ومن هذا المجموع كانت قيمة صادرات القطن وبذرة القطن مقدّرة بمبلغ ٢١,٤٩٧,٢٨٨ جنيها مصريا أو بما يقرب من أربعة أخماس القيمة الكلية للصادرات . وادارة المعاملات الخاصة بالقطن تقوم بها شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية ونستطيع القول بأن أعمال هذه الشركة من جهة التصدير سائرة على ما يرام وهذه الشركة مؤلفة من التجار المنتسبين اليها (أعنى عمليا من كافة تجار الصادرات) والغرض الذى ترمى اليه هو تنظيم أعمال التصدير ووضع شروط وقواعد فى غاية البساطة للسير عليها فى المعاملات التجارية والسهر على تنفيذها وعدم الاخلال بها ووضع القواعد اللازمة فى أعمال الخبرة وبالجملة تنظيم كل ما له مساس بتصدير القطن وبذرة القطن .

ومقرّ شركة المحصولات فى مينا البصل حيث تتم العقود المختصة بالقطن كافةً (بضاعة حاضرة) وقد يشترى بعض تجار الصادرات مباشرة من داخلية القطر ولكن كمية مشترياتهم لا تتناول إلا جزأ من المحصول .

أما الصفقات المؤجلة التى هى عنوان المضاربة فانها تجرى ببورصة شارع شريف باشا تحت مراقبة جمعية سماسرة البضائع الذين يضعون القواعد الواجب اتباعها فى المعاملات المذكورة وهم المنوط بهم فوق ذلك تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من المضاربين بصفتهم وسطاء بين الفريقين .

ومع أن دائرة هاتين الشركتين (شركة المحاصيل وجمعية السماسرة) منفصلة إحداهما عن الأخرى فان لشركة المحاصيل العمومية أن تتداخل فى شؤون الصفقات المؤجلة بالطريقة الآتى بيانها :

تتداخل أولا فى تعيين الأنموذج (type) المتخذ قاعدة للرجوع اليها فى الصفقات المؤجلة وفى تحديد المراتب الأخرى التى فوقه ودونه وتتداخل أيضا فى الصفقات المؤجلة وقت التسليم فهى التى تحكم بمطابقة أوعدم مطابقة البضاعة المسلمة للأنموذج وتستأنف قرارات الخبراء فى حالة النزاع أمام لجنة هذه الشركة المؤلفة أغلبها من تجار الصادرات[1] .

وتجرى البيوع فى الصباح لغاية الساعة الواحدة بعد الظهر على عينات يقدّمها البائع فبعد أن يفحص الشارى العينة ويعلن رغبته فى الشراء تحفظ العينة ويتعين حينئذ على البائع أن يقوم بتسليم ما باعه من القطن ولكن للشارى أن يرفض التسلّم اذا رأى عند فحصه للقطن فى الشونة بعد ظهر ذلك اليوم أن البضاعة غير مطابقة للعينة ولكن البائع فى أغلب الأحيان يفضل أن يتنازل له عن جزء من الثمن بدلا من عرض المسئلة على آل خبرة وضياع الوقت فى ذلك .

ومما يشرف قدر المحلات التجارية الكبرى أنها لا تلجأ الى هذه الطريقة إلا اذا كان الصنف المبيع غير مطابق فى مجموعه للعينة حقيقة .

هذا وأن طريقة وزن القطن فى الاسكندرية المتروكة وشأنها الآن بين البائع والمشترى ليست على ما ينبغى ومن المفيد أن يكون وزن القطن بمعرفة قبانى الحكومة كما هو جارٍ بروض الفرج وأثر النبى .

(١) راجع كتاب "الاسكندرية والأقطان المصرية" لمؤلفه المسيو ليون بوليه أستاذ علم الاقتصاد السياسى فى تولوز .

أشار المسيو ليون بوليه الى ما فى أسواق التجارة بالاسكندرية من الضعف الناتج عن عدم توافر رؤس أموال كافية لاستخدامها فى المضاربة المصرية ونرى من باب الفائدة نشر النتائج التى وصل اليها فى بحثه حيث قال :

"إن سوق الأقطان فى الاسكندرية هى سوق ثانوية وضعيفة ولكنها تمتع بشئ من الاستقلال بالرغم مما تحدثه الأسواق الأمريكية العظيمة من التأثير المحسوس الذى يرمى الى توحيد الأسعار والفضل فى هذا الاستقلال يرجع الى جودة الأقطان المصرية تلك المزية النفيسة التى انفردت بها من دون سائر أقطان العالم والتى هى السياج الوحيد الذى يحمى السوق المصرية من تأثير الأسواق الأجنبية".

فاذا حل بسوقنا ما يزحزحها عن مكانتها إما بسبب ضعف مميزات القطن المصرى وإما بمزاحمة البلاد التى قد تظهر آجلا فى عالم الانتاج — وربما كان ذلك أدعى الى الخوف — وإما بتقدّم صناعة الغزل بحيث يكون فى استطاعتها الحصول من الأقطان المنحطة على أعظم فائدة ممكنة أصبحت حينئذ مدينة الاسكندرية ازاء نيويورك ونيو أورليان وليفربول بمنزلة التابعة المهملة الشأن المندفعة بقوة الجذب العظيمة التى لهذه الأسواق المنظمة للأسعار .

رأينا مما تقدّم أن تجارة الصادر من الأقطان موجبة للرضى من جهة النظام الموضوع لها ولكنا لا نقصد من ذلك أن الأمور كلها سائرة على ما يرام من حيث المحافظة على صوالح المنتج المصرى .

بصرف النظر عما أشرنا اليه من الضعف فى السوق المصرية نرى أن نذكر أن تجارة القطن خاضعة كل الخضوع لتأثير تجار الصادرات دون غيرهم والواقع أن شركة المحصولات العمومية هى التى تقوم بتقرير النماذج لموسم الأقطان أى تعيين الأنواع الرسمية التى تقدّر الأثمان بمقتضاها وهى التى تقرّر بواسطة خبرائها اذا كانت أقطان هذا المزارع أو ذاك مطابقة للأنموذج .

"وبما أن أغلب أعضاء هذه الشركة هم من تجار الصادر وهم بالطبع من المضاربين الذين يشتركون فى الصفقات المؤجلة ومدفوعين بمصالحهم التجارية فنتيجة ذلك أنهم عند حلول استحقاق عقودهم يكونون فى آن واحد خصوما وحكاما ويكون فى استطاعتهم عند تعيين الخبراء ورفع الاستئنافات التى تعرض عليهم أن يرفضوا أو يقبلوا استلام الأقطان المعروضة من خصومهم وأن يسيروا فى دعواهم أو يحفظوها وأن يجبروا المشترين منهم على التسلّم الخ كل ذلك طبقا لمشيئتهم وعلى حسب هواهم (١)".

وجواز حدوث تأثير من هذا القبيل فى المنتج يكفى وحده لأن يكون سببا عظيما يحمل على أن يعهد بهذه الأعمال الى موظفين خبيرين يعتنى بانتخابهم ويكونون تحت مراقبة الحكومة ويمنعون من الاشتراك فى المعاملات التجارية فى القطن مباشرة أو بالواسطة .

ثم انه ليس هناك من العوامل المحلية ما يقاوم نفوذ تجار الصادرات أضف الى ذلك أنه بسبب عدم توافر رؤوس أموال كافية ونظام واف لم يكن فى طاقة البلاد مقاومة سلطان المشترين من الأجانب أولئك الذين ليس عليهم أدنى رقابة والذين فى مصلحتهم إحداث أى تأثير فى الأسعار .

وهى حالة من الأحوال التى يحسن فيها أيضا الاقتداء بما تقوم به أمريكا وبعض بلدان أوروبا من هذا القبيل حيث توجد الشركات المؤلفة من المزارعين والمنتجين ذوات رؤوس الأموال العظيمة التى تساعدهم على انشاء نقابات الغرض منها الدفاع عن المصالح الشرعية التجارية والفنية للجميع .

(١) ليون بوليير .

أما الخمس الباقى من تجارة الصادرات المصرية البالغ قدره ٥٥٤٩٥٨٤ جنيها مصريا فانه يتناول فى سنة ١٩١٥ الأصناف الآتى ذكرها :

(١) غلال وبقول تبلغ قيمتها تقريبا ١٣٢٩٧٨٧ جنيها مصريا وهى موزعة كما يأتى :

غلال وبقول :

	جنيه مصرى
قمح	٤٦٧٢٦٨
ذرة	٢٩٣٢٣٨
أرز	١١٩٩٣٤
عدس	١٣٥٠٨٢
فول	٣١٤٢٦٥
المجموع	١٣٢٩٧٨٧

أصناف متنوعة :

بصل	٣٤٨٧٨٤
كسب	٤٩٦١٠٩
أصناف أخرى	١٣٢١٧٢٤
المجموع	٢١٦٦٦١٧

وشركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية هى التى تنظم تصدير هذه الأصناف ؛

(٢) بيض بما قيمته ٤٨٥٩٣١ جنيها مصريا مع أنه فى سنة ١٩١٢ لم تبلغ قيمة الصادرات منه سوى ١٨٠٥٠٥ جنيهات مصرية ؛

(٣) جلود بما قيمتها ٣٠٢٨٠٦ جنيهات مصرية مع أنها لم تبلغ فى سنة ١٩١٢ إلا ١٨١٨٢٦ جنيها مصريا ؛

(٤) سكر بما قيمته ٥٧٣٦١٠ جنيهات مصرية مع أنه لم يبلغ سنة ١٩١٢ إلا ١٧٠٣١٥ جنيها مصريا ؛

(٥) ذهب (سبائك) بما قيمته ٦٩٠٨٣٢ جنيها مصريا مع أنه لم تبلغ سنة ١٩١٢ إلا ٨٨٦٥٨ جنيها مصريا .

ان الزيادة فى قيمة الصادرات من هذه الأصناف ترجع فى الغالب الى تأثير الحرب فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا عظيما وزادت الكميات المصدّرة زيادة كبرى .

ونظرا للحالة الوقتية التى عليها أغلب هذه الصادرات فقد اكتفينا باظهار التأثير الذى أحدثته الحرب فى الكميات المصدّرة ولا شك أن المنتجين قد استفادوا من ارتفاع أسعارها فائدة عظمى .

وفى تجارة البيض والبصل وغيرها من الخضروات كالخرشوف والطماطم ميدان واسع لتجارة رابحة لكل من يزاول تصديرها بانتظام . ونحن واثقون أن الحكومة لا تقصر فى النظر بعين عنايتها الى كل ما يساعد على تعضيد هذه التجارة وهنا نلفت أنظار المصدّرين الى مسألة حزم البضائع بحيث يراعون فى ذلك نوع المحصولات المرسلة للخارج والاعتناء بكل ما يؤدّى الى حفظها من التلف وأخطار السفر.

التجارة المرورية (ترانست Transit) — احصاءاتنا الجمركية لا تشمل تحت هذا العنوان إلا صنفين وهما الفحم والمازوت وما ذلك بالأخص إلا لأنه يدفع عنهما رسم قدره واحد فى المائة ولكن تجارتنا المرورية الحقيقية غير منحصرة فى هذين الصنفين دون سواهما فهنالك محصولات السودان والجهات المجاورة لها التى ترد لمصر نذكر منها الصمغ العربى والسنامكة والعاج وريش النعام والحنا الخ . وكانت تدوّن فى احصاءاتنا بمقادير عظيمة قبل أن يتقدّم السودان هذا التقدّم السريع وقد وجدت منذ بضع سنوات بمصر حركة تجارية عظيمة الشأن للبضائع المرورية تسترعى نظر الحكومة بنوع خاص ونعنى بذلك تجارة محصولات الجهات الواقعة على شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندى وبحار الصين . وهذه المحصولات هى البن والدقيق وبالأخص الأرز فقد كنّا من أعظم مورديها الى تركيا واليونان وجزر الأرخبيل وكان يشتغل بها تجار جاءهم من الألمان يستودعونها فى شركة الايداع بمخازن بوندد ويرهوس ليوزعوها على عملائهم بالبلدان السالف ذكرها . وكانت ارساليات الأرز تبلغ فى السنة عشرات الألوف من الأطنان .

فوظيفة التوزيع هذه التى جدّت للقطر المصرى يرجع الفضل فيها الى مركز مصر الجغرافى والى اتجاه خطوط الملاحة المارّة بها وهذه الوظيفة قابلة للاتساع بما تعود فائدته على البلاد .

وقد أفاد النظام الموضوع للايداع فائدة كبرى فى تسهيل مزاولة هذه التجارة ولكنه لا يزال يقضى باجراءات جمركية ومصاريف وطولة فى الوقت نرى من الواجب تداركها اذا أردنا توسيع دائرة هذه التجارة . وإنا لا نجد صعوبة فى تحقيق هذا الغرض وذلك بانشاء مناطق حرّة كبيرة يتسع نطاقها على التدريج بحيث يسهل تفريغ البضائع ونقلها فى موانينا الثلاث أى السويس وبور سعيد واسكندرية أو على الأقل فى هاتين الميناءين الأخيرتين . وبهذه الوسيلة يكون فى استطاعة التجار مقابل رسم احصائى بسيط تفريغ بضائعهم وخزنها فى مستودعاتهم الخاصة بهم أو فى المستودعات العامّة الأصلية وترتيبها بسهولة . وفى ذلك ما يعود على مصر بالفوائد الجمة الجليلة فان اتساع دائرة هذه التجارة المرورية يترتب عليه أوّلا إحداث حركة عظيمة فى بلادنا وثانيا أنه يكون لدينا فى كل وقت كميات عظيمة من أصناف الحاجيات الأولية نأخذ منها مطالبنا بدون كبير عناء وبأثمان مناسبة وثالثا أن هذه التجارة توجد ميدانا للعمل وحركة فى الملاحة البحرية مع أهم البلدان التى نصدّر اليها محاصيلنا والتى نرجو أن تكون فى القريب العاجل أسواقا لتصريف مصنوعاتنا .

تجارة الواردات — بلغت قيمة تجارة الواردات بمصر فى سنة ١٩١٣ ٢٧٫٨٦٥٫١٩٥ جنيها مصريا ويمكنا أن نقول ان تجارة الواردات على عكس تجارة الصادرات ليس لها نظام تام .

وهذه التجارة يمكن تقسيمها الى أربعة أقسام أصلية وهى :

(١) الأصناف التى تستورد بواسطة بعض البيوتات المهمة التى تقوم بالشراء بالجملة وتبيع فى مصر بالجملة أو بالقطاعى فى بعض الأحيان ويشمل هذا النوع أهم الأصناف من حيث الكميات العظيمة التى ترد سنويا وبالأخص الأصناف التى تستلزم شحنة كاملة أو شبه كاملة كالفحم والبترول والأخشاب ومواد البناء والدخان وهى تقدّر بأكثر من سدس مجموع وارداتنا .

ونظام هذه التجارة مرضى لأن الأصناف التى تتألف منها تستهلك بكميات كبيرة والاعلان عن أثمانها بلغ حدّ الاتقان فليس ثمة أضرار جسيمة تخشى منها لا على تجارة الواردات ولا على تصريف الأصناف فى داخل القطر .

(ب) تجارة الأصناف التى يتم استيرادها بطريقة الايداع ويجرى بيعها بما يقرب من البيع بالجملة وبالقطاعى بواسطة العملاء أو النائبين عن الفابريقات ممن تستودع البضائع لديهم .

ويدخل فى هذا القسم الأصناف التى يجب أن تجدّد دائما لأنها معرّضة للتلف مع الزمن كالمطاط مثلا والأصناف ذات القيمة العالية التى لا تستطيع حتى البيوتات ذوات رؤوس الأموال العظيمة الاتجار فيها كالحلى والمصوغات والتحف الفنية والأصناف التى لا يتم شراؤها إلا بعد معاينتها والتى يجوز أن تبقى بدون بيع مدة طويلة كالآلات والسيارات الخ وبعض سلع أخرى دونها فى الأهمية يتم بيعها حسب العرف التجارى العام بواسطة الأشخاص المستودعة لديهم هذه البضائع . وهذه التجارة هى أيضا منظمة تنظيما حسنا فالمنتجون والصناع الأجانب يحتاطون فى معاملتهم بالضمان الضرورى كاستلزام كفيل وعمل تحريات الخ للمحافظة على مصالحهم .

(ج) يدخل فى القسم الثالث أصناف الأزياء والأدوية وأغلب أصناف الروائح العطرية والملبوسات الجاهزة وغيرها مما يستورد معظمه بصفة طرود بريدية .

والعادة أن هذه الأصناف تستوردها مباشرة المحال التى تبيع بالجملة والمحال الأخرى التى تبيع بالقطاعى حسب شروط تختلف باختلاف الصنف والبلاد المصدّرة منه وحالة مستورد البضاعة وكل تاجر يراعى فى اختيار الجهة التى يستورد منها بضائعه ميله وحاجاته ومهارته فهو الذى يبحث وينتخب عملاءه بنفسه .

(د) والقسم الأخير يشمل السلع التى يتم بيعها وشراؤها بواسطة الوسطاء (قومسيونجية) أو المندوبين .

وأكثر من نصف الواردات يجلب بهذه الطريقة وهذا أمر يسهل تعليله بما يأتى : (١) قلة الثقة المالية لدى صغار التجار ؛ (٢) الجهل السائد على الجم الغفير من التجار بحيث يجعلهم فى تردد عن التعاقد مباشرة مع أصحاب المصانع .

وتجارة العمولة (القومسيون) بمصر لا تخلو من عيوب . وقد اطلعنا على كثير من الشكاوى فى هذا الصدد مبيّنة فى تقرير رفعته الغرفة التجارية المصرية الى لجنة التجارة والصناعة فمن المحقق أوّلا أن وظيفة الوسيط ليست من الوظائف الهينة فهى كثيرة الأعمال والوسيط معرض لمماطلة عملائه التى لا نهاية لها وعدم اتباعهم النظام فى مزاولة أعمالهم الخ .

وتقضى عليه الضرورة فى أغلب الأحيان بالنسبة لبعض السلع أن يقوم هو بما تقتضيه وظيفة التاجر بالجملة مع بقائه وسيطا بالعمولة فيترتب على ذلك تراكم البضائع وازدياد العرض على الطلب وسوء استعمال الثقة المالية مما يجر الى أضرار جسيمة تلحق الوسيط والعملاء على حدّ سواء .

فليس ببعيد فى مثل هذه الأحوال صدور الشكاوى من التجار ضدّ الوسطاء ومن الوسطاء ضدّ التجار .

يشكو الوسطاء على الأخص من إهمال كثير من التجار فى المحافظة على عهودهم وظهورهم بمظهر الاستخفاف لدى حلول مواعيد الاستحقاق .

فلهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نذكر الحكومة ملفتين نظرها الى التقرير المسهب الذى وضعته جمعية تجارة الواردات حيث أفاضت فى الكلام على التفاليس وعقود الصلح الاحتياطية ووكلاء مدائنى التفليسة (السنديك) والجزاء وقد اقترحت هذه الشركة بخطابها المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٥ الى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة الملحق بذلك التقرير الوسائل العديدة لاصلاح ما وصلت اليه التجارة من الحالة التى لا تكاد تحتمل .

وقد أشارت لجنتنا فى الفصل الخاص بالتشريع التجارى الى الوسائل التى تراها كفيلة بالوصول الى الغرض المذكور .

أما من جهة التجار و بالأخص التجار الوطنيين فانهم يشكون مما يرتكبه الوسطاء من ضروب الاستبداد العديدة نحوهم .

ولا شك أن أساس كل هذه الشكاوى ينحصر فى جهل التجار ولكنا لا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن سلوك الوسطاء أنفسهم هو فى الغالب بعيد عن كل لوم .

فاذا اشترط التجار الذين يتعاملون مع الوسطاء الشروط الآتية فى عقودهم كان التوفيق رائد أعمالهم :

أولا — يتعهد الوسيط أن يقوم بعمله بصفته وسيطا ؛

ثانيا — أن يصرح باسم المصنع ويقوم باثبات شخصيته ؛

ثالثا — يتعهد بأن يقدّم الفاتورة الأصلية مشفوعة بقيمة عمولته بعملة البلد ؛

رابعا — فى حالة عدم مطابقة البضاعة للعينة يحال النزاع على محكمين ؛

خامسا — أن يذكر فى الشروط بكل وضوح تاريخ توريد البضاعة وأن يثبت الوسيط أن المصنع قد علم بذلك التاريخ ووافق عليه .

فاتخاذ وسائل من هذا القبيل والقيام بتنفيذها يكون له من الأثر أضعاف ما لكل قانون .

التجارة الداخلية — يضاف الى التجارة الداخلية لأصناف الواردات تجارة الحاصلات المحلية التى يؤلف أغلبها من الحاصلات الزراعية .

وهاك تفصيلها والأسعار المقدّرة لها عن سنة ١٩١٤ الداخلة فى سنة ١٩١٥ الزراعية :

المحصول	الكمية		متوسط الأسعار	القيمة المقدّرة
			قرش	جنيه مصرى
قمح	٧٢٠٩٠٠٠	اردب	١٣٨	٩٩٤٨٠٠٠
قصب السكر	٢٤١٠٤٠٠٠	قنطار	٣٫٢٥	٧٨٣٠٠٠
فول	٣٥١٤٠٠٠	اردب	١٢٩	٤٥٣٣٠٠٠
عدس	٢٢٢٠٠٠	»	١٥٨	٣٥١٠٠٠
بصل	٢٩٣٤٠٠٠	قنطار	٩٥	٢٧٨٦٠٠٠
شعير	٢٣٦٢٠٠٠	اردب	٧٩	١٨٦٨٠٠٠
حلبة	١٧٠٠٠٠	»	١٣٩	٢٣٦٠٠٠
أذرة شامى وعويجة	١٣٩٠٣٠٠٠	»	٩٤	١٣٠٦٩٠٠٠
أرز	٩٦٠٠٠	»	٢٥٨	٢٤٨٠٠٠
برسيم وغيره	١٤٨٢٨٧٨	فدان	٧١٠	١٠٥٢٨٠٠٠
				٤٤٣٥٠٠٠٠

اذا حاولنا أن نذكر بالتفصيل جميع الاطوار التى تمرّ بها تجارة الحاصلات الزراعيــة فاننا نضطر الى تبسط فى الكلام يضيق عنه حجم هــذا التقرير ولذلك نقتصر على القول بأن لصغار المزارعين فى تصريف حاصلاتهم أسواق القرى والحلقات المخصصة للأعمال التجارية فى الأقطان أما الأسواق فلا مراقبة للحكومة عليها سوى فيما يختص بالأمن العام والصحة العمومية بخلاف الحلقات فانها قد أنشئت حديثا ومنها يقف المزارعون بالضبط على أسعار البورصة وهناك يجدون تحت تصرفهم قبانيا عموميا وموازين بغاية الدقة مما يجعلهم فى حرز من غش التجار وتلاعبهم ونحن نأمل أن يكون للمزارعين فى الأسواق نصيب من الضمانات التى لهم فى الحلقات .

هـذا وقد يلجأ المزارعون أيضا الى التجار فى القرى ويتعهدون لهم ببيع حاصلاتهم بعد نضوجها مقابل قروض يعقدونها بفوائد تبلغ فى أغلب الأحيان حدّ الربا ويجب علينا فى هـذا الصدد أن نذكر أن مسألة الثقة الزراعية هى من المسائل الجديرة بتوجيه كل الاهتمام اليها والآن إذ سنحت الفرصة للجنة بالاشارة الى استبداد بعض المقرضين الذين لهم علاقة بالمزارعين تقول انه اذا كان قانون الخمسة الأفدنة يرمى الى تخفيف وطأة هذا الاستبداد فانه لا يسعنا إلا أن نقول ونكرر القول بأن انتشار النقابات يكون له الأثر الفعال فى حل مسألة الثقة الزراعية حلا يطابق مصالح المزارعين على أحسن وجه .

ومتى تم للتجار الاستيلاء على الحاصلات يخزنونها فى الشون الموجودة فى عدة من المراكز والموانى .
وهناك يقوم بالوزن عمال من الحكومة وتحت مراقبتها .
وترسل الحاصلات الى الشون على طرق مختلفة :

(١) بصفة وديعة من قبل التاجر أو أصحاب الأطيان من داخلية القطر ؛

(٢) أو بصفتها ملكا للتاجر الذى اشتراها من داخلية القطر ؛

(٣) أو بصفة رهن عن قروض أقرضت للمزارع أو لتاجر آخر ويقوم بتسليمها الى الشون فى هذه الحالة التاجر أو الأشخاص الحائزون لها بهذه الصفة .

هذا ولا بأس من ابداء بعض الملاحظات والاقتراحات بخصوص سوقى الغلال الأساسيين الموجودين بالقاهرة أى ساحلى روض الفرج وأثر النبى .

فوجود سوقين من هذا القبيل فيه بعض الضرر .

وربما استطعنا التوفيق بين هـذه المصالح المختلفة بتخصيص كل ساحل من هـذين الساحلين بأعمال خاصة به .

والأعمال الوحيدة التى تمت للآن على يد الحكومة فى هذين الساحلين تنحصر فى انشاء نقطة بوليس وإجبار الأهالى على استعمال الموازين واستخدام قبانين عموميين لهذا الغرض .

إلا أنه يوجد من الوسائل الأخرى ما يجدر بالحكومة أن تدرسها وتفحصها وهى الآتى بيانها :

(أ) انشاء ميناء نهرية بحيث يتيسر للسفن أن تسير وترسو بكل راحة بها ؛

(ب) انشاء المعدات التى تساعد على تفريغ وشحن الحبوب بكل سرعة وعلى تنظيف الحبوب من المواد الأجنبية وخصوصا الأتربة ؛

(ج) تحديد عدد السماسرة ووضع نظام لقبولهم فى الأسواق .

على أن أهم الاصلاحات التى ينبغى المبادرة الى إدخالها تنحصر على ما نرى فى وضع نظام لادارة السوق وذلك بواسطة انشاء جمعية تشكل من التجار تحت مراقبة ورياسة موظف من ذوى الخبرة وتكون مهمتها أن تقرر فى كل موسم أنموذجا لكل نوع من أنواع الغلال المختلفة وتحدد الأسعار اليومية كما تحدد أسعار القطن ولا يسمح بنشر أسعار أخرى غير التى تقرر رسميا .

ونضيف الى ذلك علانية المعاملات وذلك بانشاء بورصة يكون فيها المبيع قائما على النداء وعرض النماذج الرسمية .

فبهذه الوسائل يطهر سوق الغلال من عيوبه الراهنة بما يعود بالفائدة على المستهلك وبالأخص على المنتج الصغير الذى لا ينفك ولاة أمورنا عن الاهتمام بشؤونه .

ويمكن استخدام وسائل من هذا القبيل فى كل أسواق المواد الغذائية المنتشرة فى المدن حيث الاستبداد والطمع والاحتيال ناشبة أظفارها بالمنتج والمستهلك .

وصفوة القول أن أغلب الاصلاحات التى نطالب بها فى هذا التقرير مرتبطة بالتعليم وبتقويم الأخلاق . فللوصول الى احترام القانون واستخدام الثقة المالية استخداما مفيدا والانتفاع بالمصالح الاقتصادية ولبث روح التضامن ونشر النقابات وبالجملة لمساعدة التجارة على حسن انتشارها وتوسيع نطاقها ينبغى نشر التعليم فهو الغذاء الشهى لأمة تطمح الى السير فى طريق التقدم والفلاح ونحن لا نشك فى أن الحكومة ترى هذا الرأى وأنها جاعلة نصب عينها الغرض المقدس الذى توجه اليه مجهوداتها لاعلاء المستوى الأدبى للأمة المصرية .

الباب الثالث — ترقية الصناعة فى مصر

الفصل الأول — نظرة عامة فى تاريخ الصناعة بمصر

اذا كان القطر المصرى لايزال بفضل اعتدال مناخه وكرم تربته وسهولة ريّه بلدا زراعيا بطبيعته فمن الخطأ المناقض للحقائق التاريخية أن يسود الاعتقاد بأن مصر لم تكن مع ذلك بلدا صناعيا طالما أشرقت فيه الصناعة بأبهى رونق وأبهج ضياء. ولئن كانت هذه الحقيقة لا تجد سندا يؤيدها من حالة العصر الحاضر والعصور القريبة منا — اذا استثنينا قليلا منها — فانا لنجد الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للعصور التى هى أقدم عهدا وبالنسبة للأزمان التى ترجع بنا الى ما قبل التاريخ .

لقد كانت مصر تتمتع بنعمة المدنية والرخاء منذ أقدم العصور ولقد كانت شمس الحضارة تنير ربوع النيل إذ كانت البلاد الأخرى لا تزال تتخبط فى الظلمات فلا جرم أن تكون هذه الحالة قد أدّت من عهد عهيد الى إيجاد كثير من الحرف وظهور عدّة من الصناعات . وبينما كانت حالة الشعوب وأخلاق الناس فى سائر بقاع الأرض لم تبلغ بعد من التكوين والرقى مبلغا يمكنهم من انشاء المدن وتنظيم الحرف وفاء بمطالبهم وسدا لحاجاتهم نرى المصريين من أقدم عهود التاريخ قد شيّدوا عدّة من الحواضر الكبيرة تدل باتساع مساحتها وعظم ثروتها وكثرة سكانها على أنه كان للصناعة بجانب الزراعة نصيب وافر من المجهودات البشرية .

إنا لو رجعنا البصر الى أبعد الأزمان التى يحدثنا عنها التاريخ لوجدنا أن قدماء المصريين كانوا عائشين فى ظل حكومة كاملة النظام يتنعمون بمزايا حضارة لاتدانيها حضارة سواها فى تلك الأيام ويتفاهمون بلغة راقية مكتوبة وقد خلصوا الى أسرار الصناعة وأحاطوا علما بمبادئها الكبيرة وأصولها .

ومن أروع مظاهر تلك المدنية العتيقة هذه المآثر الفنية الفاخرة والمبانى الفخمة التى لا تزال قائمة الى اليوم تحييها الدهور ولا يجسر على انتهاك حرمتها البلى ولقد ترك الأولون فيما تركوه من الصور والتماثيل صحيفة واسعة تطلع فى ثناياها على حقيقة ذلك الفنّ الرائع والصناعة البديعة اللذين هما شعار تلك المدنية الراقية .

إن ضيق المقام لايسع الاطناب فى مثل هذا المبحث المترامى الأطراف وليس غرضنا إلا سوق الأمثلة من الزمن الغابر اظهارا لما يستطاع عمله فى الوقت الحاضر وتبديدا لذلك الوهم الفاسد الذى يصوّر مصر للعقول فى صورة بلد قُضى عليه بأن يظل على مدى الزمان ملجأ لشعب لا يحسن غير الفلاحة عملا ولا يعرف غير الزراعة مرتزقا .

لذلك رأينا أن نمسك القلم عن الخوض فى المباحث الفنية والتفاصيل التاريخية الخاصة بكل فرع من فروع الصناعة المصرية على اختلاف أنواعها منذ انبثاق فجر التاريخ الى يومنا هذا . ولكنا لانرى بأسا فى إلقاء نظرة شاملة على مجموع الصناعات الشهيرة وما كان لها من الشأن على تعاقب الحقب .

الصناعة المصرية فى عهد قدماء الفراعنة المصريين — مازالت الصناعة المصرية منذ عهد ظهورها تمتاز بطابع مخصوص لم يفارقها على تقلب الزمن فكان من مفاخر الصانع المصرى أنه

لم يزل سبّاقا فى ميدان الصناعة لا يقتفى أثر غيره ولا يحتذى أمثلة سواه بل كان الأمر بخلاف ذلك . فان الصناعة المصرية وأساليب الصناع المصريين هى التى نشرت نفوذها فيما كان يعرف من أقطار الأرض يومئذ .

كان المصريون يمارسون صناعة التعدين وسبك المعادن بدليل وجود الكثير من الآلات الزراعية المصنوعة من النحاس والتماثيل المصبوبة من البرونز والحديد وكان لهم علم بشئ من الكيمياء بدليل تحنيطهم لجثث موتاهم على ما هو معروف من الاتقان وبدليل استخراجهم للألوان المتنوعة الحافظة لرونقها الأصلى حتى الآن وكانوا بارعين فى بناء السفن وصناعة النقل بدليل الرسوم التى نراها فى معابدهم تمثل السفن الصغيرة والكبيرة والعجلات المختلفات الأنواع ولكن يظهر أن أحسن ماتركوه من آثار الصناعة نحت الأحجار وعمل التماثيل وصناعة الفخار والقاشانى والزجاج والصباغة والترصيع والصياغة والنساجة .

وكانت الزراعة على الدوام أهم مايستغرق عناية القدماء فاخترعوا من الآلات الزراعية ما لا يزال مستعملاً على شكله الأصلى حتى اليوم وقد انصرف اهتمامهم الى تنظيم مجارى المياه فأقاموا الجسور وشيّدوا القناطر وبنوا الخزانات وكانوا يزاولون كل نوع من الصناعات الحقلية وأهمها عصر العنب كما كانوا يتوسعون فى صيد السمك وفى تمليحها بنفس الأساليب المستعملة بمصر هذه الأيام .

بَيْد أن صناعة البناء هى التى بلغ فيها قدماء المصريين أوج البراعة وغاية الأعجاز وان الفكر ليحار فى استجلاء الطريقة التى كانوا ينقلون بفضلها تلك الجنادل الضخمة وبعضها يزن نيفا وخمسين طنا من المحاجر الى الأماكن المعدّة لها ثم يرفعونها بعد ذلك الى العلو الشاهق .

وكان المصريون على ما يظهر لايستعملون فى ملابسهم غير الكتّان ولكنهم نبغوا فى غزله ونسجه فقد وجدت قطع من الكتّان الرقيق يشمل السنتيمتر المربع منها ٦٠ خيطا فى السدى و ٤٨ خيطا فى اللحمة وكانوا يحوكون خلاف أقمشة الملابس منسوجات أخرى من الكتّان كالأشرعة والستور وكانوا أحيانا يزينون هذه المنسوجات بالرسوم والنقوش الجميلة الدالة على حسن الذوق فى اختيار الألون وفى تأليفها وكانوا يصنعون كذلك من الحصر ما لايقل فى الاتقان عما يصنع منها اليوم .

وكان لهم فى أشغال النجارة حذق ومهارة وكثيرا ما كانوا يستعملون الخشب فى بناء المساكن وكانوا يستوردونه من الأقطار الأجنبية لاستعماله فى بناء السفن وفى مآرب أخرى ولكنهم كانوا يعتنون مع ذلك اعتناء خاصا بالأشجار والغابات التى كانت فى مصر على عهدهم إذ كانوا يعيّنون لادارتها موظفا كبيرا وكانوا يصنعون أنواعا كثيرة من الأمتعة الخشبية كالأسرة والصناديق والكراسى وكلها متقنة الصنع بديعة الرسم وكانوا أحيانا يزينونها بالحفر والترصيع والتذهيب مما يشهد لهم بالقدرة النادرة والبراعة الفائقة ولقد تركوا بين أيدينا من الأدوات المصنوعة من العاج ما يشهد لهم كذلك بسلامة الذوق ورقة الطبع .

وكانت صناعة الفخار منتشرة فى البلاد انتشارا واسعا وكانت تصنع منه الأوانى الكثيرة والتماثيل الصغيرة على اختلاف الصور والأشكال وقد اكتشف من هذه المصنوعات ما يرجع عهده الى ما قبل تأسيس الأسرة الأولى وكانوا يزخرفون أدوات الفخار برسوم متنوعة يطلونها بألوان زاهية عجيبة مما

قد خلصوا الى سرّه واهتــدوا الى استنباطه . أما صناعة القاشانى فقد تدرجوا فى حذقها على مدى الايام حتى بلغوا فيها مبلغا عظيما من دقة الصنع وجمال الشكل .

وقد عرف المصريون صناعة الزجاج من أقدم العصور فتاريخها لديهم يرجع الى حوالى القرن السادس عشر قبل الميلاد وكان لون الزجاج فى أول الأمر إما أسود وإما أبيض ولكنهم لم يلبثوا أن تفننوا على مرّ الزمن فى تلوينه فأخرجوه على أصباغ مختلفة وبالغوا فى اتقانه حتى عملوا زجاجا شفافا بالرغم من ثخانته .

وكان المصريون بارعين فى صناعة المصوغات والمجوهرات ولا غرو فقد كانوا أصحاب مدنية راقية تحتفل بمظاهر الترف والأبهة ولدينا فى أنواع الحلى الذهبية المودعة بالمتحف المصرى — وبعضها يرجع تاريخه الى أقدم العصور — برهان ساطع على براعتهم فى سبك المعادن الكريمة ولحامها . وحسبنا أن نلقى نظرة الى ما غادره القدماء من التيجان والأعلاق والأساور والأنواط كى ندرك مع الاعجاب مبلغ ارتقاء ذلك الفنّ الذى كان يجمع بين دقة الصنع وسلامة الذوق .

وغنىٌّ عن البيان أن الصناعات والفنون ما كانت لتبلغ هذا المبلغ من الايناع والازهار وما كانت لتخرج ما أخرجت من النتائج والثمــار لو لم تكن البلاد المصرية راتعة فى بحبوحة الأمن والســلام مستظلة بحكومة كاملة العــدّة محكمة النظام لذلك نرى أنه لمــا شرعت الحضــارة المصرية فى الأفول على أثر ما أصاب القطر من الغزوات والحروب فى أواخر عهد الأسرات المصرية واليونانية المصرية تراجعت حالة البلاد تراجعا ظاهرا وبدا نقص مبين فى مجهوداتها الاقتصادية والصناعية والفنية . ثم استمرت الحال على هــذا المنوال وأيدى الفساد والاهمال عاملة فى تبديد ما جمعه القدماء بكدهم وصــبرهم من كنوز العــلم وذخائر العرفان حتى جاء الفتح العربى فأصلح نظام البلاد وأعاد اليها الرغد والرفاهية ولبث القطر زمنا طويلا يرتع فى حالة رخاء ان لم تضارع أحسن عهود الفراعنة فقد رفعته الى مكانة ظلّت تغبطه عليها بقية أنحاء المعمور .

الصناعة المصرية فى عهد الدول الاسلامية(*) (٦٣٩ — ١٥١٦ م) — تشهد الأخبار أن مصر فى عهد الدول الاسلامية كانت فى مقدّمة البلاد الصناعية الكبرى ولا غرو فان توافر موارد الثروة التجارية والطبيعية فى القطر وحسن موقعــه الجغرافى بسبب كونه حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ثم تنافس الملوك والأمراء ومن دونهم من الأشراف والأعيان فى مظاهر الترف وفنون البذخ ثم الحاجة الى تجهيز جيش عظيم وأسطول ضخم بمــا يحتاجان اليه من اللوازم والمعدّات كل ذلك كان من الأسباب الداعية الى ترقية الصناعة وترويجها . على أن الصناعة فى ذلك العهد لم تكن سائرة على وتيرة مطردة من التقــدّم والنجاح فكثيرا ما كان يتولّاها الكساد والاضمحلال على أثر ما كان يصيب القطر آنا بعد آن من المظالم والفتن والغزوات والحروب والمجاعات والأوبئة فيتعطل دولاب الأعمال وتصاب الحيــاة الاقتصادية بالشلل ولكن الأمر لا يلبث إلا فترة ثم لا يكاد الأمن يستقرّ فى نصابه والرخاء يعود الى مجراه حتى تنهض الصناعة من عثرتها وتســتأنف نشاطها ممــا يدل دلالة قاطعة على استعداد القطر للرقى الصناعى .

(*) كان اعتمادنا فى جمع معظم هذا الباب على كتاب المقريزى .

يكفى لبيان ما كان للصناعة المصرية فى عهد الدول الاسلامية من المكانة الرفيعة والمنزلة الخطيرة تعداد أنواع الصناعات التى كانت تباشر إذ ذاك وهى تنقسم الى طائفتين :

الصناعات المدنية : وهى تشتمل على صناعة البناء وملحقاتها كالتبليط والترخيم والنحت والنقش والزخرفة ، ثم صناعة النجارة وملحقاتها كالخرط والحفر والتطعيم ، ثم صناعة الحدادة والأشغال المعدنية وملحقاتها كخرط المعادن والتكفيت ،ثم صناعة النساجة وملحقاتها كالغزل والتطريز والخياطة وعمل الفراء ، ثم الصياغة وصناعة الفخار والقاشانى والفسيفساء ، ثم صناعة الجلود وعمل الأحذية وتجليد الكتب ، ثم صناعة المصوغات والجوهرات ، ثم صناعة الأثاث والبسط والمفروشات ، ثم صناعة الزجاج والبلور ، ثم صناعات الحصر والورق والشمع والصابون والسكر والدقيق والحلوى والفواكه المسكرة .

الصناعات الحربية : وأهمها صناعة الأسلحة ثم صناعة السروج ثم صناعة التروس والدروع أو الزرد ثم صناعة الخيام والفساطيط والسيور ثم صناعة السفن .

وكان للصناعة فى مصر مركزان رئيسيان : (أولهما) فى القاهرة والفسطاس وضواحيهما ، (والثانى) فى المدن الواقعة فى أعالى الدلتا وهى الاسكندرية ودمياط وتنيس وكان يوجد فضلا عن هذين المركزين عدّة مراكز فرعية موزعة فى أنحاء البلاد . وكان معظم الصناعات المصرية يزاول فى القاهرة وفى الفسطاط على نطاق واسع أما أعالى الدلتا فكانت مشهورة على الأخص بالنساجة وعمل البسط وصناعة الخيام وبناء السفن وكان الزجاج يعمل فى وادى النطرون وكانت مدينتا البهنسة وقوص من أعمال الوجه القبلى مشهورتين بمنسوجاتهما .

يضيق بنا المقام عن استقصاء البحث فيما بلغته الصناعة المصرية على عهد الدول الاسلامية من الارتقاء والاتقان ومع أن الواجب يقضى علينا بالتحرز والتوقى عند ايراد الأمثلة العديدة على ما أدركته الفنون والصناعات يومئذ من الكمال وما أحرزته من التقدّم لما هو مشهور عن مؤرّخى ذلك العهد من النزوع الى المبالغة والاغراق فان الآثار التى لا تزال باقية بين أيدينا من بدائع الفنون ومفاخر الصناعة تثبت بالدليل القاطع ما كان يمتاز به الصانع المصرى من شدّة الاقتدار وسلامة الذوق وفرط الحذق وحسن الابتكار. وقد ذكر المؤرّخون من العرب بيانا لما أخرجته أيدى الصناع المصريين من العجائب التى هى أقرب الى تصاوير الأحلام منها الى الحقائق الثابتة ، وحسبنا أن نورد من هذا البيان طرفا يسيرا على سبيل الاشارة والتمثيل : كانوا يصنعون من البرود أنواعا تبلغ من دقة الصنع ورقة النسج بحيث يمكن امرارها من تجويف الخاتم وكان يعمل للخليفة فى تنيس ثوب يسمى البدنة لا يدخل فيه غير أوقيتين من الغزل (أعنى نحو ٣٨ جراما) وسائره منسوج من خيوط الذهب وكانوا يتعملون فى صنعه بحيث يخرج مجهزا لا يحوج الى تفصيل وخياطة. ولا يسعنا أن نمر بهذا المبحث دون أن نشير الى العمائم التى كانت تنسج فى دبيق من قرى دمياط ، ثم الستائر التى كانت تصنع فى البهنسة وكانت لها الشهرة الذائعة بفخامة الصنع وبهاء الرونق ، ثم الخيام العجيبة الزخارف والكثيرة الألوان التى تفوق ما يصنع اليوم بعظم أحجامها وجمال أشكالها ، ثم المنسوجات ذات الألوان المتموّجة التى كانت تعرف باسم القماش "البوقلمونى" والتى اشتهرت بفضلها مدينة تنيس ، ثم أوانى الخزف التى لا تزال آثارها الباقية الى

اليوم تنمّ عن بهجة ألوانها وفرط اتقانها ، ثم المصابيح الزجاجية العجيبة والثريات الرائعة ثم الصفائح المعدنيــة المكفتة التى نشاهد منها اليوم أمثلة حسـنة فى أبواب المساجد ؛ كل ذلك يقيم الدليـل الساطع على ما كان يتصف به الصانع المصرى من المهارة البـارعة وعلى ما كانت تمتاز به الصـناعة المصرية من حسن الذوق والتأنق فى الإحكام .

ولم تكن الصناعة المصرية مع هـذا الارتقاء محصورة النطاق كما قد يتبادر الى الأذهان بل كانت بالغة من الانتشار مبلغا عظيما بالنسبة لذلك العهد . فكان الصـناع المصريون يخرجون من ثمرات أيديهم ما لا يقتصر على الوفاء بمطالب السكان ولوازم الجيش والأسـطول حتى يتجاوز حدود البـلاد ويتدفق على الأسواق الأجنبية ، ومع أن تعذر المواصلات فى ذلك العهد كان يقضى على كل قطر بأن يكفى حاجته بنفسه وبأن لا يعتمد بقدر المستطاع على استيراد لوازمه من غيره فقد كان للصناعة المصرية منزلة رفيعة انفتحت أمامها أسواق الشرق والغرب فكانت الأقمشة تصدر من مصر الى بلاد العرب وفارس ومملكة القسطنطينية وكانت الأشغال الجلدية التى اختصت بها مدينة الفسطاط تحمل الى بلاد الشام وكانت بلاد النوبة تفعل مع القطر المصرى ما تفعله اليوم مع البلاد الأوربية فتستورد منه أدوات الزجاج فى نظير ما تبعث اليه من الخامات .

وكان رواج المصنوعات المصرية — حتى ما كان منها غالى القيمة نفيس القدر — شائعا بين جميع الطبقات منتشرا بين الخاص والعام ، وقد ذكر أحد المؤرخين أنه كان يوجد بالقاهرة عدد عظيم من الصناع المشتغلين بعمل الفراء ، والفراء — كما هو معلوم — ليست من الأصناف الرخيصة المبتذلة وانما هى من البضائع النادرة الثمينة .وكان الأمر كذلك بالنسبة لكثير من الصناعات الأخرى كصناعة التكفيت والتاشانى والفسيفساء والزجاج فكان عدد المزاولين لهذه الصناعات مناسبا لعظم الاقبال على منتجاتها . وذكر أحد الرحالة الأعجام بهذه المناسـبة أن البقالين وبائعى الخردوات فى القاهرة كانوا يسلمون البضائع للمشترين فى أوانٍ من الخزف أو الزجاج تدفع لهم بلا ثمن . وقال أحد المؤرخين انه بينما كان القوم يشـتغلون باعداد الجهاز لحفيدة ابن طولون احتاجوا فى آخر لحظة الى ألف تكة من النوع الرفيع القيمة فجمعوها من أسواق الفسطاط فى أيسر وقت وبأهون سعى .

وكانت الصـناعة المصرية على عهد الدول الاسـلامية خاضعة لنظام الطوائف فكان لكل طائفة من الصناع شـيخ ينظر فى شؤونهم ويفصل فى خصوماتهم ويذود عن صوالحهم وكان الصناع يتوارثون الصناعة خلفا عن سلف ويتلقنون أسرار الحرف ابنا عن أب فكان التعليم الصناعى بهـذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة أسرته وكان فى هـذا الأمر معوان كبير على حفظ التقاليـد والتدرّج فى مراقى الاتقان بفضل المثابرة على التخصُّص أزمانا طوالاً كما كان فيه مساعد على تربية الذوق الفنى وتهذيبه فقد كان الصانع يهتم جدّ الاهتمام بأن يغرس بذور الذوق فى ذهن صـبيه منذ نعومة أظفاره وبأن يتعهـد على مدى الأيام انماءها وازكاءها ولا غرو فهـذا الصبى كان فى آن واحد وارث أمواله ومواصل أعماله .

وشد ما كان حكام الاسلام يبذلون لصالح الصناعة من الرعاية ويحوطونها بالعناية فكانوا مع اتخاذهم للتدابير الواقية لصحة الجمهور أو لراحته من بعض الصناعات المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة

كمدابغ الجلود ومعامل الصابون ومسابك الحديد وأتانين (قمائن) الجير وما شا كل ذلك مما كان يؤمر بابعاده عن الأحياء الآهلة بالسكان . نقول ان الحكام مع اتخاذهم لهـذه التدابير كانوا لا يألون سعيا فى حماية الصناعة والسهر على مرافقها . فمن ذلك أنهم كانوا يختارون من بين الأكابر والأعيان مديرين للمصانع الشهيرة فى القاهرة وسائر المراكز الصناعية الكبيرة يُناط بهم فى الوقت عينـه تنفيذ طلبات الحكومة وتواصى السلطان ويكونون بمثابة نقباء للصناعة يشرفون على صالحها ويديرون شؤونها وكان اهتمام الحكام بتنشيط الصناعة يظهر فى أوضح مجاليه كلما دعت الحاجة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لانعاش الصناعة مما أصابها على أثر وقوع البلاد فى فتنة أو مجاعة أو فيما عدا ذلك من الكوارث والنكبات . وكثيرا ما كان السلاطين والخلفاء يستقدمون الصناع الأجانب الى القطر لإدخال صناعة جديدة أو لاحياء بعض الصناعات الداثرة وكانت البلاد الأوروبية لا تقصر من جهتها عن الاقتباس من الصناعة المصرية كلما وجدت الى ذلك سبيلا كما حدث لبعض الجمهوريات الايطالية التى أخذت صناعة التكفيت عن مصر ونقلتها الى أوروبا .

بيْد أن العصر الذهبى فى تاريخ الصناعة المصرية كان بلا ريب على عهد الفاطميين (٩٦٩ — ١١٦٩ ميلادية) . فى ذلك الزمن بلغت الصناعات والفنون ذروة المجد بفضل عناية الخلفاء بها وحياطتهم لها إذ كانوا يرفعون الموكلين بالاشراف على الصناعة الى أعلى مراتب الحظوة والجاه ويقلدونهم أرفع أوسمة الشرف والسؤدد، ذلك فضلا عن الاعانات والجوائز التى كانوا يأمرون بدفعها من خزائنهم الخاصة لانشاء المصانع وتنشيط الصناعة وفضلا عن الطلبات الكبيرة التى كانوا يشترونها لأنفسهم بأثمان ربيحة وأموال طائلة . وكانت هـذه الحماية وتلك المساعدة لا تقتصران على الخلفاء بل كان جميع الأمراء والسراة والأعيان يتنافسون فى هذه السبيل ويؤيدون الصناعة أيما تأييد .

يتضح مما تقدّم أن عهـد الصناعة المصرية فى حكم الدول الاسلامية كان عهد رخاء وارتقاء واذا كانت الأخبار والأحاديث التى تصف حالة الصـناعة فى ذلك العصر تنطوى على شئ من العبر فلا جدال أن أبلغ ما فيها من العظات ذلك التطابق التام بين مبلغ رواج الصناعة ومبلغ اعتناء الحكام بالشؤون الصناعية، ولدينا مثال وبرهان على هذه الحقيقة فيما أصاب الصناعة من الانحطاط والاضمحلال بعد أن تقضى عهد الخلفاء والسلاطين فى مصر .

الصـناعة المصرية فى عهد الولاة العثمانيين (١٥١٦ — ١٨٠٥ ميلادية) — لما استولى السلطان سليم الأول على وادى النيل فى سـنة ١٥١٦ وجعله ولاية عثمانيـة بسيطة أخذ معه الى القسطنطينية زهاء ١٠٠٠ صانع وعامل من المصريين فكأنّ ارتحالهم هـذا كان نذيرا بارتحال الرقى الصناعى عن البلاد إذ نشأت — فضـلا عن هـذا العامل — عدّة عوامل أخرى تضافرت على اضعاف الصناعة وهاك أهمها :

(١) تحوّل مجرى التجارة بين الشرق والغرب على أثر اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح وما ترتب على ذلك من نضوب موارد الثروة التجارية فى القطر لانعدام مزيته الجغرافية .

(٢) انتقال سرير الخلافة ومقرّ الملك من القاهرة الى القسطنطينية وما ترتب على ذلك من انصراف الهمم عن الولوع بمظاهر الترف والأبهة التى هي من لوازم الملك .

(٣) تعسف نظام الضرائب الذى وضعه الولاة العثمانيون إذ كان همهم الوحيد أن يجمعوا كل ما تناله أيديهم من أموال القطر بلا نظر الى تعزيز موارده وتثمير ثروته .

(٤) ضعف الولاة العثمانيين عن ضبط أزمة الحكم وتوانيهم فى نشر لواء الأمن والسلام وهما الدعامتان اللتان بدونهما لا تقوم للصناعة قائمة .

(٥) اضمحلال الجيش والأسطول على أثر فقد البلاد لاستقلالها وما ترتب على ذلك من اضمحلال الصناعات الحربية على سبيل التدريج .

هذه أهمّ الأسباب التى أدّت الى انحطاط الصناعة المصرية فى عهد الولاة العثمانيين ، بيْد أن هذا الانحطاط كان — والحق أولى أن يقال — قد بدأ فعلا فى عهد الأواخر من المماليك (١٣٨٢ — ١٥١٦ ميلادية) إذ كان حكمهم لا يمتاز برعاية المصالح الاقتصادية وتنشيط الحركة الصناعية على نطاق واسع المجال كما كانت الحالة فى عهد المماليك الأولين (١٢٥٠ — ١٣٨٢ ميلادية) .

ولكن أسوأ الآثار التى أنتجها النظام الجديد كان ينحصر فى انصراف أرباب الفنون الى تقليد الأساليب الواردة من القسطنطينية فكانت النتيجة انحطاط الفنون العربية التى لبثت حتى ذلك العهد حافظة لطابعها الأصلى غير مشوبة بعنصر أجنبى مع ارتقائها فى مدارج الاتقان . فلما وقع ذلك الانقلاب شرع الذوق العربى فى التخلى عن مكانه وحلت محله أساليب يرجع أصلها الى فن بيزنطى منحط لم تنشب آثاره أن ظهرت فى المشيّدات والمبانى كما ظهرت فى كثير من الفنون والصناعات الأخرى .

ومما يسترعى النظر فى ذلك التغيير الذى ترتب على انقلاب النظام السياسى فى مصر أنه لم يقع دفعة واحدة ولم يكن مصحوبا باضطراب وشدة شأن سائر الخطوب المباغتة والكوارث الداهمة . فكان تأثيره لهذا السبب أبلغ وقعا وأبعد غورا إذ ضربت عروق الفساد فى الأخلاق وتمكنت جراثيم التنكر فى الطباع حتى صار كل ما يبذل بعد ذلك من المساعى فى سبيل اصلاح نظامنا الاقتصادى لا يكلل بالنجاح ما لم يكن معززا بالدؤوب والثبات . ولقد تداركت العناية هذا القطر بعد ما أصابه فى تلك الفترة من الاضطراب والاضمحلال فأتاحت له ذلك المنظم الكبير محمد على باشا الذى أقام الدليل على ما يستطيعه أولو الأمر من اعلاء شأن الأمة متى صحت ارادتهم على التفكير وصدقت عزيمتهم فى التنفيذ .

الصناعة المصرية فى عهد محمد على باشا (١٨٠٥ — ١٨٤٩ ميلادية) — اذا نظر المتأمل فيما بذله هذا المصلح الكبير من المجهودات المختلفة لانهاض القطر المصرى لوجد أن أشدّها جرأة وأعظمها ادهاشا سعيه بكل الوسائل فى أن ينشئ بهذا القطر على قلة استعداده صناعة تضارع فى اتساع نطاقها وعظم شأنها صناعات أرقى البلاد الصناعية فى أوروبا . كان محمد على باشا يطمح الى رؤية مصر فى مصاف الأمم الكبيرة وكان همه الأكبر تحريرها من القيود الأجنبية كافةً ومنحها فى آن واحد الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى فتوصُّلا الى هذه الغاية أخذ يحاول أن ينشئ فى نفس القطر موارد الانتاج التى لا بد منها لبلوغ الرقى المنشود . ومع أن مساعيه لم تسلم من النقصان بل

كانت تحمل فى صدرها بذور بعض الفشل الذى كان مخبألها فى المستقبل فان الذى ينظر الى شرف مطامحه وعظم فكرته ويعتبر الوسائل التى تذرع بها لادراك بغيتـه ويتأمل فى سرعة اهتدائه الى تحقيق هـذه الآمال مع استهانته بالمصاعب الشـديدة واحتقاره للعقبات الكؤودة الملازمة لأمثال هـذه المساعى لا يسعه غير الاعجاب والاجلال .

افتتح المصلح الكبير عمله باحياء صناعة السفن فشيّد دار الصنعة فى بولاق حيث كانت تصـنع أجزاء المراكب من خشب الأشجار النامية بالقطر ثم تحمل هذه الأجزاء على ظهور الجمال الى السويس حيث كان يجهز الأسطول المعدّ لحملة الحجاز . وقد كانت الصناعات الحربية تستغرق بطبيعة الحـال الشطر الأكبر من اهتمام محمد على فبدأ بالتقاط القليل الباقى من أرباب الصناعات منذ العهد القـديم وحشد تحت رياستهم الآلاف من العمال فشرعوا يصنعون آلات القتال وسائر ما تحتاجه الجيوش من الذخائر والمعدّات وكان ذلك باشراف جماعة من الخصّيصين الأوروبيين .

ولمـا تأمل محمد على فى حاجته الى تجهيز الجيش بالملابس واللوازم خطر على باله أن ينشئ فى مصر المصانع والمعامل . وما لبث أن حرّك هذا الأمر فى نفسه أشدّ الاهتمام حتى دعاه الى توسيع مشروعاته الصناعية بحيث أصبح فى طاقة المصانع المصرية أن تخرج من المصنوعات مالا يقتصر على الوفاء بحاجة الجيش ومطالب البـلاد بل كانت تنتج أيضا بعض الأصـناف برسم التصدير الى الأسواق الأجنبية . وكان أول ما أنشأه من هذا القبيل مصنع النساجة بجهة الخرنفش فى القاهرة وكان يقوم بادارته أخصائيون من الطليان وكانوا يصـنعون به القطيفة والحرائر فضلا عن الأقمشة القطنية والكتانية . ولمـا رأى محمد على نجاح هذا المصـنع دعاه ذلك الى انشاء أربعة مصانع أخرى للغزل والنساجة فى أنحاء مختلفة من القاهرة وكان القطن المصرى أهمّ الخامات المستعملة بتلك المصانع ثم أمر بانشاء عشر ورش أخرى للنسـيج فى قليوب وشـبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمنهور ورشيد وشربين من مدائن الوجه البحرى وكانت ورشة دميـاط متوفرة على صـنع قلوع المراكب وأمر كذلك بانشـاء ثمـانى ورش فى بنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا والواحات من جهات الوجة القبلى . وكان نتاج هـــذه المصانع يفى بمطالب الشعب والجيش وما يفضل عن ذلك يصدر الى الشام والى بعض البلاد الأوروبية .

وقد فكّر محمد على فى ادخال صـناعة الحرير الى مصر فأمر بغرس الكثير من شجر التوت وبذل مساعيه فى تنشيط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها ثم اسـتدعى من القسطنطينية جماعة من أهل الخبرة بهذا الأمر وقد أسـفرت التجارب الأولى فى صـناعة الحرير عن النجاح وأخرجت المصانع المصرية حريرا يضاهى حرير الهند . والى محمد على يرجع الفضل فى ادخال زراعة القصب الهندى والأمريكانى فى القطر المصرى وكان غرضه من ذلك استخراج العسل وصناعة السكر .

وفى عهد هذا الأمير وبفضل همته ظهرت فى مصر عدّة صـناعات أخرى أهمها صـناعة الجوخ والحبال والبسط والطرابيش والزيوت والأعطار والشمع وهو الذى أمر بتشييد مصنع الزجاج فى معمل القزاز وبانشاء معامل أخرى للورق وللصابون وصب المدافع وصنع سائر الأسلحة وصـناعة الحدادة

وسبك المعادن والسكاكين والمطاوى والسروج وبث هذه المعامل فى جهات مختلفة من البلاد ولاسيما فى جهة بولاق . وكانت القوّة المحرّكة تختلف باختلاف المعامل فالمصانع الكبيرة كانت تدار بالآلات البخارية والمصانع المتوسطة والصغيرة كانت تدار بالحيوانات أو بمجرد القوة البشرية .

وما كان هذا المجهود الصناعى العظيم لينتج ثماره لو لم يقرن فى الوقت عينه بتعليم النابتة المصرية المعدّة للاشتغال بالصناعة تعليما وافيا صحيحا فتوصلا الى هـذا الغرض أنشأ محمد على مدرسة الفنون والصنائع القائمة الآن ببولاق كما أنه أخذ يكثر من ارسال البعوث الى أوروبا حتى يصـير من هؤلاء الطلبة مديرون للعامل ورؤساء للصناعات .

وكان محمد على فى كل أعماله متشبعا بتلك الفكرة السامية والحكمة البالغة وهى أن ايثار منتجات الوطن شـعبة من الوطنية وكان يوصى المصريين بأن يفضلوا حاصلات بلادهم وثمرات فنونهـم وصـناعاتهم ولو كان فى ذلك بعض التضحية المـالية — التى هى فى الواقع تضحية صورية أكثر منها حقيقية — بل ولو كان فى ذلك حرمان المرء بعض راحته أو رفاهتـه . وكان محمد على يجعل نفسه القدوة الحسنة فى هذا الباب فكان لا يستعمل فى حوائجـه الشخصية أو فى حوائج قصره أو فى لوازم حكومته غير منتجات البلاد وكان يحث الخاصة والعامّة على الاقتداء بسيرته فكانت هذه العادة الصـالحة أحد الأسـباب التى تضافرت على ترويج الصـناعة المصرية وبلوغهـا ذلك المبلغ العظيم فى أثنـاء حكمه .

هكذا كانت حالة الصناعة المصرية فى ذلك العهد المجيـد الذى امتاز بالفوز فى الميادين الحربيـة والسياسية كما امتاز بارجاع النظام والرخاء الى بلد أشرف من الفوضى والدمار على شفا جرف هار .

وقد يؤخذ على محمد على باشـا تقصيره فى تثبيت مشروعاته الصـناعية والتجارية على قواعد راسخة وأركان أيدة تمكنها من اذلال المصاعب الناشئة عن طبيعة أخلاق السكان وعن الموقع الجغرافى لهذا القطر . وزعم بعضهم أنه ارتكب غلطة جسـيمة إذ حصر مشروعاته فى يد الحكومة دون الأفراد بحيث لم يعـد للجهودات الفردية أدنى مجال للظهور ولكنا مع كل ذلك لا نستطيع غير الاعتراف بأن هذا المصلح الكبير هو صاحب الفضل الغامر والمنة البيضاء على مصر الحديثة فهو الذى بفضل قدوته الحسنة ومساعيه الجليلة رفع فيها منار الحضارة ونشر لواء النظام وأقامها على المبـادئ السامية القويمة التى لولاها لمـا استطاع هذا القطر أن يسترد مكانته بين طائفة الشعوب الراقية . ولئن كان الفناء قد عجل على هذه المشروعات بعـد موت صاحبها فالسبب الأكبر فى هذا الفشـل لا يعود الى خطل فى أراء ذلك المصلح وانما يرجع الى نقص فى أساليب الحكم التى اتبعت فى عهد من جاء بعده إذ كان من شأن هذه الأساليب اهمال الشؤون الصناعية اهمالا أضرّ اضرارا فاحشا بالمشروعات الجليلة التى قام بها هذا المصلح الكبير فى ذلك الزمن اليسير .

الفصل الثانى — حالة الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر

ملاحظات عامة

من أظلم الآفات التى تشكوها الصناعة المصرية ذلك الاستخفاف بل وأحيانا ذلك الاحتقار الذى يستشعره الناس غالبا عند ذكر المسائل الصناعية .

ان السواد الأعظم من عامة المصريين والمتنوّرين منهـم قد أصبح يرى من البداهة المقررة ذلك الزعم الواهى الأساس الجائر عن جادة الانصاف القائل بأن مصر لا تستطيع أن تعوّل تعويلا صادقا على مورد آخر سوى حاصلات أرضها ومنتجات زراعتها .

وقد ترتب على شيوع هـذا الرأى الخطير صرف الانظار عن التماس حل لمشكلتنا الاقتصادية فى منطقة الصناعة . وبلغ الاعتقاد فى ضعف هذه البلاد وعجزها الدائم عن كل مجهود صناعى مبلغا عظيما حتى سرى تأثيره الى أولى الأمر فلبثوا برهة مديدة وهم — بالرغم من شدّة اهتمامهم بكل ما يمس النهضة الاقتصادية لهذا القطر — لا يعيرون الشؤون الصناعية إلا نظرات مختلسة مبتورة .

وما كانت الصناعة — وقد منيت بهذا الاستخفاف العام فضلا عما كانت مصابة به من العلل المختلفة فى جوارحها الحيوية — لتنجو من عواقب الاهمال والخذلان . وهكذا كان مصيرها منذ عدمت نصيرها الا كبر وحاميها الأجل محمد على .

نحن لا ننكر أنه منذ شروع الواردات الأجنبية فى الانهمار على الأسواق المصرية حوالى منتصف القرن الماضى أصبح من العسير على صناعة البلاد أن تقاوم المنافس الأجنبى الذى جاء يحاربها بسلاح أقوى من سلاحها بطشا والذى كانت أساليبه العلمية المنظمة الحديثة أرقى بمراحل شاسعة من أساليبها الفطرية العتيقة والذى كانت بضائعه أحسن من بضائعها شكلا وأقل ثمنا .

ولكن ذلك لا يبرر الجمود الذى قوبلت به تلك العوامل الجديدة ولا يسوّغ الاغضاء عن تلك المؤثرات التى جرّت على صناعة البلاد أوخم العواقب وأنزلت بها أفحش الاضرار . فجدير بنا أن نأسف لتقصير كل من الجمهور ومن تولوا الأمر بعد محمد على عن الاحتفاظ بثروة صناعية طائلة ما كان يتعذر عليهم صيانتها لو وفّقوها مع الأحوال الجديدة توفيقا يضمن لها البقاء والنماء .

وقد كان الأمر يومئذ أخف مؤونة وأيسر مشـقة إذ كانت الصناعة الغربيـة فى ذلك العهد لم يستحكم بعد فى البلاد نفوذها وإذ كان يسهل حينئذ الأخذ عنها والحذو على مثالها بدلا من أن تخلى لها الصناعة المصرية عن مكانة تكلفت فى احرازها أغلى الضحايا وأغلظ المشقات .

وما برح الخطب يتفاقم يوما فيوما . فبينا كانت البلاد الأخرى تتقدّم فى سبيل الرقىّ الاقتصادى تقدّما حثيثا كانت كل خطوة تخطوها الصناعة الأوروبية الى الأمام تقابل خطوة من الصناعة المصرية الى الوراء . فلم ينشب الصناع المصريون أن كفوا عن الاشتغال حتى بأحقر المصنوعات ولم تلبث البضائع الوطنية التى قضى عليها بالبوار أن أخلت مكانها للسلع الأجنبية حتى فى أوضع البيوت .

وبينما كان المصريون ينزعون الى اقتباس الذوق الأوروبى دون أن يتوصـلوا بعـد الى استيعاب روح المدنية الغربية اذا بهم قد فقدوا عاداتهم القديمة وتقاليدهم الموروثة وفقدوا معها استعمال الأدوات التى لم يعد لها محل فى دائرة الحياة الحديثة .

وبلغ من تأثير هذا الانقلاب أن جاء وقت ما عَهْدُه منا بالبعيد قال فيه اللورد كرومر وهو يصف حالة الصناعة المصرية فى أحد تقاريره السنوية :

"من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة يجد بونا شاسعا وفرقا مدهشا فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وحباكين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية وصائغين وخردجية وسمكرية وصانعى قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح الخ قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه المحال من القهاوى والحوانيت الغاصة بالبضائع الأوروبية" .

ولما عدمت الصناعة المصرية نصرة المعين ورعاية الرقيب لم تلبث أن فقدت المنزلة التى كانت تحتلها قديما بفضل براعة الحذق وسلامة الذوق اللتين اشتهر بهما الصانع المصرى .

وكذلك تغيرت الحال فزالت المحاسن التى كانت تمتاز بها المصنوعات المصرية وحلّت محلها نقائص خطيرة وعيوب جمة وما ذلك إلا لأن الصانع المصرى الذى يجمع فى نفسه من صفات المهارة والاعتدال وسرعة الاقتباس ما يجعله جديرا بأن يكون عنصرا نافعا كل النفع فى سبيل الرقى الصناعى قد اكتسب على مر الزمان من العيوب ما لا يستطاع اليوم تقويمه إلا بانتهاج مسلك جديد فى تربيته وتهذيبه .

وهاك صورة من حالة الصانع المصرى فى هذا الوقت :

إن أول ما نلاحظه عليه ركونه الى الدعة فهو ينفر بطبعه من كل مجهود ويقتصر فى عمله على مجرد ما يبلغه مسكة الرمق . ثم نرى مع الأسف أن ذلك الذوق الذى طالما أخرج المعجزات من مفاخر الصناعة وغرر الفنون فى غابر الأزمان قد فسد وانحط لطول العهد بالجمود فلا غرو أن نرى الصانع المصرى عديم الاهتمام بكل هو ما أنيق جميل قليل الاحتفال بكل ما هو مهذب متقن فصانع اليوم لايستطيع أن يدرك سرّ ذلك الفن الذى بالغ أسلافه فى ترقيته وإحكامه فهو لايستطيع من أجل ذلك أن يولع بمحاسنه ويفتن بجماله . واذا تأملت فى عمله تبينت أنه لا يفقه للاتقان معنى بل كل ما قارب الغاية يقنعه ويرضيه إذ هو لايستطيع أن يرى فى أى عيب أو أى نقص أو أى اخلال بالذوق ما يثير استنكاره أو يهيج اشمئزازه .

وما أصدق هذه الكلمة الرائعة التى قالها المسيو بورجوا (أحد أعضاء اللجنة) فى وصف الصانع المصرى وان تكن عليها مسحة من المبالغة :

"اذا كنت فى حاجة الى اصلاح درّاجة أو سيارة فلتتوجه الى صانع مصرى . لا ريب فى أنه سيقوم بتصليحها بل ولا شك فى أنه سيظهر كثيرا من المهارة ولكن لا شك أيضا فى أنه سيضع مسمارا فى مكان أحد الخوابير أو قطعة من الخشب فى موضع أحد المسامير «وايه يعنى» .

يتبين مما ذكر أن استخفاف الجمهور والحكومة بالشؤون الصناعية من جهة وانحطاط أخلاق الصانع المصرى ونقص تربيته من جهة أخرى هما العلّتان اللتان تستوجبان المبادرة الى علاجهما قبل كل شئ آخر اذا أريد انهاض الصناعة المصرية من كبوتها .

بَيْد أن الحكومة المصرية لم تقصر عن الانتباه الى الحقائق السالفة ومهما جاء هذا الانتباه متأخرا فهو يدل على أن الحكومة تنوى الكف عن تردّدها المـاضى وتريد البحث فى المشـكلة الاقتصادية بصفة جدية قاطعة .

وانا لنشاهد فى هذا الالتفات الذى أظهرته الحكومة نحو التعليم الصناعى منذ عشر سنين وفى هذا الاهتمام الشديد الذى شرعت تبذله للشؤون الصناعية — لاسيما منذ أثبتت هذه الحرب أن قوة الأمة ونفوذها فى الوجود يتناسبان مع ثروتها ومقدرتها على الانتاج — دلائل حسنة وبشائر سعيدة بمستقبل صناعى يتمشى مع رُقىّ البلاد .

ويظهر كذلك أن الجمهور المصرى الذى نأخذ عليه عدم اكتراثه للأمور الصناعيـة قد أخذ يقلع عن كثير من أوهامه ومزاعمـه ضدّ الصـناعة فالنجاح الذى لقيه حديثا عدد عظيم من المشروعات الصناعيـة والمخـاوف التى يثـيرها استمرار الآفات على الفتك بالمحاصـيل الزراعيـة ثم المواعظ التى تلقيناها أخيرا من الحرب : كل هــذه الأسباب قد تآزرت على احداث تغيير فجائى بعيـد الغور فى آراء الجمهور .

ويجد القارئ فى الصحائف التالية شرحا لموقف الصناعة فى الوقت الحاضر وبيانا لمـا ينتظر أن تصير اليه الحالة وتدعو اليه الضرورة فى المستقبل ثم وصفا للعلاج الذى نراه ملائمـا لحالتنا الراهنـة حتى نستطيع الانتفاع بموارد القطر ومجهوداته على وجه أتمّ وأرقى .

حالة الصناعة فى الوقت الحاضر

بلغ عدد المشتغلين بالصناعة من سكان القطر على حسب الاحصاء العام الذى جرى فى سنة ١٩٠٧ ٣٨٠٠٠٠ (الذكور منهم ٣٦٠٠٠٠ والاناث ٢٠٠٠٠) ويرجح جدّا أن تكون هـذه الأرقام فى الوقت الراهن دون الحقيقة بكثير نظرا الى الزيادة العامة فى عدد السكان من الجهة الواحدة والى ما أحدثته الحرب من النشاط والاتساع فى دائرة الصناعة من الجهة الأخرى . واذا قورن عدد الصـناع بجملة السكان كانت النسبة ٣٫٤ ٪ وليلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة جدّا اذا قوبلت بمـا يناظرها فى البلاد الأخرى فان نسـبة المحترفين بالصـناعة فى بلاد الانجليز مثلا تبلغ ٢٤٫٥ ٪ وفى سـويسرا ٨٫٥ ٪ وفى الجمهورية الفضية ٤٫١٢ ٪ مع أنها قطر زراعى كالقطر المصرى .

واذا أنعمنا البحث فى هــذه النسبة ازدادت فى نظرنا ضئولة فان توسيع نطاق التعاون والاكثار من استخدام الآلات فى البلاد الأخرى قد زاد زيادة عظيمة فى نتيجة المجهود البشرى أما فى مصر فالأمر على خلاف ذلك لأن نزوع الصانع المصرى الى الانفراد فى عمله وتشبثه باتبـاع الأساليب الناقصة فى صناعته ينقصان من نتيجة المجهود البشرى نقصانا كبيرا .

ينقسم المشتغلون بالصناعة فى مصر الى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعات الصـغيرة وهى تضم الشـطر الأكبر من أرباب الحرف وطائفة تشـتغل بالصناعات الكبيرة ويقوم بها الشـطر الأصغر من الصــناع .

وهاك بيــان المشتغلين بالصــناعة حسب توزيعهم على الحرف المختلفة طبقا لمــا ورد فى احصاء ســنة ١٩٠٧ :

اســم الصـــناعة	عددالمحترفين بها
استخراج المعادن	٤١١٢
النســاجة	٨٣٢٣٨
أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات	١٢١٨
أشــغال الخشب	٧٥٠٦
« المعــادن...	٣٠١١١
الفخار	٩٦٥٣
المصــنوعات الكيمياوية وما شاكلها	٦٩٠
صناعات الأطعــمة	٤٠٦٦٩
« الملابس وأدوات الزينة	٧٦٤٠٩
« الأثاث	٥٤٢٠
صــــناعة البنــاء	٩٤٩٢٥
« معدات النقل	٣٨٦٦
انتاج ونقــل القوى الطبيعية	٨٦٠١
صناعات أخرى	١٤٠٣٥
الجمــــلة	٣٧٦٣٤١

ولمــا كان كل من البيانات المذكورة آنفا يشــمل مجموعة كبيرة جدّا من الحرف فهى لا تعرض على الذهن إلا صورة ناقصة لمقدار الأهمية التى لكل صناعة من الصناعات المختلفة فى مصر وإنا لنرجو أن تكون البيانات التى سيسفر عنها إحصاء هذا العــام أكثر دقة وضبطا من جميع البيانات التى سبقتها كما نرجو أن تأتى على بيان أعظم عدد ممكن من الحرف حتى يستطاع بفضلها تقدير الحالة الراهنة تقديرا أقرب الى الدقة وأدنى الى الصواب .

الصناعات الصغيرة — قد سبق لنا تعريف هذه الطائفة من الصناعات فى موضع آخر من تقرير اللجنة حيث قلنا ان الصناعات الصغيرة هى التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسـير من العمال أو هى التى يزاولهـا أصحابها فى حوانيت ضيقة يشــتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان والواقع أن هــذه الطائفة من الصناعات هى بالرغم من اسمها صاحبة المقام الأول لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع ولأنها منتشرة فى جميع أنحاء القطر ومدائنه .

قد تناولت مباحث هذه اللجنة بطبيعة الحال كل طائفة من أنواع الصناعات التى تمــارس فى مصر ولكنا رأينا من الأوفق فى هــذا المقام أن نســوق الكلام على سبيل التعميم دون التخصيص حصرا لالتفات القــارئ وتوجيها للذهن نحو النتائج والتــدابير ذات الصفة العامّة التى تُشْتَق منها فى العادة

النتائج والتدابير ذات الصفة الخاصة . بَيْد أنا قد ذيلنا هذا التقرير بمذكرات عما هو جدير بالنظر من طوائف الصناعات وفيها بيـان واف عن حالتها الراهنة وعن مصيرها فى المستقبل وعن التـدابير التى اقترحتها اللجنة فيما يختص بكل منها .

يتبين من هذه المذكرات أن أهم الصناعات الراهنة هى صناعة البناء ثم صناعة النساجة وملحقاتها ثم الصباغة ثم الحدادة وأشغال المعادن ثم النجارة وملحقاتها ثم الدباغة ثم صناعة الأحذية ثم صـناعة الدقيق ثم الصناعات الكيمياوية (وتشمل صناعات الصابون والزيوت والشمع الخ) ثم صناعات الزخارف (وتحتوى على الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن الخ) .

وكل هذه الصناعات منتشرة فى أرجاء القطر كافة ولكن بعض الصـناعات قد تأصـل فى بعض الجهات على وجه أخص . فمدينة القاهرة التى لم تزل على رأس الحركة الصناعية والفنية هى بلا شك أجمع بلاد القطر لأنواع الحرف وضروب الصـناعات كما أنها أجل المناطق الصـناعية شأنا وأرفعها مقاما ، والمحلة الكبرى قد تخصصت فى نساجة الأقمشة القطنية والحريرية ، ودمياط قد توفرت على نسج الحرير وعلى الأحذية وصناعة النجارة الدقيقة ، ومدينتا قليوب وأخميم قد تفرّغتا لنساجة الأقمشـة القطنية ، وأسيوط للنساجة على العموم والتطعيم وعمل الشيلان ، وقنا لصناعة الفخار ، ونقادة لنساجة الأقمشة القطنية والحريرية ممـا يصدر الى السودان . ولكن هناك صـناعات أخرى ليست مختصة بمناطق معينة فمن ذلك نساجة الأقمشة الصـوفية الموجودة فى كل ناحية من القطر لسهولة الحصول على الصوف حتى فى أصغر القرى . ومن ذلك أيضا الدباغة وتحضير الجلود وهى صناعة تقوم أينمـا وجدت مسالخ كبيرة . وكذلك شأن صناعات الصباغة والحدادة والنجارة المنتشرة فى كل مكان نظرا الى استمرار الحاجة اليها . أما صناعة الصياغة وصناعات الزخارف فلا تباشر إلا فى العاصمة وكبار المدن .

ليس من الغريب فى بلد يتمسك صناعه بمبدأ الانفراد كل التمسك ولا يكادون يعرفون شيئا من مزايا التعاون أن لا نرى أثرا لمبدأ الاشتراك فى أية واحدة من الصناعات التى نحن بصدد الكلام عليها . فكل فرد من أرباب هذه الصناعات ينفرد بتأسيس ورشته ثم يستقل بادارتها ويشـتغل فيها غالبا إما بمفرده وإما بمعونة صبى واحد وان كان كثير من هذه الورش يشتمل أحيانا على أزيد من هذا العـدد . فان بعض ورش النساجة التى فى القاهرة وقليوب والمحـلة ودمياط تحتوى كل منها على ما يناهز المـائة من العمال وقد ساعد النشاط الاسـتثنائى الذى أحدثته الحرب فى معظم الصناعات على زيادة عدد المشتغلين بالحرف الصغيرة فى كثير من الأحوال .

ان أول ما يسترعى نظر المتأمل فى حالة الصناعات الصـغيرة رداءة الأماكن القائمة فيها . فان كان الصانع من أهل القرى وجدته يشـتغل فى كوخه بين الأقذار والأوساخ الملازمة لمساكن القرويين واذا كان الصانع من أهل المدن رأيته يمـارس مهنته غالبا فى ورشـة منزوية فى بعض الأنحاء القذرة من المدينة ، ذلك فضلا عن أن الصناع أنفسهم لا يهتمون البتة بالنظام أو بحسن الهيئة أو بالشروط الصحية وانمـا همهم الوحيد الذى يتلاشى بجانبه كل همّ سـواه تدبير مكان رخيص الأجرة كأنهم لا يدركون أن النفقات الزائدة التى يتكلفونهـا فى سبيل الاقامة بمحل منـاسب يَلْفِتُ أنظـار

الجمهور بما عليه من دلائل النظافة والنظام جديرة أن تنيلهم أحسن عوض وأوفى جزاء بفضل ما تفيدهم من ثقة الناس بهم واقبال الجمهور عليهم . ولقد تبلغ رداءة الأماكن فى كثير من الأحيان مبلغا خطرا على صحة العمال الذين يقضون بين جدرانها الشطر الأعظم من حياتهم . وأن الزائر لهذه الأماكن ليجد ألما شديدا إذ يتبين علامات الضعف والسقم بادية على وجوه بعض العمال المشتغلين هناك . وقد شاهدنا أعظم ورشة للنسيج فى القاهرة فاذا بها واقعة فى جهة متخربة واذا بها قائمة فى مجموعة من المبانى المتداعية المتشعثة حيث لا كفاية من الضوء ولا من الهواء . ومع أن صاحب هذه الورشة يستفيد منها مكاسب طائلة وأرباحا جزيلة لا سيما منذ نشوب الحرب فقد ظهر لنا أنه لا يشعر بأقل رغبة فى ادخال أدنى اصلاح على هذه الحالة . وشاهدنا كذلك ورشة للحياكة من أكثر الورش نجاحا وأعظمها رواجا تدار آلاتها بالثيران فاذا بها كائنة فى مكان يبلغ من الضيق بحيث تجد الرجال والبهائم يعملون جنبا الى جنب فى أحرج مأزق وأوخم بيئة .

هذا من حيث أماكن الورش فاذا انتقل المتأمل بعد ذلك الى اعتبار أساليب العمل ساءه ما يشاهد من فرط التشبث بالأساليب القديمة ، ذلك التشبث الذى كأنه أساس خلق الصانع المصرى ففى كل صنف من أصناف الحرف تجد هذا الصانع منافرا بل منابذا لكل ضرب من ضروب الاصلاح والاحداث . فهو يستنكف من استعمال الآلات الحديثة ولو كان فى ذلك زيادة لراحته أو اتقان لعمله وهو لا ينفك مثابرا على تكرار النماذج والرسوم التى توارثها من قديم الزمن عن أسلافه ومما يزيد الشرّ وبالا ويجعل الداء عضالا استنامته الى الاغترار بنفسه ومبالغته فى الاعتقاد بأنه على الرأى الصائب والطريقة السديدة وليس ذلك فى معظم الأحوال إلا نتيجة الجهل فان الذى يكون قد خبر مذاق العلم واقتبس من نور العرفان يطمح دائما الى الترقى فى استعمال ملكاته أما الذى لا يزال فى ظلمات الجهل فيقنع أبدا بجموده القديم ولا يحدّث نفسه على الاطلاق بالخروج عن المألوف . وهذا الملام الذى نتحى به على الصانع المصرى هو عين ما نسمع صداه كلما أريد ادخال شىء من الاصلاح فى الشؤون الزراعية . والواقع أنه لا سبيل الى ترقية الزراعة كما لا سبيل الى ترقية الصناعة إلا بتوسيع نطاق التعليم وبث أنوار العرفان .

ان التشبث بالأساليب العتيقة هو فى كثير من الأحيان السبب فى ارتفاع تكلفة البضائع الوطنية عن تكلفة ما يناظرها من المصنوعات الأوروبية . فان اتباع الطرائق البطيئة والاسراف من الخامات — وهو ما يشاهد على الأخص فى صناعة النساجة — يدعو الى رفع أثمان المصنوعات رفعا فاحشا فيصير تصريفها من أشق المصاعب ولا سيما بالنسبة للمنسوجات الحريرية . ولقد أشار الى هذه الحقيقة تجار الواردات بالاسكندرية عند زيارتهم للعرض الصناعى الذى أقيم أخيرا فى تلك المدينة حيث قالوا انهم آسفون لعدم تمكنهم من الاشتراك فى تصريف المصنوعات الوطنية نظرا الى ارتفاع أثمانها وان كانوا يقدّرون اتقانها حق تقديره .

فى هذا البلد الذى يفتقر نظامه التجارى — وعلى الأخص ما يتعلق منه بالتجارة الوطنية — الى كثير من وجوه التقويم والاصلاح لا جرم أن تظهر مسألة التصريف فى معرض يستدعى أشدّ العناية وأدق الالتفات . فالصانع المصرى فى معظم الأحوال صانع وتاجر فى وقت معا إذ هو يصنع البضاعة

ثم يبيعها إما جملة وإما أشتاتا ولما كان هذا الصانع لا يستعمل شيئا من الدفاتر فى ضبط معاملاته ولا يعلم غير النزر الطفيف من مبادئ المحاسبة فالواقع أبدا أنه يكون جاهلا بتكاليف الشيء الذى يصنعه فيتعرض من أجل ذلك لجميع المخاطر التى يجوز أن تنشأ عن هذا الجهل . ولما كان همه الأكبر احراز مُسْكَة الرمق لنفسه ولأسرته فهو يحصر مطامحه فى قضاء هذه الحاجة ويغض نظره عن كل ما هو لازم لترويج صناعته وترقية شؤونه . فبدلا من مراقبة أحوال السوق وانتهاز أحسن الفرص التى تمكنه من شراء خاماته وتحصيل ميرته بأوفق الشروط تجده لا يشترى إلا عند ما يمكنه الشراء وبذلك يستهدف لتحكم الوسطاء ثم تراه لعدم اعتياده الاقتصاد يجعل نفسه عرضة لتعسف المشترى كما يجعل نفسه عرضة لاشتطاط البائع فلا غرو أن نرى الصناعة وهى فى هذه الأحوال التعسة غير قاصرة على الجمود فى موقفها بل عاجزة كذلك عن ادرار الفوائد على أربابها .

ان الصورة التى صوّرناها فى هذا المقام تُجسم أمام الذهن عند زيارة أحد المراكز الصناعية كأخميم أو قنا . فالأولى من هاتين المدينتين كانت تجد كل عام فى موسم السياح سوقا رائجةً لجانب عظيم من منسوجاتها . فلما شبت الحرب وانقطع قدوم السياح وانغلق هذا المنفذ فى وجه تلك الصناعة لم يبذل الصناع أى مجهود صادق للبحث عن أسواق جديدة ولذلك أصبحت مدينة أخميم صاحبة الشهرة التالدة والسمعة الصحيحة وهى تجتاز أزمة من أشدّ الأزمات .

فاذا انتقل الزائر الى قنا وهى المركز الأكبر لصناعة الفخار هاله ما يعاين من سوء حال القائمين بهذه الصناعة إذ يرى قوما يزاولون حرفة رائجة ويخرجون بضاعة نافقة ولكنهم لجهلهم بمزايا التعاون يضيعون وقتهم ومالهم فى العمل بأساليب فادحة الكلفة وفى النقل بوسائل باهظة المؤنة مع أنهم لو تآزروا على الاشتراك فى العمل وتضافروا على النقل بوسائل حديثة سريعة لجنوا من مجهوداتهم فائدة أجل وربحا أوفى . ومن العجب أن يكون احتكار هذه الحرفة محصورا بالفعل فى أيدى أولئك القوم وهم مع ذلك عديمو النفوذ فى سوقها بل تراهم لا يألون سعيا فى املاق بعضهم بعضا بمزاحمةٍ كل فوائدها عائدة على الوسطاء دون سواهم .

والواقع أن الصناعة المصرية بل الأمة بأسرها مصابة من هذه المنافسة الصماء التى تشاهد بين أصحاب الصناعات المتماثلة وذوى الحالات المتشابهة بعلة من أخطر العلل وآفة من أخبث الآفات . فان هذه المنافسة بدلا من أن تحث القوم على تسابق شريف الى غاية عليا ومطمح أسمى تدعوهم الى مزاحمة بعضهم بعضا مزاحمة نهايتها افساد مصالحهم جميعها والحاق أشدّ الأذى بالحرفة أو الصناعة التى يزاولونها . وقد علمنا أن هذا هو شأن بعض المناطق الصناعية حيث كانت هذه المزاحمة الباعث الأكبر على ما أصابها من الكساد .

ان عجز الصانع المصرى عن اجتناء أعظم فائدة من ثمرات كدّه يظهر بأجلى مظاهره فيما يبديه من الاستخفاف بأهمية الاعلان والنشر فنفس الباعث الذى يدعوه الى ابعاد وُرشته بل الى اخفائها عن أعين الجمهور فى بعض الأنحاء القصية يدفعه كذلك الى النفور من كل ما يؤدّى الى الاعلان عن مصنوعاته والتنويه بقيمة بضائعه والظاهر أنه لا يعلق أهمية كبيرة على مزية اكتساب بَيِّعِينَ (زبائن) جدد أو أنه يشعر بنوع من القلق ازاء كل دعوة الى التقدّم يكون من شأنها اقلاعه عن عاداته القديمة .

كم من مرّة سمعنا الأصوات ترتفع بالشكوى من تعذر الاهتداء الى منتجات الصناعة الوطنية وما هـذه الشكوى إلا الصوت الصاعد من فؤاد كل راغب مخلص فى تأييد هذه الصناعة يودّ من صميم قلبه أن يعمل على ترقيتها ولكن صعوبة الوصول اليها كثيرا ما تعترض رغبته وتشل ارادته .

ان الذين يقومون بالصناعات الصغيرة فى مصر هم عادة من أبناء البلاد ولكن بعض الصناعات — ولا سيما فى القاهرة والاسكندرية — تشتمل على طائفة من الأجانب وهؤلاء متى اشتغلوا بحرفة أدخلوا فيها النظام وتوصلوا بذلك الى ترقيتها ترقية مطردة سواء من حيث نوع البضائع التى يخرجونها أو كمية المصنوعات التى ينتجونها ولدينا برهان على ذلك فى صناعات الصابون والدباغة والأحذية والقمصان والملابس التى تقدّمت تقدّما عظيما منذ نشوب الحرب بفضل مهارة المشرفين عليها من الأجانب .

إن الورشة الصغيرة قد بقيت — وستبقى زمنا طويلا — أساس الصناعة فى مصر ولا غرو فان افتقار القطر الى رؤوس الأموال مما يساعد على استمرار هذه الحال لذلك سيظل المجهود البشرى أكبر عوامل الانتاج واذا أتيح لهذه الحال تغيير فذلك لن يتم حتما إلا بمنتهى البطء وقد كان هذا شأن الصناعة فى أوروبا فليس ثمة من هذه الوجهة ما يدعو الى اضعاف الآمال المعلقة على مستقبل الصناعة المصرية .

قد يتبادر الى الأذهان أن الصورة التى أثبتناها فى هذا المقام عما فى الصناعات الصغيرة من النقائص وعما فى طباع الصناع والعمال المصريين من العيوب غير جديرة باذكاء الهمم وافساح الآمال وغير خليقة بتسويغ تلك الأمانى التى نحن عاقدوها على احياء الصناعة فى مصر . ولكن الواقع بخلاف ذلك فقد رأينا الصانع المصرى يظهر فى كثير من الأحوال روحا نزاعة الى التقدّم بصيرة بالنظام ومع اعترافنا بأن الداء مستحكم دخيل فالظاهر أنه ليس مستعصيا عقاما بل هو قابل للعلاج والاصلاح إذ لا يخفى على المتأمل أن الصناعة المصرية مع اشتمالها على تلك العيوب الخطيرة ليست خالية من عناصر التقدّم والرقى ولئن كانت هذه العناصر لا تزال خفية كمينة فانه ليكفينا أن نستثير فضائلها حتى نجتنى منها على مرّ الأيام أكرم الثمرات وأطيب الجنى .

ليس يخفى علينا أن أمامنا عملا شاقا طويل المدى : عملا يقتضى مصادمة أمة بأسرها فى أخلاقها وطباعها فهو لذلك غير جدير بأن يؤتى ثمرته إلا بفضل تطوّر بطىء الحركة بعيد الأمد ولكن شرف الغاية يبرر المثابرة على بذل المجهود ومهما بعد الغرض المنشود عن مطارح أنظارنا فخليق بنا أن لا ندخر دون مناله جهدا وأن لا نبخل فى سبيله بنفيس .

هـذا وقد شرعت بارقة من الأمل تخترق ليل مخاوفنا وتنير طريق مستقبلنا ذلك الطريق الذى لا يزال مملوءا بالعقبات والعثرات . ألم تر كم أيقظت هذه الحرب فى طول البلاد وعرضها من المجهودات والهمم التى ما كانت تخطر لأحد منا على بال ؟ إن الذى يلقى نظرة واحدة على ما أدركناه من النتائج منذ نشوب الحرب لا يسعه غير الاقتناع بأن الصناعة المصرية لا ينقصها غير توافر الشروط والظروف التى مازالت الى اليوم تحرم منها حرمانا مطردا حتى تبلغ المبالغ من الرقى والانتشار .

الصناعات الكبيرة — يطلق هـذا الاسم فى مصر على الصناعات التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوّة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال .

وقد ألحقنا بهذا التقرير مذكرات عن الصناعات الكبيرة كما ذيلناه بمذكرات عن الصناعات الصغيرة ويجد القارئ فى هذه المذكرات بيانا ملخصا عن حالة كل من الصناعات التى جمعنا عنها شيئا من المعلومات .

يستخلص من هذه المذكرات أن فى مصر — خلافا لما هو شائع بين الجمهور — طائفة من أكبر المصانع شأنا وأفسحها نطاقا وأن استغلال هذه المصانع يُدر على البلاد أخلافا حافلة من الثروة .

وفى الأرقام الآتية مصداق لهذه الحقيقة :

يستنفد المغزل الأهلى بالاسكندرية ٥٠٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى كل عام ويصنع من الخيوط ما قدره ٣٥٠٠٠٠٠ رطل انجليزى ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين من اليردات . ويبلغ نتاج شركة السكر فى كل سنة ١٠٠٠٠٠ طن وهى تستخدم من الأيدى ١٧٠٠٠ عامل . ويقدّر نتاج صناعة الكحول بما يبلغ فى الوقت الحاضر ١١٠٠٠٠٠٠ كيلو . ثم هناك معاصر الزيوت وهى تستنفد ربع محصول بزرة القطن وتخرج ماينيف على ١٠٠٠٠٠ طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠٠٠٠ برميل من الزيت .

وفضلا عن هذه الصناعات التى تضارع أكبر الصناعات الأوروبية فى اتساع المدى وعظم الشأن يوجد فى مصر عدّة صناعات أخرى تفى بحاجات متنوّعة من مطالب البلاد وتؤدّى من هذا الوجه أنفع الخدم وأجل المرافق وهى صناعات التعدين والسجاير والأسمنت والملح والصودا والطرابيش والطوب ومواسير الفخار والبيرة والمطاط والأطعمة المحفوظة الخ ويدخل فى هذا الباب أيضا صناعات حلج القطن وضرب الأرز وطحن الدقيق التى هى ملحقات لازمة لأشغال الزراعة .

وكل هذه الصناعات — التى يقوم بمعظمها شركات — قد اقتضت لتأسيسها وتشغيلها استثمار مبالغ طائلة من النقود وتقدّر أصول الأموال المستثمرة فى هذه الشركات مع ما أصدرته من السندات بما يناهز ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ومعظم الصناعات الكبيرة فى مصر حديث العهد بالانشاء وقد تمّ لكثير منها اقتحام العقبات الأولى التى تعترض أمثال هذه المشروعات إبّان التكوين والتحضير والتى هى فى مصر أعظم بكثير منها فى سائر البلدان والتى يكون صاحب المشروع على الدوام هو المعرض دون سواه لعواقبها واخطارها .

ولما كانت الصناعة فى مصر محرومة كل المساعدات المالية من جانب الحكومة غير مؤيدة بأى نوع من ضروب الامتيازات أو المنشطات فصاحب المشروع الصناعى الذى لا يجد مندوحة عن بذل جانب عظيم من وقته وماله فى افتتاح أبواب لم تطرق وتمهيد سبل لم تسلك قلما يصيب من الجزاء ما يكافئ هذا العناء والنصب .

ان المعاهد الصناعية الراهنة — التى انتفع بعضها انتفاعا مؤقتا من الظروف الاقتصادية الناشئة عن الحرب — تقوم للبلاد بخدم جليلة سواء فى وقت الشدّة أو فى زمن الرخاء .

وقد أثبتت هذه المعاهد مقدرتها على البقاء واستعدادها للنهوض والانتشار فهى خليقة أن تنال ما تقتضيه من الرعاية الأميرية وأن تحظى من جانب الحكومة بتلك المعونة المباشرة أو غير المباشرة التى تجود بها كافة الحكومات الحريصة على التقدّم الصناعى فتبذلها بقيود مختلفة — ولكنها على كل حال معقولة — لهذه العوامل المساعدة على ترقية الأمم وإسعاد الشعوب .

وقد كان بهذا القطر طائفة أخرى من المعاهد الصناعية ظهرت فى البلاد على أثر استفاضة رؤوس الأموال واحتدام سورة المعاملات فى العشرة الأعوام الأولى من هذا القرن فلم يراعَ فى انشائها وتكوينها شيء من التأنى والتبصر بل كان بعض هذه المشروعات أشبه بالمضاربة منه بالاستثمار ، ذلك فضلا عن أن مؤسسيها — الذين كانوا فى أكثر الأحيان لا يحفلون بشيء سوى الحصول على ربح عاجل من بيع أسهم الشركات — كانوا لا يهتمون على الاطلاق بمستقبل مشروعاتهم فلا غرو أن جاءت هذه الشركات الناقصة التكوين المختلة التدبير وهى تحمل فى ذات نفسها بذور فشل محتم وقضاء مبرم .

تلك هى العلة التى من أجلها رأينا بعض الصناعات تضمحل وتذوى ثم تتلاشى وتفنى أو تستمر بشق الأنفس على قيد البقاء فى ظروف مهدّدة وأحوال مضطربة .

على أن الأمور لم تلبث أن تحسنت إما لأن طائفة من هذه الصناعات تغلبت أخيرا على مصاعب المراحل الأولى وخرجت فائزة من طور التكوين وإما لأن نتائج الأغلاط المبدئية ومفاسد الادارة الخرقاء التى ارتكبت فى طائفة أخرى أزعجت أصحابها ففزعوا الى اتخاذ تدابير شديدة لاصلاح ما فسد وإما أخيرا لأن شركات جديدة ذات رؤوس أموال معتدلة وادارة حازمة حلت محل الشركات القديمة التى وقعت فى الافلاس أو فى التصفية فكانت نتيجة هذه الأمور تطهير الصناعات الكبيرة من عناصر السوء بقدر الامكان فما نشبت أن استفادت نشاطا جديدا يحى الرجاء وينعش الآمال .

بَيْد أن تلك الأزمة التى كابدت فيها الصناعة ما كابدت من الفشل بل البوار لم تكن لتمر دون أن تلحق بسمعة البلاد أبلغ الضرر فقد شرع أصحاب الأموال بعد ما فقدوا الثقة بنجاح الصناعة يستردّون أموالهم وأصبح الزعم القائل بأن رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات الصناعية تستهدف للضياع من الآراء السائدة والأقوال المقبولة وما كان بين هذا الزعم وبين القول بأن الصناعة لا تستطيع النجاح فى مصر إلا خطوة واحدة فلم يتعذر على الجمهور أن يبادر الى قطعها بلا روِّية ولا تبصر .

وما غرضنا فى الصحائف التالية أن نقتصر على محو التأثير الذى لا يزال عالقا بالأذهان من انتشار أمثال هذه المزاعم بل نحن سنحاول قبل ذلك اقامة الدليل على أن هذا القطر فى أشدّ الافتقار الى التعجيل بتوسيع صناعته .

على أنه قبل الدخول فى هذا المبحث يخلق بنا أن نقدّم للقائمين بتدبير الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر أجزل الشكر وأطيب الثناء فقد تمكنوا بفضل مساعيهم الموفقة من تسيير مشروعاتهم بين ما لا يحصى من العراقيل والعقبات حتى وصلوا بها الى مرفأ الأمن والسلام .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أن الصناعة فى هذه البلاد لم تصادف حتى اليوم شيأ من المساعدة والتنشيط بل كثيرا ما اعترضتها عوامل سيئة تارة تحول دون رقيها وتارة تعرقل من مساعيها.

اليس من الأمور المشاهدة والحقائق الثابتة ايثار الجمهور للبضائع الاجنبية وتفضيله إياها عن المصنوعات الوطنية بصفة مطردة وبلا أدنى روية ؟ أليس من بواعث الأسف أن نرى الصناع المصريين يضطرون فى كثير من الأحيان الى وسم بضائعهم بسمة أجنبية حتى يسهل تصريفها ويقبل الجمهور على اقتنائها .

يطلع القارئ فى المذكرات الملحقة بهذا التقرير على أنواع الشكاوى الصادرة من أرباب الصناعات ومع اعترافنا بأن بعض هذه الشكاوى قد لا يسلم من المغالاة فمن المؤكد أن الصناعة المصرية لم تزل ولا تزال فى حاجة الى تلك العناصر الضرورية لنجاحها وهى رعاية الحكومة وحمايتها ورقابتها للمصالح الصناعية .

لم يحاول أولو الأمر فى هذا القطر على الاطلاق أن يقرروا شيأ من التدابير المشروعة لحماية الصناعة فى البلاد الأخرى ولا سيما حيث لاتزال الصناعة فى دور التكوين .

فبعض الصناعات المصرية مثقل أو مهدد بأنواع من العوائد الداخلية ولم يمنح لأية واحدة من هذه الصناعات امتياز فى استيراد الخامات أو فى نقلها وليس لأرباب المصانع المصرية أدنى حق فى الأفضلية عند التوريد للمصالح الأميرية ولم يتخذ شئ من التدابير المانعة أو المخففة لعواقب المزاحمة التى تقاسيها المصنوعات المصرية من نظائرها الأجنبية وليت الأمر كان قاصرا على حرمان الصناعة فى مصر هذه المساعدات الفعالة بل مما يزيد الشر وبالا أن أرباب الصنائع لا يجدون فى كثير من الأحيان ذلك الترحيب المنشط المشجع الذى قد يقوم عند انقطاع الوسائل مقام هذه المساعدات، زد على ذلك أنه لما لم يكن بين دوائر الحكومة مصلحة متوفرة على النظر فى شؤون التجارة والصناعة فمن المتعذر على هؤلاء القوم أن يهتدوا الى سلطة تعير مطالبهم أذنا واعية تمدهم بالنصائح وتنظر فى شكواهم .

ولكنا نرى فى المواعظ التى تلقيناها عن الحرب الحاضرة خير معين على تدارك هذه الحال فان الصناعة المصرية — التى لا ننكر أنها قد جنت فائدة عظيمة من الظروف الاستثنائية الناشئة عن الحرب (تلك الظروف التى شرحناها فى تقرير سالف) — قد كانت للبلاد موردا فياضا من الخيرات والنعم فقد تمكن أرباب الصناعات صغيرها وكبيرها بفضل مجهوداتهم من الوفاء بحاجة القطر الى كثير من الأصناف التى شحت أو انقطعت بل كان من فضل هذه المجهودات أنها أنقذت البلاد من ذلك الغلاء الفاحش الذى يقلب فى البلاد الأخرى الحياة الاقتصادية رأسا على عقب .

فبأى أسعار مدهشة كنا نضطر الى ابتياع ما نحتاج اليه من السكر والزيوت والأسمنت والكحول والطرابيش والصابون وأنواع الأثاث الخ اذا كانت الصناعات المنتجة لهذه الأصناف غير موجودة فى مصر ! ثم أى مقدار من الخسائر والمضايقات كنا نوفق الى اجتنابه لو كانت لدينا مصانع للخزف والزجاج والورق والمواد الكيمياوية والأسمدة الخ !

وصفوة القول أننا — مع الاحتفاظ بما نحن موردوه فيما بعد من البيانات والمقترحات الخاصة بمستقبل الصناعات الكبيرة — نرى أن حالة هذه الصناعات في الوقت الحاضر تبعث على ترشيح أحسن الآمال وتسوغ شمولها بخير المساعدات .

ونقول فى ختام هذا الفصل ان من الأمور التى تدعونا الى مزيد الأسف إحجام المصريين — إلا فى الندرة — عن الاشتراك فى المشروعات الصناعية الكبيرة واعراضهم عن استثمار جانب من أموالهم فى هذه المشروعات ولكن لنا الأمل الوطيد فى تلافى هذا الأمر بفضل التوسع فى بث التعليم الفنى والعملى وبفضل انتشار الثقة بين الجمهور على أثر الترقى فى تنظيم الشؤون الصناعية حتى يجىء وقت تزول فيه آثار الحالة الراهنة ولا يبقى منها غير ذكرى الماضى .

الفصل الثالث — ضرورة البحث عن موارد جديدة للقطر المصرى وفائدة البحث عن هذه الموارد فى المشروعات الصناعية

ان الحكومة بانشائها لجنة مهمتها البحث عن الوسائل الكفيلة بترقية الصناعة فى مصر قد دلت بذلك ضمنا على شعورها بفائدة الرقى الصناعى .

لهذا قد كان فى وسع اللجنة أن تصرف النظر عن الخوض فى مسئلة احتياج البلاد الى موارد جديدة وامكان الوصول الى هذه الموارد من طريق الصناعة لو لم تكن هذه الحقيقة قد صادفت ولا تزال تصادف الى اليوم بعض المعارضين .

فبناء على ذلك : رأينا — زيادة فى تنسيق أعمالنا وتبديدا للشكوك التى لاتنفك حائمة فى الأذهان بالنسبة للمسائل الصناعية — أن نبدأ بشرح العلة فى احتياج القطر الى ترقية صناعته ثم نبحث فيما اذا كانت حالة البلاد ملائمة لهذا الترقى ثم ننظر أخيرا فى الوسائل التى تمكن القطر من ادراك هذه الغاية .

ان مصر التى تجتنى جلّ ثروتها من ريع أرضها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هى — كسائر البلاد التى لاتزال فى الطور الزراعى — خليقة بأن تحصر التفاتها فى المسائل الآتية : هل موارد البلاد تفى بمطالبها ؟ اذا كانت هذه الموارد غير كافية فهلا يحسن الالتجاء الى الصناعة لتكميل ذلك النقص ؟ هل يخشى أن يكون فى انهاض الصناعة اضرار بمصالح الزراعة ؟

عدم كفاية الثروة فى مصر

فى سنة ١٩١٣ كان دخل الأمة المصرية يقدّر بنحو ١٢٠ مليونا من الجنيهات فاذا قسم هذا المبلغ على عدد السكان وكان يقدّر يومئذ بنحو ١١٫٦ مليونا كان متوسط حصة الفرد من هذا الدخل ١٠٫٣ جنيهات . وفى نفس ذلك العام كان دخل الفرد فى بلاد الانجليز ٥٠ جنيها وفى كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا كان متوسط دخل الفرد ٣٠ جنيها . يتضح من ذلك أن القطر المصرى بالرغم من ثروته الطائرة الصيت وخصوبته التى هى مضرب الأمثال ليس فى متسع من الغنى اذا قورن بتلك البلاد التى لاتجد فيها الزراعة ماتجده فى مصر من الظروف الملائمة والشروط الموافقة . والحقيقة أن مصر ليست غنية إلا فى الظاهر فان السواد الأعظم من أهلها المشتغلين بالزراعة محرومون جميع وسائل الراحة فى حياتهم وما كان الكفاف الطفيف الذى يعتصرونه من عرق الجبين ليقضى حوائجهم مهما دقت وحقرت لو لم يجدوا من فرط قناعتهم وسذاجة أخلاقهم — التى لاتزال على الحالة الفطرية — باعثا على الرضى بما يصيبون . واذا كانت أحوال المعيشة فى الأرياف تيسر لأهل القرى حياة قليلة

الكلفة رخيصة الأسباب فليس الامر كذلك فى الحواضر والمدن حيث قد اصبح الشقاء مع البطالة نصيب جانب عظيم من السكان .

ان تقصير ايراد القطر عن الوفاء بمطالبه — ذلك التقصير الواضح الجلى وان كانت الحالة الاجتماعية الراهنة لاتظهره بكل خطورته — لن يلبث أن يسترعى الأنظار متى سرى نفوذ المدنية بين جميع الطبقات وتغلغل فى أعماق الأمة ومخابئ البلاد بفضل انتشار التعليم وزيادة الاختلاط بالشعوب الراقية . سيجيء يوم بلا شك تنزع فيه رغبة الفلاح الى الاقامة بمسكن صالح نظيف والى اقتناء بعض أدوات الأثاث والى اصلاح نظام غذائه الخ . ومن المنتظر كذلك أن مقتضيات المحافظة على الصحة ستدعوه الى الاعتناء بالنظافة واتخاذ بعض الوسائل فى هذا السبيل مما يستوجب انفاق شئ من المال وستجرى الأمور على هذا المنوال فى المدن حيث تسير المدنية بخطوات أوسع ومعدّل أسرع . اذاً فأين الموارد الاضافية التى سنستعين بها على سدّ هذه المطالب الجديدة ؟ أترانا سنلتجئ مرة أخرى الى الزراعة ؟ ان الزراعة كما يتضح مما نحن ذاكروه فيما بعد ستمتنع فى لحظة معينة من المستقبل عن الوفاء بمطالب قطر لايزال سكانه فى ازدياد مطرد حتى ولو فرض أن هؤلاء السكان يستمرون فى معيشتهم على الحالة الراهنة دون أن تتعدّد مطالبهم وتتنوع رغباتهم .

الجدول الآتى يبين عدد السكان فى سنوات ١٨٨٢ و ١٩١٥ و ١٩٤٥ (الرقمان الخاصان بالعامين الأخيرين ليسا بطبيعة الحال سوى تقديرين مبنيين على اعتبار أن معدّل الزيادة فى عدد السكان هو ١٤٩ر٠٫٠ فى كل عام) كما يبين مساحة الأراضى المزروعة ومساحة الزراعات :

السنة	عدد السكان	مساحة الأراضى المزروعة	مساحة الزراعات	نصيب الفرد من مساحة الزراعات
		فدان	فدان	فدان
١٨٨٢	٦٨٨٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠	٠ر٩٠
١٩١٥	١٢٧٧٢٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	٩٩٠٠٠٠٠	٠ر٧٨
١٩٤٥	٢٠٠٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠٠٠	٠ر٧٧

هذا مع العلم بأن الأرقام المبينة فى خانة سنة ١٩٤٥ تمثل الحدّ الأقصى للمساحة التى يمكن زرعها فى القطر المصرى طبقا للبيانات الصادرة من وزارة الأشغال العمومية . فيتضح جليا من هذا الجدول أنه اذا زادت مساحة الزراعات التى هى فى الوقت الحاضر ٩٩٠٠٠٠٠ فدان بحيث تبلغ بعد مُضى ثلاثين عاما ١٥٤٠٠٠٠٠ فدان فهذا القدر لن يكون كافيا لابقاء حالة المعيشة فى مستواها الراهن بعد أن يكون عدد السكان قد أربى ذلك الارباء مالم يقع فى أثناء تلك الفترة تحسن ظاهر فى أساليب الزراعة وزيادة محسوسة فى كميات المحاصيل وهذا أمر لاتسوغ لنا المعلومات الحاضرة أن نعلق عليه آمالا جدية .

لقد عملنا هذا التقدير مع الفرض بأن السكان سيظلون فى حالتهم الراهنة من التقدّم ولكن غنى عن الذكر أن الحالة الاجتماعية ستصادف أثناء فترة الثلاثين عاما تغييرات جمة وأطوارا عديدة بحيث

لا بد لنا من الوصول الى الحدّ الاقصى للموارد المتيسرة فى هذا القطر قبل انقضاء تلك الفترة بزمن طويل فيستنتج حينئذ مما تقدّم : (أولا) أن الموارد الحالية فى البلاد ما كانت تكفى مطالب السكان لو أن الحالة الاجتماعية كانت أرقى مما هى عليه الآن ؛ (ثانيا) ان ازدياد موارد الزراعة لن يستطيع الوفاء بالمطالب الجديدة التى ستنشأ عن ازدياد السكان أثناء ثلاثين عاما فقط ؛ (ثالثا) انه اذا تقدّم القطر إبّان هذه الفترة فى سبيل الرقى الاجتماعى بحيث تصبح الحياة متنوعة المطالب مرتفعة التكاليف فان تقصير موارد القطر عن سدّ حاجاته يظهر للعيان حتى قبل انقضاء تلك الفترة .

ان هذه الاعتبارات كافية وحدها لاظهار ضرورة التعجيل بالبحث عن الوسائل المؤدية الى تغزير موارد القطر وتوسيع ثروته ولكن استقصاء النظر فى هذه المسألة لا يقتصر على اظهار تلك الضرورة بل يرينا كذلك الخطر الذى يحدق بالبلاد اذا استمرت الأمور على حالة لن تلبث خطورتها أن تنكشف للأبصار .

فقد لا يبعد أن يرتفع معدّل الزيادة فى عدد السكان عن النسبة التى قدّرتها مصلحة الاحصاء ولا غرو فان التدابير التى تتخذها الحكومة وقاية للصحة ومحافظة على النظافة ثم تقدّم الناس فى سبيل الرقى الاجتماعى واتباعهم فى المعيشة أسلوبا يجعل هذه التدابير أبلغ نفعا وأنجع تأثيرا ، كل ذلك من شأنه أن يساعد على صيانة حياة الأطفال وتخفيض نسبة الوفيات وهذا يؤدى بالطبع الى رفع معدّل الزيادة فى عدد السكان .

ونظرا الى مافطر عليه المصرى من حب الاقامة وكره الترحل سيفضى الأمر الى ازدحام السكان فى المدن وفى الأقاليم الخصيبة حيث يكون امراع الأرض داعيا الى احتباسها للناس ولن يمضى يومئذ إلا قليل حتى يظهر الخطر الاجتماعى والاقتصادى الذى يهدّد البلاد من جرّاء هذه الحالة .

ألا نشاهد فعلا كم فى مدينة القاهرة من العاطلين الذين يزدادون ازديادا مطردا وكم فيها من أناس لا يشتغلون بعمل معين أو معروف ؟ ان المرء لايكاد يخطو فى أحد الشوارع الكبيرة خطوة إلا ويرى جماعات غفيرة من أهل البطالة والكسل فهذا على الدوام شأن من تراهم يتسكعون بالقرب من محطات الترامواى وحول القهاوى من باعة الأشياء الحقيرة ومن المتبطلين الذين يعرضون عليك حمل متاعك الى بيتك ومن البنات والغلمان الذين يجمعون أعقاب السجاير ومن الشحاذين الخ .

فاذا تأمل الناظر فى حالة الأرياف وجد كثرة السكان فى بعض أنحاء القطر قد بلغت حدّا لا نظير له فى أى بقعة أخرى من المعمور ففى مديرية المنوفية بلغت نسبة السكان فى الكيلومتر المربع ٦٧٠ فردا أى أعظم بكثير من نظيرتها فى البلجيك التى هى أحفل أصقاع الأرض بالعمارة وأحشدها بالسكان .

ولما كان الأمر يقضى بأن يستمد كل أولئك الخلق معاشهم من ريع الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فقد ترتب على وفرة الأيدى العاملة واربار العرض عن الطلب بنسبة هائلة انخفاض معدّل الأجور الزراعية الى حدّ خسيس جدا فى الجهات التى هى أغزر أنحاء القطر سكانا .

واذا كانت الجماهير الغفيرة المشتغلة بالزراعة فى بعض الأقاليم لا تزال تجد أبواب الرزق مفتوحة وأسباب الكسب ميسورة فما عسى أن يكون مصير الأحوال عند ما ترتقى أساليب الزراعة ويصبح

المزارعون بفضل استعمال الآلات فى غنى عن استخدام الأيدى العاملة كما هو الحاصل مثلا فى الولايات المتحدة حيث يقوم الزارع الواحد بعمارة خمسين فدانا مع أن الزارع الواحد فى مصر لا يقوم فى الوقت الحاضر بأكثر من فدانين ونصف ؟

قد لا تكون هذه المقارنة من دقة الانطباق بحيث تعتبر دليلا قاطعا فى الموضوع ولكنها توضح بأجلى بيان الخطر العاجل الذى يهدّد القطر من وراء زيادة السكان بهذه الكثرة المفرطة دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة مكافئة له فى المهن والأشغال وبالتالى فى ثروة البلاد .

ولقد أسفر احصاء سنة ١٩٠٧ عن نتائج تبعث على أشدّ القلق من هذا الوجه فقد ظهر أن بين سكان القطر وكان عددهم إذ ذاك ١١١٩٠٠٠٠ مالا يقل عن ٥٣٣٨٠٠٠ — أى نحو النصف — من التوابع أو ممن لا تعرف لهم مهنة . لا ننكر أن الأطفال والنساء يكوّنون بالطبع شطرا كبيرا من هذه الطائفة ولكن ألا يحق للانسان أن يراع كلما تأمل هذا العدد الضخم الذى يشعر بأن فى البلاد جانبا عظيما من الكميات المهملة العديمة المنفعة ؟

ان قيام هذه الحالة ولا سيما فى الحواضر والمدن جدير أن يشغل بال المشرفين على المصلحة العامة والقائمين بنشر الأمن بين الجمهور إذ لا يصح التغاضى عن مخاطر الفاقة والعطلة واذا كان بث التعليم بين جميع الطبقات يُجعل فى مقدّمة الاصلاحات التى تتولّى الحكومة أمرها فالواجب يقضى فى الوقت عينه بالتفكير فى تدبير الموارد والأشغال لأولئك المتعلمين حتى لا يكون كل حظهم من التعليم النقمة على الدنيا والتبرم بالحياة .

واذا نظرنا من جهة أخرى الى حالة القطر من الوجهة المالية لم يسعنا غير الاقتناع بأن الزراعة وحدها لا تستطيع أن تستمر طويلا على الوفاء بمطالب أمة يزيد عددها على ثلاثة عشر مليون نسمة مع القيام بعبء دين أهلى قدره نحو مائة مليون من الجنيهات يضاف اليه ما على الأفراد من الديون العقارية ويبلغ قدرها نيفا وستين مليونا بصرف النظر عما عليهم من الديون السائرة .

لا شك أن هذه الأعباء ثقيلة جدا على بلد ثروته الزراعية تقدّر بنحو ٣٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وايراده المخصص لتسديد التزاماته مع البلاد الأجنبية ينحصر على الاكثر فى محصول واحد معرض لمخاطر المضاربة ومستهدف للطوارئ الزراعية .

ان مساوى هذه الحالة لا يمكن أن تنكشف للأبصار ما دامت أثمان حاصلاتنا تقدّر بهذا المعدل الاستثنائى الذى كانت الحرب أحد أسبابه وما دام الاقبال على استخدام الأيدى العاملة بالغا هذا المبلغ العظيم بفضل الظروف الحاضرة . ولكن من الخرق والسخافة أن نعوّل فى تقدير مستقبلنا الاقتصادى على حالة لا يضمن ثباتها بل هى عرضة للاضطراب الناشئ عن تقلب الأحوال فى الأسواق الأجنبية فضلا عن كونها غير جديرة باحياء الثقة نظرا الى المخاطر التى تهدد حاصلات البلاد على الدوام .

يستخلص مما ذكرنا أن التدابير الكفيلة باصلاح هذه الحالة تنحصر فى تحسين الزراعة وترقية التجارة والصناعة والغرض من هذا التقرير أن نشرح السبب الذى يسوغ اعتبار الصناعة بين هذه التدابير وأن نبين مبلغ ما تستطيعه من الإصلاح .

فائدة البحث عن موارد جديدة فى الصناعة — لا نزاع فى أن الصناعة هى من دون جميع الموارد التى يستطيع القطر أن يفزع اليها جديرة بالتفاتنا الخاص واهتمامنا الأكبر فانهـا تجمع الى المنافع الاقتصادية التى نحن ننشدها مزية أجل شأنا وأنفس قدرا وهى مساعدتها على ترقية الأمة من الوجهة الاجتماعيـــة .

والواقع أن التجاءنا الى الصناعة لايحسن وحسب لأنها تفتح لأبناء البلاد أبوابا ينصرف منها فضل قوتهم بل لأنهـا مع ذلك من العوامل المربية للأخلاق المثقفة للغرائز فهى تستثير من دفين المواهب وتفتق من كمين الملكات ما كان يظل بدونها ضعيف الأثر ناقص النمـاء .

ان قيام الصناعة فى القطر يسدّ من الوجهة التعليمية ثلمة واقعة ويفى بحاجة ماسة فقد أظهرت المدارس الصناعية التى أنشأتها الحكومة أو مجالس المديريات شيئا كثيرا من المواهب كما برهن الصناع الذين تجردوا لبعض الصناعات على استعداد فى ينعش الآمال وتكوين ذهنى يبعث الرجاء .

ومن المحقق فضلا عن ذلك أن مزاولة الصناعة تستدعى الاكثار من استعمال ملكات الذهن وبذلك تعين على تكوينه وتنشيطه فالصانع دائما أشدّ من الزارع تيقظا وأكثر حذرا وأبلغ تبصرا فى العواقب وأدرى بوجوه الاقتصـاد وأحرص على الادخار وأعرف بقيمة المجهـود لأنه أكثر تمرسا بالأمور واصطداما بالحقائق فلا غرو أن يكون لبعد نظره واتساع تجاربه أقل تعرّضا لشراك المخاتل وأشـدّ انتباها لمواقع الخدع من الفلاح الذى يكون فى العادة ساذج الطباع سريع التصديق .

لهذا كانت الصناعة من العوامل التى تزيد محصول الأمة من الذخيرة العقلية .

ومما يذكر فى هـذا المقام أن الأجور الصناعية أرفع فى العادة من الأجور الزراعية فمتوسط النسبة بينهما فى أوروبا — طبقا لاحصاء سـنة ١٩١٢ — كالنسبة بين ½ ٧ و ٣ وفى مصر تبلغ الأجور الصناعية نحو ضعف الأجور الزراعية ولمـا كان الصانع يتناول أجرا أوفر ممـا يتقاضاه الزراع فلا جرم أن يكون أسلوبه فى الحياة أصلح للرقى الاجتماعى إذ لا ريب فى أن الحضارة والتقدّم لا يتحققان فى بلد من البلدان إلا اذا تيسرت فيه أسباب الرخاء وصفت لأهله مناهل العيش .

واذا اعتبرنا الأمر من حيث شرف الأمة ومجدها هل يليق بأولئك الذين يطمحون الى اعلاء شأن بلادهم أن لا يحركوا ساكنا وهم يشاهدون مع زوال الصـــناعة الوطنية زوال تلك الروح الفنية وذلك الذوق البديع الذى طالمـا بالغ أسلافهم فى تهذيبه وارهافه ؟ قد كان للصناعة المصرية طابع مخصوص تمتاز به طرائفها وتقدّر به فى جميع الافاق مآثرها وقد كانت أخلاق المصريين مؤتلفة مع أساليب الصناع وأذواقهم موافقة لمنازع أرباب الفنون فلما تدفقت على البلاد واردات البضائع الأجنبيـة فقد القطر مميزاته الذاتية وعدم اسـتقلاله من الوجهتين الفنية والاجتماعية . ففى أى مظهر من مظاهر الحياة نظرنا سواء فى الأثاث أو فى الملابس أو فى المبـانى وجدنا الذوق الأجنبى سائدا متسيطرا ، وألفيناه متمثلا فى أوضاع مختلفة كل الاختلاف ومتنافرة أشدّ التنافر. كل ذلك والذوق المصرى مطرح فى زاوية الاهمال مقضى عليه بالانكار . وأن فى قيام هـذه الحال لاعتداء صريحا على قومية الأمة وتحيفا مبينا من اسـتقلالها الأدبى وما أخلاق الأمة وثروتها الفنية إلا جزء من المصالح العامة التى نحن حراس لها وأمناء عليهـا .

لن تستطيع مصر وهى مقتصرة على مواردها الزراعية أن تحقق استقلالها المـالى وأن تضمن لنفسها جانبا معقولا من الاستقلال الاقتصادى بل ستبقى بسبب افتقارها الى صناعة وطنية عالة على الصناعة الأجنبية فى كل مايقتضيه بقاؤها بل وفى كل ما تحتاج اليه زراعتها وهـذه حال قد أظهرت الحرب الحـاضرة مخاطرها العديدة ومساويها الجمة فقد ثبت أن أقل البلاد تأثرا بمضارّ الحرب تلك التى قد تضافرت فيها الزراعة والصناعة والثروة المعدنية على الوفاء بمطالب السكان دون الالتجاء الى الأسواق الأجنبية ولنا فى بلاد الانجليز نفسها عبرة فقد علمتها الحرب كيف لاتغنى معونة الصناعة اذا لم تكن بجانبها زراعة وكان الأمر عندنا بالعكس فقد أصيبت مصر فى ثروتها ونكبت فى راحتها لأنها قصّرت عن انشاء صناعة جديّة بجـانب ثروتها الزراعية . واذا تأمل الانسان قليـلا فى المكاسب الضخمة التى نحن خليقون باجتنائها لو كنا نصنع — ولو بجانب من خامات بلادنا — بعض مايفى بحاجاتنا أو بحاجات غيرنا بدلا من أن نبيع تلك الخامات للأسواق الأجنبية ثم نعود فنشتريها بأثمـان مضاعفة بعد تحويلها الى مصنوعات ، نقول لو تأمل الانسان قليلا فيما كنا نستفيده من الأرباح بهذه الوسيلة لاتضح له كم يكون فى ذلك من تخفيف أعبائنا المـالية .

واذا تدبرنا الأمر من حيث مستقبل الزراعة فى البلاد وجدنا الصناعة خير معوان على الرقى الزراعى فان أهم الخامات التى ستحتاج اليها الصناعة ستكون بالطبع من الحاصلات الزراعية ومتى عظم الاقبال على هذه الحاصـلات زادت قيمتها وعادت الفائدة على المزارعين ومما يترتب على ارتقاء الصـناعة ارتفاع أثمـان الأرض وازدياد مساحة الزراعات لزيادة الاقبال على الحاصـلات ومن نتائج ارتقائها أيضا تجنب المخاطر الناشئة عن توحيد الزراعة باستحداث ماتقتضيه الصناعة من أفانين الزراعات الجديدة وكذلك تصبح الصناعة الوطنية بمثابة سوق مفتوحة على الدوام لتصريف الحاصلات الزراعية لاتحول دونها الموانع الجمركية ولا تعترض فى سبيلها مصاعب النقل الى مسافات قصية . ومن فوائد الصناعة للزراعة أنها تقدّم للزارعين ما يعوزهم من الآلات اللازمة لاسـتغلال الأرض والحاصلات الضرورية لازكاء ريعها كالسماد بأسـعار رخيصة وبدون تكلفة النقل ومن فضائلها كذلك أنها تمكن العمال الزراعيين من الطموح الى أجور أرفع بكثير من الأجور الطفيفة التى يتقاضونها فى الوقت الحاضر وذلك بفضل ماتنشره بين الناس من السـعة واليسار وبفضل ماتبعثه بين جميع الطبقات من جميل التنافس وشريف المباراة . فاذا زعم بعض المعترضين أن الزراعة فى حاجة الى العمال وأن استصلاح ما فى البلاد من البقاع البور المترامية الأطراف يستغرق جميع المجهودات المتيسرة ويشغل جميع الأيدى العاملة كان جوابنا على هـذا القول ان لدينا فى افراط كثرة السكان ما يقوم بحاجة الزراعة والصناعة فى وقت معا كما يتضح ذلك ممـا ذكرناه آنفا واذا فرضنا جدلا وقوع نقص فى الأيدى العامـلة فلا أسهل من تلافى هذا النقص باستعمال الآلات التى لم نستخدمها بعد إلا قليلا .

وهنا يعرض للتأمل سؤال : هل فى ارتقاء الصناعة المصرية اضرار بمصالح البلاد الصناعية الكبرى ؟ كلا ثم كلا !

ان قيام الصناعة فى بلد ما جدير أن يزيد ثروته وبالتالى مطالبه إذ من طبيعة الناس أنهم متى اغتنوا لم يكتفوا بالضرورى حتى يطلبوا الكمالى ، أنظر مثلا الى الولايات المتحدة أتراها كفت عن استيراد

الجم الكثير من البضائع الأجنبية لأنها أصبحت فى مقدمة البلاد الصناعية ؟ والواقع أنه من المستحيل على أى بلد أن يقتنع بمنتجات صناعته وحدها فان هناك ما لا يحصى من الأصناف التى ستظل صناعتها على مدى الدهر أوفق وأصلح فى البلاد الأخرى وتلك بعينها هى الأصناف التى ترد عليها حركة المبادلة الناشئة عن تباين الصناعات فى مختلف البلدان ومما ينبغى ذكره أيضا فى هذا المقام أنه اذا كان انشاء بعض الصناعات الجديدة سيجعل القطر فى غنى كلى أو جزئى عن طائفة من المصنوعات فانه من جهة أخرى سيزيد حاجته الى طائفة سواها من الواردات ولا سيما أنواع الوقود والزيوت والشحوم والخامات والآلات وملحقات الآلات والعدد الخ .

واذا نظرنا أخيرا فيما اذا كان الوقت الحاضر مناسبا لترقية موارد الصناعة فى البلاد وجدنا بلا نزاع أن أفضل ما يعمل فى هذا الأوان استقصاء البحث واجالة الفكر وانعام التأمل واعداد خطة العمل للمستقبل فليس من الحكمة أن يهجم القطر منذ الآن على القيام بمشروعات صناعية كبيرة وهو ان فعل ذلك أعوزه كثير من الوسائل المادية . ولكن من الواجب مع هذا أن نكون على قدم الاستعداد لمباشرة العمل بلا تريث متى وضعت الحرب أوزارها فان أعظم الفوائد وأجل المزايا خليقة بأن تكون يومئذ من نصيب البلد الذى لا تأخذه الظروف الجديدة على غرة .

والمحقق — على ما يظهر — أنه متى خمدت جذوة الحرب فالنشاط التجارى سيبلغ فى المدة التى ستعقبها مبلغا لم يسبق له نظير ففى البلاد المحاربة وفى كثير من البلاد المحايدة سيفرغ الناس قصارى جهدهم لارجاع المخزون من البضائع الى مستواه الأصلى بعد أن نقص نقصا عظيما على أثر استخدام كثير من المصانع فى عمل المهمات الحربية خاصة . ومن المرجح أن يشتد الاقبال أثناء هذه المدة على المواد الأولية من زراعية وغير زراعية فيكون لنا وراء ذلك منفعة جليلة إذ يصبح من الميسور تصريف القطن بأثمان مرتفعة وشروط حسنة . ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك بل سيكون فى هذه الفترة نهضة صناعية مقترنة بظروف ملائمة وأحوال منشطة فلا يصعب على القطر أن يضرب فيها بسهم ويأخذ منها بنصيب .

ومن المنتظر كذلك أن الضرائب الفادحة التى ستقرر بلا مراء فى البلاد المحاربة وفى بعض البلاد المحايدة لتسديد ما تقتضيه الديون المعقودة إبان الحرب من الفوائد ومن أقساط الاستهلاك ، سيكون من شأنها حمل المموّلين على نقل مبالغ طائلة من النقود الى البلاد التى تكثر فيها فرص المكاسب وتخف أعباء الضرائب . ومن المرجح أيضا أن يكون اضطرار البلاد الأوروبية الى رفع أجور العمال مما ينشط هذه الحركة ويقوى ذلك الدافع . لهذين السببين ينتظر أن تنهال رؤوس الأموال الأجنبية على القطر المصرى متى استقر السلم فى نصابه وبذلك تحل احدى كبار المعضلات المتعلقة بالمشكلة الصناعية .

وجدير بنا مع ذلك أن نسأل هل مصر فى حاجة الى طلب الأموال من أوروبا ؟ لقد تحسنت حالتها الإقتصادية بسبب الحرب تحسنا عظيما وستبقى مدة من الزمن وهى غنية بالنسبة الى حالتها السابقة فلا جرم أن تكون رؤوس الأموال المصرية كافية للوفاء بحاجات الزراعة ومطالب الصناعة متى تعلم الناس حسن التصرف برؤوس الأموال .

تلك اذاً بوجه الاجمال الاعتبارات التى تسوغ العمل على تنشيط الصناعة المصرية ويتضح مما تقدّم أن هذه الاعتبارات قد جمعت بين البواعث الأدبية والبواعث المادية كما جمعت بين الأسباب العمرانية والأسباب الاقتصادية . ويتبين كذلك أنه ليس بين الاعتراضات التى توجه الى هذه الاعتبارات ما يستطيع الثبات على محك التمحيص الدقيق والنظر الصادق الى حقائق الأمور بيد أن ايراد الدليل على فائدة الرقى الصناعى لهذا القطر غير كاف وحده للاقناع بل لا بد كذلك من اقامة البرهان على أن القطر مستعدّ لهذا الرقى وأن طبيعة البلاد تمكنها من نهضة مثمرة رشيدة فى سبيل الصناعة .

الفصل الرابع — هل تنجح الصناعة فى مصر ؟

ان السؤال الوارد فى صدر هذا الفصل يرتبط أشدّ الارتباط برقينا الاجتماعى فبفضل الصناعة قد تسيطر الانسان شيئاً فشيئاً على عناصر الطبيعة بعد أن خرج اليها أعزل عاريا وبفضل الصناعة مع المثابرة على الجهاد فى سبيل الارتقاء قد توصل الانسان الى احراز أعظم قدر ممكن من الراحة واللذة مع تحمل أصغر قدر ممكن من التعب والألم فلا عجب أن يصدق القول بأن التقدّم الاجتماعى معلق دائماً على التقدّم الصناعى .

ان البلد الذى يقصّر عن حلّ المشكلة الصناعية حلا فاصلا انما يكتفى بالبقاء فى درجة منحطة من سلم الرقى الاجتماعى والواقع أنه لا يصح القول بأن هذا القطر أو ذاك بلد صناعى أو غير صناعى وانما الواجب أن يقال بأنه قد وصل أو لم يصل الى الحالة الصناعية المناظرة لمبلغ تقدّمه فى مراقى الكمال العمرانى . وما الزراعة والصناعة إلا مراحل فى سبيل التطور الاجتماعى أولها حالة الرعى ثم يتلوها طور الزراعة ثم يكلل هذا وذاك طور الصناعة وقد رأينا من تاريخ مصر أنها قد اجتازت فى تطورها هذه المراحل المتتابعة من أبعد الأزمان فهل يراد اذاً ارجاعها الى الوراء وابقاؤها فى الحالة الزراعية التى هى دليل على حضارة ناقصة واشارة الى التخلف فى سبيل الارتقاء ؟

يتضح لمن يجيل البصر فى حالة الشعوب الأخرى أن هذه الشعوب لم تكن فى جميع العصور كما هى الآن فبلاد الانجليز مثلا تلك التى قد بلغت صناعتها فى وقتنا هذا مبلغا من الرقى لم تدركه صناعة سواها فى الوجود قد كانت حتى نهاية القرن السابع عشر بلداً جُلُّ معوّلة على الزراعة فما زال حكامها يقودونها بحكمة ونشاط فى سبيل التقدّم الصناعى حتى وصلوا بها الى هذا المبلغ . فلا ينبغى اذاً أن يكون وصف القطر المصرى بأنه بلد زراعى دليلا قاطعا على مصيره النهائى بل مجرد اشارة الى حالة حاضرة تسبق فى نظام الظواهر الاقتصادية حالة الصناعة التى هى أرفع منزلة وأقرب الى الكمال .

ولكن قد يقول البعض ان وصول القطر الى المرحلة الصناعية أمر متعذر ما لم يكن له من استعداده الفطرى ومزاجه الطبيعى معين على انجاح الصناعة ومثل هذا الاعتراض يكون فى محله لو كان المراد بترقية الصناعة فى مصر قلب نظامها الاقتصادى ولكن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال .

فلجنة التجارة والصناعة ترى من الواجب على مصر أن تستمر فى تخصيص المقام الأول من اهتمامها لمصالح الزراعة وهى عماد ثروتها وقوام حياتها بل ترى كذلك أنها خليقة بالسعى وراء ترقيتها وتنويعها وتوفير نتاجها حتى تقوم باطعام أهل البلاد الذين هم على مرّ الأيام فى زيادة مطردة وانما تنظر اللجنة الى الصناعة باعتبارها معينا للزراعة لا باعتبارها بدلا يقوم مقامها ويغتصب مكانها .

ليس المراد أن تصبح مصر بلدا صناعيا بالمعنى الذى يفهم عادة من هذه الكلمة أى بلدا ذا أتاتين موقدة ومسابك هائلة تقوم بتحويل معادن الأرض وتسخيرها لمرافق الانسانية .

وانما المقصود أن يتمكن القطر من انتاج كل مايستطيع انتاجه وفاء بحاجاته الذاتية وأحيانا بحاجات بعض البلاد الأجنبية وأن يتمكن بذلك من تلافى الأزمة التى تهدده واجتناب الخطر الذى يتوعده . نعم ليس المقصود سوى تقريب القطر بقدر الامكان من الاستقلال الاقتصادى الذى بدونه لا يكون للاستقلال السياسى إلا قيمة جدّ زهيدة .

فهل فى طاقة مصر أن تدرك هذا الأمل المتواضع ؟ ذلك ما نبغى فى هذا المقام اثباته .

تعرّف الصناعة بأنها "استعمال الانسان لقواه الجثمانية وملكاته الذهنية مع الاستعانة بجميع الأنظمة الاجتماعية التى تضاعف قوّته ومع استخدام العوامل الطبيعية التى متى تمّ تذليلها سهلت على الانسان عمله ويسرت له مهمته" .

يتبين من ذلك أن هناك عاملين : عاملا طبيعيا يتألف من المواد الخام ومن القوى المادية التى تستخدم فى تحويل هذه الخامات ثم عاملا معنويا تمثله الملكات الروحانية التى اختص بها الانسان .

فلنبحث اذاً فى كل من هذين العاملين ولننظر فى حالة القطر المصرى من هذين الوجهين .

عوامل الانتاج من الوجهة الطبيعية

للانتاج من الوجهة الطبيعية ركنان جوهريان : المادة والقوة .

فأما المادة فتخرج على حالتها الخام من الهواء أو من الماء أو من الأرض وأما القوّة فتستمدّ إما من عمل الانسان أو الحيوان وإما من مصادر القوّة الطبيعية .

فهل هذان الركنان متوافران لدينا ؟ أما فيما يختص بالخامات التى تنتزع من الهواء فمن المفيد فى هذا المقام التنبيه الى امكان استخراج السماد الآزوتى من نيتروجين الهواء بفضل القوّة المائية المدخرة فى خزان أسوان .

وأما الخامات التى تستنبط من الماء فليس لها شأن كبير فى مصر بيْد أنه تجدر الاشارة الى امكان تربية السمك والأسفنج بمياه القطر المصرى على أسلوب علمى .

وأما الخامات غير العضوية التى تشتق من الأرض فستخرج من المحاجر والمناجم وقد دلّ البحث على أن كلا من الحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والزنك والكبريت موجود فى القطر المصرى بكميات تختلف بين القلة والكثرة ولكن أهمية هذه المعادن فى الوقت الحاضر زهيدة نظرا الى تعذر الوقود اللازم لصهرها وأهم ما فى القطر من الخامات المعدنية مناجم الفوسفات ومناطقه الفسيحة وهى تستغل الآن استغلالا جزئيا (أنظر ملحق نمرة ٢٨ صفحة ٢٤٩) .ولكن اذا تيسر الحصول على

المقادير اللازمة من حامض الكبريتيك بثمن رخيص أمكن تحويل الفوسفات الى سوبر فوسفات فتزداد قيمته ازديادا عظيما ولا ننسى فى هذا المقام ذكر آبار البترول المصرية فقد تعود على البلاد فى يوم ما بأجل الفوائد .

ولكن الشأن كل الشأن فى الخامات العضوية أعنى الحاصلات النباتية فان مصر من هذا الوجه من أغنى بقاع الأرض وأخصب أقطار الدنيا وهـذه الحاصلات النباتية التى هى فى حدّ ذاتها كنز جليل القدر ومورد جمّ الفيض خليقة أن تمدّ الصناعة بأنفس الخامات قيمة وأغزرها مادة. أما التوفيق بين مطالب الصناعة المحلية ومطالب التجارة الزراعية فذلك من مهمة علماء الزراعة والاقتصاد والواقع أن هذا مبحث دقيق فقد لا يكون فى مصلحة القطر أن ينصرف عن زراعة رابحة الى زراعة تقتضيها مطالب الصناعة ولكنها أقل ربحا وأنزر فائدة . فلا سبيل الى التوفيق بين مطالب الزراعة والتجارة من ناحية و بين مطالب الصناعة من ناحية أخرى على وجه نافع سديد إلا بانعام النظر وتدقيق البحث فى طبيعة الأرض والمقارنة بين محاصيل البقاع المختلفة وتوزيع المناطق الزراعية على وجه صحيح وادخال زراعات جديدة إما ذات صفة فرعيـة أى بين زراعة وأخرى بحيث لا تعطل الزراعات الأصليـة و إما من النوع الذى تجود زراعته فى الأرض الضعيفة على شرط أن يكون الرائد فى هـذا المبحث الرغبة الصادقة فى المحافظة على مجموع مصالح البلاد من الوجهة الاقتصادية .

ذلك فيما يختص بالخامات . بقى علينا أن ننظر الى حالة القطر من حيث موارد القوّة وأن نتصفح مزايا البلاد ونقائصها من هذا الوجه .

يقوم الانسان بتأدية الشغل إما باستخدام عضلات نفسه أو عضلات الحيوانات و إما باستعمال القوّة الطبيعية بفضل الآلات . وقد يفيـد مجهود الانسان أو الحيوان فى كثير من الأحوال ولكنه عظيم الكلفة ونحن نعلم أن نجاح الصناعة الحديثة القائمة على رخص الانتاج بنوع خاص يتوقف على وجود مورد من القوّة غزير الفيض زهيد المؤنة وأن السبب الأكبر فى رواج الصناعة بأعظم البلاد الصناعية فى الدنيا وهى انجلترا والولايات المتحدة وألمـانيا يرجع الى ما بتلك البلاد من مناجم الفحم المتيسرة الاستغلال وكذلك نجد الرقى الصناعى فى سائر الأقطار مناسبا على وجه التقريب لكمية ما تنتجه أو ما تحصل عليه من الفحم أو ما سواه من مواد القوّة باعتبار كل فرد من السكان .

بيْـد أن هناك أمورا جديرة بالاعتبار فى صالح ارتقاء الصناعة بمصر وهى : (أوّلا) ان الغلاء النسبى للفحم ليس من الموانع الحقيقية إلا بالنسبة للصناعات التى يعدّ الفحم فيهـا من الخامات الأساسـية لا بالنسـبة للصناعات التى قد توفر فيها ما يكفى من عناصر البقاء بالرغم من غلاء الفحم ؛ (ثانيا) ان التقدّم فى اتقان مولدات الحرارة — وهو ما تقضى به الضرورات الاقتصادية — من شأنه تخفيض كلف الوقود بدرجة محسوسة متزايدة ؛ (ثالثا) ان المحركات الحديثة الطراز التى تدار بالبترول أو الجاز الوسخ أو بالبنزين الخ يمكن أن تحل فى كثير من الأحوال محل الآلات البخارية مع اقتصـاد عظيم من نفقات العمل ؛ (رابعا) ان وجود آبار البترول فى مصر قد يحل فى يوم من الأيام مشكلة الوقود؛ (خامسا) انه فضلا عمـا بالقطر من مواد الوقود النباتى الوفير المقادير فغير مستبعد أن يصل العلم الى

تدبير موارد ميسورة من القوّة كالقدرة المائية المدخرة فى خزان أسوان بحيث يصبح من المستطاع نقل القوّة المحركة من هذا المسقط بواسطة الكهرباء الى مسافات بعيدة من غير نفقة كبيرة .

وقد ضمّنا ذيل هذا التقرير مذكرة خاصة عن مسئلة الوقود هذه وأخرى عن مسئلة نقل القوة المحركة الى مسافات بعيدة وذلك نظرا الى ما لها من الشأن الجليل والأهمية العظمى (أنظر ملحق نمرة ٢٦ صفحة ٢٣١) .

وقد فاتنا أن نذكر شيئا عن مورد آخر من القوّة هو فى مصر أغزر منه فى سائر البلدان : نعنى بذلك الحرارة الشمسية . والواقع أن المقدار المتيسر من هذه الحرارة فى مصر يبلغ مبلغا هائلا فان الحرارة التى تسقط على الصحراء الممتدة على جانبى النيل بين وادى حلفا والقاهرة فى منطقة عرضها مائة كيلومتر فى كل من الجانبين تبلغ ٥٢٠٠٠٠٠ كيلووات أى نحو سبعين مليونا من الخيول البخارية وذلك فى أشدّ فصول السنة بردا أما فى الصيف فمقدار الحرارة يتضاعف . على أن مسألة الانتفاع بالحرارة الشمسية لم تصادف حتى الآن إلا حلا ناقصا جدا ولكنه متى اهتدى العلماء الى اختراع آلة حرارة كهربائية تمكن الانسان من استعمال هذا المورد بيسير من النفقات فلا جرم أن تصبح مصر أكبر مركز صناعى عرف فى هذا الوجود .

ذلك فيما يختص بالعامل الطبيعى . ويتضح مما تقدّم أن عناصر الانتاج والقوّة متيسرة فى مصر بدرجة تمكنها من القيام بنهضة صادقة موفقة فى سبيل الصناعة .

نحن لا نتردّد فى الاعتراف بأن افتقار القطر الى مناجم الحديد أو بالحرى صعوبة استخراج الحديد من المناجم المصرية مع ضمان الفائدة هو موطن ضعف خطير فى الصناعة المصرية ومع أننا نستطيع ضرب الأمثال بحالة كثير من البلاد الأخرى كايطاليا أو سويسرا — حيث لم تمتنع صناعة المعادن عن الظهور والارتقاء بالرغم من افتقار تلك البلاد الى الحديد وذلك بفضل توافر بعض الشرائط الاقتصادية الملائمة — فنحن نسلم بأن الواجب على مصر أن تقتنع فى صناعة المعادن بوظيفة المساعد للصانع الأوروبية الكبرى فبدلا من أن تقوم الورش المصرية بصنع الآلات ينبغى أن يكون فى قدرتها اصلاحها على وجه متقن مع القيام بجميع الأشغال المعدنية التى يكون فيها ارتفاع ثمن الخامات معادلا لمصاعب النقل وغلاء أجور الشحن .

ونحن نعترف كذلك أن مشقة الحصول على الوقود وبالتالى غلاء سعر القوّة المحركة لا يسوغ لنا ترشيح الأمل بأن يصبح القطر المصرى بلدا صناعيا كبيرا بالمعنى المشار اليه آنفا ما دامت الظروف الراهنة باقية على حالها ولكنا نعتقد لأسباب مفصلة فى غير هذا الموضع أن مشكلة الوقود ليست عقبة كؤودا وسدّا منيعا فى سبيل نجاح الصناعات القائمة فى الوقت الحاضر والتى ينتظر قيامها فى المستقبل ما دامت هذه الصناعات قد استوفت شروطا أخرى تضمن لها البقاء والنماء .

يستنتج مما تقدّم أنه بصرف النظر عن موطنى الضعف اللذين أشرنا اليهما واعترفنا بخطورتهما وأن كنا لا نبالغ فى تقدير هذه الخطورة كما يفعل الناس فى العادة فالصناعة المصرية قد تهيأت لها من الوجهة الطبيعية كل العناصر الصالحة والأركان اللازمة لبقائها وانجاحها .

العوامل المعنوية

بقى علينا أن نبحث فى العامل المعنوى الذى بدونه لا يكون للعامل الطبيعى إلا فائدة جدّ خسيسة. هذا العامل المعنوى هو قوّة الفكر وهو أيضا قوّة الخلق فالانسان لم يتسيطر على ما حوله من الكائنات إلا بقوّته الذهنية التى عليها مدار الامر ولها جل الشأن سواء فى الصناعة أو فى الزراعة أو فى التجارة. وهـذه حقيقة مقرّرة لا يتنازع اليوم فيها اثنان . وعند ما يستعمل الفكر فى تدبير القوّة الآلية فانه يسمى فى العادة مهارة و يقال حينئذ صانع ماهر وضدّه صانع غير ماهر أو "فاعل" .

بَيْد أن المهارة إن هى إلا مظهر تافه من مظاهر القوّة الذهنيـة أما أرفع وظائف الذهن وأجل أعمـاله فالتنظيم والتدبير وهذه الملكة المنظمة هى الشرط الأوّل لنجاح الصناعة .

مهارة الصانع وتدبير المنظم هذان هما العنصران المعنويان اللذان ينبغى توفرهما فى مصر حتى يتيسر لها أن تحتل منزلة شريفة بين الأمم الصناعية .

سنتكلم فى جزء خاص من هـذا التقرير عن التعليم الصناعى والفنى باعتبـاره ركنا أساسيا للنهضة الصناعية والرقى الاقتصادى ولكن ليسمح لنا القارئ أن نورد هنا كلمة وجيزة عمـا ينبغى أن يكون لتثقيف الأذهـان بالتعليم وتقويم الأخلاق بالتربية من الوقع والتأثير فى انهاض الأمة من الوجهة الاقتصـادية .

ان فى الصورة التى اثبتناها فى غير هذا المكان عن الصناعات الصغيرة المصرية لدليلا ناطقا ورمزا جليا الى الداء الدخيل الذى يخامر البـلاد فعدم النظام والترتيب وقلة الاهتمام بالاتقان والتجويد كل هذه علامات ساطعة على نقص التعليم وضعف التربية .

لقد ذكرنا أن مهارة الصانع ملكة ذهنية فهى كسائر الملكات التى من هذا النوع لا تستوفى حظها من النماء ولا تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل ما لم تهذب كل قوّة أخرى من قوى الفكر وما لم تثقف كل ناحية سواها فى الذهن وهذا الامر لا يتم إلا بفضل التعليم فهو الكفيل بتنوير الأذهان وتخصيب العقول وهو القدير على استثارة المواهب الخفية وابراز القوى الدفينة لهذا نجد الأمم على اختلافها تعنى بنشر التعليم وبث العرفان أشدّ العناية وتعلق على هذا الأمر أعظم الأهمية .

غير أن التعليم ليس إلا وسيلة أو اذا شئت فقل آلة تحترك بقوّة الخلق ودافع الارادة فكلما كانت الارادة أذكى بصيرة وأشدّ مضاء وأصلب عودا كان تأثير التعليم أنفع ونفوذه أنجع .

أَجَلْ ، ان الأخلاق هى مصدر الصفات الجليلة — صفات النظام والترتيب والمثابرة والتدبير — التى هى سرّ نجاح الصناعة والتجارة فى سائر البلدان . والأخلاق هى التى توحى الى النفس أرقى معانى الشرف والأمانة وهما الركنان الجوهريان لذلك النجاح .

واذا كان نشر التعليم من الأمور التى يسهل القيام بها على الحكومات المهتمة بمستقبل شعوبها فليس كذلك شأن التربية لأن تقويم الطباع يحتاج الى مجهود بليغ المشقة بطىء الحركة يقتضى المؤازرة والمعاضدة من جميع الطبقات وكافة البيئات ولا نزاع فى أن البيئة المنزلية هى أهم العوامل التى تشترك فى تكوين الأخلاق فتحت سمـاء البيت وبين أكناف الأسرة يشـاهد الطفل أول ما يشـاهد من مظاهر التنسيق والنظام والدقة والاحكام فلا تلبث هذه الخصال الحميدة أن تنغرس فى طينته اللينة وتنطبع فى فطرته المرنة حتى اذا خرج الى معترك الحياة كانت هذه الفضائل دعامة سلوكه ورائد سيرته .

فما هى اذًا حالة القطر المصرى من حيث التعليم العام ومن حيث التربية ؟

حسب المرء أن يلقى لمحة وجيزة على حالة التعليم والتربية فى مصر حتى يقتنع بأن النظام الراهن غير كاف لتأدية الوظيفة الكبيرة التى يجب أن تعهد اليه وغير كفيل بأن يمدّ النهضة المنشودة بروح الحياة التى ينبغى أن تنبعث منه . فمن الحقائق التى ليس فيها مراء أن التعليم فى مصر لا يزال محصور النطاق وأن التربية المنزلية ليست ناقصة فقط بل مختلة الأركان فاسدة الوضع تنتج التفريط والتهويش بدلا من التدبير والترتيب وتغرس الكسل والاهمال حيث كان الواجب أن تغرس النشاط والاجتهاد وتنشئ النفوس على اعتياد القذارة والارتباك والتقصير الى غير ذلك من العيوب التى تحول دون ارتقاء العامل المعنوى وتعرقل بالتالى سير التقدم المادى .

ولما كانت مهمة هذه اللجنة اقتراح جميع الوسائل الكفيلة بايصال البلاد الى غاية الكمال الاقتصادى فهى ترى من الواجب عليها أن تلفت نظر الحكومة الى ضرورة الاهتمام بنشر التعليم الأولى بأمضى ما يمكن من السرعة وبأشد ما يستطاع من العناية . وكذلك ترى اللجنة من واجباتها أن تشير الى ضرورة الإعتناء بأمر التربية والى وجوب الاهتمام بتكوين الأخلاق لا سيما فى البيئة المنزلية ولا جدال فى أن تربية المرأة هى من هذا الوجه عامل كبير من عوامل الرقى .

هل فى طاقة الصناعات الصغيرة أن تعيش بجانب الصناعات الكبيرة فى مصر

وهنا يجدر بالانسان أن يتساءل عما اذا كانت الصناعات الصغيرة — وهى التى تجد من الظروف الاجتماعية فى هذا القطر معينا كبيرا على نشوئها وانتشارها — غير خليقة بأن تلاقى فى الصناعات الكبيرة سواء أكانت أجنبية أو مصرية خصما شديد المراس يحول دون ارتقائها ونشاطها . ان هذا الخطر لو كان حقا جدير بايقاع الوهن — ان لم يكن بايقاع الفشل — فى المساعى التى عسى أن تبذل فى سبيل انهاض الصناعة .

ولكن الواقع ينفى احتمال ذلك الخطر فقد ظهرت الصناعات الكبيرة فى أوروبا فلم يترتب على ظهورها اختفاء الصناعات الصغيرة بل ولا نقصان شئ من أهميتها . وقد أثبت الاحصاء بمقارنة الأرقام أن مجال العمل لا يزال متسعا رحيبا لأرباب الصنائع والحرف الصغيرة وما تعليل هذه الحقيقة بالأمر العسير ففى كثير من الأحوال يكون عمل الصانع الصغير مقترنا بظروف مخصوصة أو بمزايا جليلة بحيث لا تكون هنالك فائدة فى استبدال الصناعة الكبيرة بالصناعة الصغيرة وهذا هو السرّ فى تمكن الصناعات الصغيرة من الاحتفاظ برواجها فى الأشغال التى تقتضى حظا وافرا من المهارة اليدوية وقد أوضح المؤلفون الذين تناولوا بالبحث هذه المسئلة أن الصناعة الصغيرة لا تزال رفيعة المقام حيثما دعت الحاجة الى الأشياء التى تصنع طبقا لأذواق الأفراد أو رغباتهم الذاتية أو الى الأشياء السريعة العطب أو الى الأشياء التى تعمل سدًا لحاجة محلية محصورة النطاق وكثيرا ما يكون التكرار والاتساق والانتظام داعية الى اثارة الملل فى نفوس المشترين الذين يلتمسون رؤية مظاهر الاستقلال فى كل وحدة من المصنوعات لهذا كانت صناعة الطرف والتحف والزخارف مما ينخرط عادة فى سلك الصناعات الصغيرة ؛ زد على ذلك أن جل أشغال التصليح والصيانة لا تدخل فى دائرة الصناعات الكبيرة .

فاذا كان كل ذلك يصدق على أوروبا حيث تقوم المصانع المختلفة الأنواع وحيث تجد المشروعات الكبيرة معينا قويا فى روح الاشتراك السائد هناك فأولى وأحرى أن يكون الأمر كذلك فى مصر حيث تجد الصناعة الكبيرة بطبيعة الحال حدًّا لانتشارها وقيودا لارتقائها .

ومتى اطلع القارئ على التفاصيل التى أوردناها فى ذيل هذا التقرير عن كل من الصناعات الصغيرة اتضح له جليا مقدرة هـذه الصناعات على البقاء ومطابقتها لمطالب القطر التى هى من بعض الوجوه ذات نوع خاص ولا غرو فذلك هو السرّ فى احتفاظ هذه الصناعات بوجودها وفى احرازها ما تحرزه من الرخاء والرواج .

والواقع أنه مادام الشئ الذى يخرجه الصانع المصرى ليس تقليـدا للصنف الذى يصنع بكميات عظيمة فى المصانع الأوروبيـة أو المصرية وما دام هـذا الشئ يفى ببعض الحاجات أو يوافق بعض العادات أو يطابق بعض الأذواق التى هى من خصائص المصريين فلابد أن تهيأ لصناعته كل فرصة من فرص النجاح الدائم والاقبال المستمر .

بيْد أنه لا بقاء لهذا النجاح ما دامت أخلاق المصريين لا تزال تتحوّل عن ميولها الموروثة ومنازعها الأصيلة ايثارا لبعض المصنوعات التى يزينها فى العيون ما يسمونه بالذوق الحديث فمن الواضح مثلا أنه اذا انصرف العامة عن صنع ملابسهم من القماش المصرى المشهور الذى يعرف باسم "الغزلية" لكان فى ذلك تعطيل الشطر الأعظم من صناعة النساجة .

فجدير بنا أن لانوجس خيفة على مستقبل الصناعات الصغيرة فى مصر وليس ذلك فقط للاسباب التى تضافرت على حفظها وابقائها فى البلاد الصناعية الأخرى بل كذلك لأن امداد هذه الصناعات بالمساعدات والمنشطات التى تضمن لهـا الارتقاء انمـا هو أمر معلق على مشيئتنا ومحصور فى أيدينا كما يتضح ذلك ممـا نحن ذاكروه فى غير هذا المقام .

يتراءى لنا أننا قد أقمنا الدليل بمـا تقدّم على أن العناصر الكفيلة بانجاح الصناعة فى مصر الى حدّ معلوم موجودة فى هذا القطر أو تستطيع أن تلاقى فيه مجالا ملائمـا لوجودها . فـا علينا اذًا إلا أن نستنبط من هـذه الحالة كل مايتيسر من الفائدة . ولننظر الآن — توضيحا لذلك — بأى الشروط نستطيع الانتفاع بهـذه العناصر لتوسيع نطاق مجهوداتنـا الاقتصادية بفضل انشاء صناعات جديدة فى مصـــر .

الفصل الخامس — هل فى مصر متسع لانشاء صناعات جديدة ؟

اذا نظر المتأمل فى بيان ما نستورده من البضائع راعته كثرة الأصناف التى نبتاعها من الخارج مع أن بين هذه الأصناف ما يوجد فى مصر نظيره أو ما يمكن أن يستخرج فيها مثيله ، ومن دواعى العجب أن حركة الاستيراد ليست قاصرة على المصنوعات بل هى تشمل كذلك بعض الحاصلات الطبيعية التى يمكن استنباطها من تربة مصر أو من جوف تربتها . مثـال ذلك : أن قيمة الوارد من الحاصلات

الزراعية فى سنة ١٩١٣ — وهى السنة السابقة لعهد الحرب — قد بلغت ٤٢٤١٩٧٨ جنيها مع أن مجموع قيمة الواردات كان فى ذلك العام ٢٧٨٦٥١٩٥ جنيها .

وقد لبثت واردات القطر فى ازدياد مستمر فبعد أن كانت قيمتها فى سنة ١٨٨٤ لا تجاوز ٨٠٠٠٠٠ جنيه أصبحت وهى فى سنة ١٩١٦ تربى على ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فهذا الازدياد المطرد — الذى هو عادة فى سائر البلدان نتيجة حركة صاعدة ناشئة عن التوسع فى المعاملات التجارية وفى تبادل الحاصلات الطبيعية والصناعية — هو فى مصر دليل على أن هذا القطر قد أصبح معتمدا فى تدبير لوازمه على الأقطار الأجنبية وأن اعتماده على منتجات هذه الأقطار يشتدّ يوما فيوما .

والواقع أن تجارة القطر مع الأسواق الأجنبية إبّان السلم تنحصر من جهة الصادرات فى القطن وبزرته مع استثناء قليل من الأصناف التى لا يعتدّ بها وتشتمل من حيث الواردات على عدد لا يحصى من البضائع الأجنبية نشتريها بمحصول القطن فمثل القطر المصرى من هذا الوجه مثل مزارع كبير يحبس همه على استغلال أرضه ثم يدبر حوائجه كافةً — وكلها خارجة عن نطاق مجهوداته — على حسب الثمن الذى يبيع به نتاج زرعه . .

بَيْد أن فى هذا القطر مجالا لمجهودات أخرى خلاف ماتقتضيه الزراعة وقد رأينا مما حاولنا إثباته فى فصول سابقة أن لنا مصلحة أدبية كما أن لنا مصلحة مادية فى امضاء العزم باجتياز الخطوة التى تقربنا الى المرحلة الصناعية .

ليس يخفى علينا أن مزاحمة الواردات الأجنبية مهمة من أشق الأعمال فان القيام بها يقتضى التغلب على ما فينا من مواطن الضعف كما يقتضى التغلب على ما فى نظام الصناعة الأوروبية من مصادر القوة . ليس يخفى علينا أن الذى يتصدّى لهذا الأمر انما يكافح آلة مرهوبة البطش تؤيدها رؤوس الأموال بنفوذها وصولتها وتعززها الحكومات الأجنبية بعونها وسطوتها بَيْد أن قوة هذا السلاح — وان كانت تبعثنا على استعمال التوقى والحذر — غير جديرة بأن تنفث فى روعنا الرهبة وتدعونا الى تسليم مزرٍ بالشرف مهين للكرامة .

فنحن نستطيع أن نعارض قوة الصناعة الأجنبية بشروط مخصوصة تضمن لصناعتنا الرواج والنجاح متى أحسن تدبيرها وأحكم تنظيمها .

وقد انصرفت أنظار اللجنة بصفة خاصة الى درس الشروط التى ينبغى توافرها على العموم فى كل صناعة مصرية جديدة حتى تستطيع مزاحمة الصناعة الأوروبية وهذا بيان الشروط المذكورة :

(١) ينبغى أن تكون الخامات اللازمة للصناعة متيسرة فى نفس القطر ؛

(٢) ينبغى أن نستطيع تصريف المصنوعات فى نفس القطر ؛

(٣) ينبغى أن تصنع الأصناف التى عند ما نستورد نظائرها من الخارج فأجور نقلها تكون عظيمة المقدار بالنسبة الى نفقات صنعها ؛

(٤) ينبغى أن تكون الأيدى اللازمة للقيام بالصناعة المنشودة متوفرة فى مصر ؛

(٥) نظرا الى تعذر الحصول على وقود رخيص التكلفة غزير المورد ينبغى أن تكون النسبة بين نفقات الوقود ومجموع تكالف الصناعة نسبة معقولة .

تلك اذًا هى الشرائط التى اذا اجتمعت فى مشروع صناعى هيأت له نجاحا مرجحا وأعدّت له مستقبلا مشرقا بجدير بأصحاب الأشغال وأرباب الأموال أن يجعلوا هذه الشرائط نصب عيونهم كلما فكروا فى انشاء صناعة جديدة بهذا القطر .

على أن ذلك لا يعنى أنه لا بد من استيفاء كل هذه الشروط حتى توفق الصناعة الى سبيل النجاح وانما نريد القول بأن أجدر الصناعات بالرواج وأصلحها للبقاء تلك التى قد توافرت فيها كل هذه الشروط أو الجانب الأعظم منها .

ومع هذا فقد يتفق لبعض البلاد أن تكتسب فى بعض الصناعات الرائجة خبرة وتخصيصا بحيث لا يصبح لهذه الشروط الضرورية فى العادة إلا منزلة ثانوية وذلك شأن صناعة السجاير فى مصر .

الشرط الأوّل : ينبغى أن تكون الخامات اللازمة للصناعة متيسرة فى نفس القطر .

لا نزاع فى أن أثبت القواعد التى تبنى عليها الصناعة وجود الخامات اللازمة لها فى نفس القطر وليلاحظ بهذه المناسبة أن الصناعات الزراعية التى تتناول محاصيل الزراعة المصرية تدخل فى هذا الباب وليلاحظ كذلك أن انشاء الصناعة المعدنية على منوال عظيم يكاد يكون متعذرا فى مصر بسبب افتقارها الى مناجم الحديد والفحم المتيسرة الاستغلال . بَيْد أن هذه القاعدة لا تخلو من الشواذ فإما أن يكون الغرض من استيراد الخامات الأجنبية اضافتها الى خامات أخرى موجودة بكثرة فى البلاد المصرية حتى يتيسر من اجتماع النوعين مباشرة بعض الصناعات كما هو الحال مثلا فى صناعة السوبرفوسفات وإما أن تكون صعوبة استيراد الخامات الأجنبية لا تبلغ من الشدّة مبلغا يعطى الصناعة الأجنبية مزية كبيرة على الصناعة المصرية التى تستطيع الانتفاع بوجوه أخرى من الفوائد والمزايا وإما أن يكون الأمر متعلقًا بصناعات خاصة بالقطر المصرى وقاصرة على الوفاء بحاجات خصيصة به كما هى الحال فى كثير من الحرف الصغيرة المحلية .

الشرط الثانى : ينبغى أن نستطيع تصريف المصنوعات فى نفس القطر .

من الجلى أنه اذا كان القطر يعانى كثيرا من المشاق وهو يكافح الصناعة الأجنبية فى دياره فأولى وأحرى أن يكون — على العموم — عاجزا عن تصريف مصنوعاته فى الأسواق الخارجية بعد أن تضاف الى تكاليف صنعها أجرة النقل . نقول على العموم إذ لا يبعد أن يكون لهذه القاعدة بعض الشواذ ألم نشاهد كيف أصبح لشركة السكر ولمصنع الكحول الذى فى طره أسواق رائجة فى البلاد الأجنبية إبّان الحرب . بينما كانت معاصر الزيوت وشركة الغزل تصدر جل نتاجها الى الأسواق التركية قبل الحرب؟ والواقع أن الصناعة اذا اجتمع لها فى آن واحد الوفاء ببعض المطالب المحلية والرواج فى بعض الأسواق الأجنبية كان ذلك أضمن لنجاحها وأعون على ارتقائها .

الشرط الثالث : ينبغى أن نصنع الأصناف التى عند ما نستورد نظائرها من الخارج فأجور نقلها تكون عظيمة المقدار بالنسبة الى نفقات صنعها .

هذا الشرط هو النظير المقابل للشرط السابق فمما يشك فيه مثلا أن تستطيع نساجة الاقطان احراز مبلغ عظيم من التقدّم فى هذا القطر قبل انقضاء برهة مديدة من الزمن وان تكن هذه الصناعة قد توافر فيها الشرطان الأوّل والثانى ولا بدع فان النقل بواسطة البواخر التى تحضر البضائع الانجليزية الى القطر المصرى ثم تؤوب موسوقة بالقطن المكبوس فى الأكياس ثم تعود الى مصر مشحونة بالمصنوعات لا يكلف هذه المصنوعات من النفقات ما يكفى لاحباط المزايا التى استفادتها صناعة غزيرة الانتاج قد أسست منذ أعوام عديدة برؤوس أموال طائلة وتذرعت بأحكم الوسائل وأحدث الأساليب وقامت فى مركز صناعى جامع لأسباب النشاط والرواج كمنطقة منشستر مثلا .

بيْد أن ذلك لا يعنى قطع الرجاء من ارتقاء أمثال هذه الصناعات فى مصر بل مرادنا القول بأن هذا أمر لا يتم إلا على مدى الزمن بعد أن يكون القطر قد وسع نطاق خبرته الصناعية وبعد أن تكون الصناعة قد نالت ما تفتقر اليه من المعونة والحماية ، أما والأمر لا يزال قاصرا على انشاء صناعات جديدة من العدم فالواجب أن نتوق الطفرة وأن نتدرج فى مجهوداتنا تدرجا مقترنا بالنظام والحكمة ولا نزاع فى أن أول سعى خليق بهذه المجهودات انشاء وترقية الصناعات التى اذا استوردنا منتجاتها من الخارج كانت نفقات تخزينها ونقلها وتأمينها عظيمة المقدار بالنسبة الى تكاليف صنعها .

الشرط الرابع : ينبغى أن تكون الأيدى اللازمة للقيام بالصناعة المنشودة متوفرة فى مصر .

من العبث أن نتقدّم فى شرح الشروط التى ينبغى توافرها فى الأمة حتى تصير أمة صناعية اذا لم تكن تربيتها قد أعدتها لبلوغ هذا الغرض . فقديما أدركت الشعوب الصناعية أنه لا سبيل الى الصناعة إلا بالكفاح المستمر والجهاد المتواصل وما السرّ فى حياة الانجليز السكسونيين وأهل أمريكا الشمالية على الخصوص إلا ذلك النضال الدائم مع العناصر التى يسخرونها فى مآربهم والجهاد المستمرّ مع القوى الطبيعية التى يحوّلونها الى مرافقهم وقد يعترض على التمثل بحال الأمريكانيين فى هذا المقام فيقال ان هؤلاء كانوا معشرا من المهاجرين نزلوا أرضا عذراء وحلوا فى جناب مريع وكانت أمامهم قارة بحذافيرها ينتفعون بمواردها ويتمتعون بخيراتها ، بيْد أن هناك أمة يرجع تاريخها القديم الى أبعد العهود التى نعرفها عن مصر القديمة ولم تزل محافظة على تقاليدها العتيقة خلال آلاف من السنين ومع هذا فقد تمكنت فى أثناء بضعة أعوام من اقتباس محاسن المدنية الغربية وادماجها فى حضارتها الراقية التى توارثتها عن الأسلاف وكل ذلك من غير أن تحدث تغييرا فى أسلوب فكرها ومن غير أن تتنازل عن شئ من تقاليدها وعاداتها : تلك الأمة هى أمة اليابان .

منذ نصف قرن مضى كان كثير من الناس يعدّون هذا الشعب فى حالة شبيهة بالهمجية فاليوم قد أصبح وهو فى كثير من الأمور مبرز على أساتذته الغربيين . ولا عجب فان المبادئ الخلقية والتربية الأدبية التى نشأ عليها ذلك الشعب قد أعدّته للنضال وهيأته للاحتفاظ بالمجد والذود عن الشرف سواء فى الأمور المتعلقة بالمجموع أو فى المسائل المختصة بالفرد ، نعم لقد تعلم ذلك الشعب من نشأته كيف يستعمل ارادته فى قهر المصاعب واذلال العقبات مع الاستعانة بقوّة الزمان التى ليس لها حدّ ولا نهاية ، فأمة اليابان تلك هى القدوة الصالحة التى ينبغى على مصر أن تقتفى آثارها اذا أرادت أن تصير — لا مجرّد أمة صناعية — بل أمة بمعنى الكلمة .

العمال المصريون

قد ذكرنا فيما ذكرنا آنفا انه ينبغى على الأمة المصرية ان توفر كل اهتمامها على ترقية العامل المعنوى الذى هو أحد الأركان الجوهرية للتقدّم الصناعى فى مصر والذى هو بالغ أقصى غاية النمو بين الشعوب التى ضربنا بها المثل فى هذا المقام وقد أكدنا القول بنوع خاص عن الكلام على صفات النظام والتدبير والأحكام التى ينبغى أن تشرف على ادارة الصناعات والتى تنقص هـذا القطر فى كثير من الأحوال ولكننا أضفنا الى ذلك أن الصانع المصرى مع اتصافه بهـذه العيوب يمتاز بخصال حميدة كالاعتدال والخضوع والحذق وحسن الاقتباس وهذه الخصال جديرة أن تكوّن منا عنصرا نافعا كل النفع لانجاح الصناعة وترقيتها وقد أعربنا عن رجائنا فى أن نوفق بفضل التربية الى تقويم أخلاق العامل المصرى حتى يصير فى المستقبل مثالا كاملا للصانع البارع .

لهذا لا نتردد على الاطلاق فى القول بأنه اذا كانت الصناعة المصرية لا تزال كما يظهر فى حاجة الى الصفات اللازمة لتدبيرهـا وتنظيمها فهى من جهة أخرى آمنة أن تمنى بالفشـل من ناحية الصناع المصريين متى أحسنت ادارتهم وأنصفت معاملتهم .

وقد أجمعت الرسائل التى تلقيناهـا من كبار أصحاب المصانع المصرية على اطراء العمال الوطنيين والتنويه بما فيهم من الفضائل وبمـا يؤدونه الى الصناعة من المعونة النفيسة والخدمة الصادقة والواقع أن هؤلاء العمال اذا تركوا وشانهم — كما هى الحال فى الصناعات الصغيرة — ظهرت معايبهم وتأثرت بها أعمالهم أما اذا ساروا بارشاد جماعة من أهل الدراية والمهارة فانهم لا يقلون عن أى طائفة أخرى من الصناع الأجانب فى الصبر على العمل والتقدّم فى البراعة .

ان فى هذا القطر موردا كافيا من الأيدى العاملة الرخيصة الأجرة وهؤلاء العمال هم فى العادة على جانب من الذكاء والفهم يمكّنهم من اكتساب المهارة اليدوية اللازمة لمباشرة الأعمـال الآلية التى يقتضيها الشغل المنظم فى المصانع الحديثة الطراز .

هذا فضلا عما يوجد فى القطر من الصناع اليدويين المـاهرين وهم يكوّنون طائفة صالحة يتكاثر عددها عاما فعاما زد على ذلك أن المدارس الفنيـة والصناعية لا تألو عن تخريج طائفـة من الشبان الصالحين للقيام بالوظائف الفنية المعتادة فلنا بالنظر الى هذه الاعتبارات أمل وطيد فى أن تقل حاجتنا على مدى الأيام الى أهل الخبرة والدراية من الصناع الأجانب المدربين على التفاصيل الفنية الخصيصة بكل صنـاعة .

أما فيما يختص بالشرط الخـامس وهو المتعلق بنفقات الوقود فقد سـبق لنا الالمـام بهذا المبحث على أننا سنوفيه حقه من الفحص والاستقراء فى موضع آخر (أنظر ملحق نمرة ٢٧ صفحة ٢٤٣) .

رأس المـال

بيْد أن هناك شرطا أعمّ نطاقا من الشروط السابقة ولا بد من توفره فى مصر — كما لابد من توافره فى سائر البلدان — حتى يتمهد السبيل لانشـاء صناعات جديدة : نعنى بذلك وجود رأس المـال . ان رؤوس الأموال غير معدومة فى هذا القطر ولكن قوتها بيننا تكاد تكون ضائعة متلاشية بينما هى فى أوروبا تصول بقوّة لا تقاوم وبطش لا يرد وما ذلك إلا بفضـل احتشادها وتجمعها . والواقع أن عدم التنظيم فى شـؤوننا المـالية هو الآفة الشائعة والعلة المشـتركة التى تشكوها الصناعة كما تشكوها

التجارة وقد ذكر بعضهم أن السبب فى هذه العلة يرجع الى كون الثروة المصرية تكاد تكون مستغرقة برمتها فى الأملاك العقارية التى يسهل استغلالها على المصريين لأنه بطبيعته عمل فردى يطابق مشاربهم ويوافق عقولهم التى لم تدرك بعدُ مزايا الاشتراك ذى الأيادى البيضاء والمآثر الحميدة فى سبيل الرقى الصناعى .

لهذه الأسباب كان من المتعذر حتى الآن التعويل على مساعدة مصرية بحتة فى سبيل انشاء صناعات جديدة بل كان المصدر الأكبر لهذه المساعدة ينحصر على العموم فى أصحاب الأموال من الأجانب . وأنه لمن بواعث الأسف أن نرى اليوم أصحاب الأموال سواء من الأجانب أو من المصريين يحجمون عن استثمار أموالهم فى المشروعات الصناعية نظرا الى ما أصاب الصناعة من الكوارث العديدة التى نزعت من أفئدتهم كل ثقة بنجاحها وأنهم لمعذورون فى ذلك .

لا نزاع فى أن قيام الصناعة برؤوس أموال مصرية محضة أمر مفضل من جميع الوجوه فمراقبة المشروعات الصناعية تكون أتمّ وأضبط لو كان أصحاب الشأن فيها يقيمون حيث تزاول هذه المشروعات . والأرباح المستفادة من الصناعة تبقى فى البلاد وتساعد بذلك على توفير ثروتها وتعميم رخائها بدلا من أن تتصرف الى الأقطار الأجنبية . ثم لا ريب فى أن عطف الجمهور ورعاية الحكومة يكونان أعظم وأوفى بالنسبة للصناعات القائمة برؤوس أموال مصرية إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر فى بعض الأحوال — وهذا خطأ ولا شك — بمثابة عناصر دخيلة تبتز خير البلاد من غير أن تعود عليها بفائدة .

على أنه اذا كانت مشكلة رؤوس الأموال من المسائل المستعصية فى هذا الوقت فما هى بالمعضلة المتعذرة الحل . بل لنا أمل كبير فى أن نرى الأجيال المقبلة وقد ترقى استعدادها بفضل التعليم الفنى الذى هو حديث العهد بالظهور واتسع ادراكها لمعانى التعاون والاشتراك التى أخذت تنتشر اليوم بين الجمهور بفضل الشعور بفائدة النقابات الزراعية فيتضح يومئذ لتلك الأجيال أن الواجب يقضى بأن يكون بجانب الزراعة مكان للعوامل الكبيرة الأخرى كالتجارة والصناعة حتى يستوفى كل منها نصيبه من النشاط والارتقاء ويتكوّن من تضافر هذه العوامل ذلك المجموع الكامل الذى هو دون سواه الكفيل باسعاد القطر والضامن لرخاء البلاد .

وانا لنرجو أيضا أنه متى سارت الصناعة المصرية فى طرق مضمونة النجاح ومتى أخلص الجمهور فى تنشيطها وتقدّمت الحكومة فى رعايتها فلن يلبث أصحاب الأموال حتى ينزعوا من صدورهم ذلك الارتياب الذى ما زال يخامرهم تلقاء المشروعات الصناعية فيقدّمون للصناعة نفيس معونتهم وجزيل رفدهم .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المقام — وان كنا سنعود اليه فى موضع آخر — ان انشاء مصرف صناعى أو فرع صناعى فى أحد المصارف الكبرى يساعد كل المساعدة على تنظيم المجهودات التى تبذل فى هذا السبيل ويؤدى أنفع خدمة فى تمهيد الطريق لاعانة الصناعات الناشئة .

فلنبحث اذًا مع الاهتداء بنور المبادئ العامة التى شرحناها آنفا عن المساعى التى يمكن تحقيقها لانهاض الصناعة فى الظروف الخاصة بهذا القطر .

الفصل السادس — الصناعات الجديدة الخليقة بالنجاح فى مصر

لقد حاولنا فى الفصلين السابقين اقامة البرهان على أن العناصر المكوّنة لنجاح المشروعات الصناعية قائمة أو كامنة فى مصر وبيّنا كذلك أن الواجب يقضى بحصر المجهودات الصناعية حتى نستطيع مقاومة التيارات الأجنبية والصبر على مزاحمتها مزاحمة مقرونة بالفوز والفلاح .

ولقد كان فى وسع اللجنة أن تقتصر على ابداء مقترحاتها وآرائها فى معرض الاجمال والتعميم تاركة للحكومة وللجمهور مهمة استنباط النتائج الكفيلة بتنوير طريق العمل من المعلومات المبسوطة فى هذا التقرير . ولو فعلت اللجنة ذلك لرفعت عن عاتقها المسؤولية الأدبية التى عسى أن تلقى عليها فيما لو جاء المستقبل غير محقق لكل ما تشير به وترشد اليه بَيْد أن الانسان اذا أنعم النظر لم يجد لهذا الاعتبار أدنى قيمة فان هذه اللجنة لا تسعى وراء غرض آخر سوى القيام بعمل نافع فى سبيل المصلحة العامة .

لذلك رأت أن لا تقتصر على أقوال مجملة تحتمل من التأويل والاستنتاج ما قد ينحرف عن الحقيقة بل آثرت — تفاديا من الخطأ فى ادراك آرائها — أن تورد من الشواهد المشروحة والمقترحات المنفصلة ما يكفى لايضاح النتائج التى ينبغى استنباطها من المعلومات المقدّمة .

وليس غرض اللجنة أن تعرض مقترحات صريحة محاطة بسياج من اليقين ينفى كل خطأ محتمل بل كل مطمعها ينحصر فى البحث عما يمكن تحقيقه من الوسائل وتبيين ما يستطاع تنفيذه من المساعى .

ترى اللجنة أن الصناعات الآتية جديرة قبل كل صناعة سواها باسترعاء نظر الحكومة وذوى الشأن من أرباب الصناعات وإذ كان لبعض هذه الصناعات من المنزلة ما يستوجب التوسع فى بحثه واستقصائه فقد أوردنا عنه فى ذيل التقرير مذكرات خاصة واكتفينا هنا باشارة وجيزة فيما يختص بها مع ايراد بيان مختصر لايضاح موقف الصناعات الأخرى . الصناعات الجديدة

صناعة الفخار (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ١٩٧) — هذه الصناعة هى أتم الصناعات استيفاء لشرائط النجاح التى حلّلناها فى الفصل السابق ومع أن بعض المصنوعات التى تنخرط فى سلك هذه الصناعة تعمل الآن فى مصر كالأوانى المنزلية والطوب والمواسير المصنوعة من الفخار فمجال التوسع لا يزال رحيبا بالنسبة لهذه الأصناف وبالنسبة لغيرها من الأنواع الفاخرة كالخزف والصينى . وليلاحظ بهذه المناسبة أن القطر المصرى قد استورد فى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ الأصناف الآتية على حسب الاحصاء الجمركى :

	سنة ١٩١٢	سنة ١٩١٣
	جنيه	جنيه
الطوب المعتاد والطوب الاسوانلى	٣٤٨٩٥	١٤٩٧١
مواسير الفخار	١٠٥٩٥	١١٤٢٤
القرميد	٤١٣٣	٥٥٤٤
الخزف والصينى	٧٨٠٥٩	٦٨٩٣٩

وليس فى احصاءات الجمارك أدنى بيان لواردات الفخار التى نشتريها من جزر اليونان على الأخص .

وليلاحظ كذلك أن ما يخص ألمانيا من واردات الخزف والصينى — ومتوسط قيمتها فى العام ٧٥٠٠٠ جنيه — يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وما يخص النمسا يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

صناعة الزجاج (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ٢٠٥) — هذه الصناعة هى التالية لصناعة الفخار فى استيفاء الشروط التى تمكن الصناعة المصرية من مزاحمة الصناعة الأوروبية . وقد حام حول نجاح هذه الصناعة بعض الشكوك نظرا الى ماتقتضيه من الحرارة الشديدة ولكن الظاهر أن هذا الأمر ليس مانعا كافيا اذا اعتبرنا المزايا العديدة المقترنة بانشاء هذه الصناعة فى مصر وقد اعتُرض كذلك بأن مهنة صانع الزجاج من أشق الأعمال وبأن استيفاد الصناع الأوروبيين الذين يزاولون هذه المهنة ويتقاضون أجورا عالية ليس من الأمور المتيسرة على أننا قد أشبعنا الكلام عن كل هذه المسائل فى المذكرة الخاصة بهذا الموضوع .

ان قيمة الوارد الى القطر من أصناف الزجاج تبلغ مبلغا عظيما واليك بيانها قبل الحرب :

	سنة ١٩١٢	سنة ١٩١٣
	جنيه	جنيه
زجاج النوافذ	٣١١٥٥	٣٩٧٠٩
مرائى باطارات وبدون اطارات...	٣٢٨٠٩	٣٠٤٥٢
مصنوعات أخرى من الزجاج والبلور...	١٠٨٥٧٣	١١٤١٢٣

ومع أن هذه الأرقام لا تبين مقادير الزجاج المعتاد والزجاج الفاخر وزجاج الاضاءة بالنسبة الى مجموع الوارد من هذه الأصناف فهى كافية لايضاح المجال الواسع الذى ينفسح لصناعة الزجاج فى مصر .

صناعة الورق (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ١٩١) — ترى اللجنة أن صناعة الورق (وعلى الأخص ورق اللف) أو رب الورق صناعة جديرة بالنظر فانها تجمع أهم الشروط المذكورة فى هذا التقرير . ففى القطر المصرى موارد غزيرة من الخامات الرخيصة الصالحة لعمل الورق وذلك مثل قش الأرز ونبات البردى وخلاف ذلك من الألياف النباتية وقد بحثت اللجنة بحثا وافيا فى كثير من المشروعات الخاصة بعمل الورق أو ربه من هذه الخامات فتقرر لديها أن فى الامكان تحقيق هذه المشروعات تحقيقا مضمون الربح والفائدة وقد قامت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بفحص دقيق مستقصى فى أحد هذه المشروعات وهو الخاص بعمل ورق اللف من قش الأرز ويجد القارئ بيانا لهذا المشروع مع غيره من المشروعات فى مذكرة خاصة ملحقة بهذا التقرير .

وقد كانت قيمة الوارد من ورق اللف والورق المقوّى فى سنتى ١٩١٢ و ١٩١٣ تتراوح بين ١٣٩٠٠٠ جنيه و ١٥١٠٠٠ جنيه وكان أكثر من نصف هذه الواردات يحمل الينا من النمسا

وألمانيا . ولا يوجد الآن فى القطر المصرى إلا مصنع واحد لعمل الورق فى الاسكندرية وهو يستعمل الخرق البالية والورق القديم فى مكان الخامات ولا يخرج إلا جزءا صغيرا جدا من المقطوعية المحلية . زد على ذلك أن الحاجة ماسة فى جميع البلدان الأوروبية الى مادة أولية لصنع الورق فاذا عُمل الرب فى مصر انفتح باب عظيم فى تجارة الصادرات لهذه البضاعة الرائجة .

صناعة الملابس المجهزة — ان هذه الصناعة تستوفى أكثر الشروط المذكورة آنفا وان كان معظم الخامات اللازمة لها غير متيسر فى مصر بل ينبغى استيراده من الخارج ومن رأى اللجنة أن فرص النجاح تتعاظم وتزداد لهذه الصناعة اذا نظمت على الطراز الحديث فى ورش مجهزة بمعدّات متقنة وآلات كاملة . ومن مزايا هذه الصناعة أنها لا تحتاج الى قوة محركة كبيرة وبالتالى لا تفتقر الى كثير من الوقود وأنه يمكن مزاولتها فى ورش صغيرة تدار بتيار كهربائى محتمل التكلفة بل ويمكن تنظيمها بحيث تصير حرفة منزلية رائجة وذلك بأن يُعهد جانب من أشغال الخياطة الى النساء فى بيوتهن وبهذه الوسيلة تنشأ صناعة منزلية جديدة والواقع أن امكان احداث هذه الصناعة فى مصر أمر جلى واضح يدل على ذلك أن القطر إبّان الحرب قد تمكن — مع الاستعانة بشئ قليل من الواردات الأجنبية — من كفاية نفسه بنفسه سواء فيما يختص بالملابس المجهزة أو بالقمصان الأفرنجية الرخيصة التى لا تختلف حالها عن حال الملابس المجهزة فى شئ على الاطلاق .

ويسهل الوقوف على ما لتجارة الملابس المجهزة من الأهمية والشأن اذا نظرنا الى قيمة الوارد من هذا الصنف فقد بلغت كل من سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ نحو ٣٠٥٠٠٠ جنيه يخص النمسا وحدها من هذا المبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه .

صناعة الأحذية — هذه الصناعة تصبح صناعة جديدة اذا نظمت على طراز المصانع الكبيرة وذلك ما تشير به اللجنة . ويتضح للقارئ من مذكرة ملحقة بهذا التقرير عن أشغال الجلود أن صناعة الأحذية بالطريقة اليدوية منتشرة على نطاق واسع فى كبار المدن ولا سيما فى دمياط وجل أشغال هذه الصناعة ينحصر فى عمل الأحذية الرخيصة والمراكيب والبُلَغ . على أن هذه المصنوعات لا تمتاز بشئ من الاتقان نظرا الى رداءة الخامات والى نقص الأساليب المتبعة فى صنعها وقد أصابت هذه الصناعة إبّان الحرب رواجا عظيما على أثر انقطاع التعامل مع الأسواق الألمانية والنمساوية التى كانت تمدّ القطر بالأنواع المتوسطة من الأحذية ولكن لا نزاع فى أنه متى استأنفت المعاملات التجارية مع الأقطار الأجنبية مجراها المعتاد أصبح من المتعذر على صناعة الأحذية بالطريقة اليدوية أن تحتفظ بهذا الانتشار بل لا بد لها من الانزواء والتقلص وكيف يكون لها قِبَل بمزاحمة الصناعة الأجنبية وهى تمتاز عليها : (أولا) برخص الأثمان ذلك الرخص الناشئ عن استخدام الآلات وصنع كميات كبيرة من صنف واحد ؛ (ثانيا) باحكام الصنع ذلك الاحكام الناشئ عن استعمال آلات حديثة الطراز . لذلك تقترح اللجنة ادخال الآلات فى صناعة الأحذية لاسيما وكل الشروط الصالحة المتوافرة فى صناعة الملابس المجهزة متوافرة كذلك فى صناعة الأحذية وانما على وجه أتمّ وأوفى فقد أظهر الصناع المصريون فى هذه الحرفة مهارة صادقة واقتدارا عظيما زد على ذلك أن هذه الصناعة قد استوفت من

شروط النجاح شرطا غير متوفر فى صناعة الملابس المجهزة نعنى بذلك وجود الخامات اللازمة لها فى مصر وهى الجلود المدبوغة التى تعالج فى المدابغ المصرية . والواقع أن نجـاح صناعة الأحذية يتوقف الى حدّ محدود على ارتقاء صناعة الدباغة . وهـذه الصناعة الأخيرة تبشر بمستقبل حسن كما يتضح ذلك من المذكرة الخاصة بهذا الموضوع .

وقد لاحظت اللجنة بمزيد السرور أن الاعتبارات المسوغة لعقد الآمال على نجاح صناعة الأحذية بواسـطة آلات لم تغب عن أهل التبصر من كبار الصناع فقد قام أخيرا المسـيو ديلوز والمسيو كالانا بانشاء مصنع للأحذية فى بولاق يدار بالقوة المحركة المأخوذة من معمل شركة المطاط (الكاوتشوك) ونحن لا نشك فى أن هـذه الصناعة ستنال ما تستحقه من النجاح متى أحسنت ادارتها ومتى جازت دور التكوين وتغلبت على مصاعب المراحل الأولى .

وحسبنا للدلالة على مقدار التوسع الذى يجدر بصـناعة الأحذية أن تبلغه متى نظمت المساعى فى سبيل ترقيتها أن نشير فى هذا المقام الى متوسط قيمة الوارد من الأحذية فى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ فقد بلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه يخص البلاد المعادية من هذا المبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

استعمال ما فى القطر من الجرانيت وأنواع الحجارة والرخام — ان اللجنة تَلفتُ الأنظار بنوع خاص الى هذه الصناعة التى يتيسر ايجادها فى القطر وحقا أنه لمن غرائب الأمور أن يكون فى مصر تلك المحاجر الغنية والموارد الطبيعية الغزيرة ثم تشاهد الأحجار الأجنبية شائعة الاستعمال بينما الأحجار المصرية التى توشك أن تكون فى منال اليد لا ينتفع بها إلا فى النـدرة . ففى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ كان متوسط قيمة الوارد من الرخام وحجارة البناء ٥٨٠٠٠ — ٦٢٠٠٠ يخص ايطاليا وحدها أكثر من نصف هذا المبلغ . وأنه ليصعب علينا أن نجد تعليلا يسـوغ استعمال الجرانيت وغيره من مواد التبليط الايطالية فى مدن القطر المصرى مع أن فى نفس القطر كميات وفيرة من هذه الأصناف . ومن العجيب أن يكون الجرانيت الأسوانى هو — على وجه التقريب — الحجر الوحيد الذى استعمل فى بناء خزان أسوان ثم نرى مع ذلك أن استعمال هذا الحجر قد انقطع اليوم أو كاد . وليس هناك ظل للشك فى أن بالقطر أنواعا من الرخام وغيره من الأحجار الجيدة النوع الصالحة للبناء وكل هذه يمكن الانتفاع بها فى نفس القطر . على أن اللجنة ما برحت تعتبر مسئلة النقل من أكأد العقبات التى تعترض فى سبيل ارتقاء هـذه الصناعة إذ كانت الأصناف المتخيرة من هذه المواد لا توجد إلا فى الوجه القبلى لذلك تودّ اللجنة لو أن أولى الأمر يبحثون متى وضعت الحرب أوزارها فى مسئلة النقل وتوفيقها مع الظروف الخاصة بهذه الصناعة والواقع أن الجانب الأعظم من مهمة النقل هـذه انما هو من شؤون مصلحة السكك الحديدية الأميرية التى يمكنها أن تحصـل بعد الحرب على الأدوات اللازمة لتنظيم نقل هذه المواد بواسطة قطارات بطيئة قليلة المؤونة .

صناعة الشمع — قد جربت هـذه الصناعة فى مدينـة الاسكندرية منذ ثلاثين عاما ولكن التجربة لم تسفر عن النجاح لتعذر الحصول يومئذ على حامض الاستياريك فى القطر المصرى على أن هذا المـانع سيزول الآن بفضل المشروع الذى قامت به حديثا شركة الملح والصودا المصرية بقصد

تجميد زيت البزرة فى معمل مخصوص هم الآن فى سبيل انشائه فمن المرافق التى يصلح لهـا الزيت المحول بهذه الكيفية عمل الشمع أو بالحرى استخراج حامض الاستياريك الذى متى تمّ استحضاره فالأمر لايحتاج الى شئ سوى افراغه فى قوالب ذات فتائل حتى ينعقد شمعا .

هذا وقد بلغ متوسط قيمة الوارد من الشمع فى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ ٤٣٠٠٠ جنيه ونظرا الى ما حلّ بالبضائع الأوروبية من الغلاء الفاحش منذ نشوب الحرب قد أخذ القطر يستنفد كميات عظيمة من شمع البرافين الرديء النوع وهو يرد الينا من البلاد المشهورة بآبار البترول فى الشرق الأقصى .

صناعة النشاء — قد أحدثت هـذه الصناعة منذ نشوب الحرب على منوال صغير ومما يسهل إحداثها فى مصر تيسر الخامات اللازمة لهـا وهى تؤخذ من الحاصلات الزراعية خاصـة كالقمح والذرة والأرز وكل هذه موجودة بوفرة فى القطر المصرى ومن مزايا صناعة النشاء فضلا عمـا ذكر أنها لاتقتضى انشـاء معامل عظيمة الكلفة ولا استحضار آلات ضخمة ومعدّات مركبـة . فهى مستوفية اذًا لمعظم الشروط التى تضمن نجاح الصناعات الجديدة . هذا وقد بلغت قيمة الوارد من النشاء فى سنة ١٩١٣ ٢٥٠٠٠ جنيه .

صناعة حامض الكبريتيك وغيره من الحوامض (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ٢١٢) — من أهم الشروط الكفيلة بانجاح الصناعات الجديدة أن تكون هذه الصناعات واردة على الأصناف التى تكون أجور نقلها عظيمة المقدار بالنسبة الى نفقات صنعها فبعض المواد الكيمياوية ولاسيما الحوامض القوية تكون فى نقلها عظيمة المشاق شديدة المخاطر بحيث يبلغ ثمنها بعد ورودها الى مصر ضعف تكاليفها فى أوروبا زد على ذلك أن بعض هذه المواد — كحامض الكبريتيك مثلا — هو الدعامة التى يقوم عليها معظم الصناعات الكيمياوية . حتى لقد قال بعضهم : ان صناعة حامض الكبريتيك انمـا هى المقياس الذى يدل المرء على مبلغ تقدّم الأمة فى سـبيل الرقى الصناعى . يستنتج ممـا تقدّم نتيجتان مباشرتان : (أولا) أن السبب فى قلة الصناعات الكيمياوية أو فى عدمها البتة بالقطر المصرى يرجع الى عدم وجود حامض الكبريتيك ؛ (ثانيا) اذا أمكن الحصول على حامض الكبريتيك بثمن رخيص تمهد السبيل لارتقاء كثير من الصناعات الكيمياوية فى مصر لهـذا رأت اللجنة أن الواجب يقضى بالنظر فى الشروط التى نستطيع بها اسـتخراج حامض الكبريتيك وغيره من الحوامض والمـواد التى يكون فى نقلها مشقة وخطر وتكون بالتالى عظيمة الكلفة . ولكن هذا الموضوع يستلزم الافاضة فى البحث والتدقيق فى النظر لمـا له من الشأن والأهمية لذلك رأينا أن نفرد له مذكرة فى ذيل التقرير .

صناعة الأسمدة الكيمياوية (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ٢١٩) — يستورد القطر من الأسمدة الكيمياوية ما تربى قيمته على ٦٥٠٠٠٠ جنيه ولا ريب فى أن ارتفاع أثمـان هـذه الأسمدة يحول دون التوسع فى استعمالها حسبما يقتضيه انفساح نطاق الزراعة ومن الجلى أن الاقبال على شراء الأسمدة جدير أن يتعاظم ويشـتدّ لو كان ثمنها أخفض منه الآن . ولمـا كان القطر المصرى بلدا زراعيا قبل كل شئ فالواجب يقضى علينا بالتفكير فى الوسائل التى تغنينا عن هذا الاعتماد الكلى على البلاد الأجنبية فى صنف هو لنا من ألزم الضروريات . فخليق بنا أن نبذل فى هذا السبيل مجهودات صادقة وأن نتخذ

لتدارك هـذه الحالة علاجا فعالا . ولما كان معظم الأسمدة التى نفتقر اليها من الأنواع الآزوتيـة والفوصفورية فالظاهر أنه يمكن الانتفاع بمساقط المياه فى خزان أسـوان لعمل النوع الأول بشكل سياناميد الجير كما يمكن الانتفاع بمناجم الفوصفات المصرية حيث يسهل تحويل الفوصفات الى فوق الفوصفات لعمل النوع الثانى من الأسمدة فى نفس القطر . وقد ألحقنا بهذا التقرير مذكرة خاصـة بهذا الموضوع نظرا الى ما له من الأهمية التى تستلزم الافاضة فى بعض مباحثه .

صناعة الحبال من السيسل — قد ألحقنا بهـذا التقرير مذكرة عن زراعة وصـناعة السيسل فى مصر صحيفة ٢٢٣ ونظرا الى أهمية هذه الصناعة التى ربما أدرّت على البلاد ثروة جديدة من أرض لا يمكن الانتفاع بها فى زراعة القطن فقد تقدّمت اللجنة فى بحثها بحثا وافيا مستفيضا ومما هو خليق بالذكر فى هـذا المقام أن الخبراء الذين فحصوا السيسل المصرى قد أجمعوا كلهم على القول بأنه من أعلى أصناف السيسل جودة نوع وطول الياف . لهـذا يسوغ لنـا الاعتقاد بأن الاهتمام الذى يبديه كثير من القوم بمسئلة السيسل والنشاط الذى يظهرونه فى مباحثهم سيؤدّيان الى انشاء المزارع وتشييد المعامل لصناعة الحبال وما شاكلها من المنتجات فى هذا القطر .

صناعة سجاجيد الصوف — فى سـنة ١٩٠٣ استورد القطر من السجاجيد والبسط ما تناهز قيمته ١١٣٠٠٠ جنيه يخص السجاجيد الشرقية من هذا المبلغ ٥٠١٤٣ جنيها وجلها يرد الينا من فارس وتركيا ومع أننا لا نذهب الى الادعاء بأن احداث صناعة السجاجيد فى مصر سيكون من شأنه قطع الواردات الأجنبية من السجاجيد الشرقية فنحن نرى — ولا نخالنا فى هذا الرأى مبعدين عن الحقيقة — أن توفر الخامات فى القطر وملائمة هذه الصناعة لأخلاق المصريين وأذواقهم جديران بأن يضمنا لهذه الصناعة نجاحا يكاد يكون محققا . وأن اللجنة لتنظر الى هـذا الأمل بعين الاهتمام كما تنظر اليه بعين الثقة إذ من المستطاع أن تصبح صناعة السجاجيد فى مصر صناعة منزلية بحتة شأنها فى الهند وفى بلاد العجم بَيْد أنه لا سبيل الى انتشارها ونجاحها ما لم تنل من جانب الحكومة مساعدة فعالة وتأييدا مثمرا سواء من حيث التعليم وتقديم النمـاذج والرسـوم الخ أو من حيث تصريف المنتجات وسـنلم بهذا الموضوع عند الكلام على صناعة النساجة فى المذكرة الخاصة الملحقة بهذا التقرير .

صناعة الأطعمة المحفوظة من فواكه وخضروات وأسماك — اذا صرفنا النظر عما ينتجه بعض أفراد قلائل فى القاهرة والاسكندرية فالمسعى الصادق الوحيد الذى بذل فى سبيل صـناعة المربيـات والفواكه المحفوظة هو ما قام به المأسـوف عليه الكونت ميشيل زغيب . ان الخامات اللازمة لهذه الصناعة متوفرة فى القطر الذى يمتاز فضلا عن ذلك بأنواع خصيصة به كمربيات البلح والورد والنارنج فهذه الأصـناف لا يمكن عملها فى أوروبا واذا عملت فى مصر سهل تصـديرهـا الى الأسواق الأجنبية . ومن مزايا هذه الصناعة أنها لا تحتاج الى رأس مال كبير فاذا أصابت شيئا من المساعدة كانت خليقة بالنجاح لا سيما وهى تستطيع أن تجد فى الأسـواق المصرية وحدها ما يضمن لمنتجاتها أعظم الرواج . ولكن لا سبيل الى تحقيق هذا الأمل ما لم تنظر وزارة الزراعة بعين الرعاية

الخاصة الى زراعة أشجار الفواكه والظاهر أن الوزارة قد أدرجت هذا الأمر فى خطة أعمالها منذ مدة من الزمن .

وترى اللجنة كذلك أن وفرة موارد الخضروات المختلفة الأنواع فى هذا القطر تساعد كثيرا على ترقية صناعة الأطعمة المحفوظة بحيث تصبح هذه الصناعة غير قاصرة على الوفاء بمطالب الأسواق المحلية بل يكون فى قدرتها كذلك أن تصدر الى الأسواق الأجنبية كميات عظيمة من بعض الأصناف كالطماطم مثلا .

ومن مزايا صناعة الأطعمة المحفوظة سواء من الفواكه أو الخضروات أن أعمالها بسيطة وأنها مستوفية لمعظم شروط النجاح المذكورة آنفا فنفقات الوقود الذى تحتاج اليه زهيدة بالنسبة الى مجموع تكاليفها والعمال اللازمون لها يسهل تدبيرهم بأوفق الشروط . لا سيما وهذه صناعة يصلح استخدام النساء فيها .

ومن رأى اللجنة أيضا أن صناعة صيد السمك وتمليحها وتجفيفها وحفظها مستكملة لأركان النجاح فاذا بذلت المساعى فى سبيل ترقيتها كانت جديرة بأن تبلغ مكانة رفيعة وأن تعود على البلاد بفوائد جمة والواقع أننا لم ندرك بعد حق الادراك أهمية مصايد السمك فى مياه الشواطئ المصرية وفى بحيرات القطر ومجارى مياهه . وإنا لنرجو أن توفق هذه الصناعة الى سبيل الرقى وأن تحرز مبلغا عظيما من التقدّم بفضل المباحث التى شرع فى اجرائها وبفضل المساعى التى بذلت حديثا وهى تبشر باتخاذ التدابير فى سبيل تربية السمك على أسلوب علمى منظم ومما يذكر فى هذا المقام أن قيمة الوارد من السمك المملحة والمدخنة والمحفوظة قد بلغت فى سنة ١٩١٣ نحو ١٢٠٠٠٠ جنيه وبلغت قيمة الوارد من الخضروات المحفوظة ٤٢٠٠٠ جنيه ومن المربيات نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويل المواد المتخلفة من الحيوانات (راجع المذكرة الخاصة صحيفة ٢٠٩) — منذ شرع الناس يكثرون من التغذى باللحوم وينشئون الكثير من المذابح على أثر استفاضة الرخاء وانتشار الخفض قد فطن القوم الى أهمية معالجة المواد المتخلفة من الذبائح بالطرق الصناعية وأدركوا ما لهذا الأمر من الفوائد العديدة . فعلاوة عما يتحصل بهذه الوسيلة من موارد الجلود والأصواف ذات الشأن العظيم — وذلك ما أشرنا اليه آنفا — فهنالك الدماء والشحوم والقرون والعظام والحوافر وفضلات المدابغ الخ وكل هذه موارد جمة المنافع متى حولها الانسان الى سبيل مرافقه . هذا وقد تفضل علينا جناب المسيو بيو بك مدير القسم البيطرى فى بلدية الاسكندرية فوافانا بمذكرة جليلة الشأن عن هذا الموضوع الخطير وهى منشورة فى ذيل هذا التقرير .

والآن قد آن أن نختم هذا البيان المفصل عن الصناعات التى يمكن احداثها فى مصر مما قد تهيأ له مقدار كبير أو صغير من أسباب النجاح الناشئة عما لهذه الصناعات من المزايا الخاصة بيد أن ذلك لا يعنى أن الأمر قاصر على ما سردنا من الصناعات وأنه ليس هنالك صناعة أخرى قد توافر فيها مثل ما توافر فى هذه من أركان النجاح فانا لم نذكر ما ذكرنا إلا من باب التمثيل والايضاح وبقصد الاشارة الى السبيل التى يجدر أن تتجه شطرها الهمم وتبذل فيها المساعى .

هذا على ان الوقت الذى كان بين يدى اللجنة لم يسمح لها بالخوض فى مباحث أبعد مدى وأعمق غورا ولو أن اللجنة فعلت ذلك لخرج بها الأمر عن حدود مهمتها بالرغم مما لهذه المباحث من عظيم الأهمية وكبير الشأن . ولقد كان من بين المباحث التى همت بها اللجنة صناعة الزكائب والأكياس وهى صناعة جليلة القدر إذ تبلغ قيمة الوارد من مصنوعاتها الى القطر مايربى على ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام وقد زادت هذه القيمة زيادة عظيمة منذ نشوب الحرب ولكن لما كان احداث هذه الصناعة يتوقف على زراعة جديدة وهى زراعة الجوت فاللجنة لم يسعها غير الاحتفاظ برأيها ريثما يقرّ قرار المشرفين على مصالح الزراعة فيما ينتظر لهذا المحصول الجديد من النجاح أو عدمه .

ونذكر كذلك صناعة العطور التى لبثت حتى اليوم وهى محصورة فى أنواع العطور الشرقية المحضة فهذه الصناعة جديرة أن تستجد نشاطا عظيما وتحرز رواجا كبيرا اذا نظمت على أسلوب علمى باعتبارها صناعة كيمياوية واذا أصابت زراعة الأزهار فى مصر حظا أوفر من العناية ونصيبا أوفى من التشجيع .

الصناعات الجديرة بالترقى والمساعدة

اذا كان هذا الفصل موقوفا على الصناعات الجديدة فانه مع ذلك يسع الكلام على بعض الصناعات التى لا تزال فى باكورة نشأتها فهى قابلة من أجل ذلك للترقى العظيم كما أنه يسع البحث فى طائفة من الصناعات القديمة العهد التى يتوقف بقاؤها ونجاحها على بعض المساعدة . والواقع أن هاتين الطائفتين من الصناعات يمكن ادراجهما مع الصناعات الجديدة تحت عنوان "الصناعات الجديرة بالرعاية الخاصة".

فأما الطائفة الأولى فتشتمل على :

(أ) صناعة الاسمنت ؛

(ب) صناعة الدباغة وتحضير الجلود على الطراز الحديث ؛

(ج) صناعة الصابون .

(د) استخراج الزيوت لاستعمالها فى الأغراض الصناعية والمنزلية .

ان هذه الصناعات التى تستمد خاماتها كلها أوجلها من هذا القطر جديرة بارتقاء عظيم نظرا الى ما اجتمع فيها من الشروط الصالحة لذلك تقترح اللجنة أن ينظر اليها بعين الرعاية والاهتمام .

وقد ضمنا ذيل هذا التقرير مذكرات خاصة عن التفاصيل والمقترحات المتعلقة بهذه الطائفة من الصناعات وذلك فضلا عما أوردنا من البيانات فى التقرير السابق عن الحالة التى صارت اليها والارتقاء الذى أحرزته إبّان الحرب .

أما فيما يختص بالطائفة الأخرى وهى التى يتوقف نجاحها فى المستقبل على نيل بعض المساعدة فهى تشمل نوعين أوّلا الصناعات الوطنية ومن رأى اللجنة أن لهذه الصناعات حقا مقدّسا فى أن تنال من الحكومة كل رعاية ومساعدة .

ان هذه الصناعات — التى يرجع تاريخ معظمها الى عهد قديم والتى قد برهنت بنجاحها الماضى على حسن ملاءمتها لأحوال البلاد — تشغل الشطر الأعظم من صناع القطر ويمكن اعتبارها فى حالتها الراهنة بمثابة نواة صناعية لا ينقصها إلا المساعدة والتنشيط حتى تسرع الى النماء والرخاء .

لقد وفينا هذه الصناعات حقها من البحث فى غير هذا الموضع كما ضمنا ذيل التقرير مذكرات خاصة بكل منها . واليك بيان الصناعات المذكورة :

(١) النساجة والصباغة وعمل الحصر والسجاجيد والسلال وسائر الصناعات التى تدخل فى هذا الباب ؛
(٢) الدباغة وأشغال الجلود ؛
(٣) صناعة المعادن ؛
(٤) صناعة الأخشاب ؛
(٥) الصناعات الزخرفية .
(٦) صناعة البناء .

أما النوع الثانى الذى تشتمل عليه هذه الطائفة فهو الصناعات التى أنشئت انشاء أو أصابت تقدما كبيرا إبان الحرب الحاضرة بفضل الظروف الخاصة القائمة فى هذا الوقت ولكن نجاحها فى المستقبل يتوقف الى حد عظيم على معاملة الحكومة لها وعلى الخطة التى ستنهجها فى مساعدة الصناعة .

يدخل فى هذا الباب صناعة الطرابيش (وهى من بعض الوجوه صناعة وطنية بحتة) ثم صناعة الاسرة الحديدية ثم صناعة المطاط (الكاوتشوك) ثم صناعة الملابس المجهزة ثم صناعة الاسمنت ثم صناعة موادّ البناء ثم صناعة الدقيق (أنظر المذكرة الخاصة صحيفة ١٤٨) .

فهذه الصناعات قد تمكنت بفضل الحرب أو بفضل مثابرة أصحابها من البقاء أو الارتقاء. فلا يبعد أن نحتاج فيما بعد الى درس حالتها درسا وافيا بقصد اعطائها ما تستحقه من المساعدة أو التنشيط فى المستقبل .

الفصل السابع — تأييد الصناعة

ان المسألة التى نحن بصددها لمن أدق المسائل التى تسترعى أنظار المشرفين على المصالح العامة فى هذا القطر . إذ بينما نجد القوم فى معظم المسائل الاقتصادية متفقين على مبادئ مقررة تفضى الى نتائج منطبقة على الحالة الخاصة بكل قطر نرى مشكلة التأييد هذه — أوكما يسمونها عادة مشكلة الحماية الصناعية — لا تزال موضع الخلاف المحتدم ومثار الجدال المستعر سواء بين أهل السياسة أو بين علماء الاقتصاد .

نعم نحن لا ننكر أن تقييد المزاحمة الأجنبية باقامة موانع جمركية ليس من المسائل التى تصطبغ فى مصر بصبغة الأهمية المعجلة شأنها فى البلاد التى ارتقت صناعتها وأصبحت تجارتها وهى قائمة فى الأكثر على تبادل المنتجات المحولة . ولكن لا نزاع فى أن الضرورة قاضية علينا بالخوض فى هذه المسألة إما عاجلا وإما آجلا وليس ذلك فقط من أجل بعض الصناعات الراهنة التى هى فى حاجة الى ما يحميها من تدفق وابل المصنوعات الأجنبية المناظرة لمنتجاتها . بل كذلك من أجل تقرير خطة العمل فى المستقبل بالنسبة للنظام الجمركى .

واذا جاز أن تظل مسألة الحماية من الأمور التى يمكن ارجاء البت فيها الى المستقبل ما دام القطر معتمدا على البلاد الأجنبيـة فى معظم حوائجه فان مسألة التقدم الى الصناعة بالمعونة المباشرة الفعالة وبالوسائل المساعدة على ترقية شأنها وتوسيع نطاقها تتطلب منا أسرع الاهتمام وأبلغ العناية .

لقد وفقنا — فيما نظن — الى اقامة البرهان بما تقدم على أمرين : (أولا) أن الصناعة لازمة لهذا القطر ؛ (ثانيا) أن حالتها الراهنة — وهى ملأى بالنقائص والعيوب ومحاطة بالمصاعب والمشقات — تستدعى أشد الاعتناء وأصدق التأييد .

بقى علينا اذاً أن نبحث فى ماهيـة المعونة التى ينبغى بذلها للصـناعة وفى الكيفية التى يجب اتباعها عند تقديم هذه المعونة .

وبقى علينا كذلك أن ننظر أى الصناعات أحق من غيرها بالمساعدة وأولى بالتأييد .

فأما فيما يختص بالسؤال الأخير فمن المبادئ الأساسـية التى لا نزاع فى صوابها ولا مراء فى حكمتها ان الصناعات القادرة على البقاء بذات نفسها مع احتمال صدمات المزاحمة المشروعة ومع إيصال الفائدة الى مجموع السكان هى دون سواها الجديرة بنيل المساعدة من جانب الحكومة .

أو بعبارة أخرى ينبغى الاحتراس من المساعدة بالوسائل المصطنعة على انشـاء أو ابقاء صـناعات يرتكز نجاحها على أسس واهيـة أو تسـتمد وجودها من ظروف عرضية أو زائلة . وترى اللجنة من العبث بل ربمـا كان من الخطر الاخلال بهذه القاعدة لغير حجة سوى أنه ينبغى ترقية الصناعة مهما تكلف الأمر وكيفما كانت العاقبة .

ولكن حذار فى هـذا الصدد من التعميم الخالى من التمييز إذ لا يصح اعتبـار الصناعة غير جديرة بالتأييد من جانب الحكومة لا لعلة سوى أنها تعانى فى أول نشأتها بعض مصاعب التكوين والتنظيم والواقع أن بعض المشروعات الصـناعية الجديدة خليقـة أن لا تترك وشأنها فى أول الأمر ما دامت قائمة على أركان متينـة وما دامت المصـاعب التى تعـترضها قاصرة على ما يتعلق بمدة التنظيم الصناعى والتجارى .

كذلك اذا نشأت احدى الصناعات بفضل حادثة عرضية كالحرب فغير جائز لهذا السبب اعتبارها مقضيا عليها بفشل محتم بمجرد زوال تلك الحادثة العرضية . نعم نحن لا ننكر أن بعض الصناعات المستجدة بفضل ذلك الأمر ستؤول الى هذا المصير لأنها انما نشأت كيما تؤدى الينا بعض الأصناف التى أفحش غلاؤها أو امتنع منالها لأجل مسمى ولكن هنالك أيضا صناعات ستبقى فى قيد الحياة إما لأنها نشأت عن حاجة صادفت فى موارد القطر ما يفى بها وفاء لم يكن يخطر على بالنا قبل الحرب وإما لأن ارتفاع الأثمان فى فترة الحرب قد مكن أصحاب هذه الصناعات من سد نفقات التكوين والتحضير التى كثيرا ما تثبط الهمم عن القيام بمشروعات تكون فى نشأتها ثقيلة العبء ولكنها ذات مستقبل خليق بالنجاح .

لهذه الأسباب المختلفة رأينا أن ننبه الى ضرورة الاحتراس من الأغلاط التى يحتمل وقوعها عند التقدم الى مساعدة الصناعات والتمييز بين ما هو منها جدير وما هو غير جدير بأن ينال من تأييد السلطة الأميرية ما يساعد على ارتقائه .

وقبل البحث فى أنواع المساعدة وضروب التأييد التى يجوز منحها بوجه عام للصناعات المصرية يحسن بنا أن نبين السبب الذى من أجله توجب الضرورة على ما يظهر تداخل الحكومة فى الشؤون الصناعية بهذا القطر .

لا نشك فى أنه لا يخطر على بال امرئ أن يؤيد فى هذا القطر نظرية القائلين بترك الأمور وشأنها : تلك النظرية التى تقادم عليها الدهر والتى لا تكتفى بارشاد ولاة الأمور الى الامتناع عن التعرض للشؤون الاقتصادية حتى تحضهم على ذلك وتغريهم .

ولكن هناك من يقولون بأنه اذا كان الامتناع قد يؤدى الى اضطراب الأحوال وانتشار الفوضى فغير مستحسن مع ذلك أن يصطبغ تعرض الحكومة بصبغة التداخل الفعال بل الواجب أن تقتصر مهمتها على اسداء النصائح وبذل المساعى الصالحة . فوظيفة الحكومة فى نظر أولئك القوم انما تقتصر على الاقناع والتعليم والارشاد دون أن تتعرض للشؤون الاقتصادية بما يعتبر فى نظرهم ضربا من التقييد والاكراه .

فأنصار هذا المذهب يسلمون طوعا بمشروعية تداخل الحكومة فى تقرير المبادئ الكفيلة بصيانة الاستقامة فى الشؤون التجارية والصناعية وبناء على ذلك يسيغون تعرض الحكومة لدرء الجرائم التى من شأنها الاخلال بالقواعد المشروعة لهذا الغرض كاستعمال الموازين المطففة والمكاييل المغشوشة والنقود المزيفة وكغش الأطعمة والسلع وكالجرائم التى ترتكب اضرارا بحقوق المخترعين وكتزوير شارات المصانع الخ . ولكنهم يقفون عند هذا الحدّ ولا يجيزون للحكومة أن تتعدّى هذه الغاية .

أما رأى اللجنة فى هذا الصدد فهى وان كانت لا ترى من الصواب أن يميل تداخل الحكومة فى الشؤون الاقتصادية الى جانب الافراط ترى من الواجب أن يكون هذا التداخل من القوّة والتأثير بحيث يستطيع أن يزيل عنا جمودا قد تمكن فى النفوس حتى صار طبعا راسخا وخلقا غالبا .

والواقع الذى ليس فيه ارتياب أنه لا سبيل فى هذا القطر الى استرعاء الانظار واستبقاء الالتفات نحو الشؤون المتعلقة بالمصلحة العامة إلا بفضل مساعى الحكومة ، والسبب فى ذلك يرجع الى تسلط فكرة موروثة من أقدم العهود مؤداها أن الحكومة هى فى كل خير وشرّ صاحبة المرجع الأعلى وهذا ما دعا بعض أهل النظر من أولى الأمر الى أن يسلكوا فى أعمالهم مسلك المستبد الخيّر ويتذرعوا بوسائل الاكراه المبرور للقيام بما تقتضيه المصلحة العامة من وجوه الاصلاح وان كان هذا المسلك مخالفا لاعتقادهم الذاتى فى حدود الولاية العامة .

وليلاحظ كذلك أن تقدّم الصناعة فى الأقطار الأخرى بهذه الخطوات الحثيثة الواسعة قد خلّف القطر المصرى فى مؤخرة البلاد الصناعية فالذى يجول جولة فى أوروبا أو أمريكا ويشاهد ما هنالك من المصانع الحديثة التى ما هى إلا هياكل يتجلى فيها المجهود البشرى وعجائب تمثل فيها آيات النظام والإحكام ثم يرجع البصر الى صناعاتنا الحقيرة وأساليبنا العتيقة لايسعه أن يتردد لحظة فى وجوب التذرع بأجمع الوسائل وأشدّ التدابير إذ كان الداء الذى نروم علاجه داء مستحكما دخيلا .

هذا وقد روى لنا التاريخ الاقتصادى ان المصلحين كانوا لايحجمون البتة عن التوصل الى اغراضهم بأشدّ الوسائل جرأة وأبلغها إقداما . مثال ذلك : أن كولبير (وزير مالية فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر) لما عزم على احياء الصناعات الكبيرة فى فرنسا أنشأ على نفقة الحكومة وتحت ادارتها تلك المصانع الكبيرة التى كانت روّاد المصانع الحديثة وألّف كذلك الشركات الاستعمارية التى كان الغرض منها تصريف المصنوعات الفرنسية فى الأسواق النائية وكان يكثر أيضا من توزيع الجوائز السنية على تصدير المصنوعات تسهيلا لتصريفها فى الأسواق الدولية .

وقد غاب عن خواطر الذين يقدحون فى أعمال المصلح الكبير محمد على أنه كان متشبعا بنفس هذه الفكرة إذ أنشأ ما أنشأ من المصانع وإذ أحيا بمساعيه ما أحيا من الصناعات ولكن غرسه — بدلا من أن يصادف (كما حدث فى فرنسا) من تعهدوه بلطيف برّهم وجميل رعايتهم حتى أنبت نباتا حسنا — لم يجد فى هذا القطر غير الاهمال والاعراض فلا غرو أن لايزكو ريعه ولا عجب أن تنقطع ثمراته .

هذا على أن المسلك الذى نشير بانتهاجه ليس بدعة مستحدثة فكثير من البلاد التى لم تبلغ صناعتها المبلغ اللازم من صلابة العود وشدّة الأسر قد اتخذت منذ عهد بعيد أو قريب ما ينبغى من وسائل المساعدة المباشرة لتنشيط صناعاتها الوطنية بل والأخذ بناصرها .

وغنىٌّ عن الذكر أن هذا أيضا شأن البلاد الصناعية الكبرى حيث ترى تداخل الحكومة — الذى يصطبغ أحيانا بصبغة الحماية المتغالية — لا يقصر عن التوسل بكل ما عساه يؤدى الى ترقية الصناعة الوطنية على حساب الصناعة الأجنبية .

وقد أوردنا فى ذيل التقرير أمثلة مقتبسة من البلاد التى هى أقل من غيرها تقدّما فى مضمار الرقى الصناعى والغرض منها أن توضح بتقريب أوجه الشبه ما يستطاع عمله فى مصر على مثال ما فعلته الحكومات الأخرى فى البلاد المذكورة .

وفضلا عن كل هذا قد ظهر اليوم عامل جديد حرّك الهمم فى سبيل المساعدة الصناعية وفتح عيون الغلاة المتطرفين من أنصار حرية التبادل ، نعنى بذلك الحرب . فمن المحقق — على ما يظهر — أن الحكومات ستتخذ إما مجتمعة وإما منفردة التدابير الكفيلة بتحريرها من ربقة الاعتماد على الأسواق الأجنبية كلما وجدت الى ذلك سبيلا ، ولا ريب فى أن هذا العزم الصريح الذى قرّر بصفة رسمية سيوجد ظروفا جديدة ملائمة لانتشار المجهودات الوطنية فى طريق الصناعة والتجارة بفضل ما ستبذله الحكومات المختلفة من المساعى المنشطة .

وقد أسفر المؤتمر الاقتصادى الذى عقده الحلفاء فى باريس فى سنة ١٩١٦ عن تقرير طائفة من التدابير غايتها التعاون والتضافر على توسيع نطاق الانتاج فى مجموع بلادهم توثيقا لعرى الارتباط فيما بينهم وتحقيقا لاستقلالهم عن بلاد الأعداء من الوجهة الاقتصادية .

وقد ألقى الشطر الأعظم من هذه التدابير على عاتق الحكومات أنفسها ونحن لا نشك فى أن اتباع هذه المبادئ سيهيئ للقطر المصرى وسائل التخلص من تلك الأساليب الممقوتة التى كانت تصيب التجارة والصناعة بأسوأ الآثار من مزاحمة غير مشروعة واعتداء وخيم العواقب .

هذا وقد رأينا — تأييدا لما ذكرناه آنفا — أن نورد هنا صورة احد القرارات التى امضتها حديثا اللجنة البرلمانية التى عهد اليها فى بلاد الانجليز بتنظيم التجارة والصناعة بعد الحرب :

"لقد رأينا بفضل التجارب التى اكتسبناها إبّان الحرب أن الواجب يقضى باتخاذ تدابير خاصة تنشيطا لانتاج الأطعمة والخامات والمصنوعات فى داخل الامبراطورية البريطانية أينما كان التوسع فى هذا الانتاج أمرا ممكنا ومستحسنا من الوجهة الاقتصادية لسلامة الامبراطورية وصلاح شؤونها".

أما فيما يختص بالحماية — أى وقاية الصناعة الوطنية من مزاحمة الصناعة الأجنبية بواسطة الموانع الجمركية — فليسمح لنا القارئ أن نقول بأن هذا ليس موضع البحث أو الفصل فى ماهية المذهبين المتعارضين بهذا الصدد : نعنى الحماية وحرية التبادل كما أنه ليس من شؤوننا أن ننصب من أنفسنا حكما للبت فى أى المذهبين أصلح لهذه البلاد وأضمن لخيرها وفلاحها . هذا على أنه ليس فى استطاعة القطر أن يحدث تغييرا أساسيا بعيد الغور فى نظامه الجمركى إذ كان مثل هذا التغيير جديرا بأن يلاقى أشدّ المصاعب وأمنع العقبات سواء من الوجهة السياسية أو من الوجهة الاقتصادية .

بيْد أنه اذا لم يكن بد من الاصلاح فالواجب أن لايكون ذلك باتباع خطة جمركية ضيقة تقيد التجارة تقييدا مضرا وتحصر نطاق الانتاج وترفع تكاليف المعيشة الى حدّ باهظ بل ينبغى أن يكون الاصلاح بتنقيح الرسوم الجمركية الراهنة تنقيحا مبنيا على قاعدة أكثر ملاءمة لحاجة القطر .

والى هذا الأمر قد أشارت اللجنة البرلمانية البريطانية التى استشهدنا آنفا بآرائها العالية حيث قالت : "ان حرية التبادل اذا قررت من جانب واحد فهى غير جديرة بأن تكون فى نهاية الأمر حلا مرضيا . وهب فعلا أننا لم نجد بدا من احاطة التجارة ببعض القيود فتلك ضحية هينة يسيرة فى جانب الفوائد الجمة التى تعود علينا من حماية موارد البلاد ومصالحها من اعتداء تجارة أجنبية تمدها حكومتها بأنواع الاعانات أو المساعدات بيد خفية ولا يردعها عن الحاق الأذى بنا رادع" .

ان الذين يصرحون بهذه الآراء هم طائفة مختارة من أنصار كلا المذهبين : الحماية وحرية التبادل ورئيس هذه اللجنة (اللورد بلفور أوف برليه) من كبار المتشيعين لحرية التبادل وقد رفض منذ بضع سنوات أن يشترك فى حركة قام بها حزبه فى سبيل اصلاح الرسوم الجمركية .

وقد قررت هذه اللجنة البرلمانية فضلا عما ذكر اعطاء الأفضلية للحاصلات والمصنوعات الواردة من المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار عند ما "تفرض الرسوم فيما بعد على واردات المملكة البريطانية" وقد رأت كذلك أن الواجب يقضى بالنظر عن كثب فيما ينجم من العواقب عن فرض رسوم جمركية على الأصناف اللازمة لصناعة البلاد وهذا مبحث رائده رعاية مصالح المستنفدين مع انصاف العمال فى مطالبهم العادلة .

أما فى مصر فالأمر — كما يتضح مما نحن ذاكروه فيما بعد — لايحتاج الى شئ سوى تطبيق نظامنا الجمركى على مصالح البلاد فيما بعد الحرب تطبيقا يؤدّى الى إقامة مانع معقول فى وجه تجارة البلاد التى تأبى على القطر أن ينتفع بنفس المزايا التى هى منتفعة بها بحيث يكون من شأن هذا التطبيق أن يساعد

بعض المساعدة على انشاء أو ابقاء صناعات قد توفرت فيها جملة صالحة من اركان النجاح ودعت اليها مطالب القطر أو مصالحه إما من الوجهة الاقتصادية وإما من الوجهة الاجتماعية .

يتضح لنا من هذه النظرة العامة التي ألقيناها على مسئلة المساعدة الصناعية أن مهمة الحكومة في مصر قد انحصرت حتى اليوم في تأييد الصناعة بالوسائل غير المباشرة وهي نشر التعليم الصناعي والفني ووضع القوانين الكفيلة بصيانة الآداب في الشؤون الصناعية .

أما فيما يختص بالمساعدة المباشرة — وهي تكون في العادة على احد أسلوبين إما بتقديم المعونة المباشرة للصناعة الوطنية وإما بتقييد التجارة الأجنبية — فالظاهر أنها لم تصادف حتى الآن اهتماما جديا ولا شك في أن خير هذين الأسلوبين وأقربهما الى الصواب من الوجهة الاقتصادية انما هو تأييد الصناعات المتزعزعة حتى يشتدّ أزرها ويقوى ساعدها وتصبح قادرة على البقاء من غير حاجة الى تقييد التجارة المشروعة غير أن الافراط في هذا الأمر جدير بأن ينقلب نقصا شأنه في سائر الأمور . ويرى القارئ في الصحف التالية بأي صورة وبأي قدر يمكن تأييد الصناعة المصرية من غير أن يكون في ذلك تقييد للاتجار في الأصناف الضرورية للبلاد ولا تضييق لحرية انتشار الثروة الاقتصادية في القطر .

أما فيما يتعلق بوسائل المساعدة غير المباشرة فقد اقتصرنا على البحث في مسئلة التعليم الصناعي إذ كان هذا الضرب من المساعدة أساس التقدم الاقتصادي .

وجدير بنا أن نتساءل في هذا المقام عما اذا كانت المعونة التي ينبغي تقديمها للصناعة انما تقتصر على الحكومة وحدها أم هل هنالك أيضا واجبات يتحتم على الجمهور أن يقوم بها لادراك الغاية المنشودة .

لقد أظهرنا في الصحف السابقة بأجلى بيان أن النهضة الاقتصادية لايمكن أن تحقق إلا اذا تضافرت في سبيلها مساعي الأمة بأجمعها فلا محل اذًا لأن نلقي على عاتق الحكومة وحدها عبء المجهودات التي يقتضيها القيام بتلك النهضة .

وأنه لمن الخطأ المبين أن نتصوّر امكان ارتقاء الصناعة بمجرد ما تبذله الحكومة من ضروب المساعدة والتأييد ما لم تظهر الأمة في سبيل الوصول الى هذه الغاية السامية من قوّة الارادة وسائر الصفات ما لا بد منه ولا مندوحة عنه إذ ليس المقصود من مساعدة الحكومة أن تغني عن مساعي الأمة بل أن ترشدها الى طريق الهدى وتسددها الى مرمى النجاح .

الفصل الثامن — الوسائل الكفيلة بتنشيط الرقيّ الصناعي

لقد بيّنا في الفصل السابق أن معظم بلاد العالم قد اتخذت من التدابير إما حديثا وإما قديما مايكفل لصناعتها الرقي والنشاط . ويتضح للقارئ من مقارنة التدابير المقترحة في هذا المقام بما هو متبع في البلاد الأخرى مما بيّناه في مذكرة ملحقة بذيل التقرير (صحيفة ٢٥١) أننا لم نأتِ في هذا المبحث بشئ جديد وأن رائد اللجنة فيما اقترحته بهذه المناسبة كان روح الاعتدال .

وغنيٌّ عن البيان أنه لا يمكن أن نطبق جميع الوسائل المقترحة على الصناعات المختلفة بوجه سوى إذ بينما تجد محل الفائدة لبعض الصناعات ينحصر مثلا في إلغاء رسوم التصدير وتخفيض أجور النقل

بالسكة الحديدية الى موانئ التصدير المصرية يكون موضع الفائدة لطائفة أخرى من الصناعات فى الانتفاع بأعمال معمل فنى لتطبيق العلوم وهلم جرّا . وكذلك ترى فى بعض الأحوال أن الوسائل المقترحة لايصح تطبيقها إلا على الصناعات الناشئة بينما تجد الوسائل الأخرى ذات صفة دائمة تستفيد منها الصناعة المنتفعة بها على مدى الدهر .

فاذا أنشئت لهذا الغرض سلطة معينة وأعطيت من الاختصاص ما يمكنها من الوقوف على مطالب الصناعة كان فى استطاعتها أن تطبق على كل حالة ما يصلح لها من ضروب المساعدة وأن تتخذ فى هذا السبيل من التدابير ما يكون جديرا بالتوفيق بين مصالح الحكومة ومصالح الصناعة .

واليك بيان التدابير التى اقترحتها اللجنة ما عدا اصلاح نظام الجمارك والتعليم الصناعى فقد أفردنا لكل منهما فصلا قائما بذاته .

(١) إعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية اعفاء مكافئا لمقدار الرسوم الجمركية المقررة فى الوقت الراهن أعنى أنه اذا أوجبت الضرورة فرض ضريبة داخلية على بعض المصنوعات المصرية وجب أن يضاف مقدار هذه الضريبة الى الرسوم الجمركية المقررة على الواردات الأجنبية المناظرة لهذه المصنوعات . وليلاحظ بهذه المناسبة أن المصنوعات المصرية فى كثير من الأحوال مثقلة فعلا برسوم جمركية دُفعت عن جانب من الخامات وعن الآلات وأنواع الوقود التى ترد من الخارج مما يحتاج اليه فى عمل تلك المصنوعات . وجدير بالمراعاة أيضا أن الرسم الجمركى المقرّر على الصنف الأجنبى هو العبء الوحيد الذى يقابل ما يتمتع به ذلك الصنف فى بلاده الأصلية من المزايا العديدة والفوائد الجمة إما لرخص تكاليفه الأوّلية وإما بسبب ما يناله من الاعانات المتنوّعة التى تمنح له على هيئة جوائز أو ما عدا ذلك . فاذا استمرّ تقرير الضريبة الداخلية على الصنف المصرى من غير أن يزاد بمقدارها الرسم الجمركى المفروض على الصنف الأجنبى لم يكن ذلك إلا تشجيعا حقيقيا للصناعة الأجنبية على حساب الصناعة المصرية .

(٢) التوسع فى تخفيض أجور السكك الحديدية وفى منح التسهيلات المخصوصة لنقل المصنوعات التى برسم التصدير بل والتى برسم الاستنفاد المحلى فى بعض الأحوال . ليس يخفى على اللجنة أن هذا التخفيض حاصل فى الوقت الحاضر بالنسبة لبعض الأصناف ولكنا نودّ أن ننظر الى هذه المسألة بعين تكون أميل الى مراعاة المصالح الصناعية من غير اضرار بمصالح الخزينة الأميرية . فليس من رأينا أن نرهق الحكومة بالمطالب الفادحة ولكن يظهر أن تخفيض الأجور الى حدّ معتدل جدير أن يؤدّى الى تنشيط حركة النقل فتكون فى ذلك عوض من التخفيض .

ومن الرغائب التى نرجو تحقيقها بهذه المناسبة أن يوجه الاعتناء الى تحسين مجرى النيل بحيث يصبح أكثر ملاءمة لأغراض الملاحة ولا سيما فى مدّة التحاريق مع تنظيم مجارى المياه وتعميقها فى المواضع التى يبطؤ فيها سير الملاحة أو تصعب حركتها .

ان نقل البضائع الثقيلة بالسفن النهرية يمتاز بسهولته وقلة كلفته وليس فيه أدنى مزاحمة للسكك الحديدية فضلا عن أنه يساعد على تنشيط كثير من الصناعات .

ويدخل فى هذا الباب أيضا اصلاح نظام الترع والأهوسة .

ويجدر بالحكومة كذلك أن تعين على انشاء معامل كهربائيــة مركزية لتوزيع التيار الكهربائى بشروط اقتصادية موافقة كلما وجدت الى ذلك سبيلا . وهـذا مبحث قـد وفيناه حقه فى مذكرة خاصة ملحقة بهذا التقرير صحيفة ٢٣١ .

(٣) أن تعطى الأفضلية فى المناقصات الأميرية للحاصلات والمصنوعات المصرية دون الحاصلات الأجنبية ما دامت الأثمـان المعروضة عن كل منهما متناسبة ومما يراعى فى هذا الصـدد أن بعض الحكومات تمتع الحاصلات الوطنية بفرق يزيد مقدارا معينا فى المائة على أثمان الحاصلات الأجنبية ولكن هذه الطريقة ان هى إلا ضرب من الاعانات المستترة التى لا مسوّغ لهـا فى مصر . وغنىٌّ عن الذكر أنه لا يجوز أن يكون اعفاء البضائع الأجنبية الموردة الى الحكومة من الرسوم الجمركيـة سببا لاعطائها مزية على البضائع المصرية بل الواجب عند مقارنة الأثمـان أن تخصم الرسوم الجمركية التى يكون الصانع المصرى قد دفعها عن الخامات الأجنبية الداخلة فى صـناعته كى يكون فى ذلك مزية للصنف الوطنى تعادل رفع الرسوم الجمركية عن الصنف الأجنبى .

ويحسن بالحكومة فى بعض الأحوال أن تعدل عن العمل بقاعدة المناقصات وأن تصدر توصيها مباشرة الى أصحاب المصانع المصرية وذلك نظرا الى مايكون للصنوعات المصرية من الصفات الخاصة ونظرا الى المزايا التى تنجم عن وجود الأصناف المطلوبة فى منال اليـد . وأن فى اتباع الحكومة لهذه الطريقة لمساعدة عظيمة جدّا للصناعة .

(٤) منح اعانات مؤقتة أو امتيازات بشروط هينة مساعدة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن ممـا يكون ذا منفعة عامّة أو ممـا يؤدّى الى تنمية موارد القطر .

هـذا نوع من المساعدة الاستثنائية المحضة فلا مسوّغ لمنحه البتة إلا داعى المصلحة العـامة كأن يكون الأمر متعلقا بانشاء صناعة جديدة خليقة بأن تزيد ثروة القطر فى يوم من الأيام وينبغى فى هذه الحالة أن يشترط فى منح هـذه الاعانات المباشرة وضع حسابات المشروع تحت مراقبة دقيقة يقوم بها مندوب من قبل الحكومة وأن تقطع الاعانات عند أجل معين بل قبل حلول هـذا الأجل متى شرع أصحاب المشروع فى تناول أرباح منه إذ لا يجوز فى حال من الأحوال أن تدفع الأرباح من أموال البــلاد .

وهناك نوع آخر من المساعدة وهو أن تضمن الحكومة أداء فائدة صغرى فكثيرا ما يكون اعطاء هذا الضمان كافيا وحده لاجتناب الضرورة التى تقضى بدفع تكملة للفائدة المذكورة فان الحكومة بضمانها للشروع تعيره من نفوذ سمعتها وفضل جاهها مايكون فى بعض الأحيان كفيلا بتذليل كثير من الصعاب .

(٥) أن تقدّم الحكومة قروضا مكفولة برهائن أو بغيرها من أنواع الضمان وذلك لتمكين الأفراد من إحراز المـال الكافى لانشاء بعض الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها .

هذه الوسـيلة مستعملة فى كثير من البـلاد لمساعدة الصناعات الصغيرة وهى تحسن فى مصر بنوع خاص كلما دعت الحاجة الى اعانة خريجى المدارس الصناعية وكذلك للاصلاح من شؤون بعض الصناعات التى هى فى حاجة الى تلافى حالتها الرثة بتغيير أدواتها ومعدّاتها .

(٦) أن تتوسع الحكومة فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة متى كانت مفيدة للصناعة المصرية .

وليلاحظ بهذه المناسبة أن كثيرا من الحكومات يشترط عند منح المساعدة لأمثال هذه المشروعات أن توجه طلبات المواد وسائر الأصناف الى متاجر البلاد وأن تكون المواد المستعملة من حاصلات البلاد بقدر الامكان .

(٧) أن تنشئ الحكومة : (أولا) معهدا للباحث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لايضاح الأساليب الجديدة أو أساليب الاتقان مما لا تستطيع المساعى الفردية أن تقوم بتأديته وتحقيقه ويتكفل أيضا بتقديم المعلومات الفنية أو الصناعية واسداء النصائح الوثيقة فى هذا الصدد ؛ (ثانيا) معملا فنيا لتحليل المواد واجراء التجارب التمهيدية والمباحث العلمية .

ان الحاجة ماسة فى هذه البلاد الى تنشيط حركة البحث والاستكشاف لاسيما إذ كان القطر المصرى شديد النزوع الى الاتكال على البلاد الأخرى فى امداده بالعلماء والفنيين فالواجب أن لا تكتفى مصر باستقاء معارفها من المصادر الأجنبية بل ينبغى عليها أن تؤدّى نصيبها من البحث والاستقصاء فى سبيل رقيها الاقتصادى .

وقد جرت العادة فى البلاد الصناعية الكبرى أن يكون لبعض المصانع العظيمة طائفة من العلماء البحاثين تلتحق به وتتوفر عليه ولكن الحكومة أقدر بوجه عام على تأدية هذه المهمة وتقديم هذه المساعدة .

(٨) اقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية وغيرها من المساعدات الكفيلة بتنشيط الرقى الصناعى بفضل مايمنح فيها من الجوائز .

ان المتاحف المهمة فى هذا القطر لا تشتمل إلا على نماذج من فنون قدماء المصريين وصناعاتهم وفى بعض المدارس الثانوية والخصوصية متاحف أقيمت بها لأغراض التعليم خاصة ، ولكن المقصود فى هذا المقام انشاء متاحف غايتها تنوير أذهان الجمهور بما تعرض على أنظاره من مآثر العلوم والفنون الحديثة .

أما فيما يختص بالمعارض الدورية فلا حاجة بنا الى التنويه بفائدتها والاشارة الى منافعها إذ لا يخفى أن الغرض الأولى منها اطلاع الجمهور على منتجات الصناعة المحلية ولكنها تساعد فى الوقت عينه مساعدة كبيرة على ترقية الصناعة بفضل ما تحدث بين الصناع من المباراة وبفضل ما تذيع بين الناس من المعلومات .

والواقع أن هذه المعارض خليقة أن تصبح بفضل ما تكسوها الحكومة من مظاهر الأبهة والاحتفال مواسم للصناعة تثير اهتمام الجمهور وتحيط الشؤون الصناعية بجوّ من التطلع الخفى والرعاية البارة .

ومن الجلى أن منح الجوائز والأوسمة وألقاب الشرف أمر جدير بتحريك الهمم وانهاض المساعى كما هو خليق بأن يعطى أصحاب المشروعات وأرباب الصنائع من رفيع المنزلة وعظيم الشأن ما لم يزل مضنونا به عليهم .

(٩) نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية .

ان الحكومة تستطيع بواسطة موظفيها أن تجمع ما تشاء من المعلومات الواسعة والبيانات المتنوعة عن الأسواق المختلفة والحركة التجارية والأساليب الجديدة والتشريع فى الشؤون الصناعية والتجارية وأنظمة الجمارك وعن الخامات والعمال ورؤوس الأموال والتداول والنسيئة الخ . فمتى اجتمعت لدى الحكومة هذه المعلومات أمكنها أن تذيعها بين الجمهور إما فى شكلها الأصلى وإما بعد تنسيقها وصوغها فى مقالات توضع لهذا الغرض . ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أن معظم الحكومات قد اهتمت بهذا النوع من التعليم وقررت له أنظمة تختلف من حيث مبلغها من الكمال والاتقان ولكن هذا الأمر مهمل فى مصر كل الاهمال .

(١٠) المساعدة على انشاء النقابات الصناعية والاعانة على حسن ادارتها .

لقد رأينا الحكومة المصرية تهتم أشدّ الاهتمام بأمر النقابات الزراعية فلا أقل من أن تجود بمعونتها النفيسة لتأييد كل مسعى يبذل فى سبيل انشاء النقابات الصناعية . إذ من المحقق أن هذه النقابات خليقة بأن تعود على الصناعات الصغيرة بأعظم الفوائد . واذا تذكر الانسان ما قلناه آنفا عن حالة الصناعات الوطنية الصغيرة وما هى مصابة به من العيوب والآفات كعدم التبصر وفقد النظام والترتيب والجهل بوسائل تدبير الخامات وتصريف المصنوعات بأوفق الشروط نقول اذا تذكر الانسان هذه الأمور اتضح له من أول وهلة مقدار الفائدة التى ترتب على تأليف شركة بين قوم يزاولون صناعة واحدة ويقيمون فى حىّ واحد أو فى قرية واحدة أو فى مدينة صغيرة واحدة بحيث يكون الغرض من هذه الشركة التعاون على شراء الخامات لابتياع مايستحدث من الآلات المتقدّمة فى الاتقان .

فبود اللجنة لو تفضلت الحكومة عند وضع مشروع القانون الخاص بالنقابات بأن تورد فيه مع النصوص المتعلقة بالنقابات الزراعية نصوصا تجيز انشاء نقابات صناعية على القواعد المذكورة آنفا وجدير بالذكر فى هذا المقام أن تأليف النقابات الصناعية كان سابقا فى أوروبا لتأليف النقابات الزراعية .

(١١) تعيين طائفة من الأخصائيين الماهرين بصفة معلمين ومفتشين متجولين تكون مهمتهم أن يساعدوا على ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة وأن يعاونوا على تحسين حالها بما يبذلونه من النصائح وما يعطونه من الايضاحات .

هذا النوع من المساعدة هو التكملة اللازمة للتعليم الصناعى الذى يعطى فى المدارس والسبب فى وجوب هذه المساعدة تعذر التوسع فى بث التعليم الصناعى وصعوبة ايصاله الى أعماق الطوائف الصناعية بالسرعة اللازمة .

ذلك فضلا عن أن مهمة المفتش جديرة بأن يكون لها من الصبغة العملية ما لا يتأتى للتعليم المدرسى فان المفتش يستطيع بفضل احتكاكه المتواصل بأرباب الحرف أن يساعد بالنصائح والارشادات على اصلاح العيوب العديدة التى تشكوها الصناعات الصغيرة كما يمكنه أن يقدّم الى الصناع ما ينبغى من الرسوم الجديدة والنماذج الجديرة بالرواج وأن يرشدهم الى أحسن الأسواق وأن يبلغ ظلاماتهم الى جهات الاختصاص الخ .

ان هؤلاء الموظفين المتجولين سيكونون هم ونظار المدارس الصناعية ومدرسوها أنفس العوامل المساعدة على ترقية الصناعة كما أنهم سيكونون العضد الأقوى والعنصر الجوهرى الذى بفضله تستطيع المصلحة الأميرية المشرفة على شؤون الصناعة فى مصر نشر تعاليمها وبث فوائدها .

(١٢) انشاء مصرف أو فرع فى أحد المصارف الراهنة تكون غايته مساعدة الصناعة والتجارة الصناعية .

لا ننكر أن كل صناعة تسير فى أعمالها سيرا حسنا وتلوح عليها دلائل النجاح تستطيع فى الظروف الحاضرة أن تنال المساعدة الكافية من المصارف التى فى مصر ولكن القطر يفتقر الى معاهد مالية تأخذ بناصر الصناعات الجديدة فى أول نشأتها .

ليس الداعى الى انشاء مصرف من هذا النوع رغبتنا فى الاندفاع بكل قوانا فى مشروعات غير مأمونة العاقبة وفى المجازفة بأموالنا فى أعمال غير مضمونة الفائدة بل حاجتنا الى تأليف مجهوداتنا المالية وارشادها فى سبيل المشروعات الصحيحة مع اجتناب المضار التى تنجم عادة عن الالتجاء الى رؤوس الأموال المستقاة من المصادر الأجنبية .

فاذا أنشئ فى هذا القطر مصرف صناعى على رأسه مدير قد اطلع على دخائل البلاد بحيث يستطيع أن يميز بمعونة أهل الخبرة والتخصيص أى الصناعات خليق بالرواج والارتقاء لأصبح مجال العمل لمثل هذا المصرف واضحا جليا ولكان نجاحه مضمونا بقدر الامكان . هذا ويحسن أن يكون الابتداء على منوال صغير ويكفى جدا أن يشرع بادئ ذى بدء بانشاء فرع صناعى فى أحد المصارف الحالية الكبرى — كالمصرف الأهلى — يعين له مدير من ذوى الخبرة الواسعة والمهارة التامة .

وهنا يعرض للتأمل سؤال : هل من شأن هذه التدابير اذا نفذت أن تؤثر تأثيرا سيئا فى ايراد الحكومة ؟ ليس ذلك مما نراه ولا مما نريده .

والواقع أنه فى بلد كمصر لا يزال مفتقرا الى كثير من الاصلاحات والأعمال ذات المنفعة العامة مع أن موارد ميزانيته لا تحتمل إلا قليلا من التوسع والزيادة بسبب القيود المضروبة على سلطته فى فرض الأموال والضرائب ، نقول فى بلد هذا شأنه لا يجوز على الاطلاق أن تتولى الحكومة أمورا تحدث فى نفقاتها من الزيادة العظيمة أو فى ايراداتها من النقص الكبير ما يؤدّى الى القاء الاضطراب أو العجز فى حالة راهنة لا لغاية سوى ايجاد حالة جديدة ذات فائدة بعيدة أو غير مضمونة .

ان هذا الخطر لم يغب عن نظر اللجنة بيد أنها لا ترى داعيا للتخوف منه .

فعلاوة عما ينبغى من تقديم الحذر والتدبير واستعمال الحزم والتقدير عند تطبيق وسائل المساعدة التى اقترحناها آنفا ترى اللجنة أنه كلما تعرّضت موارد الحكومة للاختلال كان من حق المشرفين على المالية الأميرية أن يوجهوا عنايتهم واهتمامهم الى البحث عما يسدّ ذلك الخلل ويعيض من ذلك النقص .

لهذا قد توخينا عند الكلام على اصلاح النظام الجمركى اقتراح تعريفة مرنة تمكن الحكومة من ردّ التوازن الى مواردها كلما أصيبت هذه الموارد بالاختلال من جراء تخفيض الرسوم المقررة على بعض الأصناف .

وكذلك لما اقترحنا وسائل الاعانات والقروض وتخفيض أجور النقل الخ اشترطنا أن لا تعطى أمثال هذه المنح إلا للشروعات التي يتوافر فيها ضمان قوى يكفل لها البقاء والنجاح . فالنفقات التي تتكلفها الحكومة فى أمثال هذه الأحوال ليست إلا ضحايا صورية وما هى فى الحقيقة إلا أموال تستثمرها الحكومة فتعود عليها فوائدها فى صور شتى ومن كل وجه لم يكن بالمنتظر .

والواقع أن الخطر الذى تستهدف له الحكومة ينحصر فى بعض المغارم والنفقات التى لا يعتدّ بها إذ المقصود من تداخل الحكومة فى أغلب الأحيان هو بالأكثر الاستعانة بسلطتها الأدبية ومساعيها الصالحة دون الحصول على ما تستطيع بذله من المعونة المادية .

الفصل التاسع

نظام الجمارك المصرية وتطبيقه على المصالح الاقتصادية فى هذا القطر

لننظر الآن بأى صورة وبأى قدر يمكن اصلاح نظام الجمارك المصرية اصلاحا يعود بالمنفعة على الصناعة فى هذا القطر .

ان النظام الجمركى النافذ فى الوقت الحاضر يتكوّن من وفاقات ومراسيم عالية ومعاهدات تجارية تعطى الحق على حدّ سواء لكل البلاد المتعاقدة فى أن تُعَامَل معاملة أولى الدول بالمراعاة وهذا النظام يتضمن رسوما على الواردات وأخرى على الصادرات وعوائد داخلية .

الرسوم الجمركية المقررة على الواردات — قد تعهدت الحكومة المصرية أن لا تقرّر على البضائع الواردة الى القطر رسما يتجاوز ٨ ٪ من قيمتها يستثنى من ذلك السكر المكرر وخشب البناء وأنواع الكحول المحلى أو المعطر التى لا تشتمل على أكثر من ٥٠ درجة من الكحول الصرف حيث يجوز للحكومة أن تزيد الرسوم المقررة عليها بمقدار ٢ ٪ من قيمتها ويستثنى كذلك الحيوانات والبترول وأنواع الكحول التى تشتمل ٧ ٪ من قيمتها .

على أن الحكومة لم تستعمل مالها من الحق فى زيادة الرسوم المفروضة على هذه الأصناف إلا استعمالا جزئيا . بل هى بالعكس قد رأت مراعاة للصالحة العامة أن ترفع الرسوم الجمركية عن واردات الأسمدة وأن تخفض الرسوم المفروضة على الفحم الحجرى وخشب الوقود والبترول والمازوت والثيران والبقر والضأن والماعز حية كانت هذه الحيوانات أو مذبوحة الى ٤ ٪ بيْد أن هذه الأفضال التى صادفت أحسن موقع ليست عبارة عن إلغاء دائم للرسوم الجمركية وانما هى تنازل كريم لأجل مسمى .

هذا وقد خرج الدخان بأنواعه والتمباك وملح الطعام وملح البارود والنطرون والحشيش من التعريفة العامة ووضعت لهذه الأصناف أنظمة خاصة .

فالرسوم الجمركية المقررة بمقتضى القانون الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ على السجاير والدخان الذى يرد من البلاد التى لم يعقد معها اتفاقات خاصة إما ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه أو عرقه الأوسط وإما مفروما أو مكبوسا أو مسحوقا هى ٣٢ قرشا عن كل كيلوجرام من الأصناف المذكورة آنفا و٢٧ قرشا صاغا عن كل كيلوجرام من الدخان الذى يرد ورقا .

أما أنواع الدخان الواردة من تركيا أو من البلاد التى عقدت معها لهـذا الغرض وفاقات خاصـة فالرسوم الجمركية المقررة عليها تنقص قرشى صاغ فى كل كيلو جرام عن الرسوم المذكورة آنفا .

وأما السيجار فيدفع عنها رسم واحد لايتغير مهما كان مصدرها وهو ٣٠ قرشا عن كل كيلو جرام.

وهذه الرسوم المتحصله من واردات الدخان بأنواعه هى من أحفل الموارد التى تعوّل عليها الخزينة الأميرية لأن مجموعها يعادل مجموع الرسوم المتحصلة من كافة الواردات الأخرى بل يربى عليها فى كثير من الأحيـان .

وتحصل رسوم التوريد على جميع الأصناف ماعدا المستثنيات المذكورة آنفا باعتبار ثمانية فى المـائة من ثمن الواردات فى محل انتاجها مع إضافة أجور النقل والتأمين لغاية ميناء التفريغ فى مصر .

ويحصل الجمرك فضلا عما ذكر عوائد رصيف قدرها ½ ٤ فى الألف من قيمة الواردات وذلك لحساب مصلحة الموانى والمنارات ويحصـل الجمرك أيضا عوائد تبليط قدرها ½ فى الألف من قيمة الواردات لحساب بلدية الاسكندرية .

الرسوم الجمركية المقررة على الصادرات — رسم التصدير المقرر على جميع الأصـناف بوجه عام هو ١ ٪ من قيمتها ويحصل الجمرك فضلا عن ذلك عوائد رصيف قدرها ٢ فى الألف لحساب مصلحة الموانى والمنـارات وعوائد تبليط قـدرها ½ فى الألف لحساب بلدية الاسكندرية وبذلك يكون مجموع الرسوم والعوائد المفروضة على أنواع الصادرات ¼ ١ ٪ من قيمتها .

على أن عوائد الرصيف قد زيدت ستة أضعاف منذ ديسمبر سنة ١٩١٥ فارتفعت بذلك من ٢ فى الألف الى ١٢ فى الألف فأصبح مجموع الرسوم والعوائد المفروضة على الصادرات ¼ ٢ ٪ من قيمتها وقد جاءت هذه الزيادة التى حصلت على غير انتظار فى الضرائب غير المقررة مخالفة فى روحها وتطبيقها لمقتضى العرف ان لم تكن مناقضة لنصوص الاتفاقات والأرجح أن الباعث عليها ما أحدثته الحرب من الشدّة المـالية .

العوائد الداخليـة — قد تعهدت الحكومة المصرية أن لاتفرض أى نوع من العوائد الداخلية أو عوائد الاستنفاد على أصـناف الواردات ما عدا الأصناف الآتيـة : المشروبات (ماخلا النبيذ) والمسكرات وأنواع الوقود وأنواع العلف ومواد البناء حيث يجوز للحكومة أن تقرر على هذه الأصناف ضريبة داخلية لايتجاوز مجموعها ٢ ٪ من قيمتها .

على أن هذه النصوص قد ألغيت فأصبحت الواردات معفاة من كل ضريبـة أخرى سوى الرسوم الجمركية .

أما فيما يختص بحاصلات القطر فالظاهر أنه ليس فى البـلاد أى قانون أو أى لائحة خاصة بشأن العوائد الداخلية عن هذه الحاصلات ولا ريب فى أن هذا نقص يضرّ بمصلحة الصناعة والزراعة .

وأغرب من ذلك أن مبدأ المساواة فى المعاملة من حيث الضرائب لم يقرر فى أى قانون من القوانين المصرية . ولكن مبدأ حرية التجارة والصـناعة مقرّر على مايظهر فى المـادة الأولى من قانون الباطنطات

الصادر فى سنة ١٨٩١ . فالمادة المذكورة تعترف بهذه الحرية على شرط مراعاة أحكام القوانين العامّة بيْد أن أحكام هذه القوانين غير واضحة النصوص ولا بيّنة الحدود فيما يختص بالشؤون الاقتصادية الداخلية .

وان العوائد التى فرضت على مصانع القطن ورفعت عنها مؤقتا والعوائد التى لا تزال مفروضة على صناعة السكر لتدل على معاملة مخالفة لمبدأ المساواة وسياسة معاكسة لمصالح الصناعات القائمة . والواقع أن هذه العوائد تبطل الى حدّ معلوم آثار الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض الصناعات المحلية وتحدث من القلق وعدم الاطمئنان ما يثبط الهمم بلا جدوى عن القيام بمشروعات جديدة .

ومما يجعل الدفاع عن هذه العوائد أشدّ صعوبة أنها لاتؤدى الى الخزينة الأميرية سوى ايراد زهيد فلا يمكن اذًا تبريرها بالضرورة المالية خلافا لسائر الضرائب .

ايرادات الجمارك — تبلغ ايرادات الجمارك المحصلة باعتبار الرسوم المذكورة آنفا مايتراوح بين ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه فى العام المعتاد .

وهاك بيان مفردات هذه الجملة :

	جنيه مصرى
رسوم التوريد على البضائع	١٧٥٠٠٠٠
« « الصافية على الدخان	١٧٠٠٠٠٠
رسوم التصدير	٣٠٠٠٠٠
رسوم وايرادات أخرى	٣٧٠٠٠
الجملة تبلغ نحو	٣٨٠٠٠٠٠

أعنى أكثر من ٢٢ ./. من ايرادات الميزانية الأميرية .

وايرادات الجمارك هى التالية مباشرة لايرادات الضرائب العقارية فى ترتيب موارد المالية الأميرية .

ومؤدى ذلك أنه يتحتم على المشرّع الاقتصادى الذى سيعهد اليه بعد الحرب فى التوفيق بين النظام الجمركى ومصالح الزراعة والصناعة والتجارة فى هذا القطر على وجه أصلح وأوفى أن يجعل المحافظة على موارد الخزينة الأميرية فى مقدّمة الاعتبارات التى يضعها نصب عينيه .

وأنه لمن الخطأ الفاحش أن نوقع الاضطراب فى الميزانية حتى ولو كان ذلك مراعاة لبعض المصالح الجديرة بالرعاية والاحترام ولكنا موقنون بأنه من المتيسر التوفيق بين ثبات الايرادات الأميرية بل زيادتها وبين ترقية الصناعات أو المشروعات الراهنة أو المستقبلة مما يكون فى ترقيته خدمة لمصالح القطر المادّية والاجتماعية .

قد بيّنا آنفا ما جاء من النصوص الأساسية فى المعاهدات المبرمة بين مصر وبين معظم البلاد الأجنبية فيما يختص بالنظام الجمركى .

على أن هذه المعاهدات لم تكن مطابقة كل المطابقة لأغراض الحكومة المصرية وآراء مستشاريها فهى لاتصلح للانباء عن النظريات الاقتصادية التى كانت تسود لو كان القطر المصرى متمتعا باستقلال

مطلق فى هذا الصدد فقد عقدت هــذه المعاهدات وفقا لنظام الجمارك العثمانيــة وأمضتها الحكومة المصرية وهى مقيدة السلطة بمقتضى الفرمانات السلطانية والامتيازات الأجنبية .

بجدير بنا أن نتساءل الى أى حدّ قد تأثرت هذه المعاهدات بالحالة الدولية الناشئة عن الحرب .

فأما بالنسبة للبلاد المعادية فمن المحقق على ما يظهر أن هذه المعاهدات قد أصبحت باطلة من الآن فصاعــدا .

وأما بالنسبة للبلاد المتحالفة والمحايدة فنحن لن نتوقف للبحث فيما عسى أن يدلى به القطر من الحجج لفسخ معاهداته مع هذه البلاد نظرا الى ماطرأ على موقفه السياسى من التغيير .

فالواقع أن مصر حتى فى مثل هذه الظروف الاستثنائية المحضة لن تتذرع بوسائل مريبة للتملص — ولو جزئيا — من المعاهدات المبرمة مع الأمم التى لم تنقض عهدها ولم تخفر ذمتها . لذلك نسلم بأن المعاهدات المعقودة مع البلاد المتحالفة والمحايدة ينبغى شرعا أن تظل نافذة المفعول حتى ينقضى أجلها .

فالاتفاق المعقود بين مصر وايطاليا لا يحل أجله إلا فى سنة ١٩٣٠ ومدة هذا الاتفاق تسرى من طريق غير مباشرة على سائر المعاهدات .

بَيْد أنه لمــا كان الأمر سيفضى بجميع البلاد المتحالفة والمحايدة على حدّ سواء الى الاعتراف بالغاء الامتيازات الأجنبية فليس من المتعذر أن نطلب حينئذ من هذه البلاد الاتفاق على التعجيل بفسخ المعاهدات القديمة التى ستصبح يومئذ غير ملائمة للحالة الجديدة .

وسيفضى الأمر كذلك بالحكومات المتحالفة الى احداث تغيير بعيد الغور فى خطتها التجارية سواء فى معاملاتها الداخلية أو فى علاقاتها مع الأقطار الأجنبية بحيث لا يصبح فى حكم المستحيلات تعديل صلات هذه البلاد بالقطر المصرى على وجه يضمن لنا الفائدة ويعود علينا بالمصلحة .

بل ربمــا كان هذا التعديل جزءا جوهريا وركنا أساسيا من الخطة الاقتصادية المقبلة .

ومع أنه لا يستطاع فى الوقت الحاضر التنبؤ بالتدابير التى ستمضيها مؤتمرات الحلفاء الاقتصادية بعد الحرب فمن المعقول التسليم بأن هذه التدابير ستنزع الى تحرير البلاد المصادقة للحلفاء من ربقة النفوذ التجارى الذى ما فتئت بلاد الأعداء تبذل مهــارتها فى تمكين وطأته وإحكام حلقتــه مفرغة قصارى جهدها فى تحويله الى نفوذ سياسى وفتح سلمى .

وبذلك سنتوصل الى جعل سياستنا التجارية مطابقة لمصالحنا الوطنية والى النحو بتلك السياسة فى الطريق المنشط لحركة الانتاج الزراعى والصناعى فى هذا القطر .

نحن لا نظن أن المفاضــلة بين مبدأى الحمــاية وحرية التبادل تحتمل كثيرا من التردّد بل نرى أنه سيحدث انقلاب عظيم فى مبــدأ حرية التبادل واطلاق حركة التوريد والتصــدير من كل قيد حتى فى البلاد التى نشأ فيها ذلك المبدأ .

وليس فى تقرير هذا المبدأ بالقطر المصرى ما يوافق مصالحه على الاطلاق سواء من الوجهة المــالية أو من الوجهة السياسية .

بَيْد أنا لا نسوّغ الافراط فى تطبيق مبدأ الحماية ولا نرى من الصواب أن نوجد أو نؤيد نهضة كاذبة فى سبيل الصناعة أو التجارة بل كل ما نبغيه أن نمنع العوامل الأجنبية من التذرع بالوسائل المصطنعة والأساليب غير المشروعة للتوغل فى بلادنا وحقولنا وافساد ما هو قائم بها من المشروعات الصحيحة الناجحة التى تقتضيها مطالب القطر ويكون فيها استغلال وتثمير لموارد البلاد واستعمال وتهذيب لمواهب الأمة وأيديها العاملة .

ان النظام الراهن الذى يفرض رسماً واحداً قدره ٨ ٪ على جميع الواردات بلا تمييز ولا تفريق سواء أكانت هذه الواردات من المعدات الزراعية التى يحتاج اليها الفلاح أم من الأدوات الكمالية التى يترفه بها أصحاب النعمة العريضة والثروة الواسعة نقول لا نزاع فى أن هذا النظام لا يطابق العدل ولا يوافق المصلحة المالية لهذا القطر .

بناء على هذه الاعتبارات نقترح وضع تعريفة متنوّعة بتنوّع الواردات تراعى فيها العوامل الاقتصادية والسياسية التى سيكون لها شأن كبير بعد الحرب وان كنا لا نستطيع اليوم تحديدها . بحيث تكون القاعدة التى تبنى عليها هذه التعريفة تخفيف الرسوم أو رفعها بتاتاً عن الأصناف والبضائع الضرورية للانتاج الزراعى وبعض المطالب الصناعية مع زيادة الرسوم المفروضة على أنواع النفائس وأدوات الترف والأصناف الكمالية أو التى تعود الى أصحابها بأرباح جزيلة وربما كان من الصواب أيضاً زيادة الرسوم المقررة على الأصناف التى يكون استنفادها منتشراً فى نطاق واسع الأطراف بحيث اذا فرض عليها رسم نسبى زهيد فاض منها على الخزينة مورد غزير .

ونشير كذلك بالغاء رسوم التصدير فان اقامة مانع جمركى فى وجه الصادرات الوطنية أمر غير معقول كما نشير بأنه كلما أوجبت الضرورة ابقاء العوائد الداخلية المفروضة على بعض المنتجات المصرية أو تقرير شئ جديد من هذه العوائد وجب حتماً أن يضاف مقدار العوائد الداخلية على الرسوم الجمركية المفروضة على ما يناظر تلك المنتجات من الواردات الأجنبية .

لقد ذكرنا فى موضع آخر من هذا الفصل أنه لا يجوز بحال من الأحوال أنه يترتب على تقرير النظام الاقتصادى الجديد الاخلال بتوازن المالية المصرية .

من الجلى أن وضع التعريفة المتنوّعة يستلزم القيام بأبحاث مستفيضة فى المسائل الاقتصادية ولا بد أن تكون المقدمات اللازمة لهذه الأبحاث متوفرة لدى وزارة المالية ومصلحة الجمارك .

فاذا اتضح خلافاً لما قدّرناه أن مجموع المبالغ التى تتنازل عنها الحكومة مراعاة لمصالح الزراعة والصناعة والتجارة فى هذا القطر لا يعوّض تعويضاً وافياً بزيادة الرسوم على الأصناف التى تحتمل هذه الزيادة جاز للحكومة أن تفرض أنواعاً أخرى من الضرائب المقررة فى معظم البلاد الأوروبية إذ لا شك فى أن الضرائب المفروضة على المواريث والايرادات وما شاكل ذلك من أنواع الضرائب جديرة بأن تفيض على الخزينة المصرية موارد حافلة .

الفصـــــل العـاشر — التعليم الصناعى والفنى

ملاحظات عامة

قد رأينا عند الخوض فى مسألة التعليم الصناعى والفنى أن نقتصر فى مباحثنا وملاحظاتنا على ما يمكن أن يوجد من الصلات بين هذا التعليم و بين مطالب الصناعة وعلى ماينبغى أن يحدث من التأثير فى حياة الأمة من الوجهة الاقتصادية بفضل التعليم العملى والعلمى . وحرى بالذكر فى هـذا المقام أن الخواطر فى كثير من البلدان مشغولة فى الوقت الحاضر بأمثال هـذا المبحث وأن مسألة التعليم العلمى تنال أوفر حظ من العناية بالرغم من شواغل الحرب وهمومها وقد ظهر حديثا باللغة الانجليزية كتاب كان له نصيب كبير من الرواج عنوانه " السقوط أو السيادة " (Eclipse or Empire.) وهو يشرح النظرية الآتيـة التى ثار حولهـا أشـدّ الاهتمام وهى " أن بلاد الانجليز فى أمس حاجة الى تطبيق العلوم على الشؤون الصناعية والتجارية بأعظم ما يمكن من التوسع و بأبلغ ما يستطاع من الدقة ولذلك ينبغى أن يكون هناك على الدوام أوثق الارتباط بين التعليم و بين التجارة والصناعة".

نحن لاندعى أن الأحوال متماثلة من هـذا الوجه بين القطر المصرى و بلاد الانجليز ولكنا نرى مع ذلك أن النظرية المذكورة آنفا تصـدق من بعض الوجوه على كل بلد فى هذا الوجود . فاذا أريد للصناعة فى هذا القطر نجاح وارتقاء لم يكن ذلك متأتيا إلا بمـا يبذله أهله فى هذا السبيل من المساعى الموفقة بعد أن يكونوا قد تلقوا من التعليم والتربية ما يؤهلهم لمجاراة الأمم الصناعية الأخرى .

وممـا يجعل التعليم الصناعى فى هـذا القطر أحق بالعناية وأولى بالاهتمام أن الحاجة اليه مزدوجة والغاية منه مضاعفة فان مهمته لا تقتصر على اعداد نظـام للتخريج (apprentissage) وهو ما لا وجود له على الاطلاق أو على التقريب فى مصر بل تتناول كذلك تهذيب أخلاق الصانع الصغير وتثقيف مداركه حتى يسـتطيع أن يقاوم تأثير العوامل الرجعية التى لن تلبث أن تهاجمه متى غادر المدرسة . يتضح من ذلك أنه لاسبيل إلا تأدية هذه المهمة على الوجه الصحيح إلا اذا عهد فى القيام بأمر التعليم الى أوسع الناس خبرة وأعظمهم مقدرة .

لسنا بحاجة فى هذا المقام الى تكرار ذكر العيوب المصابة بها الصناعة المصرية فطالمـا بيّناها فى غير موضع من هذا التقرير ولكنا نعود الى تذكير القارئ بها مرة أخرى تسويغا لشدّة اهتمامنا بتربية الذوق وتكوين الأخلاق .

فلننظر الآن فيما بذل من المساعى فى سبيل التعليم الصناعى والفنى بهذا القطر .

ان الأعمال التى قامت بها إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى والتقدّم الذى أحرزته من لدن انشائها الى اليوم من الأمور المعروفة لدى القرّاء فلا حاجة بنا الى الاسهاب فى بيانها ولكن من المستحسن مع ذلك أن نلق نظرة وجيزة على هذا الأمر .

لمـا أنشئت هذه الادارة فى سنة ١٩٠٧ كان التعليم الفنى (لايدخل فى ذلك التعليم الزراعى فانه خارج عن حدود هـذا المبحث) قاصرا على مدرسة الهنـدسة ومدرسة الفنون والصـنائع ببولاق والورشتين الصناعيتين ببولاق وأسيوط ومدرسة الصناعة بالمنصورة ومدرسة صناعية صغيرة أنشئت بواسطة الأهالى فى أبى تيج . وكان عدد التلاميذ فى هذه المعاهد الخمسة لايتجاوز ٨٠٤ .

فلما كان آخر ديسمبر سنة ١٩١٥ بلغ عدد المدارس التى تديرها الادارة أو تقوم بالتفتيش فيها ٣٢ تضم بين جدرانها ٤٣٨١ تلميذا نعنى أنه فى فترة وجيزة لا تتجاوز تسع سنين قد أنشئ ما لا يقل عن ٢٧ مدرسة جديدة وفى أثناء هذه الفترة أيضا قد أعيد النظر فى مناهج التعليم بمدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع فوسع نطاقها وأعيد تنظيمها كما أنه قد أنشئ التعليم التجارى وهو يباشر الآن فى مدرستين نهاريتين وثلاث مدارس ليلية زد على ذلك أن ثلاث عشرة مدرسة صناعية قد بنيت وسارت فى عملها سيرا تاما .

فهل هذا التقدّم السريع يتمشى مع مطالب البلاد ؟ ان اللجنة لا يسعها أن تتردّد فى الاعتراف بهذه الحقيقة ولكنها ترى مع ذلك أن المجهودات التى بذلت فى سبيل التعليم لاتزال دون ما تقتضيه مطالب الحياة الاقتصادية .

نحن لا ننكر أنه على أثر نشوب الحرب فى سنة ١٩١٤ قد انخفضت هذه المطالب عن مستواها المعتاد فى إبّان السلم ولكن أليس من المدهش أن يكون الشطر الأكبر من خريجى المدارس الفنية قد وجدوا حتى فى هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة أشغالا صالحة تناسب تعليمهم الفنى بمجرد اتمامهم مدّة الدراسة ؟

فحتى اذا صرفنا النظر عما ستحدثه عودة السلم من النشاط والانتعاش فى دوائر التجارة والصناعة كان من الجلى مع ذلك أن اطراد البلاد فى سبيل التقدّم سيجعل الحاجة الى متنورى الصناع ومديرى المحال الكبيرة تزداد يوما فيوما .

ان اللجنة لاترى سبيلا الى مساعدة الصناعة بفضل التعليم على أنجع وجه مالم توثق عرى الارتباط بين المدارس من جهة والصناعة من جهة أخرى . فقد لبثت المدارس حتى اليوم وليس بينها وبين الدوائر الصناعية إلا ارتباط واهى العرى ضعيف الأسباب ولا نزاع فى أن مرجع ذلك النقص هو اعتقاد الجمهور بتلك الفكرة القديمة التى مؤدّاها أن المدارس الأميرية ما أنشئت إلا لتخريج النابتة المصرية بقصد التوظف فى مصالح الحكومة وما دام هذا الزعم متسلطا على الأذهان فقد جعل الناس يعتقدون أنه لا ينبغى لخريجى مدرسة الهندسة مثلا أن يشتغلوا بعمل آخر سوى الخدمة فى وزارة الأشغال فلا عجب أن يكون منهج التعليم بهذه المدرسة قد أعدّ لا لغرض سوى تأهيل الطلبة للالتحاق بخدمة الوزارة المذكورة بَيْد أن تغيير نظام التعليم الفنى والتجارى قد أدّى لحسن الحظ الى صدع أغلال هذه الفكرة فالذين يطمحون اليوم الى التوظف بوزارة الأشغال من طلبة مدرسة الهندسة لا يزيدون على ثلث المقيدين بها وكذلك الحال بالنسبة لمدارس التجارة فان الغاية من انشاء هذه المدارس اعداد الطلبة للانخراط فى سلك الأعمال التجارية الحرّة . واذا نظرنا الى مدرسة الفنون والصنائع لوجدنا الشطر الأعظم من المتخرجين فيها يضطرون هم أيضا على مرّ الأيام الى التماس أشغال لهم فى الأعمال الخارجة عن دوائر الحكومة ومما يدعو الى الارتياح فى هذا الصدد أن التعليم بهذه المدرسة يناسب على قدر الامكان مطالب الصناعة .

لقد آن أن تحكم الصلة بين مصالح الصناعة والمدارس الخاصة بها فان الواجب يقضى بأن تكون هذه المدارس فى اعتبار أصحاب المصانع بمثابة مستودع يستمدون منه أحسن الصناع وأذكاهم كما انه يقضى بأن تكون مناهج التعليم مطابقة لمطالب الصناعات بقدر ما يتفق ذلك مع نظام المدارس .

ان التعاون بين المدارس من جهة وبين الدوائر الصناعية والتجارية وأصحاب الأعمال من جهة أخرى يتم فى البلاد الأوروبية على العموم وفى فرنسا وانجلترا على الخصوص بفضل لجان استشارية تلحق بمدارس معينة أو بطوائف من المدارس لكل طائفة لجنة .

وتؤلف اللجان الخاصة بمدارس الهندسة من مشهورى المهندسين والمقاولين وأصحاب الأعمال أما اللجان الخاصة بالمدارس الصناعية فتشكل من مشهورى الصناع الذين يمثلون الصناعات على اختلاف أنواعها . فبفضل ما تقوم به هذه اللجان من الزيارات للمدرسة وبفضل علاقاتها بالناظر والموظفين وبفضل اشتراكها فى الامتحانات وفى التفتيش على الأشغال العملية التى يتولاها التلاميذ تتوصل هذه اللجان الى اثارة النشاط والغيرة بين كل من المعلمين والتلاميذ والى ايجاد اهتمام صادق بشؤون المدارس تكون نتيجته اقدام أصحاب الأعمال على مساعدة المدارس بنصائحهم ومعونتهم ولا سيما بتوظيف خريجيها فى أعمالهم . فمن رأى اللجنة أن انشاء مجالس أو لجان على هذا النمط جدير أن يعود على المدارس الصناعية والفنية فى مصر بخير عميم .

ان فى البلاد الصناعية بأوروبا روحا وراثية تسهل اعداد الناشئين للاحتراف بالصناعات المختلفة فالطفل هناك يسرع منذ نعومة أظفاره فى الاهتمام بحرفة أبيه ثم لا تزال هذه الحرفة ماثلة نصب عينيه شاغلة مكانا رحيبا من خواطره طول مدّة التعليم حتى اذا أتم هذه المدّة وجد نفسه منساقا نحوها بجاذب طبيعى فيمارسها وقد أعدّ لها ذوقا جديدا مهذبا بفضل ما تلقاه من المعارف العامة والتعليم الفنى الذى يكون أحدث عهدا مما تلقاه أبوه .

أما فى مصر فهذه الروح الفنية قد انعدم أثرها إلا قليلا بعد أن كان لها فى الأزمان الغابرة شأن كبير لهذا ترى اللجنة من المستحسن اتخاذ التدابير الكفيلة بترغيب الصناع المصريين فى الحاق أبنائهم بالمدارس الفنية والصناعية حتى يتأهلوا للاحتراف بأعمال آبائهم فى المستقبل وتوسلا الى هذا الغرض ينبغى اعطاء نوع من الأفضلية فى القبول بهذه المدارس لأبناء الصناع وغيرهم من الطلبة الذين يظهرون شغفا شديدا أو استعدادا طبيعيا للاشتغال بالأعمال الفنية أو الصناعية وقد لاحظت اللجنة مع مزيد الارتياح المثل الصالح التى شرعته وزارة الزراعة فى قبول التلاميذ بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر حيث منحت الأفضلية لأبناء المزارعين وترى اللجنة أن مثل هذه الخطة اذا اتبعت فى المدارس الفنية والصناعية كانت عظيمة النفع إذ لا نزاع فى أنه ما دامت صناعة القطر غير موكولة الى قوم ينهضون فى عملهم بذوق غريزى سليم وشغف طبيعى شديد فلا رجاء فى أن تحرز الصناعة شيأ من الرقى الثابت والتقدّم الباقى .

ان اللجنة تقدّر بمزيد السرور قيمة ما بذل فى السنوات العشر الماضية من المجهودات النفيسة والمساعى الصالحة التى قامت بها الحكومة أو مجالس المديريات أو الجمعيات الخصوصية فى سبيل

ترقية التعليم الفنى بيد أن اعتقادنا فيما لهذا التعليم من المزية الثمينة والفائدة الجليلة لا سيما فى الدرجة الراهنة التى وصل اليها رقى البلاد تحملنا على رجاء الحكومة فى أن تضاعف مساعيها وتزيد عنايتها بأمر التعليم الفنى على اختلاف مظاهره وأنواعه .

واذا لم تبادر الحكومة الى تسلم أزمة القيادة فى هذا الأمر فليس من المنتظر أن تخف مجالس المديريات أو الجمعيات الخصوصية الى المضاء فيه والقيام به ومع أن اللجنة لا تريد أن تنصب من نفسها حكما للبت فى أى فرعى التعليم الأدبى أو العلمى أحق بأن ينال الحظ الأوفر من اهتمام الحكومة فهى ترى أن التعليم الفنى بكل أنواعه يفتقر الى أشد العناية وأعظم الاهتمام سواء من حيث تشييد المبانى أو توسيع نطاق التعليم أو من حيث الموظفين والمفتشين .

يوجد بالقطر فى الوقت الحاضر سبع عشرة ورشة ومدرسة صناعية ثلاث بالقاهرة واثنتان بكل من مديريات أسيوط وقنا والغربية وواحدة بالاسكندرية والسبع الباقية موزعة على سبع مديريات فى كل مديرية واحدة ، يستنتج من ذلك أن هناك أربع مديريات ليس بها حتى الآن أية مدرسة صناعية وهى المنيا والجيزة والمنوفية والشرقية والواقع أن هذه المديريات لم تخصص شيئا من ميزانيتها للتعليم الصناعى مع أن هذا النوع من التعليم ينخرط فى سلك التعليم الأولى الذى عهد الى مجالس المديريات فى القيام بأمره وقد لاحظت اللجنة بهذه المناسبة أن المبلغ الذى تنفقه المجالس المذكورة على المدارس الصناعية يقل عن ٥ ./. من مجموع المبالغ المخصصة للتعليم الابتدائى .

لقد أعرب اللورد كرومر فى تقرير سنة ١٩٠٦ عن أمله فى أن يصبح بكل مدينة كبيرة فى مصر مدرسة صناعية منظمة على أسلوب يفى بالمرام ونحن لا نرى فى هذا الرجاء شيئا يخرج عن حد الاعتدال فان السبع عشرة مدرسة الموجودة فى الوقت الحاضر لا تستطيع أن تخرج فى كل عام من الصناع ما يزيد على $\frac{1}{35}$ من عدد الصناع الذين يتوفون فى كل سنة وذلك أن عدد الصناع بالقطر المصرى على حسب إحصاء سنة ١٩٠٧ هو ٣٦٠,٠٠٠ وليس فى طاقة المدارس الصناعية أن تخرج فى العام أكثر من ٤٠٠ صانع متعلم زد على ذلك أن بعض الصناعات اليدوية ذات الشأن والمنزلة لا تزال مهملة الى اليوم اهمالا تاما فهناك صناعة البناء التى يمارسها نحو مائة ألف عامل ومع ذلك لا يوجد بالقطر ولا مدرسة واحدة للساعدة على تعليمهم وهناك أيضا صناعة النساجة وصناعة الصباغة ويبلغ عدد المشتغلين بهما نحو ٧٥٥٠٠ صانع ومع هذا لا يوجد لها إلا مدرسة واحدة بالمحلة وبعض أقسام للنساجة فى مدارس أخرى بينما تجد القاهرة وقليوب ودمياط خالية من كل مدرسة لتعليم هاتين الصناعتين بالرغم من وجود آلاف من العمال المحترفين بهما . وفضلا عما ذكر لا يوجد بأى ناحية من القطر مدرسة لتعليم صناعات الحصر والسلال والصياغة مع أن هذه من الصناعات التى لها قدر جليل .

ان الانسان كلما تأمل فى حاجة القطر الى نظام عام للتخريج وكلما نظر فى قلة الورش المنظمة التى يمكن للصبى أن يتلقى فيها تعليما عمليا مناسبا لا يسعه غير الاعتراف بأن المدارس الصناعية الراهنة تؤدى خدمة صادقة وتسد حاجة ضرورية بتخريجها غلمانا أكمل استعدادا وأحسن تدربا وأقدر على

أن يصبحوا صناعا اذكياء ماهرين من أولئك الذين يتعلمون فى معظم الورش الخاصة . فالمدارس الصناعية قد بررت انشاءها من هذا الوجه كل التبرير وينبغى أن تكون قادرة فى الوقت الحاضر على توسيع نفوذها النافع ونشر آثارها الحميدة فمن رأى اللجنة أن المدرسة الصناعية يجب أن تكون عاملا فعالا لتحسين حال الحرف والصناعات فى المنطقة التى هى قائمة بها والواجب أيضا أن يكون فى استطاعتها ادخال صناعات جديدة كما هو شأن صناعة السجاجيد فى أسيوط ونجع حمادى وينبغى كذلك أن تكون هذه المدرسة بمثابة مكتب للاستعلام عن المسائل الفنية المتعلقة بالحرف التى تعلم بها كما يجب أن تكون بمثابة مركز لتقديم الرسوم والنماذج ولإيضاح كيفية استخدام الآلات والعدد وبيان أساليب العمل مع اظهار فوائد كل ذلك وتبين قيمته وينبغى أن ينتخب موظفو المدرسة من بين أمهر الصناع وأقدر المعلمين الذين يتيسر وجودهم كما يجب أن يكون نظام المدرسة وعملها من الدقة والاتقان بحيث تصلح أن تكون قدوة حسنة للورش الخاصة وينبغى فضلا عما ذكر أن يكون ناظر المدرسة وموظفوها متصلين اتصالا قريبا بمن فى منطقتهم من الصناع وما فيها من الورش كما يجب أن يكون للناظر والمعلمين اعتبار ومنزلة فى أعين الصناع وأرباب المصانع المقيمين فى منطقة المدرسة بحيث ينبغى أن يكون أولئك الموظفون فى نظر هؤلاء الأخيرين من ذوى الباع الطولى فى حرفتهم وأهل الخبرة الواسعة فى صناعتهم . ويحسن أخيرا أن ينشط الصناع ببعض الوسائل الى ادخال أبنائهم فى هذه المدارس الصناعية كما ينبغى أن يتنافس أرباب المصانع فى استخدام التلاميذ الذين يغادرون تلك المدارس بعد اتمام مدة الدراسة .

نحن لا ننكر أن الخطة التى انتهجتها إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى تطابق هذه المبادئ ولكن من الجلى أن غرضا كالذى ننشده لا يمكن ادراكه لأول وهلة . فان الأمر يقضى فضلا عن وضع الخطط واعداد المناهج التمهيدية الاستعانة بمعلمين ومدرسين أطول باعا ممن قد تأتى حتى اليوم استخدامهم كما أنه يستلزم دفع مرتبات مرتفعة للنظار والمدّرسين ترغيبا لأهل المقدرة والكفاءة فى الالتحاق بخدمة المدارس واستبقاءً لهم فى وظائفهم متى دخلوا فيها . زد على ذلك أن هذا الأمر يقتضى الاستعانة بعدد كبير من المفتشين ولا نزاع فى أنه لا سبيل الى تحقيقه ما لم توثق عرى الارتباط بين المدارس الصناعية من جهة وبين أرباب المصانع والصناعات المنتشرة فى منطقة المدرسة من جهة أخرى ومما يذكر فى هذا المقام أن المباحث التى باشرتها اللجنة قد أوجدت فى نفسها بعض الارتياب فيما اذا كان الأسلوب المتبع الآن فى إدارة المدارس الصناعية جديرا بتحقيق الغرض المنشود فمن المحتمل جدّا أن يحصل اختلاف فى الرأى بين إدارة التعليم الفنى ومجالس المديريات وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن أعضاء مجالس المديريات أو لجان المدارس واقفون على أحوال الصناعات التى تعلم فى المدرسة مما هو منتشر فى الأقليم المحيط بها . واذا لم تكن المدرسة فى بندر المديرية كان من المحتمل أن لا تنال حظها من حسن الادارة ودقة المراقبة ثم قد يتفق فضلا عن ذلك أن يكون المديرون الذين يتعاقبون على المديرية يختلفون فى آرائهم بالنسبة لمنهج التعليم ونظام العمل بالمدارس الصناعية اختلافا شاسعا يؤدى الى احداث تغييرات فى موظفى المدارس وفى مناهجها وقد يترتب على هذه التغييرات من الارتباك ما يخل بالنتائج المنتظرة فنحن مع اعترافنا بما فى هذه المسئلة من حرج

الموقف وخطورة المقام من حيث ارتباطها بالاختصاصات المخولة لمجالس المديريات ووزارة الداخلية ووزارة المعارف لا يسعنا غير التصريح بأن الوقت قد حان لوضع الخطط وتنفيذ التدابير الكفيلة بتنظيم التعليم الصناعى ومراقبته بحيث لا يكون فى ذلك اعتداء على حقوق مجالس المديريات ولكن مع جعل حق التداخل المخول للسلطة المسؤولة عن التعليم فى مصر حقا نافذ المفعول وفى رأى اللجنة أنه اذا لم يبادر الى امضاء هذا الأمر كان فى ذلك اخلال بفائدة التعليم الصناعى

ونلخص الآن فيما يأتى مقترحات اللجنة فيما يختص بهذا النوع من التعليم :

(١) التوفيق بين مناهج التعليم فى المدارس الصناعية الراهنة وبين الصناعات المنتشرة فى المناطق التى بها تلك المدارس ثم توثيق عرى الارتباط بين هذه الصناعات وأصحاب المصانع المشتغلة بها وبين المدارس الصناعية ويمكن تحقيق هذا الغرض بالوسائل الآتية :

(ا) تأليف مجالس استشارية من أصحاب المصانع الذين يمثلون أنواع الحرف والصناعات المنتشرة فى مناطق المدارس ؛

(ب) استعمال المدرسة الصناعية بمثابة مركز لإيضاح أحدث العدد والآلات طرازا وأكثر الأساليب اتقانا وأيضا بمثابة مكتب لبث المعلومات الفنية والصناعية ولتقديم الرسوم لأهل الحرف وللصناعات المقيمين بأقليم المدرسة ؛

(ج) إعطاء مكافآت صغيرة للتلاميذ ترغيبا للصناع المقيمين بحواضر المديرية وقراها فى إرسال أبنائهم الى المدرسة الصناعية بقصد التخرج فيها حتى يتيسر لهم الالتحاق بورش آبائهم أو بغيرها من المصانع الحرة ؛

(د) احكام الصلة بين المدرسة وبين مظانّ العمل التى فى منطقتها حتى يسهل على التلاميذ التوظف فى الأعمال المناسبة لهم متى أتموا مدة التعليم بالمدرسة الصناعية ؛

(هـ) إنشاء صندوق للتسليف يكون الغرض منه امداد خريجى المدرسة بشئ من المال يستعينون به على الاشتغال على ذمتهم كنساجين أو نجارين أو صانعى حصر الخ .

(٢) إنشاء مدارس صناعية فى كل من الزقازيق والمنيا والمنوفية ودمنياط وبورسعيد والقاهرة ثم تنظيم هذه المدارس كى تكون عاملا قويا على ترقية الصناعات المنتشرة بالجهات المذكورة (يكون إنشاء هذه المدارس فى وسط الأسواق ولا سيما فيما يختص بصناعات النساجة والصياغة وأشغال المعادن) .

(٣) ادخال تعليم الحرف اليدوية المتعلقة بصناعة البناء فى واحدة أو أكثر من المدارس الصناعية .

(٤) تنظيم مشروع واف يكون الغرض منه اعداد المعلمين ورؤساء الورش اللازمين للمدارس الصناعية على وجه أرقى وأتم حتى يكون فى طاقتهم تربية التلاميذ على سلامة الذوق وحب الاتقان .

(٥) تقرير درجات أرقى من الدرجات الحالية لماهيات كبار المعلمين ومديرى المدارس الصناعية وفتح باب النقل من المدارس الصغيرة الى المدارس الكبيرة ووضع نظام كاف للترقية وذلك ترغيبا لأهل الطبقة الراقية المتنورة من المصريين فى الانتظام بخدمة هذه المدارس .

(٦) إحكام المراقبة والتفتيش على نظام المدارس الصناعية ومناهج التعليم فيها بواسطة الادارة المركزية المعهود اليها فى ترقية الصناعة والتعليم الصناعى فى هذا القطر .

التعليم الفنى

قد آثرت اللجنة — توخيا لحصر آرائها ونتائجها — أن تجمع تحت هذا العنوان التعليم الذى يعطى فى مدرسة الهندسة بالجيزة والتعليم الذى يعطى فى مدرسة الفنون والصنائع ببولاق والتعليم الذى يعطى فى مدرسة الفنون الجميلة . وإذا كان الغرض من التعليم الصناعى — وهو ما تكلمنا عليه فى الفصل السابق — تخريج الاكفاء من الصناع والعمال فالغرض من التعليم الذى يعطى فى المعاهد الثلاثة المذكورة آنفا تخريج رؤساء العمل فى الفنون والصناعات . أو اذا شئت فقل مجاراة للظروف الحاضرة فى التشبيه أنه اذا كان خريجو المدارس الصناعية هم الأنفار الذين تتألف منهم صفوف جيش الصناعة فخريجو المدارس الفنية هم ضباط ذلك الجيش وضباط صفوفه . فأهمية المدارس الفنية بالنسبة للرقى الصناعى لا تقل عن أهمية المدارس الصناعية ان لم تزد عليها إذ ليس من المعقول ادراك ذلك الرقى ما لم يعهد فى إدارة الصناعة الى رؤساء متنورين من أهل المقدرة والدراية .

لقد لبثت مدرسة الهندسة حتى الآن وليس لها أدنى أثر محسوس فى صناعة البلاد بيْد أنا لا نريد من هذا القول بخس قيمة العمل الذى قامت به تلك المدرسة فقد كان غرضها قاصرا على تخريج المهندسين اللازمين لوزارة الأشغال وقد كانت حاجة هذه الوزارة تستغرق الى عهد قريب كل المتخرجين فى مدرسة الهندسة الذين كانوا لا يتجاوزون فضلا عن ذلك عددا محدودا .

على أن الغرض من التوسيع الذى حصل أخيرا فى نطاق هذه المدرسة سواء من حيث زيادة عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها أو من حيث اصلاح نظامها وتوسيع منهج التعليم بها هو تخريج عدد معلوم من الطلبة فى فنون الهندسة الآلية أو الكهربائية أو المعمارية يكون فى طاقتهم أن يشتغلوا بأعمال خارجة عن دوائر الحكومة وذات اتصال قريب أو بعيد بالمشروعات الصناعية .

ولم يغب عن اللجنة أن تتساءل بهذا الصدد عما اذا كان تخريج المهندسين للاشتغال بالأعمال الحرة قد يزيد على حاجة بلد لم تدرج صناعته بعد من المهد ولا تزال المشروعات الكبيرة فيه محصورة النطاق بحيث لا يمكن أن تفتح أبوابا كافية لتشغيل عدد وافر من المهندسين بيْد أن اللجنة قد علمت مع مزيد الارتياح أن المباحث التى أجريت قبل أن يعاد تنظيم مدرسة الهندسة قد أسفرت فى هذا الصدد عن نتائج تبعث على أشد الاغتباط فقد ثبت أن المشروعات القائمة فى هذا القطر تكفى وهى فى حالتها الراهنة لتشغيل عدد معلوم من الشبان المصريين فى أعمال صالحة على شرط أن يكون لديهم ما ينبغى من الخبرة والعرفان وأن يبرهنوا بنوع خاص على فضيلة المثابرة وقوة الأخلاق زد على ذلك أن كل تقدّم فى سبيل الصناعة وكل رقى تحرزه البلاد من الوجهة الاقتصادية يؤدى حتما الى زيادة استعمال القوى الآلية والكهربائية ويحدث بذلك اقبالا متزايدا على أصحاب المعارف الفنية .

فمن هذه الوجهة قد نظرت اللجنة بأشد الاهتمام فى الاصلاح الذى أدخل حديثا على نظام مدرسة الهندسة واذا كان بعض الارتياب قد خامر نفس اللجنة من حيث فائدة هذا الاصلاح ونجاحه فليس ذلك راجعا الى شكها فى الطريقة التى سينفذ بها ذلك الاصلاح وانما الى تلك العاطفة — عاطفة

الخوف التى تختلج فى نفس كل منا — كلما أريد من الشاب المصرى أن يتولى عملا يوجب عليه ان يظهر بمظهر القادر على ادارة العمال وأن يبدى مهارة ولياقة فى مباشرة الأشغال وأن يذلل بقوة أخلاقه مايعترضه من المصاعب والعقبات التى لابد أن يعانيها كل مزاول للأشغال العملية والمشروعات الصناعية .

أما فيما يختص بنفس الاصلاح الذى أجرى فى نظام مدرسة الهندسة وعلاقته بترقية الصناعة فى هذا القطر فليس عند اللجنة أى اقتراح جوهرى فى هـذا الصدد وحسبنا القول بأن توسيع منهج التعليم بهذه المدرسة قد أدى منذ سنة ١٩٠٦ الى ايجاد قسم للعمارة بجانب قسم الرى والهندسة المدنية الذى كان قائما إذ ذاك ثم أحدث فى سنة ١٩١٦ ثلاثة أقسام جدد واحد للهندسة الآلية وآخر للهندسة البلدية وثالث للهندسة الكهربائية .

فلا نزاع فى أن هذا التعليم جدير أن يفى بمطالب الحكومة كما هو خليق أن يسدّ حاجة الصناعة وذلك الى أن يأتى اليوم الذى تقتضى فيه نهضة القطر من الوجهة الاقتصادية الاستعانة بتعليم فنى أرقى من النوع المتيسر الآن وعند ذلك يتحتم أن يوضع لهذا الغرض منهج خاص أما فى الوقت الحاضر فيكفينا لسدّ هذه الحاجة أن ترسل البعوث الى أوروبا من صفوة الطلاب بقصد التوسع فى دراسة العلوم والتضلع من الصناعة بممارسة فنونها العليا .

وتودّ اللجنة أن تشير فى هذا المقام الى الفائدة الجليلة التى تترتب على اتمام المنهج الجديد اذا أضيفت اليه دروس الكيمياء العملية . ان هذا الفرع من التعليم يهم مدرسة الهندسة كما يهم مدرسة الفنون والصنائع نظرا الى ما للكيمياء العملية من النصيب الكبير فى ترقية الصناعة ذلك النصيب الذى يزداد شأنا يوما فيوما .

من الأمور المقرّرة أن أخلق الصناعات بالنجاح فى البلاد الزراعية تلك التى يكون قوامها الأعظم تحويل حاصلات الأرض ولما كانت هذه الحاصلات مكونة فى معظمها من مواد عضوية مركبة جاز لنا القول بأنه مع استثناء الصناعات المتعلقة بالقطن (وهى الحلاجة والكبس والغزل والنساجة) التى هى من النوع الآلى فسائر الصناعات المصرية (وهى صناعات السكر والعسل والبيرة والصابون والزيوت وحامض السنيا والكحول وزب الورق والأسمدة والأسمنت الخ) هى من النوع الكيمياوى المحض .

زد على ذلك أن تعليم الكيمياء نافع أيضا لمهندسى المصالح الأميرية والبلديات فان كانوا ملحقين بخدمة الرى والصرف نفعهم ذلك العلم فى الوقوف على تركيب الأرض وتحت الأرض وفى تحليل ماء النيل والمياه المستبطنة فى جوف الثرى وان كانت لهم علاقة بالمبانى أفادهم علم الكيمياء فى الوقوف على طبيعة المواد التى يستعملونها وان كانوا من المشرفين على صحة الجمهور والأمن العام نفعهم ذلك العلم فى مراقبة المصانع والمعامل القائمة فى دائرة أعمالهم وأيضا فى تحليل ماء الشرب واختبار الفضلات العضوية وما شاكل ذلك .

ونقول أخيرا انه ينبغى — لتوثيق عرى الارتباط بين مدرسة الهندسة والدوائر الصناعية على وجه مفيد — أن يشترك فى عمل المدرسة كبار المهندسين وكبار المشتغلين بالصناعات الراقية وذلك بأن تؤلف لجنة استشارية يكون هؤلاء من ضمن أعضائها .

ننتقل الآن الى الكلام على مدرسة الفنون والصنائع ببولاق فنقول ان الغرض الجوهرى من هذه المدرسة تخريج من سميناهم ضباط صفوف الجيش الصناعى والفنى وقد أعيد تنظيم هذه المدرسة فى سنة ١٩١١ فأحدثت فيها فصول جديدة وقاعات للرسم ومعامل للعلوم الطبيعية والآلية وجدد منهج التعليم بحذافيره حتى أصبح مطابقا للنظام الحديث وقد جعل عدد الأقسام إذ ذاك ثلاثا : (أ) قسم للعلوم الآلية والكهربائية ؛ (ب) قسم لصناعة البناء وأعمال التنظيم ؛ (ج) قسم للفنون الصناعية والزخرفة . ولا مشاحة فى أن هذه المدرسة كان لها حظ من التأثير فى صناعات القطر وفنونه وإنا لنرجو أن يزيد نصيبها من ذلك التأثير فى المستقبل بفضل اتقان أساليبها وقد وفق خريجو هذه المدرسة حتى الآن الى الحصول على وظائف صناعية وفنية فى كل مكان بدون مشقة كبيرة مما يشهد للتعليم الذى يعطى فى هذه المدرسة بعظم الفائدة وحسن الأثر فجانب من الطلبة قد التحق بوزارة الأشغال وفروعها العديدة وجانب آخر قد انتظم فى خدمة المجالس البلدية أو اشتغل عند المقاولين أو المهندسين المعماريين أو فى الورش الكبيرة كعنابر السكة الحديد والمصانع الخاصة . وآخرون منهم — وهم عدد عظيم — قد توظفوا فى المدارس الابتدائية بصفة مدرسين للرياضة والرسم ولكن الأمر الجدير بالملاحظة فى هذا المقام أن عدد الذين يشتغلون بالأعمال الفنية المحضة قد أخذ يزداد منذ بضع سنوات وأن المدارس الصناعية قد فتحت لخريجى مدرسة الفنون والصنائع بابا واسعا لعمل يصلح لهم كل الصلاحية . ومما يذكر مع الارتياح أن طائفة من هؤلاء المتخرجين يمارسون الآن أعمالا ذات ارتباط بصناعات النساجة والصياغة والنجارة والزخرفة وأشغال المعادن وقد أرسل فى خلال الأعوام الماضية جانب من نجباء الطلبة الى بلاد الانجليز بقصد التحضير لوظائف مدرسين فنيين وقد اتبعت هذه الخطة أيضا فى مدرسة الهندسة .

على أنه لا حاجة بنا الى القول بأن خريجى مدرسة الفنون والصنائع لا يزالون يجدون مشقة شديدة فى سبيل الحصول على وظائف تناسبهم فى الأعمال الحرة ومما يزيد الصعوبة فى هذا الصدد أن هؤلاء الطلبة يبالغون فى تقدير كفاءة أنفسهم ولا يستطيعون الاقتناع بأن استحقاقهم فى اعتبار أصحاب الأعمال الحرة لا يؤهلهم فى أول الأمر لتقاضى مرتب الثمانية جنيهات الذى عينته لهم حكومتنا السخية فى هذه السنوات الأخيرة .

ولكن اعتقادنا أن هذه الأوهام والمزاعم لن تلبث أن تزول بفضل انتشار التعليم وأن مدرسة الفنون والصنائع ستستمر على القيام بنصيب يزداد شأنا على مرّ الأيام فى سبيل انهاض الصناعة .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن وظيفة التعليم فى المدارس الصناعية تهيء لخريجى مدرسة الفنون والصنائع فرصة نفيسة يخدمون فيها الصناعة أنفع خدمة ومن رأينا كذلك أن ارتقاء مجالس البلديات والحاجة الى أبنية أكثر اتقانا ومتانة والى بيوت أجمع لأسباب الراحة والى التوسع فى توريد المياه الصحية بكميات غزيرة ثم التقدم فى مشروعات السكك الحديدية والطرق والترامويات والاضاءة ثم النهضة التى تنتظر لبعض الصناعات المصرية القديمة كالنساجة ثم ارتقاء الصناعات الكبيرة كل ذلك سيؤدي الي زيادة الاقبال علي استخدام أصحاب المهارة والمعارف الفنية .

ومما يزيدنا تعلقا بهـذا الرجاء تلك الحقيقة المدهشة وهى أن طلبات الالتحاق بمدرسة الفنون والصنائع قد بلغت فى الأعوام الستة الماضية ١٩٠٤ فأربت بذلك على العدد الذى يمكن قبوله بمقدار ١٥٦٣ وهذا برهان ساطع على ضرورة التعليم الفنى الثانوى كما أنه باعث قوى على انشاء مدرسة جديدة للفنون والصنائع وترى اللجنة فى هـذا الصدد أن الوقت قد حان لانشاء مدرسة من هذا النوع بالاسكندرية التى هى مركز عظيم الشأن للتجارة والصناعة حتى اذا اجتمعت المدرستان كان فيهما ما يفى مؤقتا بالمطالب التى لابد أن تنشأ فى هذا القطر كلما تقدم فى سبيل الرقى الصناعى والاقتصادى .

واذا كان انشاء هذه المدرسة الجديدة أمرا ضروريا فليس أقل من ذلك وجوبا وضرورة تجديد بناء مدرسة الفنون والصنائع التى بالقاهرة فان بنايتها الحاضرة قد أصبحت فى منتهى الرثاثة ولا يمكن أن تفى بحاجة مدرسة لها مثل ذلك الشأن الخطير .

ولا نزاع فى أن حكومتنا التى قد خصصت فى السنين الأخيرة ما ينيف على ٢٥٠٠٠٠ جنيه لتشييد المبانى اللازمة للمدارس الثانوية لا يمكن أن تترك فى مطارح النسيان معهدا ضروريا كهذه المدرسة ولما كانت اللجنة تعلق أهمية عظيمة على مدرسة الفنون والصنائع من حيث ارتباطها بمستقبل الرقى الصناعى فى هذا القطر فلايسعها إلا أن تقترح على الحكومة بذل همتها العالية ومعونتها البالغة فى سبيل ترقيتها واصلاح شأنها وتقترح أيضا بهذه المناسبة أن تقرب أسباب الاتصال بين دوائر الأعمال والصناعة من جهة وبين مدرسة الفنون والصنائع من جهة أخرى وذلك بأن يلحق بهذه الأخيرة لجنة استشارية على النمط الذى ذكر آنفا .

يتمثل تعليم الفنون الزخرفية بهذا القطر فى مدرسة الفنون الجميلة وفى قسم الزخرفة بمدرسة الفنون والصنائع ببولاق .

فأما مدرسة الفنون الجميلة فقد تفضل بانشائها والانفاق عليها صاحب السمو الأمير يوسف كمال وقد أراد بها ذلك المحسن الكبير أن تسد نقصا فى نظام التعليم العملى فى هـذا القطر ولما كانت تربية الذوق وايقاظ ملكة الفن تعتبر فى نظرنا من أهم الأمور التى ينبغى أن تشغل بال الذين يعهد اليهم فى انهاض الفنون والصناعات بهذا القطر فنحن لا يسعنا ألا أن نغتبط بهذه النهضة المباركة التى لا غرض منها سوى ادراك تلك الطلبة وتحقيق ذلك الأمل .

تشتمل مدرسة الفنون الجميلة على أربعة أقسام قسمان منها خاصان بالفنون الزخرفية المحضة وهما النقش والنحت وقسمان متعلقان بالفنون الزخرفية كما يتعلقان بالفنون الصناعية وهما قسم العمارة وقسم الزخرفة .

ليس من شأن هذه اللجنة أن تتعرض لتقدير فائدة القسمين الأولين ولكنها ترى فيما يختص بالقسمين الآخرين أنهما يستطيعان القيام بأنفس الخدم وأنفع المرافق والواقع أن المدرسة تستطيع تخريج طائفة من مهرة الرسامين والنقاشين ممن يكون لهم فى صناعة البناء وسائر الصناعات الزخرفية نفع ظاهر وأثر جميل .

وإذ كان تعليم الفنون الزخرفية قاصرا على هذين القسمين وعلى قسم آخر من مدرسة الفنون والصنائع ببولاق فنحن لانظن أنه يكفي لسد حاجة البلاد بل نري أن الواجب يقضي بالتوسع فى تعليم الرسم

على منوال كبير فى جميع المدارس الصناعية ولكن على شرط ان نحترس كل الاحتراس من افساد الذوق الفنى وتسييره فى سبيل ليس بالملائم لهذا القطر . ان مهمة معلم الفنون الزخرفية مهمة محدودة إذ من البدائه الشائعة أن تربية الذوق الفنى انما تأتى من طريق العين فينبغى حينئذ أن يوضع أمام أعين التلاميذ فى أغلب الأحيان بل على الدوام نماذج من غرر الفن العربى الصريح وأمثلة من بدائع الفن المصرى القديم كما ينبغى على التلاميذ أن يكثروا بل أن يسرفوا من زيارة متاحف الآثار الشرقية وتعهد المساجد الخ والحذر كل الحذر من معارضة الميول والمنازع الفنية المتأصلة فى النفوس بطريق الوراثة من أقدم العهود وذلك بأن تكلف التلاميذ تتبع أشكال وخطوط ونماذج مقتبسة من مصدر غريب كالفن الأوروبى مثلا إذ لايجوز بحال من الأحوال أن تعتبر الأساليب الأجنبية فى مادة الفنون الزخرفية إلا بمنزلة الشواذ عن القاعدة .

ومع اعترافنا بأن نظام التخريج فى الورش هو الذى يؤدّى فى الفنون الزخرفية الى أفضل النتائج متى وفّى حقه من حسن المراقبة والتنشيط فالظاهر أن الضرورة تقضى بالاستعاضة من نظام التخريج بنظام التعليم المدرسى نظرا الى عدم وجود الكفاية من الورش المنظمة الكفيلة بتحقيق ذلك الغرض .

وقد جاء فى المذكرة الملحقة بهذا التقرير عن أشغال الذهب والفضة فى مصر ما يأتى :

"ان مدرسة من هذا القبيل (الاشارة هنا الى مدرسة عملية لتعليم الرسم الخاص بصياغة المعادن الكريمة والجواهر الثمينة) جديرة أن يؤمها البالغون من الصناع فى أوقات فراغهم بلا أدنى قيد كما هى خليقة بأن يقصدها الصغار منهم فيقضون فيها نصف النهار مثلا ويجب أن يكون موضع هذه المدرسة بالقرب من سوق الصاغة حتى لايجد الذين يترددون اليها فى أوقات فراغهم مشقة كبيرة كما ينبغى أن تكون مجهزة بالكفاية من الخامات اللازمة للتعليم العملى كى يتمكن التلاميذ من تجربة الأساليب الجديدة التى يتعلمونها على هذه الخامات ويجب أيضا أن يكون بهذه المدرسة نماذج من المصوغات المصرية كما ينبغى أن يكون بها اذا أمكن صور فوتوغرافية لبعض المصوغات القديمة الرائعة وليلاحظ أخيرا أن الواجب يقضى بتردّد التلاميذ الملحقين بهذه المدرسة على المتاحف المصرية والعربية فى زيارات عديدة" .

ان اللجنة قد أقرّت هذه الفكرة ورأت أن التعليم الذى يعطى فى مثل هذه المدرسة جدير أن يعمم على سائر الصناعات الفنية أعنى الصياغة وخرط المعادن الكريمة ثم أشغال المعادن وحفرها ثم نساجة الأقمشة الفاخرة والأنسجة الخصيصة بهذا القطر ثم النجارة الدقيقة بجميع أنواعها ثم تطعيم الخشب وحفره ثم عمل النفائس من أشغال الجلود ثم صناعة الطرائف من الزجاج والفخار .

أما وقد فصلنا ملاحظاتنا فيما يختص بمعاهد التعليم الفنى على اختلاف أنواعها فليسمح لنا القارئ بتلخيص مقترحاتنا فيما يأتى :

(١) تعليم الكيمياء الصناعية فى مدارس الهندسة والفنون والصنائع .

(٢) تجديد بناء مدرسة الفنون والصنائع ببولاق وانشاء مدرسة أخرى من هذا النوع ويحسن أن يكون ذلك بمدينة الاسكندرية .

(٣) انشاء رابطة متينة بين أصحاب الأعمال (رؤساء المشروعات الفنية أوالصناعية) وبين المدارس اكتسابا لعطفهم واهتمامهم وتحقيقا لجعل التعليم الذى يعطى فى هذه المدارس مطابقا لحاجة البلاد بقدر الامكان .

(٤) ترقية تعليم الفنون الزخرفية بتطبيقه على المطالب والأذواق الخصيصة بهذا القطر وبتعميمه على جميع الصناعات المتصلة بالفنون الزخرفية .

الفصل الحادى عشر — انشاء مصلحة أميرية تنظر فى شؤون التجارة والصناعة

قد أعربت اللجنة فيما سلف عن آرائها بشأن التدابير التى تعتبرها ضرورية لترقية الصناعة فى هذا القطر وقد شرحنا فى تقرير آخر نتيجة مباحثنا فيما يختص بوسائل اصلاح الحالة التجارية والأخذ بناصر التجارة . فبقى علينا أن ننظر بأى طريقة يمكن تنفيذ تلك التدابير وهذه الوسائل على أكمل وجه وأوفى أسلوب .

وقد رأت اللجنة عند البحث فى هذا الأمر العظيم الشأن أن لاتهمل النظر فى الأنظمة المتبعة فى البلاد الأخرى لهذه الغاية فبحثت بحثا دقيقا بنوع خاص فى أمثلة مأخوذة من بلاد الانجليز وفرنسا وايطاليا وبعض الولايات الهندية .

وأن اللجنة لتعلم حق العلم أن الأحوال فى مصر تختلف اختلافا شاسعا عنها فى البلاد المذكورة آنفا بحيث يتعذر التقرير مع السلامة من الخطأ بأن أحد الأنظمة الصالحة فى أوروبا أو فى الهند جدير لمجرد هذا السبب أن يكون صالحا فى مصر ولكنا نرى من المستحسن مع ذلك أن تعتبر هذه الأنظمة ولو من باب الاستئناس بها والاسترشاد بأمثلتها .

تريد اللجنة قبل كل شئ أن تفصح عن اعتقادها الراسخ فى شدّة احتياج هذا القطر الى نظام مخالف للنظام الراهن يوكّل برعاية الشؤون الصناعية والتجارية ويكون مسؤولا عن ارتقاء الصناعة والتجارة ويعهد اليه فى الاشراف على المصالح المختصة بهذه الأمور . نحن لاننكر أن طائفة من أهم العوامل المساعدة على ادراك هذا الغرض — كتعديل الرسوم الجمركية والعوائد الداخلية وكتقرير الأجور التفضيلية ومنح التسهيلات فى سبيل النقل وكاعطاء الأفضلية للمصنوعات المصرية — ترتبط ارتباطا محكما بالايرادات الأميرية فلا سبيل الى حلها بواسطة وزارة واحدة أومصلحة واحدة بل لابد أن يكون الفصل فى هذه المسائل من شؤون الحكومة ذاتها . ونحن نعترف كذلك بأن كثيرا من الوظائف والمهام التى ستكون بطبيعة الحال من شؤون المصلحة المقترح انشاؤها تدخل الآن الى حدّ معلوم فى اختصاص عدّة مصالح أميرية مختلفة ولكنا نرى مع ذلك أن هذه المصالح والمعاهد — على ماتقوم به من الخدمة النافعة — لاتستطيع وهى متفرقة المساعى غير مؤتلفة الشمل تحت اشراف سلطة واحدة ، أن تعطى الشؤون التجارية والصناعية من الاهتمام والتنشيط مايكفى مطالبها المتزايدة . لهذا كانت تلك المصالح غير جديرة أن تفى برغبة الأمة فى أن تمنح البلاد نظاما أقرب الى الكمال وأقدر على ترقية الصناعة

والتجارة فى هذا القطر ، تلك الرغبة التى أصبحت تشمل كل الطبقات والتى كان ادراك الحكومة لها داعيا الى انشاء هذه اللجنة .

وقد رأينا بعد انعام النظر فى نوع النظام الذى ينبغى انشاؤه وفى الاختصاصات التى ينبغى تخويلها إياه أن لا نتعرّض لشئ من التفاصيل فى هذا الباب فقد رأت اللجنة أن الوصول الى الغرض المنشود يتأتى على عدّة أساليب مختلفة ومن جهات متباينة كما رأت أن البحث فيما اذا كان الواجب يقضى بانشاء نظام جديد برمته أو بالاقتصار على اضافة بعض المصالح الى ماهو قائم بالفعل يمس اختصاص كثير من الدوائر الأميرية ويؤدّى الى النظر فى أمور لانرى لأنفسنا حقا تاما فى التعرض لها والمناقشة فيها لذلك نكتفى بذكر أنواع مختلفة من الأنظمة التى يمكن انشاؤها مع الاشارة الى ماهو متبع فى البلاد الأخرى بهذا الصدد تاركين للحكومة مهمة التمييز بين هذه الأنظمة المتنوعة وتقرير النظام الذى تراه أفضل من غيره وأصلح لهذا القطر من سواه . وللأسباب المذكورة أيضا قد رأت اللجنة أن تمتنع عن ايراد بيان مفصل لاختصاص المصلحة المقترح انشاؤها إذ هى لاتستطيع الخوض فى هذا المبحث من غير أن تتعرض لأمور لا ترى من الصواب أن تطرق بابها كما ذكرنا آنفا .

نقول ذلك ثم نعيد الكرة فنلفت الأنظار الى ما لهذه المسألة من الشأن الخطير والأهمية العظمى إذ هى فى الحقيقة ونفس الواقع الغرض الأجل من أعمال اللجنة والغاية الكبرى من هذا التقرير وهاك مقترحات اللجنة فى هذا الصدد :

(١) ان انشاء نظام دائم مخالف للنظام الراهن تكون مهمته أن ينشط ويساعد ويرشد ويرقى الصناعة والتجارة فى مصر كما بيّنا آنفا هو أمر من أوجب الضرورات يقتضى من الحكومة أن تبذل فى سبيله اهتمامها الجدى وعنايتها العاجلة .

(٢) ان هذا النظام الذى ينبغى أن يشتمل فى جميع الأحوال على لجنة عليا للتجارة والصناعة يمكن تأسيسه على واحدة من القواعد الآتية :

(أ) انشاء وزارة للتجارة والصناعة يكون لها من النظام والسلطة مالسائر الوزارات ؛

(ب) انشاء مصلحة للتجارة والصناعة تلحق باحدى الوزارات الراهنة ولكنها تكون ذات ميزانية متميزة واستقلال واسع النطاق حتى تتمكن من تأدية وظيفتها الخاصة على أحسن وجه وأوفى أسلوب ؛

(ج) توحيد وترقية المصالح الراهنة التى يتعلق اختصاصها بالشؤون التجارية .

(د) توحيد وترقية المصالح الراهنة التى يتعلق اختصاصها بالصناعات وبالشؤون الصناعية بما فى ذلك ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى .

وقد أوردنا فى ذيل التقرير — من باب التمثيل على أنواع الأنظمة المذكورة آنفا — بيانا ملخصا لنظام واختصاص ما يأتى :

مجلس التجارة فى بلاد الانجليز ؛

وزارة التجارة والصناعة فى فرنسا ؛

وزارة التجارة والزراعة والصناعة فى ايطاليا ؛
مصلحة الصناعة فى ولاية ميزور بالهند ؛
مصلحة الصناعة فى ولاية مدراس بالهند .

ونقول فى ختام هذا الفصل وبعد شرح المبادئ المتقدمة ان اللجنة لاترى من اختصاصها أن تشير صراحة الى ماتؤثره من بين هذه الأنظمة فان دون ذلك من الاعتبارات الخاصة بالمقامات الأميرية العالية مايخرج عن حدود مهمتها بَيْد أنها ترى من واجباتها المقدسة أن تسترعى أنظار الحكومة الى ضرورة التعجيل بانشاء أو ترقية المصلحة التى توكل بالنظر فى شؤون التجارة والصناعة والى وجوب المبادرة باتخاذ كل التدابير الكفيلة بتوطيد هذين الركنين اللذين هما من أعظم أركان الحياة الاقتصادية شأنا وأرفعها مقاما .

الفصل الثانى عشر — واجب الأمة نحو النهضة الصناعية

من العبث أن نحاول إقامة النهضة التى نرومها لصناعة البلاد على أساس متين ما لم تؤيد من جانب الأمة كما تؤيد من جانب الحكومة والواقع أن مساعى الطرفين فى هذا السبيل متضامنة وأن أى خلل يصدر من أحد الفريقين جدير أن يوقع الفشل فى مجهودات الفريق الآخر . لذلك أحببنا قبل ختام الكلام أن نذكر الأمة بما ينبغى عليها إزاء النهضة المنشودة ، ولنا فى هذا المقام ثلاث كلمات : واحدة للجمهور وأخرى لأرباب الأموال وأخرى للصناع .

قد أشرنا الى الحكمة البالغة التى كان يعمل بها محمد على من إيثاره للمصنوعات المصرية وحثه القوم على الاقتداء بسيرته والضرب على وتيرته ولا غرو فهذا الإيثار هو من أنجع الوسائل التى تكفل الرواج لصناعتنا بما يتضمنه من التنشيط لها والتشجيع لأصحابها . ومن الجلى أن انتشار فكرة الايثار هذه بين الجمهور يمنع البضاعة الأجنبية من الانفراد بالسيادة المطلقة فى أسواق البلاد وبذلك يمهد الطريق لما يبذل من المساعى فى سبيل الرقىّ الصناعى ومن بواعث الأسف أن الفكرة التى سادت حتى اليوم تنزع الى عكس هذه الغاية فهى تدفعنا فى أكثر الأحيان الى مقاطعة الصناعة المصرية إعتقادا منا بأن البضاعة الأجنبية فى جميع الأحوال خير وأفضل فهذا الانكار الذى منيت به الصناعة المصرية هو من أخبث أدوائها وشرّ آفاتها ولا سبيل الى اقالتها من هذه العثرة ما لم يصدع الجمهور اغلال هذا الوهم الذى لا مسوّغ له فى أكثر الأحيان وما لم يقدّم للصناعة من حسن مؤازرته وجميل اقباله ورفيع تقديره لفوائدها ما ينفث فيها روح النشاط ويبعث فى كيانها ميعة الشباب .

لقد اعتاد أصحاب الأموال المصريون من قديم الزمن أن يستثمروا أموالهم بأساليب قد ألفوها واطمأنوا اليها فاقتنعوا بأرباحها الخسيسة وفوائدها النزرة وشق عليهم أن يستثمروا أموالهم فى المشروعات الصناعية التى ما زالوا يرون فيها نوعا من المجازفة الخطيرة ومهما تكن تربيتهم أو آراؤهم فهم لا يبرحون عاجزين عن خلع ربقة العرف والخروج عن سلطان الاعتياد فاستمرار هذه الحال لا يتفق مع مقتضيات

الرقىّ الذى نبغيه لصناعة القطر فخليق بأصحاب الأموال أن ينعموا النظر فى هذه المسألة وأن يوقنوا بأن لديهم فى المشروعات الصناعية أرضا خصيبة عذراء وحقيق بهم أيضا أن يتنبهوا لمزايا الاشتراك ذلك المعين الأكبر على ارتقاء الشعوب وأن يدركوا أنه لا سبيل الى إيجاد صناعة وطنيــة موفورة الفائدة وافية الخيرات ما لم تقم برءوس أموال مصرية ، ولئن كان من المحقق أن الصناعات التى تنشأ فى القطر بالأموال الأجنبية جديرة أن يستفيد منها المستنفدون المصريون ويرتزق بفضــلها الصناع الوطنيون وتزداد بواسطتها ثروة القطر الى حدّ معلوم فانه لمن المحقق أيضا أن أصحاب الأموال الأجنبية معذورون فيما يظهرون من التحكم والتعسف فانمــا هم يشتطون فى مطالبهم بقدر ما يتعرّضون له من المخاطر. وليس يخفى ما يترتب على قيام هذه الحالة من المضار والأسواء التى تصيب صناعة لا تزال فى مهدها .

بقى علينا أن نذكر الصناع أنفسهم بمــا ينبغى عليهم تحقيقه حتى يتم للصناعة ما نبغى من التقدّم على أيديهــم .

لقد رأينــا الصانع المصرى ســواء كان رئيسا أو مرءوسا لا ينظر الى عمله إلا كوســيلة لاصطياد رزقه فجدير به أن يقلع عن هذه الفكرة المنــافية للرقىّ بل خليق به أن يكون ذا شغف بعمله وولوع بحرفته وأن يشــعر بلذة صادقة كلما رأى ثمرات يديه تتقدّم على الدوام فى سبيل الاتقــان وحقيق بالصانع أيضا أن تكون روحه نزاعة الى الترقى المتواصل، طاحة الى التقدّم الذى لا غاية له . وخلاصة القول ان الواجب يقضى على الصانع بأن يملأ قلبه اعتقادا ويشبع ضميره إيقانا بأن الانسان متى قصر أمله وفقد المطمح السامى فقد انقطعت عنه وسائل النجاح ، ذلك الذى لا يفوز به إلا من كان ينفر بطبعه من الركود والجمود ولكن من العبث أن نعوّل فى إدراك هذه الغاية على مجهودات الصانع وحده إذ لا بد من تشجيعه برعاية مستمرّة ومعونة دائمة على مواصلة السعى فى هذه السبيل. وقد رأينا ما ينبغى على الحكومة عمله فى هذا الصدد فبقى علينا أن نذكر الجمهور بأن مهمته لا تقتصر على تقديم المساعدة المباشرة للرقىّ الصناعى بل يجب عليه أيضا أن يفكر فى تربية الأجيال المقبلة على مبادئ حب النظام وإيثار الواجب وسلامة الذوق التى متى انتشرت بين جميع الطبقات لم تلبث أن تحدث فى نفوس القوم نزوعا لا يقاوم وطموحا لا ينقطع نحو الترقى والاتقان .

هذا وما نحن بحاجة فى هذا المقــام الى تذكير الصناع بأن تقدّم الصناعة يرتبط أشــدّ الارتباط بتقديرهم لواجبات الأمانة والاستقامة والنظام والوفاء بالعهد والانجاز للوعد .

فحبذا لو فطن الصناع والجمهور من المصريين الى هذه الحقائق وحشدوا مجهوداتهم لادراك هذه الأغراض حتى يجددوا للصناعة مجدها الغابر ويعيدوا لها البهجة الخالية فيصبح أهلها وقد ارتفعت منزلتهم فى نظر المجتمع ونالوا من اكرام الناس واجلالهم ما لم يزالوا محرومين منه ومدفوعين عنه .

هــذه كلمتنا الى الأمة المصرية نقدّمها اليها بصفة خاصة فضلا عمــا أوردناه فى عرض التقرير من النصائح العامّة . وإنا لنرجو أن يقوم كل بنصيبه من العبء المشترك حتى اذا تضافرت المساعى وتساندت المجهودات خفت على عاتقنا المهمة وأضحى الفوز مكفولا .

الباب الرابع – ذيل التقرير

القسم الأوّل – الصناعات الصغيرة

الملحق الأوّل

مذكرة عن صناعة النساجة وما يلحق بها أو يجرى مجراها

صناعة النساجة وما يلتف حولها من صناعة الغزل والصباغة تعدّ من أقدم الصناعات المصرية عهدا وأعظمها انتشارا ، إذ هى تشغل من الأيدى العاملة أكثر مما تشغله أى صناعة وطنية سواها. وقد أظهر الخبيرون بهذا الفن أنواعا من المنسوجات يرجع تاريخها الى عام ٥٥٠٠ قبل الميلاد وبلغ عدد الخيوط فى البوصة المربعة منها مقدار ما تحويه البوصة المربعة من رقيق المنسوجات الحديثة . وكان لمصر فى عهد الفتح العربى (حوالى سنة ٦٤١ بعد الميلاد) تجارة واسعة فى المنسوجات ومن ضمنها الأقمشة البديعة من الحرير والكتان . وقد ذكر ستانلى پول فى كتابه المسمى "تاريخ الفن العربى" أن مصر كانت مشهورة بمنسوجاتها وكانوا يصنعون فى القاهرة أعلاما وبرودا من الحرير ويبالغون فى دقتها وإحكامها حتى كان يتيسر مرارها خلال تجويف الخاتم وكانت مدينة بنى سويف مشهورة بالمنسوجات الكتانية ومدينتا تنيس ودمياط بالمزركشات والأقمشة المدبجة بخيوط الذهب ومما يدل على أن هذا المجد القديم لم تندثر معالمه كل الاندثار جودة الأقمشة الحريرية التى لا تزال تصنع الى اليوم بمدينتى القاهرة والمحلة فانها تضارع أحسن المنسوجات الأوروبية سواء من حيث بهجة الشكل أو من حيث متانة الصنع .

لا تزال النساجة فى مصر تعدّ من بعض الوجوه "صناعة ريفية" كما كانت فى عهدها الماضى وهذا بالرغم من قيام طائفة من المصانع الكبيرة (كشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية) تلك التى يشتمل مصنعها الحديث الطراز على ٢٠٠٠ مغزل و ٦٠٠ نول و ٩٠٠ عامل . والواقع أن كل قرية لاسيما فى الوجه القبلى تحتوى جماعة من النساجين يشتغلون عادة بنسج الخيوط التى يغزلها الفلاح ويقدّمها إليهم لنسج ملابسه منها . وهم يستعملون أنوالا عتيقة بسيطة ويقتنعون باكتساب دريهمات يسيرة فى اليوم. وإنك لتجد الحال على هذا المنوال حتى فى كبار المدن حيث لم يتمكن بعد نظام المصانع الكبيرة من القضاء على الورش الصغيرة وان كان قد انتشر انتشارا عظيما وذلك لرسوخ عادة الاشتغال فى البيت بين أكناف الأسرة وصعوبة التحوّل عن هذه العادة . ويوجد هناك بعض مصانع تابعة لواحد أو لاكثر من أرباب الصناعات يشتمل المصنع منها على ما يناهز خمسين عاملا ولكن السواد الأعظم من الورش لا يحتوى على اكثر من أربعة الى عشرة من العمال فى كل ورشة .

وهاك بيان أهم المراكز الصناعية للنسيج وعدد العمال الذكور المحترفين بهذه الصناعة طبقا لاحصاء سنة ١٩٠٧ :

المحلة الكبرى ٣١٨٣ ، القاهرة ٢٨٦٩ ، قليوب ٢٤٠٥ ، منوف ٢٣٩٤ ، شبين الكوم ١٦٢٨ ، سنورس ١٥٣٠ ، دمياط ١٤٣١ ، اخميم ١٢٦٦ ، بلبيس ١٢٣٠ ، أبو تيج ١١٥٧ ، قوص ١١٠٨ ، ميت غمر ١٠٨٤ ، امبابه ١٠٥٧ ، طحطا ١٠٣٥ .

وإليك بيان المديريات التى تشـغل فيها هذه الصناعة أكبر عدد من الايدى العـاملة :
المنوفية ٤٨٩١ ، جرجا ٤٠٧٠ ، أسيوط ٤٥٢٢ ، الدقهلية ٣٨٣٩ ، القليوبية ٣٠٣٠ .
أما عدد المراكز التى يزيد فيها عدد العمال على مائة فيبلغ ستة وستين مركزا .

ويتبين من المعلومات التى جمعتها اللجنة من مصادر يتعذر ضبطها أنه يوجد الآن فى المحلة ٢٤٥٥ نولا وفى اخميم ٤٥٠ نولا وفى دمياط ٣٩٠ نولا (موقوفة جميعها على نسج الحرير) ، وفى قليوب (حيث ارتقت النساجة فى الأيام الأخيرة ارتقاء عظيما) أكثر من ٢٠٠٠ نول وفى نقادة بمديرية قنـا (وهى مختصة بصنع المنسوجات التى تصـدر الى السودان) أكثر من ١٠٠٠ نول . أما القاهرة فلا يمكن أن يقل عدد الموجود بها من الأنوال عما يوجد فى المحلة الكبرى .

وتعتبر المحلة الكبرى فى نساجة الحرير أعظم المراكز الصناعية شأنا وأرفعها مقاما ويدانيها فى هذه المنزلة ان لم يناظرها فيها مدينتا القاهرة ودمياط . ولنساجة الحرير أيضا شأن كبير فى أسـيوط وأبى تيج وقد اختصت أخميم وقليوب وكوم النور بنساجة القطن وتوفرت مدينـة الفيوم على نساجة الصوف والكتان . واشتهرت مدن قنا وأسيوط والفيوم بنساجة الصوف وعرفت مدينة المنزلة بأنها مركز مهم لغزل الخيوط الحريرية . واشتهرت بلدتا بنى عدى وبوش بالأقمشة الصوفية كما اشتهرت مديرية الشرقية بالمنسوجات الصوفية المعروفة باسم الزعابيط . وما زال القوم يصنعون من قديم الزمان فى كل من بنى عدى وبنى سويف أكلمة من الصوف يصنع الآن مثلها أيضـا فى الفيوم وقنا والاسكندرية ويقوم البدو بهذه الصناعة فى هذه المدن .

يخرج النساجون المصريون أنواعا عديدة وفنونا جمة من المنسوجات ولكن أهمها ينحصر فيما يأتى :

(أ) الحرير المعروف باسم "الشاهى" ومنه تصنع الملابس الشرقية التى يرتديها الموسرون أو الأغنياء من الوطنيين ومركزها المهم فى القاهرة وفى المحلة ؛

(ب) الخيطان والأشرطة التى تتخذ منها حواشى ملابس الوطنيين الشرقية ومعظمها يصـنع فى القـاهرة ؛

(ج) القماش الحرير المعروف باسم "الكريشة" وينسج منه نوعان نوع فاخر رقيق لملاءات السيدات الوطنيات المقيمات فى المدن ونوع أقل رقة تصنع منه ملاءات الفلاحات الموسرات وهذه الصناعة قاصرة على دمياط ؛

(د) القماش القطن المعروف باسم "الغزلية" وهو منتشر كل الانتشار فى جميع القطر وتتخذ منـه قفاطين العامة وهذه الصناعة شائعة فى كافة مراكز النسيج ؛

(هـ) الأقمشة الصوفية المعروفة باسم "الزعبوط والدفيـة" الخ وهى تغزل وتنسج فى كل مكان حتى فى أحقر القرى وهذه المنسوجات تظهر فى أشكال متعددة وأصناف متنوعة من الدفية الغليظة الخشناء التى يرتديها الريفى الى العباءة الرفيعة الملساء التى يلبسها الحضرى . وفى معظم الأحوال يستعمل الصوف البلدى لهذا الغرض ولكنهم قد يستعملون الصوف الأجنبى أحيانا .

وفيما عدا هذه الأصناف قد وفق القوم منذ نشوب الحرب الى صنع القماش المعروف "بالقطنية" وهو خليط من الحرير والقطن تصنع منه ملابس الرجال كما وفقوا الى نسج القماش المعروف "بالملس"

وهو قماش من الحرير الأسود يستعمله أهل الريف وله فى الأسواق المصرية رواج عظيم وكانت صناعته قبل الحرب قاصرة على بلاد الشام . وقد أخذت المحال التجارية الكبرى فى القاهرة والاسكندرية توصى بعمل كثير من الفوط والمماسح التى تستعمل فى المرافق المنزلية وهى تصنع اليوم بمقادير عظيمة لاسيما فى مدينة قليوب .

ويوجد عادة بجانب مراكز النساجة مراكز الصباغة فهذه الصناعة تقوم إذن فى القاهرة والاسكندرية والمحلة ودمياط وأخميم وأسيوط ولكن يوجد كذلك فى كل قرية تقريبا صابغ واحد على الأقل يشتغل بالنيلة ويصبغ باللون الأزرق الملابس القطنية التى يرتديها الفلاحون مما ينسج فى المصانع المصرية أو فى البلاد الاجنبية .

ليس لدينا عن عدد الصناع المشتغلين بالحرف والصناعات المختلفة بيان أحدث عهدا من احصاء سنة ١٩٠٧ . فعدد العمال المحترفين بالنساجة بما فى ذلك صانعو الحبال المتخذة من القنب والكتان والليف والعمال المشتغلون بالصباغة يبلغ على حسب الاحصاء المذكور آنفا ٨٣٣٧٨ منهم ٧٥٥٠٠ من الذكور . أما المشتغلون بالنساجة وحدها فعددهم ٤٥٥٤٦ منهم ٤٢٣٥٥ من الذكور . بناء على ذلك تكون الصناعات المندرجة تحت عنوان "صناعات النسيج" شاغلة لما يبلغ ٢٩٪ من مجموع عدد الصناع المحترفين بالصناعات والحرف اليدوية فى القطر المصرى . واذا قورن احصاء سنة ١٨٩٧ باحصاء سنة ١٩٠٧ تبين أن صناعات النسيج قد زادت فى خلال هذه العشر السنوات بمقدار ٤٠٪ ولما كان بيان الحرف التى تزاولها النساء غير كامل فى احصاء سنة ١٩٠٧ فالأفضل والأوثق أن نقتصر فى هذا البحث على الأعداد الخاصة بالعمال الذكور . فالزيادة الحاصلة فى هذه الأعداد عما يناظرها فى احصاء سنة ١٨٩٧ تبلغ نحو ١٦٠٠٠ أو ٢٧٫٣٪ ولما كانت الزيادة الحاصلة فى عدد الذكور من السكان أثناء تلك العشرة الأعوام لا تتجاوز ١٤٫٥٪ والزيادة الحاصلة فى عدد العمال المشتغلين بالزراعة لا تتعدى ١٠٫١٦٪ فمن الجلى أن النسبة المئوية للزيادة الحاصلة فى عدد المحترفين بهذه الصناعة القديمة العهد الخطيرة الشأن لا تنم قط على أدنى دلالة من دلائل الانحطاط . نحن لا ننكر أن بعض المناطق الصناعية للنسيج آخذة فى الاضمحلال شأن أخميم مثلا ولكن يلاحظ مع ذلك أن مناطق اخرى آخذة فى أسباب التقدم والارتقاء مثل القاهرة وقليوب .

ولدينا فى احصاءات الجمارك برهان آخر على ما لصناعة المنسوجات من عظيم الشأن واتساع النطاق . فان قيمة الوارد من خيوط الغزل (سواء أكانت من القطن أو الصوف أو الحرير أو الكتان أو القنب أو اليوت) التى كانت تبلغ ٤٤٥٠١٧ جنيها فى سنة ١٩٠٤ قد ارتفعت فى خلال عشر سنوات الى ٤٥٤٥٣٠ جنيها فى سنة ١٩١٤ وقد تأثرت قيمة الوارد من هذه الخيوط فى السنوات الأخيرة بسبب الحرب فلا يمكن الاعتماد عليها فى عمل مقارنة مفيدة صحيحة . ولكن حسبنا للدلالة على مبلغ الرقى الذى حازته هذه الصناعة أثناء الحرب الاشارة الى مقدار الوارد من خيوط الغزل فانها بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٦٩٣٨٨٥ كيلو فى سنة ١٩١٣ ارتفعت الى ٤٧٩٠٧٦٣ كيلو فى سنة ١٩١٦ وذلك خلاف المقادير التى تخرجها شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وهى فى صعود مستمر .

ويتضح فضلا عن ذلك من الاحصاءات الجمركية أن معظم الوارد من الخيوط ينسج ويباع فى نفس القطر وان كان الصادر من هذه الأصناف آخذ فى الزيادة فان مقدارا معلوما من واردات الحرير

الخام يغزل ثم يصدر الى مصوّع على الأخص ويصدر كذلك منسوجات قطنية لاسيما الى تركيا ولكن قيمة الصادر من هـذين الصنفين لم تتجاوز ٦١٨٥ جنيها فى سـنة ١٩٠٣ على أنها ارتفعت الى ٢٨٩١٣ جنيها فى سنة ١٩١٣ .

ولا يوجد بين الصادرات منسوجات أخرى غير ما ورد تحت عنوان "منسوجات ومصـنوعات أخرى" وكانت قيمتها ٩٦٣٢ جنيها فى سـنة ١٩٠٣ و ١٥٤١٢ جنيها فى سنة ١٩١٣ وليلاحظ أن مقدارا عظيما من الخيوط القطنية والصوفيـة يغزل فى نفس القطر فلا يرد له ذكر فى الاحصـاءات الجمركية فشركة الغزل بالاسـكندرية تغزل فى كل عام ثلاثة ملايين ونصف مليون رطل من خيوط القطن . وغزل الخيوط من الصوف الطبيعى حرفة منتشرة كل الانتشار بين الذكور والاناث فى الأقاليم فان الأقمشة الوطنية المنسوجة من الصوف تصنع جميعها من الصوف المصرى المغزول على اليد .

والعادة فى الحصول على خيوط الغزل إما أن تشترى من المستوردين المقيمين فى القاهرة وسواها من كبار المدن وإما أن تستورد من الخارج مباشرة ويجلب معظم الخيوط الصوفية الرفيعة والخيوط القطنية والكتانية من انجلترا وايطاليا أما خيوط الحرير فتجلب على الأخص من الصين وايطاليا . ويرد الى القطر من ألمـانيا والنمسا وبلجيكا وفرنسا والجزائر مقدار معين من كافة هذه الخيوط . وقد أخذ القوم يكثرون الآن من اسـتيراد الخيوط المصبوغة ولكن كثيرا من النساجين يصـبغون خيوطهم فى مصابغهم الخاصـة وهذا ينطبق بالأكثر على الحرير دون سائر المنسوجات . والغالب أن يصـبغ القماش بعد نسجه .

معظم الأدوات التى تستعمل فى هـذه الصناعة من أنوال ومغازل هو من النوع العتيق المصنوع فى نفس القطر لا سيما ما يوجد منها فى القرى والمدن الصـغيرة . أما فى كبار المدن كالقاهرة والمحلة ودمياط فالقوم يستعملون أنوالا أكثر إحكاما وإتقانا تشتغل بطريقة القمشة ويوجد بالقاهرة بعض آلات مصنوعة فى الخـارج وقد أخذ استعمال مكنات الجيكار ينتشر شيئا فشـيئا بفضل التأثير الحسن والمساعدة النفيسة التى يبذلهـا قسم الفنون والزخارف بمدرسة الصنائع ببولاق وتدار الآلات فى جميع الأحوال بفعل قدم النساج ولا يسـتثنى من ذلك إلا شركة الغزل الأهلية مع واحد أو اثنين من أقسام النسيج بالمدارس الصناعية . وهذه الطريقة مقبولة وموافقة تمـام الموافقة فيما يختص بنساجة الحرير فان الحرير المنسوج على اليد لا يزال محتفظا بشهرة لم تنلها بعد منسوجات الحرير المصنوعة على الأنوال المحرّكة بأى قوّة أخرى وهذه طرائف الديباج الرقيق والأشرطة المصنوعة من الحرير لا تزال الى يومنا هذا تنسج على الأنوال اليدوية فى انجلترا وفرنسا .

تتراوح أجرة النساج فى اليوم الواحد بيـن ٤ قروش و ١٠ قروش ويتقاضى نساجو الحرير أرفع الأجور فان أجرة الواحد منهم اذا كان يشـتغل بالمنسوجات الرقيقـة الفاخرة قد ترتفع الى ٢٠ قرشا فى اليوم وتختلف أجرة صبيان النساجين بين قرش وقرشين . ويبلغ ما يتناوله النساجون رجالا وصبيانا من الأجور فى كل عام نحو ٦١٤٠٠٠ جنيه بحسب احصاء سنة ١٩٠٧ فاذا اعتبرنا الزيادة الحاصلة فى الوارد من خيوط الغزل (القطن والصوف والحرير الخ) التى تجاوزت قيمتها فى هذا العام ٥٨٧٠٠٠ جنيه اتضحت لنا ضرورة تأييد وتنشيط هذه الصناعة العظيمة الشان الواسعة النطاق وتبين لنا وجوب العمل لحفظ كيانها ورفع منزلتها .

وقد قطع القطر مرحلة جديدة فى سبيل تقدّم هذه الصناعة بانشاء مدرسة النساجة بالمحلة وأقسام النسيج التى ألحقت بالمدارس الصناعية فى أسوان ونجع حمادى وسوهاج وأبى تيج والفيوم و بنى سو يف والمنصورة ودمنهور . فقد وفقت هذه المدارس منذ إنشائها حتى اليوم الى استعمال أصناف متقنة من الأنوال واستخدام مكنات الجيكار واستعمال طريقة القمشة وصنع أنواع جديدة من المنسوجات مثل قماش الفوط والشبيكة كما أنها قد وفقت الى استعمال طرق حديثة فى الصباغة و إدخال ألوان جديدة ورسومات مستحدثة . والغرض من هذه المدارس تخريج صناع أكفاء قادرين على تنفيذ ما يضعون بأنفسهم من الرسومات والتصميمات وبصيرين بكل فرع من فروع صناعتهم . وقد أفاد قسم الفنون الزخرفية بمدرسة الصنائع ببولاق فائدة كبيرة فى تعليم التلاميذ أصناف الألوان والأشكال والرسومات وتاريخ النساجة وتركيب الأنوال الحديثة واستخدامها واستعمال مكنة الجيكار وأساليب الصبغ الحديثة . ونظرا الى قصر الوقت الذى مضى منذ إنشاء هذا القسم لم تسفر نتيجته بعد عن أثر واضح جلى ولكن النماذج التى عرضت من أشغال المدرسة فى المعارض التى أقيمت أخيرا تظهر من الطلاوة والبهجة ودقة الرسم وحسن الاتقان ما يبشر بخير كثير فى المستقبل .

معظم الأصباغ المستعملة فى صناعة المنسوجات من النوع المعروف بالأنيلين وهى تجلب على الأخص من ألمانيا . وتفضل النيلة الصناعية على النيلة الطبيعية لأنها أقل كلفة وأسهل استعمالا ومثلها ثباتا . ولا يزال القوم فى بعض المراكز الصناعية يستعملون الأصباغ الطبيعية كالقرمز والفوّة وقشر الرمان وعفص البلوط والزعفران والقرظ (العجمى) وقرون اللبخ وقد بالغ بعضهم فى الاعتراض على استعمال الأصباغ الصناعية مدفوعين الى ذلك بعامل التعصب الفنى والمبادئ الوهمية غير ما ذاكرين أن العلم الكيماوى قد توصل اليوم بخلاصة جذر الفوّة الى استنباط ألوان أبدع رقة وأروع بهجة مما يمكن استحداثه من أى مجموعة مؤلفة من الأصباغ النباتية وكأنّ أولئك المنتقدين لم يبلغوا من التجربة والاختبار المبلغ الذى يقنعهم بأن الأصباغ الكيماوية أشد ثباتا وأسهل استعمالا وأقل كلفة وأوثق نتيجة من الأصباغ النباتية .

وفى هذا المقام تجدر الاشارة الى صناعة جديدة أحدثت فى مصر أثناء الحرب وهى صناعة الملبوسات التحتانية وقد أنشئ لها مصنع بالقاهرة فى سنة ١٩١٦ وهو مجهز بآلات ومعدّات حديثة الطراز .

وهذه الصناعة تنتج أو ينتظر أن تنتج أصنافا جمة من المنسوجات هذا بيان أهمها :

أقمشة : قمصان صوف قصيرة ، سراويل قصيرة ، فانلات وصديريات صوف ، أطقم تحتانية (اللباس متصل بالقميص) ، جوارب رجال وسيدات ، عنتريات ، كوفيات وطرح ، شيلان صدارات للسيدات ، فنلات صوف ثخينة لزوم الألعاب الرياضية ، بدل للأطفال ، بعض قبعات للنساء ، جوانتيات ، كراڤتات ، أحزمة ، أغطية السيقان ، بنطلونات قصيرة ، ملبوسات للأطفال الرضع .

وقد أدخلت حديثا صناعة السجاجيد فى المدارس الصناعية بأسيوط ونجع حمادى و بنى سويف وتقدّموا على الأخص فى عمل السجاجيد من الصوف ذى اللون الطبيعى فأصابت هذه الحركة من

النجاح ما يكفل لهـا تمـام الارتقاء ، ومع أن القائمين بها يشتكون فى الوقت الحاضر من الغلاء الفاحش فى أثمـان الصوف وتعذر الحصول عليـه فالمنتظر أن يكون لهـا شأن كبير ورواج متزايد متى عاد السلم الى نصابه ومتى اهتم أربابها بحسن اختيار الرسوم والأشكال وتنظيم وسائل التصريف والبيع . وأن اللجنة لتنظر الى هذا الأمر بعين الثقة والاهتمام والواقع أن مجال التقدّم لهذه الصناعة متسع رحيب وأنه من المتيسر أن تصبح صناعة منزلية حقيقية شأنها فى الهنـد و بلاد العجم متى اعتنى بها أهل الصعيد وأخذوا أنفسهم بمزاولتها ولهذا ترتاح اللجنة الى ما اقترحته ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى من انشاء ورشـة للسجاجيد تلحق بمدرسـة نجع حمادى الصناعية لتعليم الفلاحين صـنع السجاجيد وذلك بفضل المعونة النفيسة التى يبذلهـا صاحب السمو الأمير يوسف كمال باشا .

وثم صناعة أخرى جديرة بالمساعدة والتنشيط وقد أصابت حظا وافرا من الرواج وهى عمل الحصر من القش المعروف باسم السمار . ومقرها فى المنوفية والغربية وكفر الحصر ودمياط وهى منتشرة فضلا عن ذلك فى كثير من القرى والمـدن بشكل صـناعة ريفية . ومن الممكن جدّا — على ما يظهر — عمل أنواع من الحصر تكون أصغر مساحة وأدق صنعا لتصديرها الى أوروبا حيث تكون لها سوق رائجة وحيث يجدر بها أن تزاحم نظائرها من مصنوعات الصين واليابان . ومما يساعد كثيرا على ارتقاء هذه الصناعة وانتشارها ورفع شأنها استعمال رسومات تكون أقرب الى الذوق الفنى وأليق بالوضـع الزخرفى مع اتقان طرق الصباغة وتحسين أساليب الصناعة والجرى على الخطط الحديثة فى كافة الوسائل المتعلقة بهذه الصناعة .

ومع أن صناعة السلال التى تعمل فى اسنا وأسوان من ألياف النخل وغير ذلك مما يوجد فى القطر من أنواع القش وصـنوف العيدان لا تدخل عادة فى باب صـناعات النسيج فقد رأينا فى مشـابهة أحوالها وظروفها لأحوال هذه الصناعات ما يسوّغ ذكرها فى هذا المقام .

لا ريب فى أن هذه الصناعة خليقة برقى عظيم وانتشار واسع فالسلال التى تسـتعمل فى الأسواق والسلال التى تستعمل فى المنازل ولا سيما السلال المزخرفة كل هذا له سوق رائجة لا بين السياح فقط بل كذلك بين أهل البلاد الذين ما فتئوا منذ نشوب الحرب يقبلون اقبالا متزايدا على استعمال السلال المصرية الصنع . ولهذه البضاعة أيضا سوق رائجة فى بلاد الانجليز وفى غيرها من البلاد الأوروبيـة وما صادف شئ من المعروضات التى كانت فى معرض الاسكندرية ما صادفه هذا الصنف من شدّة الاقبال وسرعة التصريف . فلا ينقص هذه الصـناعة شئ سوى استعمال رسومات جديدة وأشكال مستحدثة مع استخدام ألوان أجود نوعا وتحسين الأساليب المتبعة فى تحضير القش والعيدان والتقدّم فى اتقان المصنوعات وتهذيبها فحالة هذه الصناعة تشبه من وجوه عديدة حالة صناعة المنسوجات .

وقد رأينا أن ندخل فى هذا المبحث أيضا صناعة الشيلان الأسيوطية إذ كانت المصاعب الواقفة فى سبيلها تمـاثل ما ذكرناه آنفا فقد جاء فى تقرير "شركة الطرح المصرية بالقاهرة" أن هذه الصناعة أنشئت فى مديرية أسيوط منذ خمس عشرة سنة تقريبا وتصنع هذه الشيلان على اليد وهى نافقة جدّا فى معظم بلاد أوروبا وأمريكا حيث الاقبال عليهـا عظيم للغاية وحيث القوم يقدرونها حق التقدير وما برح القطر يصدر الى تلك البلاد كميات وافرة من هذه الشيلان .

لم يذكر هـذا الصنف تحت عنوان خاص فى احصاءات الصادرات بل أدرج فى العنوان العـام "منسوجات ومصنوعات أخرى" ولكن مصلحة الجمارك تقدّر أن متوسـط قيمة الشيلان المزركشة التى تصنع فى مصر ممـا كان يصدر الى البلاد الأجنبية قبل الحرب يتراوح بين ٥٠٠٠ جنيه و ٦٠٠٠ جنيه فيستنتج من ذلك أن قيمة ما يباع منها فى نفس القطر تبلغ مقدارا أرفع من المبلغ المذكور بكثير فان شركة الطرح المصرية لا تتردّد فى تقدير قيمة المصنوع من الشيلان المصرية فى كل شهر بما يختلف بين ١٢٠٠٠ جنيه و ١٠٠٠٠ جنيه وليس لدينا من الوسائل ما نستطيع به ضبط هذا التقدير ولكنا نرى فيه مبالغة شديدة .

وقد لوحظ أن مقدار المبيع من هذه الشيلان قد تناقص تناقصا تدريجيا خلال الخمســة او الستة الأعوام المـاضية والسبب فى ذلك على ما نرى بقاء المصـنوعات على وتيرة واحدة ســواء فى الشكل أو فى النوع وإنا لنعتقد أن هذه الصـناعة خليقة بحفظ رواجها وصون كيانها متى تقدّم أهلها فى اتقان النماذج والأشكال الراهنة بابتكار أنواع جديدة من الرسومات ومتى أدخلوا بعض التعديلات فى الموادّ المســتعملة .

ومن رأى اللجنة أن التدابير الآتية كفيلة بالمساعدة على رقى صناعات النسيج والصباغة :

(١) زيادة الاتقان والسرعة فى طرق الغزل لترقية نساجة الصوف وجعل مرائر الجدل أقل صلابة وأكثر رخاوة فى الخيوط التى تنسـج منها الملابس . فقد لوحظ أن خيوط الصوف المصرى غالية جدّا بسبب البطء الشديد فى غزلها فينبغى اتباع أساليب متقنة محكمة فى تنظيف الصوف وتحضيره قبل الغزل كما ينبغى اجراء عملية الصبغ على نفس الجزة لا سيما فى الخيوط التى تعمل منهـا السجاجيد حتى تتشبع الألياف من الصباغ وتشربه تشربا جيداً .

(٢) زيادة السرعة فى طرق تحضير السدى وتنظيم وضع الخيوط وإحكام شدّها ، استعمال المطوى بقدر الطاقة ؛

(٣) استعمال آلات متقنة للف السدى واللحمة بحيث يمكن لف عدّة بكرات فى آن واحد بدلا من استعمال الدولاب اليدوى الذى لا يلف غير بكرة واحدة فى كل مرة ؛

(٤) اتباع أسلوب متقن لامرار خيوط السدى من عيون الزرد لا سيما عند عمل المنسوجات المخططة والأقمشة المزركشة التى تنسج على نول السحب ؛

(٥) اســتعمال أمشاط من نوع أحسن وأرق ممـا يستعمل الآن حفظا لانتظام القماش والأفضـل استعمال الأمشاط الأوروبية المصنوعة من الصلب والبرنز فانها تصنع بواسطة الآلات وتكون فى غاية الانتظـام ؛

(٦) استعمال آلات ميكانيكية للف والنشر فى نسج الأقمشة المعتادة ؛

(٧) استعمال طريقة القمشة لزيادة انتاج المنسوجات المعتادة ؛

(٨) استعمال أنوال ذات صناديق للمواكيك لكى يتيسر جعل اللحمة من ألوان مختلفة ؛

(٩) اســتعمال ماكينة "الدوبى" لزوم الدرق حسب أى نظام مطلوب لعمل تصميمات صغيرة من غير استعانة بمـاكينة الجيكار أو بنول السحب ؛

(١٠) استعمال الآلات لادارة الأنوال ويحسن أن تكون من الآلات الكهربائية وذلك لصنع المنسوجات ذات الأشكال البسيطة الشائعة وأيضا لادارة المكنات المساعدة كالتى تستعمل فى طىّ السدى ولف البكرات الخ ؛

(١١) استعمال آلة الجيكار وتعليم الأشغال اللازمة للرسم على ورق المربعات وتقطيع الكرتون وتركيب هذا النوع من الأنوال وكل هذا بقصد اجتناب النظام الحالى والتفادى من استعمال نول السحب وما يلازمه من بطء العمل ومشقته ؛

(١٢) استعمال رسومات جديدة وألوان مستحدثة ؛

(١٣) تلقين مبادئ التقصير (تبييض المنسوجات) وأصول الصبغ بالمواد الكيماوية والنباتية توخيا لزيادة الاتقان فى بهجة الألوان وثباتها ؛

(١٤) تحسين طرق التجهيز واستعمال آلة بخارية لتجهيز وصقل الأقمشة مع استخدام الحرارة .

(١٥) ضرورة التعاون والتنظيم فيما يأتى : (أوّلا) شراء الخامات ، (ثانيا) حشد المصنوعات وتصريفها ؛

(١٦) الرجوع — اذا أمكن — الى نظام الصناعات أو نقباء الحرف لتنظيم شؤون العمال والصناع .

هذا وقد أجمع رأى اللجنة على أنه ليس بين كافة صناعات القطر صناعة هى أجل قدرا وأوسع انتشارا وأحق بمساعدة الخبراء وأخلق بالتقدّم والارتقاء من صناعات النسيج والصباغة وما يلتحق بها ونرى أن أفضل الوسائل الكفيلة بهذا التشجيع تنحصر فيما يلى :

(١) انشاء مدرستين جديدتين للنساجة والصباغة فى القاهرة وفى دمياط مع انشاء قسم جديد لهذا الغرض فى طوخ (من أجل قليوب) وترقية الأقسام أو المدارس الخاصة بعمل السجاجيد فى نجع حمادى وسوهاج (لأخميم) وأبى تيج وأسيوط وبنى سويف والفيوم والمحلة والمنصورة ودمنهور والزقازيق (لعمل الحصر) بحيث لا يقتصر الغرض من هذه المدارس على تخريج الصناع الصبيان بل لكى تكون كذلك بمثابة مراكز لايضاح أساليب العمل وتبيين طرق الاشتغال بالآلات الحديثة المتقنة وتوزيع الرسومات الجديدة ونشر المعلومات الخاصة بمسائل شراء الخامات والآلات الخ وارسال الطلبات الى الأسواق الأجنبية ولتقديم المساعدة وبذل النصيحة كلما عرضت أمور عويصة ؛

(٢) تعيين معلمين ومفتشين أخصائيين فى الصناعات المختلفة الاتية : النساجة ، الصباغة ، عمل الحصر ، عمل السلال ، صنع الشيلان . وتكون مهمة هؤلاء المفتشين التنقل من مدرسة الى أخرى ومن مركز الى سواه لاعطاء الارشادات فيما يتبع من الأساليب وفيما يستعمل من المواد واصلاح الخطأ وفى الجملة نشر التعليم الفنى والتفتيش على الأشغال وحفظها فى مستوى عالٍ ؛

(٣) الجرى على منهاج أكمل وأوفى من المنهاج الحالى فى تخريج معلمى المدارس الصناعية بحيث لايقتصر الأمر فى تعليمهم على تطبيق الفن على الصناعة بل يتعلمون كذلك ما يلزم من القواعد العلمية والأصول الفنية ويتعلمون أساليب الصناعة الحديثة (وهذا يقتضى تدريبهم بصفة عملية فى أرقى المراكز الصناعية بأوروبا) ويحيطون خبرا بالوجهة التجارية من الصناعة وبطرق التعليم علما وعملا ؛

(٤) انشاء مخازن واقامة معارض تجمع فيها منتجات الصناعات (لاسيما منتجات الصناعات التى تشبه صناعة السلال) للبيع والتصدير الى الأسواق الأجنبية ؛

(٥) وجوب العمل فيما يختص بصناعتى النساجة والصباغة على تقوية الرغبة وتنمية الوسائل للاكثار من استعمال الرسومات والمواد المصرية التى تنفذ وتهذب بمنتهى العناية والاتقان فان فائدة ذلك لاتقتصر على تدبير أسواق رائجة لهذه المصنوعات فى داخل البلاد بل تمكنها كذلك من مزاحمة "الأقمشة الأجنبية التى تحاكى المنسوجات المصرية" مزاحمة مقرونة بنجاح أكثر من الآن كما أن ذلك خليق بأن يفتح لها أسواقا فى البلاد الأجنبية شأن الأقمشة الصينية واليابانية والهندية . ويجب افراغ الجهد فى تثبيط الصناع عن تقليد المنسوجات الخاصة بالبلاد الأجنبية كمنسوجات ليون مثلا وذلك سواء فى شكل الرسم أو فى كيفية الصنع . كما ينبغى المواصلة فى بذل المساعى لحض المصريين أنفسهم على اقتناء واستعمال المنسوجات المصرية وتفضيلها على الأقمشة الأجنبية . ويجب أخيرا انشاء وترقية نظام التعاون بالنسبة لجميع الصناعات الريفية على اختلافها .

الملحـــق الثانى

مذكرة عن صناعات الخشب فى مصـــر

تتضمن أشغال الخشب النجارة البسيطة والنجارة الدقيقة وعمل الأثاث وشغل المشربية والتطعيم والحفر والخرط وصناعة عربات النقل والمركبات والسفن .

يرجع تاريخ أشغال الخشب الى أوّل عهـد الانسان بالخليقة ولا جدال فى أن الخشب كان من المواد الطبيعية الأولى التى استخدمها الانسان فى وقاية نفسه من تقلبات الجو . وقد حدّثنا التاريخ الأثرى عن سفينة نوح وهذه دار الآثار المصرية تحوى الجمّ الكثير من الأشغال الخشبية الجميلة الصنع ممـا أنجبته أيدى قدماء المصريين فهناك التوابيت والكراسى والمقاعد والعربات وقد استعمل الملك سليمان أشجار الصنوبر وغيرها من أشجار لبنان فى بناء معبده الشهير ،

ومن المعلوم أن جميع الفنون والصناعات بمـا فيها الصـناعات التى نتكلم عليها فى هـذا المقام قد تقدّمت تقدّما ظاهرا جليا فى خلال الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر وكان من أخص ما امتازت به تلك البرهة انتاج أنواع الأثاث الفاخر الطراز والترقى فى اتقان أشغال الخشب المستعملة فى المبـانى .

لا يزال المصريون فى هذا العصر يزدادون تشبها بالأوروبيين وتخلقا بطباعهم فهم يظهرون رغبة نامية فى بناء منازلهم وجعل أثاثهم على النمط الأوروبى لذلك ترى أن عدد المشتغلين بالنجارة وعمل الأثاث وغيرها من الأشغال الخشبية قد بلغ مقدارا عظيما .

وقد ترتب على انشاء المدارس الصناعية والورش الأوروبية فى مصر تقدّم ظاهر فى اتقان المصنوعات الخشبية ولكن الحالة فى القرى لاتزال على عهدها القديم من الخشونة والبداوة فالأشغال هناك سليبة من بهجة الصقل والتهذيب ولكن الأمل عظيم فى ترقية الذوق والتقدّم فى عمل الأدوات المتقنة على أسـلوب راقٍ بفضل انتشار المدارس الصناعية ولا شك فى أن القروى سوف يبارى على مرّ الزمن أخاه الحضرى فى تجويد أبواب منزله وشبابيكه وتحسين أثاث بيته وأمتعته .

يوجد الآن فى القاهرة والاسكندرية مصانع كثيرة لأشـغال الخشب وفى بعض حواضر الأقاليم كدمياط وطنطا والمنصورة تجارة واسعة فى الأدوات الخشبية وهناك فضلا عمـا ذكر ثلاث عشرة مدرسة صناعية تابعة لمجالس المديريات تعلم بها الصبية صناعة الخشب ويبلغ عدد تلاميذها الملحقين بأقسام النجارة ٦٠٠ تلميـذ فى الوقت الحاضر وقد اشتهرت مصنوعات كثير من هذه المدارس بالجودة والاتقان .

وفى الورش الصـناعية الثلاث القائمة فى بولاق والمنصورة وأسيوط نحو مائتى تلميذ يتعلمون فى النجارة الدقيقة وعمل الأثاث ،

ويوجد للحكومة خلاف ماذكر مصانع كبيرة تعمل فيها عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية وكافة أنواع الأدوات والأثاث .

وفى عنابر السكك الحديدية ببولاق قسم للنجارة يشتغل به نيف وألف من الصناع معظمهم من الوطنيين ويتحصر عملهم فى صناعة وتصليح وتعهد عربات السكك الحديدية وأثاث المحطات والمكاتب وسائر عربات النقل والأكشاك وأجهزة الاشارات الخ .

وفضلا عما ذكر يوجد لمصلحة المساحة ومصلحة الصحة ورش نجارة أقل شأنا من الورش المذكورة آنفا وهى معدّة للتصليحات المستعجلة .

ومعظم هذه الورش فى حركة عظيمة منذ نشوب الحرب لكثرة مالديها من أشغال السلطة العسكرية وهى تتضمن العربات والمركبات وكبارى الخشب ورحال الجمال والصناديق الخ .

ومما يذكر مع الارتياح أن أنواع الأثاث والأدوات الخشبية التى تصنع فى مصر قد تحسنت تحسنا محسوسا فى هذه السنوات الأخيرة فان المصنوعات التى تعمل فى أحسن الورش المصرية لاتقل شيأ عما يناظرها من المصنوعات الأوروبية . وهناك فائدة عظيمة فى شراء المصنوعات الخشبية المصرية لأن الخشب يكون قد جفف تجفيفا مناسبا قبل استعماله وبذلك يقل الخطر من تقلص الشئ المصنوع بسبب التقلبات الجوية . ولكن من الأسف أن الاهتمام بهذا التجفيف لايوجد فى جميع الورش ولا يعنى بهذا الأمر غير أصحاب المصانع الكبيرة الذين قد حازوا سمعة حسنة من هذه الوجهة .

وقد حرم القطر المصرى من حاصلات الغابات لخصوبة ثراه ووفرة مرعه واتباع طريقة الزراعة الكثيفة فى استغلال أرضه على أن هناك بعض أنواع من الأشجار تنمو فى الحقول المزروعة ويؤخذ منها أخشاب لعمل طائفة من أدوات الفلاحة وآلاتها وأكثر هذه الأنواع انتشارا هى : اللبخ والجميز والجزورينه والشرنين والأثل والكافور والسنط .

ولكن معظم الأخشاب المستعملة فى مصر ترد اليها من الخارج ولا سيما تركيا والسويد والنمسا الخ .

ولما كانت أدوات الأثاث كبيرة الحجم وتحتاج الى وقايتها بإحكام حزمها عند الشحن كانت أثمان ما يرد منها من أوروبا غالية جدا وفى هذا مزية جليلة للصانع المصرى تضمن لصناعته سوقا رائجة تزداد تحسنا ورواجا كلما انتشر استعمال الآلات التى من أحسن طراز وكلما تقدّم الصناع فى تهذيب مصنوعاتهم .

والظاهر أنه لم يبق هناك موجب لاستيراد أصناف الأثاث أو الأدوات الخشبية من الخارج فان النجار المصرى يزداد حذقا ومهارة على كر الأيام ولا شك فى أنه متى أحسنت رقابته أصبح فى طاقته الوفاء بكل مطالب القطر من هذه الجهة .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الحرب قد أحدثت تأثيرا صالحا جدّا فى صناعة الأثاث بمصر وذلك لقلة الوارد من المصنوعات الخشبية فقد هبطت قيمتها من ١١٨٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ الى ٢٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٥ .

وبسبب هذا الامر قد اضطر معظم التجار الذين كانوا يستوردون بضائعهم من الخارج الى انشاء ورش جديدة أو توسيع ورشهم القديمة ومن لم يفعل شيئا من ذلك أخذ يوصى أصحاب ورش النجارة بعمل ما يحتاج اليه من أدوات الأثاث برسم البيع .

وقد عرضت فى المعرض الذى أقيم بالاسكندرية فى سنة ١٩١٦ أنواع من الأثاث المصنوع فى مصر وهى تضارع أحسن المصنوعات الأجنبية فى الاتقان والجودة .

لقد حاز المحترفون بأشغال المشربية والتطعيم شهرة لا تنازع ولكن من دواعى الأسف أن الجهل بحسن التأليف والتناسق يدعو الصناع أحيانا الى تركيب أشغال المشربية الجميلة أو الحشوات المطعمة الأنيقة على كراسى أو موائد أو حجب أو أرائك رديئة التصميم أو ناقصة التهذيب . هذا وقد بلغ عدد المشتغلين بخراطة الخشب ١٠٩٠ على حسب احصاء سنة ١٩٠٧ .

لم تبلغ صناعة الكارات والعربات فى مصر شأوا بعيدا فى سبيل الرقى وهم يصنعون كميات كبيرة من الكارات على مثال النماذج الايطالية والفرنسية وهى جافية الشكل ولكنها متينة الصنع . ويوجد فى القطر بعض مصانع يدير الأوروبيون معظمها وهى متوفرة على عمل العربات الشائعة الاستعمال فى القاهرة والاسكندرية ولا شك أن هذه الصناعة كانت تبلغ مبلغا عظيما من التقدّم والرواج لولا شيوع استعمال السيارات وقضاؤها على نهضة صناعة عربات التنزه التى تجرها الحيوانات .

صناعة المراكب هى فرع آخر من أشغال النجارة يحتاج الى التحسين والاتقان .

لم يتجاوز عدد المشتغلين بهذه الحرفة ١٤٠٠ فى سنة ١٩٠٧ ومعظمهم من النجارين المنقطعين لعمل القياسات التى تسبح فى النيل بأشرعتها الواسعة الكبيرة وبعضهم له ورش صغيرة فى الثغور والموانىء يبنون فيها قوارب النزهة أو الصيد ولكن أشغالهم جافية غير متقنة وهم لا يحاولون تهذيبها أو تنويعها .

وقد بلغت قيمة الوارد من الأخشاب والمصنوعات الخشبية ١٠٧٨٩٧٨ جنيها و١٤٤٤٣٦ جنيها على التناظر فى سنة ١٩١٢ وبلغت ١٣٣١٥٣٧ جنيها و ١٢١٠٥٠ جنيها فى سنة ١٩١٣ ويظهر من هذا أن صناعة الأشغال الخشبية فى مصر آخذة فى الزيادة المطردة . فان قيمة الوارد من الخامات زادت فى خلال سنة ١٩١٣ بمقدار ٣٠٣٥٥٠ جنيها على حين أن قيمة الوارد من المصنوعات نقصت فى خلال تلك السنة بعينها بمقدار ٧٦٦١٤ جنيها .

كان عدد الصناع المشتغلين بصناعة الأخشاب يربى على ٦٢٠٠٠ فى سنة ١٩٠٧ وهم ما بين مشتغل بالنجارة البسيطة وما بين محترف بالنجارة الدقيقة ويقيم منهم فى المدن الآتية ما يأتى :

القاهرة ١٢٠٠٠
الاسكندرية ٥٠٠٠
طنطا ١٥٠٠

وقد اقترحت التدابير الآتية للمساعدة على ترقية صناعات الخشب :

(١) انشاء مدارس صناعية أو ورش فى المناطق التى بها صناعات محلية وليس بها معهد من هذا النوع ؛

(٢) أن تختار طائفة من كبريات المدارس الصناعية القائمة فى المراكز الصناعية المهمة وتركب فيها آلات حديثة الطراز وتتبع فيها أساليب العمل المتقن بقصد أن يعطى فيها تعليم تكميلى راقٍ يشتمل على تلقين المبادئ التجارية للتلاميذ الذين يكونون قد أتموا دراستهم فى مدارس أخرى أقل منها شأنا ؛

(٣) استعمال رسومات أحسن ذوقا وأبسط شكلا لأثاث المدارس والبيوت والمكاتب ؛

(٤) منح مرتبات لبعض النجباء من التلاميذ كى يتمكنوا من الاشتغال فى الورش الأوروبية مدّة سنتين ؛

(٥) انشاء معرض مركزى للبيع يحتوى على غرف مجهزة بأثاث مناسب ؛

(٦) تعيين طائفة من المعلمين المتجوّلين الأكفاء لكل فرع من فروع صناعة الخشب ؛

(٧) اقامة معارض وتقرير جوائز لأحسن ما يعرض من أنواع المصنوعات ؛

(٨) تقرير جوائز لأحسن الأشغال والرسومات لا سيما فى أشغال التطعيم والمشربية الوطنية ؛

(٩) تنشيط غرس الأشجار التى تصلح أخشابها لصناعة النجارة .

الملحـــــق الثالث

مذكرة عن صناعات الحـــديد فى مصـــر

قد أصبحت أشغال الحـديد فى الوقت الراهن صناعة واسعة النطاق تشمل المنشآت المعـدنية بكافة مظاهرها المتنوعة وأشكالها العـديدة كتشـييد الورش والمبـانى العمومية والجسور والخزانات والآلات والأجهزة بجميع أنواعها وسكك الحديد والمحركات والمراجل والمضخات وآلات الرى الخ .

ظهرت صناعة الحديد من قديم الزمن فأول ما عرف من آثارها يرجع الى سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد وكان لها فى عهد هوميروس شأن متقدّم ولا نزاع فى أن قدماء المصريين كانوا يعرفون سبك الحـديد وصنعه وأن هـذه الصناعة قد انتشرت من بلادهم فانتقلت أوّلا الى أقطار مختلفة من بلاد العرب وفلسطين ثم الى أوروبا ويرجع عهد ظهورها فى بلاد الانجليز الى سنة ٦٩ بعد الميلاد وذلك بالقرب من مدينة "بتل" فى مقاطعة سسكس ولم يكتمل القرن السابع بعد الميلاد حتى كانت منطقة "ورويكشر" مركزا مهما لصناعة الحديد .

وقد عرف الحديد المطروق فى بلاد الهند والصين بل فى معظم بلدان المشرق قبل ظهوره فى أوروبا بزمن طويل .

وأوّل ما لدينا من الأدلة على سـبك الزهر يرجع الى القرن الثانى عشر وكان القوم يباشرون سبكه فى ألمـانيا حوالى سـنة ١٤٠٩ وفى فرنسا حوالى منتصف القرن الخـامس عشر وفى انجلترا حوالى سـنة ١٥٤٠ .

أما الصلب فقد عرفت صناعته فى بلاد الهنـد من عهد عهيد ولا يزال القوم يزاولون فى مناطق جبال الحملايا اذابة المعادن المغناطيسية ويتخذون منها الصلب المشهور الذى تعمل منه أسلحة الجنود المعروفين "بالجوركا" .

لا يوجد فى مصر مناجم للحديد مهيأة للاستغلال لهذا وجب الالتجاء الى الأقطار الأجنبية لجلب المقادير اللازمة من الحديد والصلب .

يستورد القطر المصرى معظم الأدوات الحديدية الحديثة من الأسواق الأجنبية ولكن هذا لا يفيد استحالة صنع هـذه الأدوات فى مصر بل الأمر على عكس ذلك فانه من السهل جدا أن تعمل هنا الأدوات البسيطة والمصنوعات الثقيلة التى تبلغ أجور نقلها مقدارا عظيما بالنسبة الى نفقات صنعها فمثلا يمكن عمل المظلات الحديدية لمحطات السكك الحديدية وعمل الجسور الصغيرة والسقوف الخ .

يوجد فى مصر كثير من المصانع الخاصة بانشاء المصنوعات الحديدية الجديدة وتصليح المصنوعات القديمة ، يشتغل بها عدد كبير من الصناع وتستورد ما يلزمها من المعادن فى أشكال مختلفة من قضبان وألواح وحليات الخ وهى تعنى بالمطالب المختلفة من عمومية وخصوصـية وسواء فى داخل المساكن أو فى خارجها مما تتوفر بفضله أسباب الراحة فى الظروف الحديثة وهذه المصانع تكثر من استعمال الحديد فى عمل الشبابيك والدرابزينات وأدوات المطابخ ومكنات الخياطة والدراجات والسيارات الخ .

وقد شرع الفلاح المصرى يقتنع بالفائدة الاقتصادية فى استعمال الأجهزة الآلية سواء فى حرث الأرض وريها أو فى تحويل حاصلاتها . فهو يتقدّم على سبيل التدريج فى استعمال الحديد والصلب كلما احتاج الى توثيق بعض الأدوات الشائعة الاستعمال فيشدّ محراثه المصنوع من الخشب بقطع من الحديد ويحوط عربته بطوق من الحديد ويستعين بالصواميل على تقوية ساقيته ويستعمل قضبان الحديد فى صنع أبوابه ونوافذه .

وفى القطر مصانع كبيرة لحلج القطن وكبسه وعمل السكر وتكريره .

أما من حيث المصالح العامة فالحكومة تستعمل مقادير عظيمة من الأدوات الآلية سواء فى السكك الحديدية أو فى التلغرافات أو فى الأشغال العمومية أو فى مرافق المدن الكبيرة الخ ويوجد كذلك شركات خاصة تستخدم عدّة آلات للنقل بطريق الماء أو بطريق البر وعدّة أجهزة وأدوات معدنية لتوزيع المياه والانارة والتلفونات .

ويقوم الحداد فى القرى بعمل أجزاء جافية من الأدوات الزراعية والقضبان الحديدية والسروج وأحذية الخيل ومقصات شعر البهائم الخ وهذه الأصناف تصنع من الحدائد القديمة فتكون رخيصة الأسعار وهم يصنعون من المبارد الصلب العتيقة سكاكين ومناشير صغيرة ومطاوى تباع بأثمان زهيدة فى أسواق القرى .

ويصنع فى مديرية المنوفية نوع من المقصات كان يستورد سابقا من دمشق وهى مصنوعة صنعا مهذبا ومطلية بالأكسيد الأزرق ومدهونة بعناية واتقان .

أما فيما يختص بالعمال اللازمين لهذه الصناعة فالصانع المصرى جدير بأن يكتسب المهارة الكفيلة بتنفيذ الأعمال الدقيقة على شرط أن يقضى عدّة سنوات فى ممارسة الشغل بمصانع قادرة على حفظ كيانها بانتاج مصنوعات مضمونة الرواج بغير انقطاع وهذا يقتضى بطبيعة الحال اقبال الجمهور والحكومة على تشجيع مصانع القطر وايثارها بتواصى المصنوعات الشائعة متى استطاعت تقديمها بنفس الشروط التى يقدّمها الأجنبى .

ولدينا فى المدارس الصناعية بالقاهرة وأسيوط وطنطا ودمنهور والاسكندرية ما يلزم من المعدّات اللازمة فلا ينقصنا إلا أن ننظم هذه المدارس على قاعدة تجارية تكفل اعداد التلاميذ لمزاولة الصناعة لا من حيث المهارة الفنية فقط بل أيضا من الوجهة التجارية المحضة بحيث يتمكنون من احراز النجاح فى منافسة الصانع الأجنبى .

ومما يذكر فى هذا المقام أن الشبان الانجليز الذين يتعلمون الصناعات الآلية يقضون فى تعلم هذه الصناعات مدّة لا تقل عن خمس سنوات وتبلغ أحيانا ستة أعوام أو سبعة ويشتغلون فى الأسبوع أربعا وخمسين ساعة .

أما التلاميذ المصريون فى المدارس الصناعية فلا يشتغلون أكثر من ثمانية وثلاثين ساعة فى الأسبوع ويقضون فى التعلم مدّة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام يصرفون معظمها فى أشغال التصليحات البسيطة فلا يستفيدون من التجارب إلا قدرا يسيرا جدّا .

ومتى خرج التلاميذ من المدرسة لا سيما فى الأرياف لم يجدوا عملا فى العادة إلا عند أصحاب الورش الوطنيــة وهؤلاء يطالبونهم بما لا يعقل أن يكون فى طاقتهم بعلة أن أولئك التلاميذ قد تلقوا تعليمهم فى مدرسة صناعية يعتقد القوم أنها تلهمهم كل المقدرة وتكسبهم جميع المهارة .

واليك بيان أهم الورش التابعة للحكومة :

(أ) عنابر السكك الحــديدية وهى تشتغل بتصليح القاطرات والعربات ومركزها الأصلى فى بولاق ولها ورش فرعية فى الاسكندرية وطنطا وبولاق الدكرور والواسطة والمنيا وسوهاج والأقصر والسيدة زينب ويبلغ مجموع العمال بها ٥٠٠٠ ؛

(ب) ورش الترسانة وهى تشتغل بتصليح السفن الأميرية وتقوم بأعمال هامة لمصلحة الرى التابعة لوزارة الأشغال العمومية ؛

(ج) ورش السجون ومركزها فى طره وقناطر الدلتا ؛

(د) ورش القلعة وهى تقوم بتصليحات وعمل مصنوعات جديدة لوزارة الحربية .

يوجد فضلا عن ذلك عدّة ورش أخرى تابعة للمصالح الأميرية للقيام بتصليحات يسيرة وأهمها الورش التابعــة لمصلحة الصحة ومصلحة المساحة ومخازن البوليس ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الموانىء والمنائر وعدّة محطات لرفع المياه .

وهناك خلاف ما ذكر عدد عظيم من الورش الخاصة منتشرة فى أنحاء البلاد وبعضها ذو شأن هامّ .

وتختص الورش الكائنة فى الثغور كالاسكندرية وبورسعيد والسويس بتصليح السفن والمراكب .

ويوجد فى كل من بولاق وشــبرا وديروط والمنصورة وطنطا وكفر الزيات ورش كبيرة للتصليح والانشاء وبعضها يستخدم فى أوقات السلم ما يبلغ نحو ٥٠٠ عامل ولكن قلما تقوم هذه الورش بعمل آلات أو محركات جديدة .

وفى بولاق عدد كبير من ورش صغيرة تشتغل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل والفوس وأحذية الخيل والأقراص والنوارج وحدايد المراكب الخ وقلما يوجد فى الواحدة من هــذه الورش أكثر من عاملين أو ثلاثة ويقوم صاحب الورشة نفسه بالعمل فى أشغال الكور والمنجلة .

تشتمل واردات الخامات الخاصة بالصناعات الآلية على الحديد المطروق والصلب والحديد الخام ولا تزال كمية الوارد من هذه المواد ترتفع ارتفاعا متواصلا فقد كانت فى سنة ١٩١٢ تبلغ نحو ٥٩٠٠٠ طن فلما كانت سنة ١٩١٣ أصبحت ٧١٠٠٠ طن أما أرقام سنىّ ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ فلا تصلح للمقارنة بسبب الحرب .

وبيان هــذه الواردات يدل على عظم أهمية صناعة الحديد فى مصر وعلى اتساع نطاقها ويشتمل معظم الواردات من الحديد على قضبان وحليات للمبانى وصواميل وأســلاك وبالجملة على كافة المصنوعات التى تدخل نهائيا فى مرافق الانسان دون أن تستوجب عملا كثيرا .

وقد دل إحصاء ســـنة ١٩٠٧ على أن عدد المشتغلين بأعمال الحديد فى مصر يبلغ ٣٠١١١ منهم ١٦٥٠٠ فى المدن العشرين الكبرى ونصفهم فى القــاهرة و ٣٥٠٠ فى الاسكندرية و ٥١٢ فقط فى الزقازيق وهى التى تحتل المنزلة الثالثة وان تكن على بعد شاسع مما قبلها .

وقد أنشأت الحكومة كما ذكر آنفا الورش الصناعية فى سنة ١٩٠٢ لتخريج المهرة من الصناع وأنشأت مجالس المديريات فضلا عن ذلك عدّة مدارس صناعية فى دمنهور وطنطا وطوخ والفيوم وبنى سويف وأبى تيج وسوهاج ونجع حمادى والأقصر وأسوان .

ولجمعية العروة الوثقى مدرسة صناعية كبيرة فى الاسكندرية ولبطركخانة الأقباط وجمعية التوفيق القبطية مدرستان صناعيتان بالقاهرة واحدة فى القللى والأخرى فى الفجالة .

ويبلغ عدد التلاميذ المشتغلين بصناعة الحديد فى هذه المدارس نحو ٩٠٠ تلميذ ويعتبر القسم الميكانيكى فى المدارس الصناعية أهم الأقسام فيها والعادة أن جميع طلبات الالتحاق تقدّم الى هذا القسم فان عدد الذين يرغبون تعلم مهنة براد يتراوحون بين ٨٠ و ٩٠ فى المائة من مجموع عدد المقدّمين .

وترى اللجنة أن المطالب الآتية جديرة بالنظر والاعتبار لترقية صناعة الحديد فى مصر :

(١) إنشاء مدارس صناعية أو ورش فى المناطق التى بها صناعات محلية وليس بها معهد من هذا القبيل ؛

(٢) أن تختار طائفة من كبريات المدارس الصناعية القائمة فى المراكز الصناعية المهمة وتركب فيها آلات حديثة الطراز وتتبع فيها أساليب العمل المتقن بقصد أن يعطى فيها تعليم تكميلى راق يشتمل على تلقين المبادئ التجارية للتلاميذ الذين يكونون قد أتموا دراستهم فى مدارس أخرى أقل منها شأنا ؛

(٣) منح مرتبات لبعض النجباء من التلاميذ كى يتمكنوا من الاشتغال فى الورش الأوروبية اتماما لتعليمهم ؛

(٤) تعيين طائفة من المعلمين الأكفاء البارعين ؛

(٥) تنظيم معارض وقاعات للايضاح فى أمهات المدن حتى يتمكن الجمهور من مشاهدة الأجهزة المعروضة وهى دائرة ؛

(٦) تقرير جوائز وأوسمة لتنشيط الصناع على إتقان الأشغال والرسومات .

ومما يذكر فى هذا المقام أن معظم البلدان الأوروبية قد اتخذت من التدابير ما يلائم هذه المطالب تشجيعا لرقى صناعاتها وحرفها .

الملحـــق الرابع

مذكرة عن صـــناعات الزخارف المصـــرية

القسم الأول — صياغة الذهب والفضة فى مصر

صياغة المعادن الكريمة صناعة من أقدم الصناعات المصرية وأوسعها نطاقا فما من مدينة كبيرة فى مصر إلا وبها سوق للصاغة وقلما نجد قرية من القرى الكبيرة إلا وبها واحد أو اثنان من الصياغ. ويبلغ عدد المحترفين بهذه الصناعة ٢٢٣٢ وذلك طبقا لاحصاء عمل فى مارس سنة ١٩١٥ بواسـطة السلطات المحلية المختلفة وكانت المرتبة الأولى فى هذا الاحصاء لمدينة القاهرة إذ بلغ عدد صاغتها ٦٠٩ والمرتبة الثانية لمدينة الاسكندرية إذ كان عدد صياغها ٢٧٨. وهذه الأرقام تشمل الصاغة الأوروبيين الذين لا يقيمون فى غير كبار المدن ولا يمـارسون غير أدق الأشغال.

يختلف مبلغ الأموال المتداولة فى تجارة المصوغات اختلافا شاسعا من سـنة لأخرى إذ هو يتعلق بحالة موسم القطن والظروف المـالية لأهل القطر بوجه عام.

على أن أصحاب المحال التجارية الكبيرة يقدرون هذا المبلغ بمـا يتراوح بين ٧٥٠٠٠٠ جنيه فى عام الشدة وبين ٣٠٠٠٠٠ جنيه فى عام الرخاء.

كان دمغ المصوغات لغاية أول سبتمبر ســنة ١٩١٦ أمرا اختياريا وكان القوم فى العهد الأخير قد امتنعوا عنه البتة ولكن فى التاريخ المذكور صدر قانون يوجب دمغ المصوغات فى قلم الدمغة الرسمى وبهذا أصبح من المتيسر فى المسـتقبل تقدير ما يصنع من المصوغات فى مصر تقديرا مضبوطا وقبل صدور هذا القانون كانت المصوغات التى قدمت للدمغة قد بلغت أعظم قيمتها فى سنة ١٩٠٤ إذ كانت تناهز ٣٢٠٠٠٠ جنيه ثم تناقصت حتى لم تجاوز فى سنة ١٩١٣ مبلغ ٩٢٠٠٠ جنيه.

فلما نفذ القانون الجديد بلغت قيمة المصوغات المقدّمة للدمغة منذ أول سبتمبر سـنة ١٩١٦ الى ٣١ يناير سنة ١٩١٧ نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه.

ان مقدار الوارد من المصوغات الأجنبية زهيد جدا اذا قورن بمقدار ما يصنع فى نفس القطر والسبب فى ذلك أن المصوغات التى تروج بين أهل البلاد هى من نوع خاص قاصر على هــذا القطر ومخالف كل المخالفة للصوغات الأوروبية ذات الشكل البديع.

وقد جاء فى احصاءات الجمـارك أن أعظم قيمة بلغتها واردات المصوغات الأوروبية كانت فى سنة ١٩٠٥ وهى مع ذلك لم تجاوز ٢٠٢٣٤ جنيها.

هذا وقد انحصرت تجارة المصوغات فى جميع أنحاء القطر بين أيدى القبط على الاجمال وكأن هؤلاء القوم أخذوا يواصلون الاشتغال بهــذه الصناعة التى توارثوها عن قدماء المصريين فانهم لا يزالون الى اليوم يباشرون بعض عمليات السبك والطرق التى كانت تستعمل قديما ولدينا أمثلة منها فى دار الآثار المصرية. على أنه يوجد بالقاهرة التى تعــدّ أكبر مركز لهــذه الصناعة طائفة من الاسرائيليين يبلغ

عددهم ثلث من بهـا من الصياغ وهم يخرجون مقدارا وافرا من المصوغات وبضاعتهم رائجة فى جميع أرجاء البلاد . وليس يوجد بالعاصمة من المسلمين المتوفرين على هذه الصناعة إلا عدد يسير ولكن بها كثيرا من الصاغة السوريين والأرمن وهؤلاء الأخيرون يصنعون من الحلى المخرّمة أحسنها صياغة وأدقها صناعة كما أنهم يشتغلون بصنع الأدوات الفضية وترصيع الأحجار النفيسة . ويقوم صاغة الوجه القبلى بعمل أنواع من الحلى المخرّمة أيضا فيظهرون فى صناعتها شيئا كثيرا من حسن الاتقان وسلامة الذوق .

وقد عرف الأرمن بالبراعة فى نقش المعادن وفى ترصيع الجواهر وصقلها وثقب الأحجار كما اشتهروا بالحذق فى سبك المعادن النفيسة وقد برهنوا على عظيم مهارتهم فى كل هذه الأمور .

يقدّر عدد المشتغلين بالصياغة فى القـاهرة بمـا يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ صانع تقريبا ولكن عددهم الحقيقى يجوز أن يكون أكبر من ذلك .

أما فى الاسكندرية وهى المركز الثانى لهـذه الصناعة فمعظم الصياغ من القبط والبقية الباقيـة من المسلمين ومن العجائب أنه لايوجد بها من الصياغ اليهود إلا عدد طفيف لا يذكر وتقدّر قيمة ما يباع من المصوغات والحلى فى سوق الاسكندرية بمـا يختلف بين ١٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠٠٠ جنيه فى كل عام .

ويوجد بالقاهرة عدد من الصياغ الذين ينتمون الى أصل روسى وكذلك طائفة من الصاغة الطليان ولكن معظمهم يشتغلون عند أصحاب المتاجر الأوروبية .

تمتاز الحلى الوطنية على العموم برجاحة وزنها ولكنها تخف وزنا وتزداد اتقانا ودقة تبعا لرقى أصحابها فى مراتب الهيئة الاجتماعية ابتداء من فلاحات النوبة والصعيد الى عقائل القاهرة ومخدّراتها . على أنك لا تجد حتى فى أدق المصوغات وأجودها شيئا فائقا من حسن التصميم أو قوة الابتكار ولا تزال الفكرة الشائعة بين معظم الطبقات أنه لا موجب للاهتمام بدقة الصياغة متى كان المصوغ راجح الوزن رصينه .

وهذه الفكرة سائدة أيضا فيما يختص بالمصوغات الفضية فانك تجد الكؤوس والآنية المصوغة من الفضـة محلاة برسوم مبهرجة منقولة عن أصل تركى أو طليانى ومغشاة تغشية كهربائية بطبقة رقيقة من الذهب لا يراد بها زيادة حسن الآنيـة واتقانها بقدر ما يراد بها التظاهر والتبهرج . ولا شك أن معظم هـذه المصوغات يكون أوفر حظا من الحسن والبهاء لو كان خاليا من التـذهيب ولكنه محكم الصنع والتهذيب .

وقد اختص بعض الأقاليم بأنواع معينة من الرسومات ففى الصعيد مثـلا يتخذ النساء أقراطا على هيئة نعل الجواد أو الساقية أو الهلال ومزخرفة باطار فى منتهى الكثافة والمتانة ذى حاشية مشرشرة أو متعرجة . وفى القاهرة يتحلى نساء الطبقات المتوسطة اللواتى لايزلن متمسكات بالخرافات والخزعبلات بأقراط مطروقة أو مشبكة على هيئة الكف تسمى "يد فاطمة" أما نساء الطبقات العليا فيلبسن أقراطا أحسن صنعا وأرقى شكلا مرصعة باللؤلؤ فى أكثر الأحيان . وفى المنوفية يستعمل الفلاحات نوعا يسمى "الدندش" بينما يستعمل أهل الدقهلية والشرقية نوعا آخر يسمى "الطارة" أما فى القليوبية فالصنف المستعمل يسمى "البنهاوى" وأما فى الشرقيـة فأكثر المصوغات انتشارا ما كان على هيئة

سمكة ولا نزاع فى أن هذا الرسم هو البقية الباقية من الشعار الذى كان يرمز به الى مصر فى عهد الدولة الرومانية المسيحية إذ كان هذا الشعار على صورة سمكة .

من العيوب الخطيرة التى تؤثر فى حالة هذه الصناعة إفراط أصحابها فى التخصص فانك لا تجد بين الصياغ الوطنيين إلا النزر الطفيف — ان صح وجود أحد على الاطلاق — ممن يحذقون صناعتهم كل الحذق ويضربون فى حرفتهم بحق إذ ليس بينهم من يتعدّى الاشتغال بجزء معين من الصناعة كترصيع الأحجار الكريمة أو السبك أو النقش أو الصقل الخ . فكل مشروع يراد به ترقية هذه الحرفة ينبغى أن يرمى الى توسيع خبرة الصانع وافساح دائرة معرفته بكافة الأشغال المتعلقة بصناعة المجوهرات والمصوغات والرسم والتصميم . ومما يذكر فى هذا الموضع أنه لايوجد غير الأوروبيين وبعض الأرمن ممن يستعملون رسومات فنية صحيحة كما أنه ليس بين الصياغ من يستطيع ابتداع أشكال جديدة غير هؤلاء أيضا .

والظاهر أن العقبة الكبرى التى ينبغى تذليلها حتى ينفتح سبيل الرقى لهذه الصناعة إنما هى تربية جمهور المصريين على سلامة الذوق وارشادهم الى الرغبة فى الأشغال المتقنة والحرص على اقتناء المصوغات المحكمة بدلا من اقتصارهم كما يفعلون فى الوقت الحاضر على اعتبار الحلىّ وسيلة لادّخار ما يفضل عن حاجتهم من النقود فلا يقبلون على شرائها إلا لهذا الغرض .

يتفق أحيانا أن يحصل بعض التغيير والتعديل فى أشكال المصوغات الدقيقة التى تعرض فى أسواق القاهرة والاسكندرية والصياغ يعزون هذه التعديلات الى مطالب السوق وتكون فى أكثر الأحيان مقتبسة عن أصل تركى أو أوروبى على أنه يمكن صنع مصوغات دقيقة فاخرة على طراز عربى أو مصرى لأهل الميسرة والغنى اذا أمكن الحصول على نماذج الرسومات واستطاع الصياغ تقليدها . وقد طلب أحد المهرة من الصاغة أن تعطى له رسومات وصور من الأشياء المودعة بدار الآثار المصرية فصرح له بنقل الرسومات التى عملها قسم الفنون الزخرفية بمدرسة الصنائع ببولاق ولم يكن فى طاقته أن يضع رسومات بنفسه . فكل هذا يدل على ضرورة انشاء مدرسة للرسم العملى فى الصياغة وأشغال المعادن الكريمة ويكون محل هذه المدرسة فى وسط سوق الصاغة نفسها .

ومثل هذه المدرسة ينبغى أن تفتح أبوابها لمن يؤمها من الرجال الصناع فى أوقات فراغهم بلا قيد ولا شرط وكذلك لمن يقصدها من التلاميذ الصغار فيقضون فيها مثلا نصف اليوم . ويجب أن يكون مقرّها فى سوق الصاغة حتى لايتحمل من يقصدها من الصناع فى وقت فراغه إلا أقل مايمكن من المشقة كما ينبغى أن تجهز بالقدر الكافى من الخامات اللازمة للتعليم العملى حتى يتيسر للتلاميذ أن يستعملوا هذه الخامات فى التمرن على الأساليب الحديثة فى الصناعة ويتعين أيضا أن تشتمل هذه المدرسة على طائفة من نماذج الحلى المصرية وعلى بعض آثار قديمة من طرائف المصوغات اذا أمكن وينبغى أن يكثر طلبتها من زيارة دارى الآثار العربية المصرية .

أشغال الحفر فى النحاس وزخرفة المعادن

يتضح لمن يجيل النظر فى الأوانى العربية السورية القديمة المصنوعة من النحاس والبرنز أن تلك المصنوعات الفاخرة من المعادن المنقوشة كانت قاصرة على ذوى الجاه والثروة من عليّة القوم وأنه لمن

الخطأ الظن بأن أمثال تلك المصنوعات البديعة النقش والنحت كانت شائعة الاستعمال بل يغلب على الظن أن أهل الطبقات الفقيرة من المصريين كانوا لايقتنون من الأواني النحاسية ما هو أكثر زخرفة وأدق صناعة من الأدوات الشائعة بين أمثالهم من أهل هذا العصر . وإنا لنجد على كثير من طرائف الآثار القديمة أسماء بعض السلاطين وكبار الموظفين ولا يصنع اليوم شئ من هذا القبيل لأن الاقبال عليها لم يعد كعهده حينما كان أثاث البيت لايتجاوز أو لا يكاد يتجاوز مصابيح النحاس والشمعدانات والصحون والآنية .

فى العصر الحاضر يجد سراة المصريين وأغنياؤهم أبواب الأسواق الأوروبية مفتوحة بين أيديهم فيؤثرون بطبيعة الحال اقتناء الأدوات الرخيصة من الخزف والمعدن على اقتناء المضنوعات المتخذة من النحاس المحفور وهى المعروفة بغلاء الأثمان . وطالما سمعنا القوم يأسفون على انحطاط المهارة اليدوية بين الصناع المشتغلين بزخرفة المعادن وقد فات أولئك الآسفين أن الظروف التى يشتغل فيها أولئك الصناع قد تغيرت تغيرا كليا : مثال ذلك يزعم القوم أن الصوانى التى تصنع اليوم أخف وزنا وأقل حسنا من نظائرها القديمة ولكن نظرة واحدة الى حافات هذه الصوانى كفيلة بايضاح السبب فى هذا الاختلاف .

كان النحّاس فى الزمن الماضى ينحت الصينية من كتلة من النحاس رقيقة بقدر المستطاع ولكنها لاتزال كثيفة جدا بالنسبة للقدر المطلوب فكان يشرع فى العمل بقطعة من النحاس يزداد وسطها رقة بالتدريج كلما مضى فى العمل ولكن أطرافها تظل كثيفة حتى اذا تم الشغل كان له من ثخانة حاشيته مع رقة سائره منظر حسن أما اليوم فالصانع ينحت الصينية من لوح معدنى قد قطع بواسطة الآلات ثم يكوّن الحاشية بثنى المعدن على نفسه أو بلى أطرافه على سلك .

فالرغبة فى الرجوع الى الحواشى العتيقة انما هى رغبة فى العودة الى أساليب العمل القديمة وظروفه الشاقة وفى ذلك مافيه من التعب العقيم والجهد العديم الفائدة وانما الأفضل ارشاد الصانع الى تهيئة الأطراف على شكل جميل أقرب الى قواعد الفن وعلى صورة مناسبة لأساليب العمل الحديثة وان يحاول طرق الآنية والصحون على أشكال مونقة بدلا من التزام الأطراف القائمة أو المائلة مما يشاهد الآن فى الأسواق ويذكر المتأمل بأدوات المطابخ المتداولة فى أوروبا .

وقد ترتب على تغير المهتمين باقتناء هذه النفائس منذ الفتح العربى إذ كان أغنياء الموظفين يوصون بعمل المصنوعات النحاسية لاستعمالها فى مرافقهم الى يومنا هذا إذ أصبح شراؤها قاصرا على المثريين من السياح الذين لايقصدون بها إلا مجرد الزينة : نقول قد ترتب على هذا التغير اضمحلال عظيم لهذه الصناعة فقد ذهبت طلاوة الفن البديع القديم وحل محلها نوع من الزخرفة المنحطة لجميع المصنوعات النحاسية التى تعمل اليوم للسياح منحطة من حيث التصميم ومبهرجة من حيث الزخرفة .

وذلك أن النقوش العربية القديمة التى كانت تحفر باتقان ومهارة فى رقعة بسيطة والتى كانت تشتمل فى احدى نواحيها على اسم صاحب الأداة وفى ناحية أخرى على اسم الصانع المفتخر بطرائفه ومآثره قد استعيض منها الآن بتهاويل عربية رديئة الرسم رديئة الصنع تستعمل كيفما اتفق من

غير أدنى تمييز وبلا أدنى ذوق سواء من حيث التحضير أو من حيث الوضع ولكن لاحرج ولاملام على صانع قد انحصر معظم عمله فى اخراج مصنوعات زخرفيـة محضة لعلها تكون عديمة القيمة فى نظره اذا اندفع الى المبالغة فى زخرفتها رجاء المغالاة بأثمانها .

ومما يذكر هنا أيضا أن الأداة فى كثير من الأحيان لا تصنع فى القاهرة بل تكون من الواردات الأوربية المصنوعة على الآلات ويقتصر هنا على مجرد نقشها .

لاريب فى أن هذه المصنوعات تصادف قسطا من الرواج — وان تكن أسواقها محدودة — متى كانت ذات قيمة فنية صحيحة ومتى تقدّم الصناع فى اتقانها وتهذيبها ولا نرى علاجا لهذه الحالة سوى ماسبق ذكره من وجوب انشاء مدرسة جامعة للرسم فى الأسواق التى تباشر فيها هذه الصناعة فان مدرسة من هذا القبيل جديرة أن تربى حسن الذوق عند نقاشى المعادن وبالتالى عند الجمهور . أما فيما يختص بالأدوات المنزليـة المعتادة التى تصنع من النحاس فحسبنا القول بأن مصانع القاهرة كافية للوفاء بمطالب السوق من هذه الأدوات النافعة الرخيصة وأن الأيدى العاملة التى تقوم بعمل هـذه المصنوعات البسيطة جديرة ولاشك بأن تؤدى عملها بطريقة أنفع وأجدى .

القسم الثانى — خرط الخشب وصناعة الأثاث الدقيق

لانزاع فى أن صناعة النجارة المصرية الدقيقة لاتبلغ فى هذا العهد من ارتفاع الشأن وحسن الاتقان مبلغها فى عهد الدول العربية . بَيْد أنه قد بذل فى خلال السنوات الأخيرة عدة مساعٍ جدية فى سبيل انهاضها فأصابت كثيرا من النجاح والتوفيق والواقع أنه بفضل ما أخذ القوم يبدونه من الاهتمام بالفنون العربية وما شرع أولو الأمر يظهرونه من الاعتناء برعاية هـذه الفنون واحيائها قد جعل الناس منذ مدة من الزمن يتعوّدون الحذو على أمثلة الفنون القديمة فى صناعة الأثاث وبعض الأصناف الأخرى كما أنشؤوا يطبقون هـذه الفنون على مقتضيات الظروف الراهنة . ومن هنا جاء الارتقاء الذى حدث أخيرا فى صناعة الأثاث العربى والتطعيم والخراطة الخ تلك الصناعات التى لم يغب عن المدارس الصناعية أن تدرجها فى مناهج تعليمها .

على أن لايوجد الآن إلا قليل من النجارين يستطيعون أن يفهموا ويصنعوا حشوات هندسية جميلة كالتى تشاهد فى أبواب المساجد وفى الخزائن المثبتة فى حيطان البيوت العربية القديمة .

أما صناعة الحفر فى العاج فقد أصبحت تنحصر فى عمل أدوات صغيرة يسهل بيعها كالمنشات وأيدى العصىّ ومقاطع الورق وأنصبة الريش وانك لتجد فى جميع هذه الأصناف أثر الرسومات الأوروبية واضحا جليا . ومعظم هذه المصنوعات يعمل بغير اعتناء وتهذيب وتصميماتها فى العادة أقرب الى الغرابة منها الى الحسن والطلاوة ، ذلك فضلا عن أنها محصورة فى دائرة ضيقة إذ ليس هناك إلا نموذجان أو ثلاثة تكرر المرة بعد الأخرى سواء فى القاهرة أو فى أسيوط . وأما أشغال التطعيم والمشربية فالقائم بها فى الجملة — حتى فى المصانع الكبيرة بالقاهرة — صناع من الوطنيين ولكن الأعمال الدقيقة من أشغال الحفر والتطعيم يعهد بهـا أحيانا الى طائفة من الصناع الايطاليين . ويتضح للتأمل فى أحاسن المصنوعات القـديمة أن القوم كانوا يتخيرون الخشب الصلب الجيد فيطعمونه بالعاج والأبنوس ومقطعات الخشب

الملوّن وكانوا يجعلون التطعيم فى تجاويف محفورة فى الرقعة . اما الان فقد تغيرت طريقة العمل فأصبح القوم على العموم يتخذون رقعة مستوية من الخشب فيلصقون بها قطع العاج والأبنوس لصقا ثم يملئون المسافات الفارغة التى تتخللها بخليط من الغراء ونشارة الأبنوس .

فهذا الشغل الذى لا يخرج فى الحقيقة عن عملية من عمليات اللصق لا يلبث أن يتساقط متى تعرض لرطوبة الجوّ وتقلب حرارته . والسبب الأكبر فى هذا الانحراف عن الطريقة القديمة رغبة الصناع فى عمل مصنوعات رخيصة يكون لها مظهر الشغل المتقن الفاخر وذلك وفاء بمطالب السياح وأغنياء الوطنيين فلم يجدوا سبيلا الى ذلك إلا باتباع أسلوب منحط فى الصناعة ولم يحجم الجمهور الذى قلما يدرك الفرق بين الغث والسمين من المصنوعات عن اقتناء هذه الأمتعة الرخيصة الرديئة والاستعاضة بها من الأدوات القديمة المتقنة واستمرت الحال على هذا المنوال حتى اندثرت الطريقة الغابرة السديدة أو كادت . أضف الى هذا أن رسوم الزخارف المستعملة الآن ليست على ما يرام من الاتقان وأن الحاجة ماسة الى رسوم يكون لها من سلامة الذوق وحسن التنسيق فى توزيع التطعيم على أجزاء الرقعة المختارة من جيد الخشب ما يعيد الى هذه الصناعة ذلك الجلال وذلك الاحتشام الذى هو زينة الطرائف القديمة ومصدر بهائها . ولا شك فى أن مثل هذا الشغل يكون أعظم كلفة من الأدوات التى تصنع الآن ولا يتيسر عمله إلا لتصريفه بين طائفة المتنورين أو لتصديره الى كبار التجار الأوروبيين . ولا نزاع فى أن هذه السوق جديرة بقبول مقدار معين من دقائق هذه المصنوعات وهذا هو الداعى الى ادماج أساليب الصناعة المتقنة فى منهج التعليم بالمدارس الصناعية .

ولا يسعنا إلا أن نكرر هنا ما سبق ذكره وهو أن تعليم الرسم على نطاق واسع أمر ضرورى لهذه الصناعة شأنه فى سائر الصناعات الزخرفية ومن البداهة المقررة أن العين هى السبيل المؤدّى الى تربية الذوق الفنى لذلك ينبغى أن يعرض على أبصار المتعلمين والمتخرجين فى أكثر الأحيان بل على الدوام طائفة من غرر الفنون القديمة وطرائفها .

قد يكون التخرج (apprentissage) فى المصانع اذا توفر فيه حسن الرقابة والرعاية والتنشيط أجل فائدة من التعليم فى المدارس الصناعية ، وذلك من الوجهة الفنية فان الفنون القديمة ما بلغت مبلغها من الرقى والتقدّم إلا بفضل التخرج وتلقى أسرار الصناعة بين أكناف الأسرة . لهذا ينبغى على الحكومة وأهل الثراء ومديرى الصناعات أن يشجعوا أصحاب المصانع الذين يخرجون نجباء الصناع وينتجون غرر المصنوعات وذلك بأن يقبلوا على ثمرات أيديهم ويستعرضوها ويشتروها ويمنحوهم ما يستحقون من المكافآت والميزات . فبهذه الوسيلة ترتقى الصناعات الزخرفية ويرتفع شأنها وتنجو من الانحطاط الى منزلة البضاعة المزجاة .

الملحـــق الخامس

مذكرة عن صـــناعات الجلد فى مصـــر

ما برحت أشغال الجلود منذ قديم الزمن ذات شأن وأهمية فى هـذه البلاد فقد برع فيها قـدماء المصريين وكانت طريقتهم فى لصق الجلود الملوّنة على رقعة من الأديم الأحمر القانى هى الأصـل فيما نراه اليوم من النقوش والزخارف التى تحلى بهـا الخيام وقد دلت الآثار أيضا على أن صناعة الحقائب من الجلد قد وصلت الى درجة رفيعة من الاتقان منذ أقدم العصور .

وليس فى هـذا شئ من الغرابة فانه لمـا كانت الزراعة صاحبة المنزلة الأولى فى مصر وكانت تربية المواشى عاملا من أهم عوامل الزراعة فلا جرم أن يتوفر فى كل عام كمية عظيمة من الجلود الخام وهذه بالضرورة تكون ركنا جليلا من أركان التجارة والصناعة فى هذه البلاد .

والعادة فى تصريف هـذه الجلود أن جانبا كبيرا من جلود الضأن والجاموس ينظف ثم يجفف ويملح لوقايته من التعفن وبعد ذلك يصدر الى أوروبا للدباغة . ويبلغ ما يصدر سنويا بهذه الكيفية نحو ربع مليون من الجلود الكبيرة وفى سـنة ١٩١٦ بلغ ما أرسل الى الخارج من جلود الضأن نحو مليون وربع مليون .

وبالرغم من تصدير هـذه الكميات الوافرة من الجلود الى الخارج يبقى فى القطر مقـدار كبير يعالج بالصناعة فى داخل البلاد . فجلود الضأن تحوّل الى فراء وسجاجيد توضع تحت الاسرة وفى العربات وجلود المـاعز يصنع منها القرب لحمل المـاء ومخض اللبن . ثم ان كثيرا من الجلود يقـدّم للدباغة فى المدابغ العديدة المنتشرة فى أنحاء القطر وأهم المدابغ توجد فى القـاهرة والاسكندرية حيث يبلغ عددها أربعين مدبغة مع أن كل مدابغ القطر لا تتجاوز المـائتين .

ومع أن بعض هـذه المدابغ يشتغل بآلات حديثة الطراز ويتبع فى الصـناعة الأساليب العلمية والعملية فمعظمها لايزال ناقص المعدّات يشـتغل بأجهزة عتيقة ويتبع الطرائق البلدية من غير اهتداء بالقواعد العلمية . على أن بعض هذه المدابغ الصغيرة المجهزة بأعتق المعدّات وأقلها اتقانا ودقة تتوصل أحيانا الى انتاج جلود لابأس بحسنها وجودتها ذلك فضلا عن جلد الغزال البديع الذى يصنعه العربان البشارين وربمـا كان هذا النوع من أحسن أنواع الجلود .

قلما يكون الجلد المدبوغ بمصر فى المكانة الأولى من الجودة ولا يزال أحسن أصـناف الجلود يرد الينا من الخارج وتقدّر قيمة الوارد من الجلد فى وقت السلم بما يبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه فى العام .

ومما يؤخذ على المدابغ المصرية حتى ما كان منها مجهزا بمعدّات حديثة وجاريا على أساليب علمية أن معظم الجلود التى تدبغ بها فى الوقت الحاضر منحط النوع والسبب فى ذلك أن كثرة الاقبال وارتفاع الأسعار قد بعثاهم على التسرع فى تحضير الجلود وعدم العناية باتقانها مع الاستمرار على اسـتعمال المواد الكيماوية المضرة إذ لا هم لهم إلا دبغ أعظم كمية من الجلود من غير اهتمام بجودة الأديم واتقان دبغه . على أن هـذه المدابغ جديرة باخراج أنواع فاخرة من الجلود تضارع الجلود الأجنبية وقد أثبت ذلك

وقام الدليل على امكانه بما عرض فى معرض المصنوعات المصرية بالاسكندرية كما ثبت أيضا بما يرى الآن فى السوق من بعض أصناف الجلود التى اعتنى بدبغها اعتناء مخصوصا .

تمتع المدابغ المصرية فى الوقت الحاضر بفترة من الرخاء النسبى وان كانت تكابد عناء من صعوبة الحصول على خلاصة التانين وما يلزمها من الأصباغ فقد شح الوارد من هذه الأصناف فارتفعت أثمانها .

ولكى يحافظ الأديم المصرى على ما أحرز الآن من الرواج متى استأنفت التجارة سيرتها المعتادة لا بد للصناع أن يتقدّموا فى تحسينه تقدّما عظيما .

ويرجع السبب فى رداءة الجلود المدبوغة فى مصر الى جهل الصناع بأسرار الدباغة واستعمالهم طرقا عتيقة غير علمية والى نقص المعدّات والآلات .

يحتاج مديرو المدابغ المصرية الى من يمدّهم بالمعونة والمشورة فيما يختص باتباع أساليب الصناعة المتقنة والأنفع فى هذا الصدد أن يعرض عليهم مثال عملى لكيفية ادارة المدابغ وهذا ما حدا مجلس مديرية الدقهلية الى الاهتمام بانشاء مدبغة حديثة المعدّات والأساليب وكان ذلك بناء على ما اقترحته ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى وبفضل ما أسدته من المساعدة . ولا شك أن مثل هذا المصنع جدير أن يكون قدوة صالحة لسائر المدابغ وبذلك يساعد مساعدة جدّية على تحسين أساليب العمل وانتاج أنواع متقنة من الجلود .

واذا كان التعليم الفنى هو أهم شئ يعوز هذه الصناعة فهناك أيضا عدّة مساوٍ أخرى ينبغى الالتفات اليها وهى تنحصر فى العيوب التى تصيب الجلود قبل وصولها الى أيدى الدباغين وكل هذه العيوب مما يمكن تلافيه .

فأوّل هذه الآفات الثانوية الدودة التى تصيب جلود الماشية وتحدث ثقوبا فى الجزء الأعلى من الرقبة وهو الذى يلى أحسن قسم فى الأديم ومن حسن الحظ أن عدد المواشى المصابة بهذه الآفة غير عظيم ولكن اذا اهتم الأطباء البيطريون بالأمر ووصفوا العلاج الذى يحمى الماشية من هذه الدودة كان فى ذلك تلافيا لخسائر جمة .

والأمر الثانى الذى يتلف الجلد كىّ الحيوانات بالحديد المحمى فان الجزء الذى تمسه المكواة لا يمكن الانتفاع به وذلك مما ينقص قيمة الأديم .

وعلاج هذه الحالة منع الكى واذا لم يكن منه بدّ فلتصدر الأوامر بأن لا يكوى الحيوان إلا فى ساقه .

على أن أبلغ الاضرار التى تصاب بها الجلود هى الخروق التى تحدث فيها باهمال الجزارين أو قلة مهارتهم وقد قرّروا فى المذابح نظاما يقضى بمنح جوائز لمن يحذق سلخ الجلود دون أن يحدث فيها خروقا عديمة الفائدة وقد أدّى ذلك الى تحسن عظيم فى هذا الصدد ولكن من المحقق أنه ما دام الجزارون جاهلين بطرق السلخ الصحيحة فنظام الجوائز لن يستطيع حسم الداء من أصله .

يعمل من الجلود المدبوغة فى مصر أصناف شتى من المصنوعات المستعملة فى كافة المرافق ومن الجلى أن متانة هذه المصنوعات وقيمتها تتوقفان على نوع الخامات التى يستعملها الصانع .

ونحن فى غنىً عن التنويه بما لهذه الصناعة من اتساع النطاق فقد دل احصاء سنة ١٩٠٧ على أن عدد المحترفين فى ذلك العهد بأشغال الجلود كان يبلغ ٢٠٠٠٠ ولكن ليس لدينا من البيانات ما يظهر قيمة المصنوعات المنتجة ومما يذكر فى هـــذا المقام أنه يوجد أقسام لأشغال الجلود فى ثلاث عشرة مدرسة صناعية ويبلغ عدد الملتحقين بها من التلاميذ ٢٩٥ .

والقسم الأكبر من هؤلاء العمال يشتغلون بصناعة الأحذية فان عددهم بحسب الاحصاء الأخير يبلغ ١٧٦٣٧ ثم يلى ذلك صناعة السروج والأطقم وعدد المحترفين بها ٢٣٨٦ .

وقد تقدّمت هـــذه الصناعة تقدما عظيما منذ نشـــوب الحرب فقد أنشئت مصانع عديدة لعمل الأحذيه إما بصفة مصانع ملحقة ببعض المحال الكبيرة المشتغلة بتجارة الأحذية كما هى الحال فى القاهرة والاسكندرية وسائر المراكز التجارية الكبرى وإما بصفة مصانع مستقلة تقدّم ماتصنعه من الأحذية الى أصحاب المحال التجارية الصغيرة .

وبهذه الطريقة أصبح فى وسع أرباب المتاجر الكبيرة أن يصنعوا فى ورشهم الخاصة نحو ٢٥٪ من أجود الأحذية التى فى مخازنهم وذلك فضلا عما يصنع بناء على طلب أصحاب التواصى من الأحذية الفاخرة المتقنة المحكمة . وينحصر معظم الأشغال التى تقوم بها المصانع المستقلة فى عمل الأحذية الرخيصة وقد اشتهرت دمياط بنوع خاص فى صناعة هذا النوع من الأحذية .

وقد راجت صناعة الحقائب والشنط رواجا عظيما أثناء الحرب سواء فى الأقسام الملحقة بالمدارس الصناعية أو فى المصانع التى تشتغل لحساب المحال التجارية .

ومعظم هذه المصنوعات جيد متين وليس هناك سبب يحول دون رواج هذه الصناعة على وجه دائم لاسيما اذا تقدّم أهلها فى صنع ما هو أجود وأرقى ولكن لا يعزب عن البال أن اتقان أشغال الجلود بوجه عام وارتقاء صناعة الأحذية بوجه خاص يتوقف على تقدّم الدباغة واذا تذكر المرء أن القطر فى سنة ١٩١٣ قد استورد ٧٩٢٠٠٠ زوج من الأحذية اتضح له مقدار الأهمية التى تكون لصناعة هذا شأنها من الرواج متى سيّرت فى منهاج السداد والحكمة ومتى أصابت من المساعدة قسطا معقولا .

فيظهر مما ذكر أن الدباغة وأشـغال الجلود من الصناعات الجديرة بالمساعدة والتنشيط فى مصر وأن حالة القطر من هــذا الوجه تشابه كل المشابهة حالة مراكش وتونس وهما من البــلاد المشهورة بأشغال الجلود .

ولا غرو فكل الظروف الطبيعية موافقة لهذا الغرض فان القطر ينتج مقادير وافرة من الجلود وهى المادّة الخام التى تقوم عليها هذه الصناعة كما أن الأيدى العاملة رخيصة الأجر غزيرة المورد وقد أثبت المصرى أنه صانع ماهر فى هذا النوع من العمل .

زد على ذلك أن هذه الصناعة لاتحتاج الى آلات ومعدّات كثيرة فمن المستطاع إنشاء ورش وطنية صغيرة برأس مال زهيد للغاية .

وبهذه الكيفية يمكن أن يعمل فى نفس القطر كثير من البضائع التى كانت تجلب من الأسـواق الأجنبية سالفا .

فيتبين من كل ما تقدّم أن هذه الصناعة خليقة بالنجاح متى بذل قليل من الجهد فى سبيل تحسين منتجاتها .

لهذا تقترح اللجنة ما يأتى :

(١) ينبغى أن تجهز المدابغ بالآلات اللازمة لانتاج جلود جيدة . فان المعدّات الجوهرية لمدبغة صغيرة لاتقتضى رأس مال عظيم فضلا عن أن الفائدة التى تحصل من تحسين المصنوعات جديرة أن تفى بتكاليف الإنشاء فى وقت قصير جدّا ؛

(٢) ينبغى إنشاء مدبغة أو أكثر فى مراكز تختار لهذا الغرض لتكون قدوة صالحة لسائر المدابغ ولكى تقدّم للصناع ما يفتقرون اليه من النصائح النظرية والايضاحات العملية ؛

(٣) يمكن للمحترفين بأشغال الجلود — حتى أصغر المشتغلين بعمل الأحذية — أن يزيدوا نتاجهم زيادة هائلة من غير أن يتكبدوا زيادة فى أجور العمال وذلك باستخدام آلات صغيرة جدّا تدار بتيار كهربائى يرد اليهم من محطات الكهرباء المركزية ؛

(٤) تعيين طائفة من المعلمين المتجولين الأكفاء لصناعة الدباغة وأشغال الجلود وتقرير جوائز لأحسن الأشغال ؛

(٥) أن يتناول التعليم الصناعى فى المدارس التى بها أقسام للأحذية تلقين الأساليب الجديدة بتحسين المصنوعات وتهذيب الأشغال الى أقصى غاية ممكنة ويحسن تقرير اعتمادات لارسال النجباء من التلاميذ الى مصانع أوروبا .

الملحـــق الســادس

مذكرة عن صناعة الزيوت المصرية التى تعتصر بالطرق اليدوية

يوجد فى كل من الوجه القبلى والوجه البحرى بالقطر المصرى مصانع عديدة لاستخراج الزيت من الحبوب النباتية .

ففى الوجه القبلى يعتصر الخس والسمسم والدخن وفى الوجه البحرى تعتصر بزور الكتّان والقطن .

لايتجاوز عدد المشتغلين فى كل مصنع قدرا زهيدا ويحتاج فى ادارة المعصرة الواحدة الى خمسة عمال على الأقل ويبلغ متوسط العمال فى كل مصنع عشرة أشخاص تبعا لعدد المعاصر وكمية الزيت المستخرج .

طريقة العمل — تستخرج الزيوت بوجه عام على درجة الحرارة المعتادة ولكن أساليب العمل تختلف باختلاف الحبوب المعتصرة .

زيت السمسم — السمسم على نوعين إما أبيض وإما أحمر فالسمسم الأحمر يغمر بالماء مدّة عشر ساعات (مدّة ليلة عادة) ثم يغسل بماء مملح ويحمص .

وبعد ذلك تمرّر حبوب السمسم خلال منخل ثم تسحق بين حجرى مطحنة فالمادة الحاصلة بهذه الكيفية يباع جزء منها فى الأسواق باسم "طحينة" وهى عبارة عن نوع غليظ من زيت السمسم . أما الباقى فيمزج بماء مملح ثم يوضع فى إناء خاص حيث يظل العامل يعتصر منه الزيت بقدميه طول النهار والكمية التى يحصل عليها رجل واحد بهذه الطريقة ترتفع فى المتوسط الى اردبين فى اليوم وفى خلال العملية المذكورة يلاحظ الزيت وهو يتكوّن على سطح المادة وهذا الزيت يباع فى الأسواق باسم "زيت السيرج" والمادة المتخلفة فى الاناء تسمى "الكسب" وهى تستعمل غذاء بين الطبقات الفقيرة وبعض الفلاحين يقدّمها علفا للحيوانات .

وعند ما يستعمل السمسم الأبيض ترسل الطحينة المستخرجة من المعصرة الى السوق ولا يحجز منها شئ لعمل الزيت وهى تستعمل غذاء ولا يستخرج منها كسب على الاطلاق .

زيت الزعفران — يعرف الزيت المستخرج من الزعفران باسم "الزيت الحلو" وطريقة عمله أنه بعد سحقه بين حجرى طاحون خاصة تسمى "الرحاية" يمرر خلال منخل لفصل الحبوب عن القشر . ثم تودع الحبوب فى المطحنة وتمزج بالماء بنسبة أربعة جالونات من الماء لكل اردب من الحبوب .

وبعد أن تدور المطحنة بضع دورات يرى الزيت طافيا على سطح المادة وتستمر العملية أثناء عشرين دقيقة وفى خلال ذلك تحرّك الحبوب من وقت لآخر .

ثم توضع الحبوب المسحوقة بهذه الكيفية فى آنية من الخشب تسمى "القصاع" ثم فى سلال من القش وتمرّر تحت معصرة .

والمادة المتخلفة من هذه العملية تسمى "البقمة" وهى تباع للوطنيين الذين يستعملونها إما وقودا وإما غذاء للحيوانات .

زيت الخس — يستخرج بنفس الطريقة المذكورة آنفا ولكنهم اذا أرادوا استخراج زيت أرقى من المعتاد فصلوا القشر عن البزور قبل سحقها .

زيت بزر الكتان — يسمى الزيت المستخرج من هذه الحبوب "الزيت الحار" وطريقة عمله أن تسحق الحبوب وتطحن بنفس الكيفية المستعملة فى استخراج زيت الزعفران . ولكنه يحتاج فى طحنه الى كمية من الماء أكثر مما يحتاج اليه زيت الزعفران (ستة جالونات لكل اردب) ويستغرق أيضا زمنا أطول (نحو أربع ساعات قبل امراره فى المعصرة) .

زيت الزيتون — يعرف هذا الزيت باسم "الزيت الطيب" وطريقة عمله أن يسحق الزيتون فى المطحنة أثناء ساعة ونصف تقريبا الى أن يصير أقراصا يشاهد فيها الزيت . ثم يضاف اليه ماء بنسبة عشرة أرطال لكل اردب وبعد ذلك تستمر العملية نحو نصف ساعة وحينئذ توضع المادة فى سلال وتمرر تحت معصرة .

على أن زيت الزيتون لا يصنع مطلقا فى مصر فان الزيتون الذى ينتجه القطر لا يخرج من الزيت ما يفى بنفقات العمل ويرى القوم أن استيراده من الخارج أعود بالفائدة من صنعه فى مصر .

ملاحظات خاصة

ان صناعة الزيوت صناعة مهمة جديرة بالرعاية والاعتبار ومن الممكن ادخال تحسينات عظيمة تؤدى الى ترخيص الأسعار الحالية وهى :

زيت السمسم (السيرج)	٣ قرش	الرطل
« الزعفران (الزيت الحلو)	٢ ½	«
« بزرة الكتان (الزيت الحار)	٣ ¼	«
« الزيتون (الزيت الطيب)	٤	«
« الخس	٤ ½	«

ولا شك أن الطريقة الحالية المتبعة فى استخراج الزيت تحتاج الى كثير من ضروب التحسين والاتقان بالنسبة للقدار العظيم من المستهلك أو غير ذلك .

فمن ذلك أن السلال المتخذة من خوص النخل تمتص أثناء العمل كمية عظيمة من الزيت وبعد استعمالها مدّة من الزمن تباع للفلاحين فيشعلونها فى حفلاتهم الليلية ثم ان المعاصر المستعملة عادة لا تضغط الحبوب بالقوّة الكافية لاستخراج أعظم كمية ممكنة من الزيت وهى تحتاج لادارتها الى أربعة رجال فى المتوسط . أضف الى هذا أن مستودعات المعاصر تبنى بالحجارة أو بالآجر وهى تمتص مقدارا معينا من الزيت ولا يزال استعمال المستودعات الحديدية قليل الانتشار . على أن الكمية التى تمتصها المستودعات والسلال قليلة فى جانب ما يتخلف من الزيت فى الأقراص لعدم كفاية الضغط . ولا يزال الصناع فى معظم الأحوال يجهلون طريقة تنقية الزيت وهم يقتصرون على تنظيف الحبوب قبل معالجتها . وقد اهتدوا بمجرد التجربة الى اضافة كمية معلومة من البهار الى الزيت لتطييب رائحته .

تقدير الأثمان على وجه التقريب

يكتفى صناع الزيت بأرباح زهيدة . واذا كانوا يواصلون مزاولة صناعتهم فالسبب الأكبر فى ذلك بساطة مذهبهم فى الحياة وتقتيرهم فى النفقات . على أنهم خليقون باجتناء مكاسب أوفر مما يستفيدونه فى الوقت الراهن متى أخذوا أنفسهم باتباع الأساليب الحديثة والطرق المتقنة .

ولنضرب مثلا بزيت السمسم . يتراوح ثمن الأردب من السمسم بين ٢٢٠ قرشا و ٢٥٠ قرشا وهو يزن ٢٥٦ رطلا يستخرج منها مايختلف بين ١٧٠ و ١٨٥ رطلا من الطحينة يباع الرطل منها بسعر ١,٥ قرش فى المتوسط .

متوسط سعر الأردب من الحبوب	٢٣٥ ق
« الثمن الذى يباع به ١٧٧ رطلا من الطحينة	٢٦٦

جملة التكاليف :

ق ٢٣٥	ثمن الحبوب
٢٠	تكاليف العمل من أجرة صناع وثمن وقود وأجرة محل عن كل أردب
٢٥٥	جملة التكاليف

الربح فى كل أردب :

٢٦٦ — ٢٥٥ = ١١ قرشا تقريبا .

هذا اذا بيعت الطحينة قبل استخراج الزيت منها أما اذا استخرج الزيت فالربح يقل عن هذا المقدار .

زيت بزر الكتان — ثمن الأردب من البزرة من ٢٥٠ قرشا الى ٣٠٠ قرش وزن الزيت المستخرج ٨٥ رطلا .

التكاليف :

ق ٢٧٥	متوسط ثمن الأردب من البزرة .
٤٠	« تكاليف العمل من أجور وثمن وقود الخ من كل أردب .
٣١٥	جملة التكاليف

الايراد :

ق ٢٧٦	ثمن ٨٥ رطلا من الزيت بسعر الرطل ٣¼ ق
٥٠	« الكسب
٣٢٦	الجملة

الربح فى كل أردب :

٣٢٦ — ٣١٥ = ١١ قرشا

وقد يقل الربح عن هذا المقدار لا سيما عند ارتفاع أسعار البزرة والجارى عادة أن يخزن الصناع أثناء العام بضع مئات من الأرادب وخلاصة القول أن مصانع الزيت تفتقر الى كثير من وجوه الاصلاح والتحسين سواء من حيث الاستخراج أو من حيث التنقية وذلك ما لا بد منه اذا أريد الحصول على زيت أجود من المتيسر الآن مع تحمل أقل ما يمكن من النفقات .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن كافة الخامات اللازمة لهذه الصناعة متيسرة فى نفس القطر .

ويمكن ادخال تحسينات فى طريقة العمل يكون من شأنها زيادة أرباح الصناع بنسبة تقدر بنحو ٥٠٪ .

الملحـــق السـابع

مذكـرة عن صـــناعة الصـابون

يصنع الآن بمصر كمية كبيرة جدًا من الصابون ومع ذلك فالظاهر أن هذه الصناعة لم تستوف القدر الذى هى جديرة به من الرقى والاتساع فان قيمة الوارد من الصابون قبل الحرب كانت بحسب الاحصاءات الجمركية كما يأتى :

		جنيه
سنة ١٩١٢	صابون معتاد	٢٥٧٤٦٧
	« ممسك	١٥٧٠٢
سنة ١٩١٣	« معتاد	٢١٣٩٧٠
	« ممسك	١٧٩٢٤

وهذه أرقام عظيمة جدًا .

وكان الوارد من تركيا وحدها :

		جنيه
سنة ١٩١٢	صابون معتاد	٢١٨٦٩٥
« ١٩١٣	« «	١٨٠٥٦٢

فيستدل من هذا على مبلغ الأهمية التى يجدر بهذه الصناعة أن تحوزها متى توافرت الشروط اللازمة لنجاحها ورواجها .

لقد شرحنا فى صلب التقرير الشروط التى ينبغى توافرهـا فى مصر لكل صـناعة حتى يتيسر لهـا مزاحمة الواردات الأجنبية مزاحمة مقرونة بالنجاح . فحسبنا هنا أن نسردها بلا شرح :

(١) لا بد أن يكون فى مصر ذاتها الخامات اللازمة للصناعة ؛

(٢) « « « سوق رائجة لتصريف نتاج الصناعة ؛

(٣) ينبغى توجه الهمة الى المصـنوعات التى تكون كلفة نقلها الى مصر عظيمة بالنسبة الى نفقات صنعها فى المعمل ؛

(٤) ينبغى أن يكون فى نفس القطر العمال اللازمون للقيام بالصناعة ؛

(٥) لانشاء صناعات جديدة لا بد من تدبير رأس المـال الكافى .

(١) لابد أن يكون فى مصر ذاتها الخامات اللازمة للصناعة — هذا الشرط الأول لا يتحقق بالنسبة الى صناعة الصابون إلا تحققا جزئيا . فالواقع أن هـذه الصناعة تحتاج علاوة على زيت بزرة القطن الى زيت الزيتون وهذا ينبغى استيراده من الخارج . ولم يتوصل القوم — على الأقل الى يومنا هذا — الى عمل صابون جيد مع اسـتعمال زيت القطن بمفرده فإن هذا الزيت يحتوى على مواد معينة — لا سيما الأكرولين — تجعـل للصابون رائحة كريهة اذا اسـتعمل زيت القطن وحده . أضف الى ذلك أن الصابون المصنوع بهذه الكيفية لا يلبث صلبا زمنا طويلا .

وقد علمنا أنه لا يمكن اسـتعمال أكثر من ١٠٠ كيلو من زيت القطن فى كل ٣٠٠ كيلو من الزيت اللازم لهذه الصناعة فينبغى اذاً استيراد ٢٠٠ كيلو من زيت الزيتون من الخـارج فاذا تيسرت زراعة

الزيتون فى مصر كان فى ذلك فائدة عظيمـة وهم يزعمون أن أرض الفيوم تصلح لزراعة الزيتون بنوع خاص ولكن فحص هذه المسألة يخرجنا عن دائرة الصناعة الى دائرة الزراعة .

بيْد أن صناعة الصابون تحتاج فضلا عن المواد المشتقة من الحاصلات الزراعية الى مواد كيماوية ولا سيما الصودا الكاوية .

ولا بد لنا فى هذا المقام من البحث على سبيل الايجاز فى كيفية علاج الزيت بواسطة المواد الكيماوية لعمل الصابون .

إن أساس صناعة الصابون كما يأتى :

تعالج المواد الدهنية بقاعدة قوية (التصبين) ويكوّن منها أوّلا أملاح حامض دسم (الصابون) وثانيا جلسرين .

والقاعدة المستعملة فى أكثر الأحيان هى الصودا الكاوية . ويحصل على الصودا الكاوية بمعالجة كربونات الصودا بواسطة الجير . فلا بد اذًا من الحصول على كربونات الصودا .

وهى توجد بالحالة الطبيعيـة فى وادى النطرون فهى اذًا من الحاصلات المصرية وبواسطة الجير — الذى هو قريب المنال فى مصر — تستخرج شركة الصودا والملح الصودا الكاوية من النطرون الموجود فى وادى النطرون فإما أن تبيعها لأرباب المضانع المصرية وإما أن تصدرها الى الخارج .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن أصحاب المصانع المصرية يشتكون من شدة الشروط أن تشترطها شركة الملح والصودا ويقولون انها فادحة باهظة .

وليس من شأننا البحث فيما اذا كان لهذه الشكوى أساس من الصحة ولكنا نرى من الواجب علينا تقرير مبدأ جدير بالرعاية وهو أن حاصلات البلاد ينبغى المحافظة عليها والانتفاع بها فى نفس القطر ولا يجوز بحال من الأحوال تصديرها الى البلدان الأجنبية ما لم تتعذر وسائل الانتفاع بها فى مصر .

وهنا يخلق بنا أن نثبت هذه الملاحظة الهامة وهى أن الواجب يقضى ببذل منتهى الطاقة فى صيانة الثروة المصرية سواء كانت زراعيـة أو معدنية . ان مصر فى حاجة الى السماد فهى أحق من كل بلد سواها بالانتفاع بما فيها من مناجم فوق الفوسفات وهى أيضا فى حاجة الى السماد فينبغى عليها أن تحتفظ بما فيها من منابع البترول .

ولنرجع الى مسئلة الصودا الكاوية فنقول ان بعض أصحاب المصانع يضطرون ، على ما يظهر ، الى استيرادها من بلاد الانجليز وبعضهم يجد من الأفيد استيراد كربونات الصودا ومعالجتها بالجير لاستخراج الصودا الكاوية .

وقد كان متوسط قيمة الوارد من الصودا الكاوية قبل الحرب ٨٠٠٠ جنيه فى العام .

من هذه الأمور جميعها يستنتج ما يأتى :

اذا كان القوم فى مصر يستوردون الصودا الكاوية تارة وكربونات الصودا تارة أخرى فلماذا لا تصنع كربونات الصودا فى مصر ؟

يزعم بعض العارفين بالشؤون الصناعية أن هذه الصناعة لا تتيسر فى مصر فلننظر فى المسئلة بعين الروية .

لصناعة كربونات الصودا طريقتان :

(أ) طريقة لبلان — يحول ملح البحر الى سلفات الصوديوم ثم يحمى مخلوط من هذه السلفات ومن الجير والفحم فى فرن عاكسة .

وليس ملح البحر من الأشياء التى تعوز مصر فهناك الجم الكثير منه فى كافة البحيرات المالحة وحسبنا أن نعتبر كمية ما تصدره من هذا الصنف شركة الملح ببورسعيد .

وهنا يجدر بالباحث أن يتساءل ماذا يصنع بملاحات دمياط ؟

فينبغى اذاً أن تصنع سلفات الصوديوم من هذا الملح .

لهذا الغرض ينبغى الحصول على حامض الكبريتيك .

وقد ألححنا بشدة فى كثير من المواضع لاظهار الفائدة الحيوية التى تعود على مصر من انشاء مصنع لحامض الكبريتيك .

فلنسلم بامكان الحصول على حامض الكبريتيك بأسعار رخيصة فى مصر . اذاً فالعملية البسيطة التى يقتضيها علاج ملح البحر — وهو القريب المنال فى مصر — بواسطة حامض الكبريتيك تعطينا على الفور سلفات الصوديوم ومادة أخرى هى فى أوروبا رخيصة جدّا ولكنها فى مصر غالية غلاء فاحشا بسبب ما فى نقلها من الصعوبة والخطر نعنى حامض الكلوريدريك أو المورياتيك الذى يمكن الانتفاع به فى وجوه مهمة بالقطر المصرى .

فبفضل سهولة الحصول على ملح البحر الخام نستطيع استخراج سلفات الصوديوم وحامض المورياتيك بنفقة يسيرة .

ولكى نتمكن من صنع كربونات الصودا على طريقة لبلان يلزمنا استعمال سلفات الصوديوم والطباشير (حجر الجير) والفحم بالنسب الآتية :

سلفات الصوديوم	٢٠٠
كربونات الكلسيوم	٢٠٠
الفحم	١٠٦

واذا أمكن الحصول بنفقة قليلة على سلفات الصوديوم وكربونات الكلسيوم (حجر الجير) فسعر الفحم لايؤثر فى كلفة كربونات الصوديوم إلا بدرجة يسيرة .

(ب) يمكن الحصول على كربونات الصوديوم أيضا بطريقة سولفاى . وذلك بامرار تيار من غاز حامض الكربونيك فى محلول من ملح البحر مع الأمونياك وبهذه الطريقة يستخرج ثانى كربونات الصوديوم .

وفى هذه الصورة لا يحتاج الى حامض الكبريتيك بل يحتاج الى مادة جديدة وهى الامونياك .
ولكن هذه المادة تتجدّد أثناء عملية الصناعة فاذا سار العمل على أسلوب محكم ظلت كمّيّة الأمونياك المستعملة على حالها ولم يكن هناك حاجة الى تجديدها فتكون نفقتها زهيدة .

يتضح من ذلك أن صناعة كربونات الصوديوم فى مصر متيسرة بشروط ملائمة جدا حتى مع عدم استعمال نطرون وادى النطرون لأن المادة الأوّلية اللازمة وهى ملح البحر موجودة بكثرة فى القطر المصرى .

لهذا لانرى لمـا ذا لا تكون مزاولة الصناعات المتعلقة بملح البحر أكثر فائدة فى مصر منها فى البلاد التى تكون مضطرة الى جلب هذا الملح الى مصانعها من أبعاد شاسعة والتى أجور العمال فيها أعلى منها فى مصـــر .

وقد جاء فى احصاءات الجمـارك أن مقدار ما ورد الى القطر فى سـنة ١٩١٢ من الصودا الكاوية كان ٩٦٧٩٤٩ كيلو بقيمة ٨٤١٤ جنيها وفى سنة ١٩١٣ ٩٦٠٢٨٦ كيلو بقيمة ٧٨٣٦ جنيها .

وكان الواجب أن يصنع فى مصر جميع الوارد من هذا الصنف الذى يتكلف الطن منه ٨ جنيهات .

(٢) لا بد أن يكون فى مصر ذاتها سـوق رائجة لتصريف المصنوعات — اذا كانت مصر تستورد فى زمن السلم ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه من الصابون المعتاد فى السنة فمن الجلى أن رواج الصابون الذى يصنع فى مصر أمر مكفول .

ومن المحتمل أن يحصل بعد الحرب تعديل كبير فى نظام توريد الحاصلات التركية الى مصر وعند ذلك يستطيع البصيرون من أرباب الصناعة أن يقوموا مقام الموردين من البلاد العثمانية على شرط أن لا يقـام فى سبيلهم شئ من العقبات فيمدّون القطر بمـا تبلغ قيمة ٢٠٠٠٠٠ جنيه من الصابون وهو متوسط القدر الذى كان يرد إلينا من الأقطار العثمانية قبل الحرب .

(٣) ينبغى توجيه الهمة الى المصنوعات التى تكون كلفة نقلها الى مصر عظيمة بالنسبة الى نفقـات صنعها فى المعمل — هـــذا الشرط الذى يتحقق كل التحقق فى بعض الصناعات كصناعة الفخار والزجاج المعتاد والحوامض لا يتحقق فى صناعة الصابون لا سيـا الصابون الفاخر فان نقل هذا الصنف لا يتكلف شيئا كثيرا بالنسبة الى نفقات صنعه .

(٤) ينبغى أن يوجد فى نفس القطر العمال اللازمون للقيام بالصناعة المقترح انشاؤها— هـذا الشرط متحقق فى مصر على أحسن وجه. فالظاهر أن للمصريين استعدادا خاصا لمزاولة صناعة الصابون هـذه . ولكن ينبغى عليهم — كما قلنا آنفا وكما نحن قائلون فيما بعد — أن يتوخوا الاتقان فى عملهم ولا يجوز مطلقا أن يكون غرضهم الوحيد التفوّق على مزاحميهم فى انتاج البضاعة بأرخص الأثمـان فهذا أمر جدير بأن يقتل كل صـناعة مهما كانت بل ينبغى أن يكون غرضهم التفوّق على منافسيهم فى تجويد البضاعة مع بقاء الثمن على حاله .

وممـا يبعث على مزيد الأسف فى هذا الصدد أن الحاجة ليست قاصرة على غرس هـذه المبادئ فى نفوس الصناع دون سواهم بل ينبغى كذلك القاء هذه التعاليم فى نفوس جمهور المشترين فانهم يتجاوزون الحدّ فى التهافت على أرخص الأسعار دون الاهتمام بجودة البضاعة وحسن نوعها .

ولا يسعنا إلا أن نكرر فى هذا المقام ما ذكرناه آنفا وهو أن المزاحمة كما هى معروفة فى مصر — تلك المزاحمة التى تؤدّى الى ترويج الغش بترخيص نفقة العمل — جديرة بالقضاء على كل صناعة .

وقد أصاب صناعة الصابون المصرى بنوع خاص ضرر كبير من تحايل الغشاشين . إذ ليس هناك أدنى مراقبة على المصنوعات التى تعرض على الجمهور ولمـا كانت صناعة الصابون لا تقتضى رأس مال

كبير وكانت قريبة المنال لكل وارد عليها إذ يسهل عليه أن يقيم ورشة صغيرة لمزاولتها أصبح من الميسور انتاج صابون مغشوش يحتوى كمية من المواد الغريبة التى لا فائدة فيها بل التى قد تكون مضرة وذلك بأسعار لا يستطيع أن يجاريها أهل الذمة الطاهرة من الصناع .

وقد علمنا أن بعض صناع الصابون ينتجون القنطار من الصابون (وفيه ٣٦ أقة أو ٤٤٫٥ كيلو) بسعر ١٢٥ قرشا مع جنى الأرباح . على أن هــذا الصابون يحتوى على ٤٠٪ من المواد الأجنبيــة كالتلك والطباشير المسحوق والدقيق التالف الخ مع أن الصابون الجيد المعتاد لا يتكلف القنطار منه أقل من ٢٤٠ قرشا فيتضح من ذلك مبلغ الصعوبة التى يكابدها أهــل الذمة والشرف من الصناع فى مزاحمة منافسيهم .

ومن الأدلة على السهولة التى يجدها كل وارد على صناعة الصابون عند مزاولتها أن أولئك الصناع المتهجمين قد حملوا شركة الملح والصودا على أن تبيعهم الصودا فى براميل صـغيرة يسع الواحد منهـا ٢٥ كيلو ليأخذون منها كلما احتاجوا اليها مع أن الشركة كانت قبل ذلك لا تبيع الصودا إلا فى براميل كبيرة يسع الواحد منها ٣٦٠ كيلو .

فالنتيجة التى لا مندوحة عن استنتاجها من هــذه الأمور أنه ينبغى على الحكومة أن تزيد اهتمامها بقمع الغش على العموم وفى هذه الصناعة على الخصوص وقد شرحنا رأينا فى المضار التى تنشأ فى مصر عن المزاحمة فى الشؤون الصناعية وقلنا انها كما هى مفهومة فى هذا القطر تؤدى حتما الى ترويج الغش .

(٥) لابد لانشاء صناعة جديدة من تدبير رأس المــال الكافى — هذا الشرط ليس جوهريا فى صناعة الصابون كما شاهدنا . وهناك طائفة من الصناع ينتجون الصابون بأثمــان زهيدة فى ورش صـغيرة ذات معدّات عتيقة . بَيْد أن نفقاتهم العامة عظيمة جدّا اذا قورنت من الوجهة النسبية بنفقات أصحاب المصانع الكبيرة وهم لا يتمكنون من مزاحمة هؤلاء إلا بانتاج صابون رخيص ردىء النوع يخلط عادة بمواد عديمة الفائدة أو مضرة .

فأمثال هذه الأساليب التى لا يستطيع محاربتها غير الحكومة جديرة بأن تعرقل مجهودات أهل الذمة والشرف من الصناع .

الملحـــــق الثـامن

مذكـرة عن صـــناعات البناء فى مصـــــر

لاشك فى أن صناعة البناء هى أقدم الصـناعات عهدا وأكثرها فى الأرض انتشارا ، ومن المرجح أن الغريزة الطبيعة التى تدفع الانسان مهما كان عريقا فى البداوة والهمجية الى التماس الوقاية من تقلبات الجو والتى هى منشأ صناعة البناء كانت معاصرة لرغبته فى وقاية جسمه : تلك الرغبة التى هى منشأ صناعة النسيج . ومن الأمور التى امتازت بها صناعة البناء مثابرتها على الارتقاء والتقدّم ففى جميع البـلاد وبين جميع الشعوب قد لبثت هذه الصناعة تتقدّم بتقدّم المدنية وترتقى بازدياد السكان ومهما تأملت فى أحوال الأمم أو القبائل أو الأفراد اتضحت لعينيك تلك الحقيقة وهى أن كل تقدّم أحرزه الانسان فى الشؤون المـادية أو العقلية أو الخلقية ما زال مقترنا برغبته فى تحسين مسكنه وتوفير أسباب الراحة فى مأواه . وهـذا الأمر يصدق على القطر المصرى كما يصدق على سائر البلدان وهو مؤيد بمـا نشاهد من المبانى العامة الحديثة الطراز الجامعة لأسباب الصحة ومن المنازل التى يقطنها الأعيان فى أقصى أنحاء الريف كما هو ثابت بمـا نرى فى كبار المدن من المساكن الخاصة والمخازن الكبرى والمبانى الأخرى التى هى غاية فى الاناقة والأبهـة . ولكن من الجلى أننا اليوم لا نستطيع القول بأن جل سكان القطر المصرى يقيمون فى مساكن صالحة بل لا يزال بيننا وبين هذه الغاية مراحل شاسعة . واذا كان هذا الأمر يدعو الى الأسف من الوجهة الصحية ومن حيث راحة السكان فان فيه على الأقل مزية جديرة بالاعتبار وهى الدلالة على أن كل فترة من فترات الرخاء التى ستأتى على القطر فى كثير من الأجيال المقبلة ستؤدّى ولا شك الى ابتناء مساكن أجمع لأسـباب الراحة وهذا يتضمن حتما اطراد التقدّم والارتقاء فى صناعة المبانى . فالمستقبل يكفل لهذه الصناعة رواجا عظيم الشأن طويل العهد ولكنها مع ذلك أحوج الصناعات الى ضروب التحسين والأخذ بالأساليب المتقنة إذ ليس بين سائر الصناعات ما هو أضمن نجاحا .

والظاهر أن صـناعة البناء حتى فى الوقت الحاضر تشغل من العمال أكثر ممـا يشغله أى عمل آخر ما عدا الزراعة . ومن العسير الوقوف على بيانات دقيقة فى هذا الصـدد فان الاحصاء الأخير الذى عمل فى سـنة ١٩٠٧ يجمع فى خانة واحدة جميع الصناع المشتغلين بالنجارة البسيطة والدقيقة . ومن المحقق أن جانبا كبيرا منهم لا يشتغل بأعمال المبانى وقد جاء فى ذلك الاحصـاء أن مجموعهم فى القطر المصرى إذ ذاك بلغ ٥١٤٥٦ وجاء كذلك أن عدد النحاتين والمبلطين بلغ ٣٠٢٥٩ وأن عدد النقاشين والزجاجين الخ بلغ ١٠٢١١ فلا يمكن بحال من الأحوال أن يقل عدد المحترفين بأعمال البناء عن ٩٥٠٠٠ تقريبا . وأهم المراكز المشـتغلة بهـذه الصـناعة هى المدائن الكبيرة كالقاهرة وفيها ٢١٧٤٤ عاملا والاسـكندرية وفيهـا ٩٤٠١ وطنطا وفيها ٢٩١٦ والمنصورة وفيها ١٧٠٦ والزقازيق وفيها ٢١٥٥ وجرجا وفيها ١٢٧٠ وأسيوط وفيها ١١٥١ .

ويستطيع القارئ أن يتبين أهمية هذه الصناعة من وجهة أخرى اذا تأمل احصاءات الجمارك وان كانت طريقة التبويب هنا أيضا لا تمكن من الوقوف على بيانات مضبوطة . ففى سنة ١٩١٣ كانت

قيمة الوارد من خشب المبانى والنجارة الجسيمة ١٣٥٧٩٨٦ جنيها وقيمة الوارد من الرخام والاحجار ٦٢٠٠٠ جنيه تقريبا ، وفى تلك السنة بعينها كانت قيمة الوارد من زجاج النوافذ ٣٩٧٠٩ جنيهات ومن القرميد ٥٥٤٤ جنيها ولا يفوتنا أن نذكر فى هـذا المقام أنه يوجد أو يحضر فى نفس القطر كمية وفيرة من الطوب وأحجار البناء والاسمنت والجبس الخ .

ولكن ممـا يسوء الذين يرغبون فى تقدّم الصناعة بمصر على أيدى المصريين أنفسهم أن معظم الذين يقومون بصناعة البناء ولا سيما الذين يتولون تشييد المبانى الفخمة هم من غير المصريين . فالمهندسون المعماريون الذين لهم أوفر حظ من سـعة الخبرة والشهرة وشركات المشروعات البنائية المعروفة بالأمانة والتى لها أرفع مقام والصناع المتصفون بالمهارة والاتقان كل هؤلاء من غير المصريين وفى جميع الأشغال المهمة كتصوير الحليات من الجص والعمارة الدقيقة وزخرفة المنازل لم يبلغ الصناع المصريون بعد المنزلة التى تؤهلهم لمزاحمة الصانع الأجنبى . بيْد أن هنالك عددا متزايدا باضـطراد من المهندسين والصناع المصريين البارعين المدرّبين . ومع أن العهد لا يزال قريبا بالوقت الذى كانت فيه أحاسن أعمال البناء محتكرة فى أيدى الصناع الأجانب ولم يكن للصـناع المصريين نصيب فى غير الأعمـال الجافية الغليظة كالبناء بالطوب والحجارة وأشغال الجبس والخشب فقد سرّنا أن كثيرا من بدائع أشغال الزخرفة والتصوير بالجبس أصبحت منذ بضع سنين تؤدّى بواسطة المصريين . ولا شك فى أن هؤلاء مدينون للصناع الأجانب الذين يعود اليهم كل الفضل فى تحسين المساكن المصرية من كافة الأنواع .

ان الأجور التى يتقاضاها المحترفون بصناعات البناء تختلف اختلافا عظيما فالمشتغلون بالأعمال الجافية يتناولون فى اليوم أجرا يتراوح بين ٤ و ٦ قروش أما المـاهرون من البنائين والنجارين والنقاشين فيتقاضـون بالراحة أجرا يختلف بين ١٥ و ٢٥ قرشا فى اليوم وقد يتقاضون ما هو أكثر من ذلك اذا كانوا وافرى الحظ فى المهارة والمرانة .

ليست صناعة البناء فى مصر — كما هى فى أوروبا — مقيدة بشئ كثير من اللوائح الأميرية أو البلدية على أن هذه مزية مشكوك فى فائدتها . وقد حاول القوم فى القاهرة والاسكندرية وبعض مدن الأقاليم التى بها مجالس بلدية انشاء نوع من الرقابة على المبانى بوضع لوائح خاصة لهذا الغرض ولكن اذا استثنينا ذلك فالمقاولون والملّاك يتمتعون بحرية غريبة فى تشييد مبانيهم أينما تراءى لهم وفى تنفيذ آرائهم فى العمارة وفى متانة البناء بلا أدنى رقابة وفى اهمال ما تقتضيه الصحة من المطالب الحديثة كيفما شاؤوا .

نحن نعلم أن ادارة البلديات العامّة التابعة لوزارة الداخلية مقتنعة كل الاقتناع بخطورة هذه المسئلة وأنها الآن بصدد البحث فى عدّة مشروعات لتنفيذ اللوائح الخاصة بانشاء المبانى قياسا على ما هو جارٍ عادة فى البلاد الأخرى ولكن وجود الامتيازات الأجنبية حجر عثرة فى سبيل الوصول الى هذه الغاية .

ان المقاولين غير ملزمين بتسجيل أسمـائهم والمجال مفتوح أمام كل انسان فى الانتساب الى هـذه الصناعة ولاشك أن هذه الحالة لاتخلو من عواقب سيئة تضر بمصالح الجمهور من وجهة الأمن والصحة .

بيْد أنه يحسن فى مثل هذه الحـالة تقديم الحذر والاحتياط إذ لا يجوز أن يعزب عن البـال أن القطر لا يزال يفتقر الى الاخصائيين العارفين بفنون العمارة والبناء فكل تشريع فى هذا الصدد يجب أن

يساير حالة التعليم فى تخريجه الأكفاء من المهندسين والصناع أولئك الذين ينبغى أن تمدّنا بهم المدارس الخاصة بلا شح ولا تقتير .

وهنا تعترضنا مسئلة التعليم الفنى للصناعات والحرف المتعلقة بفن العمارة .

يوجد الآن قسم للبانى فى مدرسة الهندسة وقسم للرسم المعمارى فى مدرسة الفنون الجميلة وقسم للبناء وتصميم المبانى فى مدرسة الفنون والصنائع ببولاق . ولا يزال عدد الذين يتخرجون سنويا من أقسام البناء بهذه المدارس قليلا ولكنه يتزايد فى كل عام ولا شك فى أنه سيسد على مرّ الزمن بعض الفراغ الحادث الآن . بيْد أن الشئ الذى ينقصنا هو مدارس صناعية عملية لتخريج العمال اللازمين لكافة أشغال العمارة كالمدارس الصناعية الموجودة الآن للصناعات الأخرى . نعم انهم يعلمون فى هذه المدارس أشغال الخشب بما فى ذلك شيئا من نجارة المبانى كما أنهم يعلمون جانبا من صناعة النقش وزخرفة العمارات ولكن الأفكار لم تتجه بصفة جدية الى انشاء مدرسة صناعية خاصة بالبناء كالمدارس الموجودة فى البلاد المتقدمة فى مضمار التعليم الفنى والصناعى ولا ريب فى أن البنائين والمبلطين والسباكين يفتقرون الى التعليم العام افتقار البرادين والنجارين والنساجين . والآراء متفقة على أن مصر فى أشدّ الحاجة الى صناع ماهرين . وقد وضعت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى منذ سنتين مشروعا مفصلا لانشاء مدرسة من هذا القبيل فى المنيا وهى مركز مهم لصناعة البناء ولكن نظرا الى الظروف الراهنة أجل تنفيذ هذا المشروع ومن ذلك تستنتج اللجنة أن الادارة المذكورة ترى أن من أنفع المدارس الصناعية لهذا القطر وألزمها له هو هذا النوع من المدارس التى تخرج الصناع المهرة لصناعة البناء .

من الحرف التى تلتحق بصناعة البناء ويجدر أن يكون لها منزلة خاصة فى مناهج التعليم بالمدارس الصناعية صناعة تركيب المعدّات الكهربائية فى المنازل وتركيب الأدوات الصحية وأجهزة الماء والغاز الخ وهى صناعة رابحة رائجة محتكرة فى أيدى الصناع الأجانب وقد شاع استعمال الأجهزة الكهربائية فى الانارة والتدفئة والأجراس حتى أصبح من اللازم تعليم الوطنيين هذه الأشغال ثم ان تركيب مواسير الماء والغاز وأشغال الرصاص وآلات التهوية والتفريغ ومعدّات الحمامات والمطابخ وكل ما يتعلق بتركيب الأدوات الصحية ولوازم الغاز والماء كل هذا يكوّن فرعا من صناعة البناء لم يزل حتى اليوم محصورا فى أيدى الصناع والتجار من الأجانب . على أن طائفة من الوطنيين وبعضهم ذوو كفاءة واقتدار قد تمكنوا بفضل التجربة والتمرين من إلتقاط أسرار هذه الأشغال وإحراز النجاح فى هذا المضمار . ولكن اذا كان فى استطاعة الوطنيين أن يتلقوا فى باكورة حياتهم دروسا عملية فى هذا الفنّ المرتبط أشدّ الارتباط بصناعة البناء هان عليهم أن يتقدّموا فى ذلك المجال تقدّما حسنا وتيسر لهم أن يزاحموا الأجانب ويسابقوهم فى الميادين الفسيحة التى تتضمنها هذه الأشغال .

هذا ولم يغب عن نظر اللجنة إهمال البلاد فى استغلال مواردها الطبيعية من مواد البناء . وكلنا يعلم ما يحويه القطر من الكميات الوافرة من حجر الجرانيت ومن بعض أنواع الرخام والأحجار الصالحة للعمارات الفاخرة ولكن اذا استثنينا بعض مجهودات يسيرة قليلة الجدوى لم نجد أن القوم قد بذلوا شيئا من المساعي الجدية في سبيل تعميم استعمال المواد الموجودة بالقطر . نحن لا ننكر أن هذه المواد

موجودة فى أماكن بعيدة عن القاهرة والدلتا وهذا لا شك يعدّ عقبة كؤودا ولكنه لا يكفى لتسويغ ما نراه من الاهمال فى هذا الصدد .

وقد ذكروا أنه عند إنشاء مبانى البنك الأهلى بالاسكندرية عرض بعض المتعهدين توريد الجرانيت والرخام من محاجر القطر ولكن نفقة النقل من الصعيد الى الاسكندرية كانت باهظة واضطر القوم الى استيراد هذه المواد من إيطاليا بأسعار أرخص . وهذا الأمر يذكرنا بمسائل أخرى قد بحثتها اللجنة فى غير هذا الموضع من التقرير ونحن ننتظر من الحكومة أن تحلها أو على الأقل أن تهتم بفحصها . فمن المعلوم أن بالقطر المصرى موارد غزيرة من الخامات اللازمة لعمل الاسمنت والجص والطوب والقرميد ولكن يرجح أن صعوبة النقل تحول دون استغلال هذه المواد على أننا نرجو أن تؤدى مباحث هذه اللجنة الى اتخاذ بعض التدابير الوافية لتشجيع وتنشيط استغلال هذه الموارد الطبيعية التى هى جديرة بأن تكون خير معوان لترقية صناعة البناء متى تهيأت الأسباب للانتفاع بها والاستفادة منها .

وترى اللجنة أن صناعة البناء فى مصر تقتضى اتخاذ الوسائل الآتية التى هى خليقة بأن تساعد كثيرا على تقدمها المادى ولهذا توصى اللجنة بالعمل بما يأتى :

(١) التوسع فى الانتفاع بمواد القطر الطبيعية من أنواع الأحجار والرخام الصالحة للبناء وكذلك فى الانتفاع بالخامات النافعة لعمل الاسمنت وبالجير الصالح لأشغال العمارات ؛

(٢) نشر وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بمراقبة المبانى والتركيبات الصحية فى المبانى على اختلاف أنواعها ؛

(٣) تسجيل أسماء المهندسين المعماريين بحيث يتسنى حصر الاحتراف بهذه المهنة فى ذوى الكفاءة والتعليم طبقا للوائح الرسمية ؛

(٤) مع اتخاذ التدبيرين المذكورين آنفا لتحسين أحوال المبانى وترقية حرفة المهندسين المعماريين ينبغى فى الوقت عينه ترقية وتشجيع التعليم الفنى الخاص بالحرفة المذكورة فى كل من مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ؛

(٥) إنشاء وتنظيم مدارس صناعية عملية للبناء لتخريج العمال المهرة فى كافة فروع هذه الصناعة .

الملحق التاســـع

مـــذكرة عن الطحن وآلاته

قـد أشرنا فى غير هذا المقـام الى قلة عناية المصريين بانتقاء قمحهم وانتخابه والى زرعهم الخليط المشوّش من القمح النحيف والقمح الطرى والقمح النـاشف فيخرجون الى أسـواق بلادهم والى الأسواق الأجنبية أحيانا محصولا قذرا مختلطا بالغبار وممتلئا بالمواد الغريبة والشعير .

إن تجويد القمح وتحسين أساليب زراعته ينبغى أن تكون فى مقدّمة المباحث التى تشغل خواطر ولاة الأمور المعهود اليهم مستقبل الزراعة فى القطر المصرى فان هناك مجالا واسعا للاصلاح والارتقاء فى معالجة المحاصيل الزراعية بالوسائل الصناعية .

لا تزال المطاحن المصرية فى الجملة باقية على عهدها العتيق .

وقلما تجـد بين المطاحن الكائنة على اختلاف أنواعها بالقطر المصرى وعددها ألفـان مطحنا فيه معدّات منظمة لتنقية الغلال . ومعظم هذه المطاحن يتكوّن من أحجار ذات قنوات متعادلة الصلابة فى جميع أجزائها وتختلف شدّة صلابتها تبعا لاختلاف قوّة الضغط اللازمة للطحن .

وجلّ هذه المطاحن يدار بآلات بخارية ثابتة أو نصف ثابتة أو منقولة .

وبعض المطاحن الحديثـة تدار بمحرّكات (من طراز ديزل) متنوّعة الأشكال تشتغل بالبترول النقى أو بالمـازوت . ومتوسط قوّة هذه الطواحين بالخيول البخارية يبلغ ١٦ حصانا باعتبار قوّة الحصان الواحد ٧٥ كيلوجرام متر غير أن صيانتها ليست على ما يرام والهم الأكبر لأصحاب هـذه المطاحن أن ينافس بعضهم بعضا ولهذه الحالة أثر ظاهر فى صناعتهم .

والعادة فى أكثر هذه المطاحن أن يرد القمح اليها من الزارع والخباز مشوبا بأخلاط من الأوساخ المختلفة الأنواع كحبوب النباتات البرية التى تنمو مع القمح وكحبوب البقول والشـيلم والشوفان والشعير والجويدار وما شاكلها وكالمواد الغريبة مثل الطين والحصى وأوساخ البهائم والنفايات المتنوّعة وقطع الليف والأتربة المختلفة .

ومن الجلى أنه يتعذر الحصول على دقيق جيد من مثل هذه الحبوب المشوبة إذ ينبغى أن يستعمل لهـذا الغرض حبوب فى منتهى النظافة والنقاوة . وتنظيف الغلال بالطريقة المتبعـة فى أوروبا مهمة شـاقة طويلة تقتضى استعمال صنوف متنوّعة من الآلات إذ ليس من المستطاع استخلاص القمح ممـا يشوبه من الأجسام المختلفة المتباينة بعملية واحدة وآلة فذة .

ونحن موردون هنا بيانا وجيزا للمبادئ التى تبنى عليها عمليات التنظيف المتوالية :

(١) الحجـم — بواسطة غرابيل ذات ثقوب مقدّرة بدقة وإحكام يمكن فصل الأوساخ التى هى أكبر أو أصغر من حبوب القمح .

(٢) الثقل النوعى — بين الأوساخ التى ينبغى فصلها ما يكون خفيفا جدًا كالقشور والغبار وهذه يسهل فصلها بواسطة تيار هوائى ذى قوّة كافية .

(٣) الشكل — أحيانا يكون للحبوب الغريبة أشكال مباينة لشكل القمح وفى هذه الحالة تفصل المواد الأجنبية بواسطة الواح من الصاج ذات عيون على أشكال مخصوصة .

(٤) المميزات الخاصة — يكون أحيانا لبعض الأوساخ مميزات خاصة يسهل بفضلها تنقية القمح منها . فالذرات المعدنية يمكن استخراجها بجاذبية المغناطيس والحجارة الصغيرة يمكن استخلاصها بفضل ثقل وزنها أو عدم مرونتها .

بَيد أن هذه العمليات على تعدّدها وتنوّعها لا يقصد منها إلا تنظيف القمح تنظيفا تمهيديا بحيث تستخلص الحبوب مما يشوبها من الأخلاط الأجنبية .

أما التنظيف الحقيقى فهو الذى يكون الغرض منه نزع كافة الأجزاء الملتصقة بالحبوب مما عساه يحط من جودة الدقيق سواء كانت هذه غبارا راكدا على سطح الحب أو لابدا فى حزوزه أو كانت أوساخا تؤلف جزءا من نفس الحب وهذا التنظيف يحصل بمسح الحبوب وكشطها بواسطة مساحات وآلات أخرى والفرق بين هذين التنظيفين أن التنظيف الأوّل يمكن إجراؤه مقدّما أى قبل الطحن بمدّة أما التنظيف الآخر فلا يمكن إجراؤه إلا فى ساعة الطحن لأنه يؤثر فى نفس الحب .

واذا كان الطحن يجرى فى الأجهزة الحديثة الطراز التى يمرّ الحب فيها بين اسطوانتين متباعدتين إحداهما عن الأخرى بمسافة واحدة لا تتغير فالواجب فى هذه الحالة أن تكون الحبوب متساوية الحجم حتى يكون تأثير الطحن فى كافة الحبوب منتظما على وتيرة واحدة ولهذا الغرض ينبغى استعمال معيّرات لفرز القمح وجعل كل طائفة متماثلة الحجم على حدة بَيد أنه لا داعى الى استخدام هذه المعيرات عند الطحن بأحجار الطواحين .

وكل ما قيل آنفا لا يصدّق إلا على الحبوب الطرية التى يحسن تنظيفها على الناشف أما الحبوب الصلبة فيجرى تنظيفها على أسلوب آخر قوامه الترطيب بالماء .

التنظيف التمهيدى

آلات الغربلة — غربلة القمح هى امراره خلال جملة سطوح مثقبة تحتفظ بكل ما هو أكبر حجما من القمح وتمرير القمح نفسه والأوساخ الصغيرة الحجم وتركب هذه السطوح على آلات مختلفة الأنواع وتستعمل بطرق متنوّعة .

آلات التنظيف التى تشتغل بقوة التيار الهوائى — هذه الآلات تستخلص القمح مما يشوبه من الأجسام الغريبة المختلفة بفضل ما يوجد من الخلاف فى الثقل النوعى بين القمح من الجهة الواحدة وبين القشور والحبوب الفارغة والغبار من الجهة الأخرى .

ان كل جسم فى حالة السقوط يمكن ازاغته عن اتجاه المسقط بتأثير تيار هوائى بل يمكن توجيهه مع هذا التيار اذا كانت قوّة التيار كافية لأبطال تأثير الثقل .

و يولد التيار الهوائى اللازم بواسطة مروحة . وقد قدّروا أن سرعة الريح فى مجارى أجهزة التنظيف لا ينبغى أن تزيد على ٧,٥ أمتار فى الثانية و إلا احتملت معها الحبوب الخفيفة السليمة ولكن لا يجوز أن تقل هذه السرعة عن ٥,٥ أمتار فى الثانية متى كان القمح يجرى على سطح مائل بمقدار ٤٥° .

هذا و يمكن عمل آلات التنظيف الهوائى بغرابيل أو بغير غرابيل كما يمكن عملها بتهوية بسيطة أو بتهوية مكررة .

آلات التنظيف التمهيدى المبنية على اختلاف الصفات المميزة بين القمح وما يشوبه من الاقذار — من المواد التى لا تنفع فى فصلها الوسائل المذكورة الحجارة والنفايات المعدنية .

فاصلات الحجارة — المبدأ الذى تسير عليه هذه الآلات أنه اذا قذفت حصاة وحبة من القمح على سطح صلب فالأولى تبقى فى مكانها ولكن الأخرى تقفز عند اصطدامها بالسطح . فهذا الخلاف الذى بين الجسمين فى المرونة يمكن الانتفاع به لفصل الغلث من القمح .

المغناطيسات — ان قطع الحديد التى قد يشتمل عليها القمح ينبغى فصلها بكل عناية فانها قد تتلف أجهزة الطحن وقد ينقدح منها شرر يكون سببا فى شبوب نار عظيمة . ولفصل هذه الحدايد ينتفع بخاصية انجذابها الى المغناطيس .

التنظيف بمعناه الصحيح

بعد اجراء هذه العمليات يصبح القمح خاليا بالكلية من المواد الغريبة ولكن التنظيف لا يتم إلا بتنقيته من الغبار اللاصق بالحبوب وكذلك من الشعر والقشر وهذه العمليات تجرى أحيانا بواسطة جهاز واحد يحك حبوب القمح تارة بعضا ببعض وتارة بسطح خشن ثم يكمل التنظيف بتنفيض الحبوب ومسحها مسحا جيـــدا .

تنقسم آلات التنظيف الحقيقى الحديثة الطراز الى ثلاثة أقسام : آلات الحك وهى التى تحك الحبوب بسطح خشن ، وآلات الضرب وهى التى تقذف الحبوب بشدة وتصدمها بسطح صلب ، وآلات التنفيض والمسح .

آلات الحك — حك الحبوب يحصل بامرارها بين طاحونين من الحجر مركبين كما تركب حجارة الطواحين التى نحن واصفوها فيما بعد عند الكلام على الطحن وتتخذ حجارة التنظيف من الحجر الرملى وتترك على نعومتها و يكون الحجران متباعدين أحدهما عن الآخر بمسافة كافية تفاديا من انطحان الحبوب ويحصل التنظيف باحتكاك الحبوب بخشونة سطح الحجارة ومتى انفصلت النفايات عن الغلال تطايرت عنها بتأثير تيار هوائى .

مضارب القمح — المبدأ الذى بنيت عليه هذه الآلات يختلف عن مبدأ الآلات السالفة الذكر وهاك بيانه

اذا قذف جسم صلب بشدة على عقبة مقاومة حدث فيه اهتزاز واضطراب وقد يترتب على ذلك انحلال أجزائه المختلفة وانكساره اذا كانت الصدمة شديدة ،

فاذا كان هـذا الجسم مؤلفا من عناصر عديدة تختلف قوة تمـاسكها والتحامها فمن الممكن التوصل الى فصل بعض أجزائه مع ابقاء الأجزاء الأخرى سليمة وذلك بتقدير شدة الصدمة تقديرا محكما دقيقا وقد استعملت هـذه الوسيلة فى صناعة الطحن لاستخلاص حبوب القمح أولا من الغبار اللاصق بسطحها وهو ضعيف قوة التماسك وثانيا من الشعر والزريعات التى هى أشـد من الغبار تماسكا والتصاقا . ولكى تكون الصدمة كافية ينبغى قذف الحبوب بسرعة مناسبة عند اصـطدامها بالعقبة المعترضـــة .

وهناك آلة أخرى من هذا النوع تسمى "العمود ذى المحور الأفقى" وكثير من الطحانين يفضلون الوضع الأفقى لأنه لايمكن القمح من التملص بسرعة من تأثير المضارب .

منافض القمح — ان تنفيض القمح وهو العملية التى تنتشر اليوم انتشارا عظيما فى صناعة الطحن انمـا هو تتمة للعملية السابقة فان القشور التى تنزع عن الحبوب بواسـطة آلات الكشط تظل باقيـة على سطح الغلال ثم ان الحزوز التى فى الحبوب لا تزال تحتوى على شئ من الغبار فوظيفة المنفضة أن تزيل جميع هذه الأوساخ وأن تصقل الحبوب وتجلوها .

ان جميع آلات التنظيف المذكورة آنفا لا توجد إلا فى المطاحن الكبيرة أما المطاحن الصغيرة فقد توخى أصحابها أن يجمعوا فى بنـاء واحد كافـة الأجهزة الضرورية للحصول على قمح نظيف نظافة كافية بحيث لا تشغل معدات المطحن إلا حيزا ضيقا بقدر الامكان فمن الأمثلة على ذلك أن مصنع تست وشابون وبرولت (Tesset, Chapon et Brault.) يستطيع أن يقدم مجموعة من الآلات تشتغل فى الساعة من ٢٥٠ الى ١٥٠٠ كيلو وتشتمل على زحافة غربلة ومروحة وفرازة للحبوب المستديرة وفرازة للنسالة وعمود بمروحة وجهاز مغناطيسى .

ترطيب القمح قبل طحنه — قد يكون من الضرورى أحيانا تشريب القمح الشديد الصلابة بكمية معلومة من المـاء قبل تعريضـه لتأثير أجهزة الطحن . والواقع أن القمح الناشف يكون ذا قشرة هشة تنسحق تحت حجر الطاحون أو بين الأسطوانتين وتختلط بالدقيق . ولكن اذا رطبت هـذه القشرة ترطيبا خفيفا أصبحت أكثر مرونة وليونة أضف الى ذلك أن سحق الحبوب وتحويلها دقيقا يولد الحـرارة لا سيما اذا كان الطحن بالحجارة فاذا رطب القمح قليـلا تباخر المـاء من غير أن ترتفع درجة حرارة الدقيق ارتفاعا عظيما .

وأكثر آلات الترطيب شيوعا فى المطاحن الفرنسية الآلة المعروفة باسم "روز" فهذا الجهاز ينشر على القمح الكمية المطلوبة من المـاء بحيث يكون الترطيب مناسبا لوزن القمح على الدوام .

التنظيف بالمـاء — تنظيف القمح بالمـاء يقع على الأخص عند ما تكون الحبوب صلبة قاسية ولكن من الممكن أيضا تنظيف الحبوب الطرية بهـذه الطريقة وفى هـذه الحالة يكون التنظيف تاما وافيا ولكن ينبغى بعد ذلك تجفيف الحبوب إذ تكون رطبة جدا بحيث لا يمكن سحقها وطحنها وهذا التنشيف يقتضي في معظم الأحوال نفقات باهظة .

ولكن هذا المحذور ينتفى فى حالة القمح الناشف إذ ينبغى دائما ترطيبه ترطيبا شديدا قبـل مباشرة العمل فيه . وللتنظيف بالمـاء مزايا جليلة فانه بمجرد غمر القمح فى السائل يمكن التقاط كافة الأجسام الخفيفة التى تطفو على سطحه .

ويمكن كذلك فصل الأجسام الثقيلة التى ترسب فى قاع الحوض ولمـا كان القمح يمـاثل المـاء فى الوزن تقريبا فانه يبقى معلقا ويسهل استخراجه بقوة التيار وغسل القمح يمكن من فصل الغبار عنه بسهولة أكثر ممـا يتأتى عنـد استعمال المضارب أو آلات الحك مع المحافظة على النظافة التامة وعدم انتشار شئ من الأوساخ التى تتطاير فى الجو .

وفى أثناء عملية الغمر تفقد قشور الحبوب قوة تمـاسكها بحيث يمكن نزعها بسهولة بمجرد مسح القمح مسحا جيدا . وخلاصة القول ان تنظيف القمح بالمـاء يحصل على الوجه الأتم بالأجهزة الآتية : الدراية فالفرازة فالغسالة فالمنشفة لامتصاص الزائد من المـاء فالمجففة اذا دعت الحاجة اليها فالمنفضة أو المسـاحة .

المجففـات ــ اذا جفف القمح بتعريضه للهواء فانه لا يزال يحتوى على كمية من المـاء لا تعوق سير العمل عند ما يكون القمح فى الأصل صلبا قاسيا ولكنه اذا كان فى الأصل طريا فالمـاء الذى يبقى فيـه يكون عظيم الكمية لأن القمح المغسول يمتص مقدارا من المـاء مهما قصرت مدّة انغماسه فيه ثم يبقى فيه من هذه الكمية ٨ ٪ يتعذر على الهواء أن يجففها . فاذا كان القمح فى الأصل طريا وجب التذرع بالتجفيف الصناعى . أضف الى ذلك أن بعض القمح يحصد فى ظروف سيئة ويكون رطبا جدا بحيث لا يمكن حفظه فى حالة صالحة . فهذه الحبوب ينبغى كذلك تجفيفها وتنشيفها .

يمكن تجفيف القمح الرطب بامراره فى تيار هوائى بارد ذى قوة كافية ونفس طويل ولكن هذه العملية تقتضى كثيرا من النقل وكثيرا من الوقت والقوم دائما يفضلون عليها استعمال التيار الهوائى الساخن . على أنه ينبغى الاحتراس من ارتفاع حرارة التيار عن ٦٠° وإلا تعرض القمح للتغيير ثم ينبغى أيضا تبريد القمح بمجرد انتهاء عملية التسخين .

فالقمح الذى عولج باحدى الطريقتين المذكورتين آنفا أعنى سـواء كان تنظيفه على الناشف أو بالمـاء يصبح خاليـا بالكلية من كل مادة أجنبية وخالصا من كافة الأتربة الخ ممـا لا يجوز اختلاطه بالدقيق وهذا هو القمح الذى يمكن ارساله الى أجهزة الطحن .

نبذة تاريخية عن طحن القمح ــ منذ شرع الانسان يصنع الخبز وقبله الدقيق قد حصل تعديل عظيم فى الأجهزة التى ما زالت تستعمل بالتوالى فى طحن الحبوب .

ففى أول الأمر كان الطحن يحصل بواسطة حجرين أحدهما مفرطح وهو القاعدة والثانى مستدير على شكل اسطوانة تدحرج فوق الأول . وقد عثروا على هذه الآلات القديمة فى بلاد الآجام والبحيرات وفى كثير من بلدان أفريقيا وآسـيا كما عثروا عليهـا فى بلدان أمريكا الوسطى . ولمـا ارتقت ملكة الانسان فى الاختراع والابتكار أمكنه أن يتصور طاحونا مركبة من حجرين أحدهما ثابت بينما الآخر يدور فوقه بحركة دائرية أما أصل هذه الطاحون أو الرحى التى هى منشأ حجارة الطواحين المعهودة الآن

فلا يزال مجهولا وكثيرا ما يشير المؤلفون الاغريقيون والرومانيون القدماء الى الطواحين الحجرية ولكن أول ما عرف بوجه التحقيق من هذه الطواحين هى الطواحين الرومانية التى عثر عليها فى أنقاض مدينة بومبي والتى دفنت تحت هذه الأنقاض فى سنة ٧٩ قبل الميلاد. والغالب فى هذه الطواحين أن تكون السطوح العاملة ملساء وأحيانا تكون فيها حزوز مستديرة دقيقة جدّا .

ولا يزال استعمال الرحى اليدوية جاريا الى يومنا هـذا فى كثير من البلدان كما هى الحال فى روسيا والسويد والنرويج واسكوتلانده وارلنده وفلسطين وفارس والهند وشمال أفريقيا الخ .

وليلاحظ بهذه المناسبة أن وسائل سحق الحبوب لم تكن قاصرة على الرحى بل كان القوم ولا يزالون يستعملون الهواوين والمداق . وهذا يرى على الأخص فى بلدان المشرق الأقصى وفى شواطئ أفريقيا وفى مدغشقر فيما يختص بالأرز .

وقد وصلت طواحين القمح الى شكلها النهائى بفضل التوفيق بين الرحى و بين الطربين المائى ثم الطاحون الهوائية ثم الآلة البخارية وما زالت أحجار الطواحين المفرطحة تستعمل فى أوروبا منذ أكثر من مائة سنة ولم تظهر الأحجار المحززة إلا حوالى سنة ١٨١٥ .

ولم يكن وصول الطواحين الحجرية الى أعلى درجة من الاتقان ليحول دون الاستعاضة منها بآلة جديدة تغير بها أسلوب العمل القديم تغيرا كليا وقد ظهر هذا الجهاز الجديد فأحل الاسطوانات المعدنية محل الطواحين الحجرية ولم يتقرر استعماله فى أوربا بصفة نهائية إلا منذ سنة ١٨٨٥ .

على أن المخترعين كانوا منـذ أمد طويل يواصلون مباحثهم فى هذا الصدد وقد سجلت اختراعات انجليزية فى سـنة ١٧٥٣ وفى سنة ١٧٧٤ وفى سنة ١٨١٠ وكلها مبنية على أساس الجهاز الحديث . وكان أحد الفرنسيين المدعو بيرار قد باشر طحن القمح أثنـاء أشهر عديدة فى سـنة ١٨١٨ بواسطة اسطوانتين من الظهر .

وفى سـنة ١٨٢٣ عمد أحد الأمريكيين المدعو جون كولير الى طحن الدقيق بين اسطوانتين من الصلب وحوالى سـنة ١٨٣٠ عمد أحد الطحانين المقيمين فى مدينة سنت دنيس بفرنسا الى طحن الحبوب بواسطة اسطوانة حجرية تدور فى اتجاه أفقى على قطب ثابت مصنوع من الحجر أيضا ومنحوت على هيئة ربع اسطوانة وقد لبث الطحان المذكور يستخدم هذه الآلة عدّة سنين .

وظهرت على أثر ذلك اختراعات عديدة ثم انطوت كلها فى حجب النسيان حتى كانت سنة ١٨٧٥ وحينئذ شاهدنا فى مدينة زوريخ مطاحن ذات اسطوانات من الخزف ولا تزال هذه المطاحن تستعمل الى اليوم فى طحن الدشيش .

وقد خطا محل جانز فى بودابست آخر خطوة فى هذه السبيل حينما استعاض مديره المستر ا. مشوارت بالظهر المسقى من الظهر المعتاد فى عمل اسطوانات المطاحن وبهذه الوسـيلة أصبح العمل بالنظام الجديد فى الطحن مستطاعا بالفعل .

ولم يلبث هذا الاختراع الجديد حتى انتشر فى أنحاء النمسا والمجر وألمـانيا وانجلترا وقد بلغ ما صنعه محل جانز من هذه الاسطوانات ١٨٧٠ فى سنة ١٨٨٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٢٥ فى سنة ١٨٧٣ .

وقد أنشئ أول مطحن من الطراز الحديث بمدينة روان فى سنة ١٨٧٩ ولكن الأمر وقف عند هذا الحدّ . بَيْـد أن الطالب ما برح يزداد على الدقيق الأبيض الذى لا تستطيع اخراجه المطاحن الحجرية ومنذ عام ١٨٨٥ دخلت صناعة الطحن فى دور التقدّم بصفة حاسمة جدّية .

والآن يمكن طحن القمح إما بطواحين حجرية وإما باسطوانات معدنية .

وهاك بيان عن كل واحدة من هذه الآلات وعن كيفية تأثيرها فى حبوب القمح :

الطواحين الحجرية — لا حاجة بنا الى وصف الطريقة التى تدور بها هذه الطواحين وحسبنا أن نبين كيفية تأثير الحجارة فى حبوب القمح .

تلق الحبوب فى حلق الرحى بلا انقطاع فبمجرد دخولها بين الحجرين واندفاعها بما لا يزال يلق وراءها تنساق بتأثير القوّة المركزية الطاردة . ويركب الحجران بحيث تكون المسافة الفاصلة بينهما من جهة الحلق واسعة سـعة كافية لدخول الحبوب بين السطحين الطاحنين . ومتى وصلت الحبوب الى جهة معينة بين الحجرين تفتتت وصـارت قطعا مختلفة ما بين صغيرة وكبيرة ولما كان الفراغ الذى تمرّ فيه الحبوب يزداد ضيقا بالتدريج كلما تقدّمت فيه فان القطع الكبيرة وقطع الجريش تتفتت من جديد حتى تستطيع النفوذ من الفرجة الضيقة بين الحجرين عند محيطهما . وفى أثناء هذه العملية تكون الأغلفة — تلك التى وصفناها بالمرونة كما ذكرنا آنفا — قد انبسطت وتفرطحت بتأثير الحجرين حتى تخرج نهائيا من الرحى فى شكل النخالة . وتُحرّك القطع المنساقة مع الحجر الدائر فى اتجاهين متميزين فهى من جهة تتبع مجرى الحزوز ومن الجهة الأخرى تندفع بلا انقطاع فى اتجاه دائرى ولكنها لا تزال تنحرف عن هذه الوجهة بدافع القوّة المركزية الطاردة متبعة وجهة الخط المماس لهذا الاتجاه الدائرى وبنـاء على ما تقدّم تكون الحركة التى تتبعها حلزونية ولا تزال أجزاء الحبوب يتناقص حجمها بضغط الحجر الدائر وبانتقالها من بطون الحزوز حيث المسافة الخالية فسيحة بالنسبة الى الأجزاء العليا حيث المسافة بين الحجرين متقاربة جدّا . أما النخالة فتظل باقية على السطح الخشن من الحجر الساكن حيث لا يزال الحجر الدائر يحكها ويحتها حتى لا يبقى فيها أثر لاصق من الدقيق وعند ذلك يلفظها من الطاحون .

ومن الجلى أن النسبة بين أنواع الحاصلات المختلفة التى تخرج من هذه المطاحن تتوقف على مقدار المسافة الفاصلة بين حجرى الطاحون فاذا كان البعد بين الحجرين كبيرا لم يتيسر للطاحون أن تنعم سحق الحبوب وحينئذ يكون الناتج كثيرا من الجريش وقليلا من الدقيق أما اذا كان البعد قليلا فالأمر يكون على عكس ما ذكر .

ويسمى الطحن فى الحالة الأولى طحنا خشنا وفى الحالة الثانيـة طحنا ناعما والأسلوب الثانى هو الذى يسـتعمل الآن فى جميع الطواحين الحجرية أما الأسلوب الأوّل فيتبع فى المطاحن الاسطوانيـة وهو الطريقة الوحيدة التى يمكن استعمالها فى هذا النوع من المطاحن . ويمكن إتباع الأسلوبين كليهما فى الطواحين الحجرية ولكن نتيجة الطحن الخشن بواسـطة الأحجار أحط جدّا من نتيجته بواسـطة الأسطوانات .

التهـوية — ان اشتداد القرب بين الحجرين وما يترتب على ذلك من اشتداد الضغط فى العمل جدير ولا شك أن يولد الحرارة . وقد ترتفع أحيانا درجة حرارة الطحين عند انفصاله عن الرحى من

٥٠° الى ٥٥° فهـذا الارتفاع فى درجة الحرارة قد يغير نوع الدقيق فان عرق الدقيق متى اشـتدّت حرارته فقد مزية المرونة زد على ذلك أن الحرارة عند ارتفاعها تصعد جزءا من المـاء الموجود فى الدقيق فاذا تكثف هذا المـاء فيما بعد جاز أن يحدث تعجنا فى الأنابيب و يغادر أوساخا فى المناخل . فاجتنابا لهـذا المحذور يبرد الطحين أثناء العمل بتيار هوائى يمرر على سطح الأحجار ومن فوائد هـذه التهوية أيضا أنها تساعد الطحين على الخروج من الرحى و بذلك يزيد محصول الطاحون .

تجريش حجارة الطحن — لاتلبث الحجارة على طول الاستعمال أن تنعم سطوحها وتنبرى حزوزها وينطمس ما فيها من الحبيبات الدقيقة فينبغى على صاحب المطحن أن يصلح حجارته من آن الى آن حتى تستمر على أداء عملها بإحكام واجادة وهذه العملية تسمى عملية التجريش وهى تحصل كل ستة أو ثمـانية أيام .

التلف الذى يصيب الحجارة — يتوقف مبلغ التلف الذى يصيب الحجـارة على نوع القمح المطحون وعلى الأسلوب المتبع فى الطحن و يمكن تقدير التلف الواقع فى الساعة فى كل ديسمتر مربع من السطح العامل — أى مجموع سطح الحجر الدائر بعد طرح مساحة الحلق — بمـا يبلغ ١٫٥٠٠ كيلو فى الطحن الناعم و ٤٫٧٠٠ كيلو فى الطحن الخشن .

أما فيما يختص بالقوّة اللازمة فالمقدار الذى يطحنه حصان واحد فى ساعة واحدة هو ٣٠ كيلو من القمح فى الطحن الناعم و ٩٠ كيلو فى الطحن الخشن .

الطحن بواسطة الاسطوانات — ينبنى الطحن بالاسطوانات على مبدأ يختلف كل الاختلاف عن مبدأ الطحن بالحجارة فبدلا من وضع الحبوب تحت مفعول قوّة قاسية ساحقة ممتدة الضغط تخرج مقدارا وافرا من الدقيق بدورة واحدة من دورات الرحى تجد القمح فى نظام الاسطوانات يمرّ بالتدريج فى مجموعة من طواحين عديدة تتألف من اسطوانات معدنية كل منها تدور فى اتجاه معاكس لاتجاه الأخرى . وعلى مسطح هذه الاسطوانات أخاديد تزداد ضيقا ودقة كلما كانت أقرب الى نهاية المجموعة وكذلك المسافة الفاصلة بين كل اسطوانتين تتناقص وتقل كلما كانت الاسـطوانات أدنى الى آخر طاحون . وبهذه الكيفية يكون الطحن تدريجيا فلا تسحق الحبوب بشدة ولا يكون الغرض الحصول على دقيق لأول مرة بل على قطع من لباب الحب خالية من القشر فتؤخذ هذه القطع وتحول الى دقيق فى أجهزة أخرى مخالفة للأولى . وفى هذه الحالة لاتفتت القشرة تفتتا شديدا كما يحصل عند الطحن بالحجرة بل تكون قطع النخالة أكبر وأعرض ويبلغ عدد الطواحين المتوالية و بالتالى عدد الممـار التى تنفذ منها الحبوب بين الاسطوانات الطاحنة ستة أو ثمـانية .

وليلاحظ فى نظـام الاسطوانات أن الطحين الذى يخرج من بين كل اسطوانتين يكون مؤلفا : (أوّلا) من أجزاء ناعمة هى خليط من الدقيق ومن اللباب الذى لم ينعم سحقه ، (وثانيا) من أجزاء غليظة هى قطع من القشور لاصق بها شئ من اللباب . ولمـا لم يكن الغرض الحصول على مقدار كبير من الدقيق ولم تكن هناك فائدة من إمرار الأجزاء الناعمة خلال الطواحين التاليـة بل فى ذلك خطر من

استهدافها لفقد مزية المرونة بارتفاع درجة الحرارة فانهم يضعون بين كل طاحونين منخلا يفصل الأجزاء الناعمة عن الأجزاء الغليظة ثم تمر هذه الأجزاء الغليظة دون سواها بين الطواحين التالية .

وعلى ذلك يكون المطحن ذو الاسطوانات عبارة عن مجموعة من الطواحين ومجموعة من المناخل كل منخل بين طاحونين وتمر الحبوب خلال هذه الأجهزة برمتها متنقلة من طاحون الى منخل ثم من هذا المنخل الى الطاحون التالية وهلم جرًّا .

فالطحين الذى هو فى المطاحن المجرية عبارة عن الحاصلات الخارجة من الرحى يتكوّن فى نظام الاسطوانات من مجموع الحاصلات المقتطفة من كافة المناخل المعترضة بين الطواحين . وليلاحظ أنه لا يدخل فى حساب هذا الطحين الحاصلات الخارجة من أوّل منخل ومن آخر منخل . فان الغرض من الطاحون الأولى يقتصر على شق الحبوب فى اتجاه حزوزها لتنقيتها من الغبار الذى يكون لابدا فى بطون هذه الحزوز بالرغم من جميع المجهودات المبذولة أثناء عملية التنظيف . فينفصل هذا الغبار من أوّل منخل مخلوطا بشئ من الدقيق ويكون قاتم اللون ويسمى الدقيق الأسود ولا يعدّ من المواد الغذائية . أما آخر طاحون فتصل اليها النخالة خالية تقريبا من كافة آثار اللباب وتكون الحاصلات الخارجة ذات لون قاتم أيضا فيفصلها آخر منخل وتسمى الدقيق الاسمر .

النتيجة

لا سبيل الى ارتقاء هذه الصناعة إلا بتهذيب الفلاح المصرى وحسن اعداده للقيام بمهمته خير قيام سواء من الوجهة الزراعية أو من الوجهة الصناعية .

ان أسلوب الفلاح فى معيشته لا يغريه باتباع الدقة والاحكام والنظام فى شؤونه الخاصة ومرافقه الذاتية . ولكن مطالب التجارة سواء فى أسواق المدن الكبرى أو فى الأسواق الأجنبية يقتضى من مراعاة النظافة ومن توخى الاتقان فى أساليب الطحن ما يكون كفيلا بتجويد نوع الدقيق المعتاد تجويدا عظيما . والمأمول أن تلبث التدابير الشديدة التى ينبغى اتخاذها فى أول الأمر توصلا الى هذه الغاية حتى تنتج ثمارها وتثبت للزارعين بنتائجها العملية والمالية عدم الفائدة فى اتباع الأساليب القديمة .

ومن المفيد فى هذا الصدد أن تقوم المصالح المختصة بالقاء المحاضرات والايضاحات وقد يترتب على هذه النهضة زوال بعض المطاحن الصغيرة التى تتجلى فيها العيوب الحاضرة بأشدّ مظاهرها .

ولكن حصر أعمال الطحن فى مطاحن ذات اسطوانات مجهزة بمعدات للتنقية والتنظيف كالتى وصفناها آنفا لا شك يؤدّى الى منح الدقيق المصرى مزية كبرى سواء فى الأسواق المحلية أو فى الأسواق الأجنبية من غير أن ترتفع نفقات أساليب الطحن الحديثة عن نفقات الأساليب القديمة . واذا نظرنا الى صناعة الطحن من هذا الوجه ألفينا بين أيدى النقابات الزراعية مجالا رحيبا للنشاط وميدانا واسعا للعمل .

القسم الثانى – الصناعات الكبيرة (*)

الملحق العاشر

شركة الغزل الأهلية بالقطر المصرى

هذه الشركة ما هى إلا شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية حوّلت الى شركة مصرية مع تخفيض ثلاثة أرباع رأس مالها .

كان القائم بتأسيس هذه الشركة الانجليزية بعض كبار التجار والماليين بالقطر المصرى فى سنة ١٨٩٩ وبعد سنتين من انشائها فرضت عليها ضريبة بمقتضى أمر عال صدر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ وهذه الضريبة تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والأنسجة القطنية الواردة من الخارج وقد ترتب على فرض هذه الضريبة أن الشركة بعد قضاء ثمان سنوات فى جهاد وسعى وضحايا متجدّدة تنزلت عن حقوقها وهى تقدّر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه الى شركة الغزل الأهلية فى نظير مبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه تدفع قيمتها أسهما من الشركة المصرية الجديدة التى حلت محل الشركة الانجليزية بعد تصفيتها من غير أن يحصل انقطاع فى أعمالها .

وبفضل تخصيص مبلغ من النقود للتشغيل وعلى الأخص بفضل ما قررته الحكومة من ابطال العوائد الداخلية مؤقتا : أمكن لشركة الغزل الأهلية أن تحتل مركزا محترما وأن تحتفظ بنشاطها فى حركة القطن الاقتصادية .

ولدى الشركة فى الوقت الحاضر ٢٠,٠٠٠ مغزل و ٥٦٠ نولا تديرها آلة بخارية قوتها ١,٠٠٠ حصان وآلة احتياطية قوتها ٥٦٠ حصانا ويقوم بالعمل ٨٠٠ عامل معظمهم وطنيون وقد حرمت الشركة بسبب الحرب من رؤساء العمال الأوربيين فسنحت لها الفرصة بأن تسبر كفاءة العمال الوطنيين حيث أحلتهم محل أولئك الرؤساء فتبينت مع السرور أن بعضهم قد برهن على اقتدارهم فى مزاولة ما عهد اليهم من الأشغال . وبالرغم من الغلاء الفاحش فى أسعار الفحم وصعوبة الحصول على أجزاء الآلات بدل الأجزاء البالية والأصناف الأخرى اللازمة مما يجب استيراده من الخارج قد استطاعت الشركة أن تنتج فى السنة من الغزل ٣٥٠٠ رطل انجليزى ومن النسيج ما يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين ياردة وبذلك زاد نتاجها عما كان عليه قبل الحرب بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ وقد كان جانب عظيم من الغزل والنسيج الذى تصنعه هذه الشركة يجد سوقا رائجة فى بلاد الدولة العثمانية قبل الحرب وذلك بفضل التعريفة التفضيلية التى تتمتع بها البضائع الصادرة الى تركيا من القطر المصرى فانه لما كان القطر المصرى معدودا لدى مصلحة الجمارك العثمانيا جزءا من الدولة العثمانية كانت الضرائب الجمركية التى تؤخذ عن حاصلاته تقل بمقدار ثلاثة فى المائة عما هو مقرر على واردات الجهات الأخرى ويلوح

(*) وُضعت الملاحق نمرة ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ بحسب البيانات التى تلقتها اللجنة من أصحاب الشأن أنفسهم .

الآن أن هـذا الامتياز قد فقد بحيث لا رجعة له فأصـبح من المحتم على شركة الغزل أن تبحث عن سوق فى نفس القطر المصرى لتصريف جميع مصنوعاتها لا سيما عنـد ما يتسع نطاق عملهـا ذلك الاتساع الذى يتوقف عليه مستقبلها ولهـذا الغرض قد بذلت الشركة قصارى جهدها فى اكتساب ميل الجمهور المصرى وثقته بجودة مصنوعاتها والظاهر أنها قد نجحت فى تبـديد الأوهام التى ما فتئ تجار الواردات الأجنبية يبثونها فى نفوس الجمهور بحطهم من جودة منسوجات الشركة ومتانة خيوطها وبفضل جودة المصنوعات المحلية قد تمكن المصريون من الاقتناع بتفوقها والمأمول أن يثـابروا على تفضيلهم إياها ما ثابرت شركة الغزل على انتاج هذه المصنوعات والوسائل التى يمكن للحكومة أن تعين الشركة بها على بقائها وعلى تقدّمها هى ما يأتى :

(١) أن يعاد للشركة حق التمتع بالقانون العام التى تكون محرومة منـه اذا أعيد تنفيذ نظام العوائد الداخلية الموقوف الآن بصفة مؤقتة وأن تلغى العوائد نهائيا فان لم يكن ذلك ممكنا فالواجب أن تعلى قيمة هذه العوائد على الضرائب الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات الواردة من البلاد الأجنبية .

(٢) منح التسهيلات التى تسمح باستيراد القطن الأجنبى مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(٣) الاقرار بصـفة نهائية على نظام الضريبة المستردة (الدروباك) فيما يختص بالأقطان الخـام المجلوبة من الخارج لغزلهـا أو نسجها فى مصر .

الملحق الحادى عشر

مذكرة عن صناعة السكر

يرجع الفضل فى ادخال صناعة السكر فى مصر الى ابراهيم باشا وكان الغرض من ذلك الانتفاع بالأراضى الصيفية فى الصعيد الأعلى والصعيد المتوسط ورفع قيمة هذه الأراضى .

فحوالى سنة ١٨٥٠ جلب ابراهيم باشا من جامايكا نوعا من القصب الأحمر وأنشأت الدائرة السنية مصنعا للسكر فى الروضة ثم فى سنة ١٨٥٥ توصل القوم لأول مرة الى صنع السكر فى مصر .

ولما اعتلى الخديوى اسماعيل باشا أريكة مصر كان من أشدّ المساعدين على تنشيط هذه الصناعة الحديثة .

ولما وقعت أزمة القطن فى عام ١٨٦٨ كان فى ذلك نذير مبين بما يتهدد القطر من الأخطار بسبب الاقتصار على زراعة واحدة فأنشئت عدة مصانع جديدة فى أملاك الدائرة السنية : (أ) بالصعيد المتوسط فى ببا والفشن وأبو الوقف ومطاى والمنيا وأبو قرقاص والروضة والشيخ فضل وسمالوط وبنى مزار ومغاغه ؛ (ب) و بالصعيد الأعلى فى الضبعية وأرمنت والمطاعنه ؛ (ج) وبالفيوم فى سنورس وأبوكسا .

وقد اختلف مصير هذه المصانع . فبعضها لم ينشب أن عطل بعد فترة وجيزة من انشائه وبعضها لبث يعمل بنجاح وانتظام .

وفى سنة ١٩٠٣ كان عدد المصانع الأميرية العاملة تسعة وهى مصانع ببا ومغاغة ومطاى والمنيا وأبو قرقاص والروضة والضبعية وأرمنت والمطاعنة .

وكانت هذه المصانع تشتغل بعمل السكر الخام وتصدر الجانب الأكبر منه الى البلدان الأجنبية لتكريره ولبث القطر المصرى يعتمد على مرسيليا وتريستا فى سدّ حاجته من السكر الأبيض المكرر .

وقد كانت هذه الحالة هى الباعث الذى حدا جماعة من المصريين فى سنة ١٨٨١ الى انشاء مصنع فى الحوامدية بالجيزة لتكرير السكر اللازم للقطوعية المحلية على الأقل (صدر أمر عال بالترخيص بانشاء هذه الشركة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٨١) .

وفى سنة ١٨٩٣ أضافت هذه الشركة صناعة السكر الخام الى صناعة التكرير وأصبح اسمها "شركة السكر والتكرير المصرية" .

وللحصول على قصب السكر مدّت الشركة خطا حديديا ضيقا موصلا بين مصنع الحوامدية ومنطقة البدرشين والعياط وهذا الخط يجرى فوق جسر السكة الحديدية الأميرية على مسافة أربعة عشر كيلومترا تقريبا .

وفى نظير التصريح بمدّ هذا الخط اشترطت مصلحة السكة الحديدية على الشركة أن تنقل على الأقل ٩٠٪ من بضائعها بواسطة سكة حديد الحكومة لا بواسطة السفن النهرية .

وفى سنة ١٨٩٢ ألفت شركة باسم "الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى" (راجع الأمر العالى الصادر فى ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ بالترخيص بانشائها) .

وقد أنشأت هــذه الشركة مصنع السكر الموجود الآن بالشيخ فضل (على الشاطئ الأيمن من النيل بمديرية المنيا) وذلك على أنقاض المصنع القديم الذى كان للدائرة السنية . ثم فى سنة ١٨٩٥ شرعت هذه الشركة فى انشاء مصنع نجع حمادى .

وفى سنة ١٨٩٧ اتحدت شركة السكر والتكرير بمصر (التى مقرها بالحوامدية) مع الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلى وصارتا شركة واحدة باسم "الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى".

وفى ٢ أبريل سنة ١٩٠٣ باعت مصلحة الدائرة السنية لشركة سكر الدائرة السنية المصانع التسعة التى كانت تملكها فتنازلت شركة السكر هذه لشركة مصانع السكر العامة عن حق الانتفاع بهذه المصانع بقصد ادارتها واستغلالها وكان ذلك بموجب تعهدات سابقة عقدت فى ١٠ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وكانت هذه العقود تقضى بأن لا تنتقل ملكية المصانع الى شركة مصانع السكر إلا بعد دفع الثمن برمته وكان مقسطا على أقساط نصف سنوية تدفع على مدى ٢٥ عاما كل قسط منها ٥٦٠٠٠ جنيه (أى ١١٢,٠٠٠ فى العام) ماعدا القسطين المستحقين فى آخر سنة فان مبلغ كل قسط منها ٢٤٩٥٠ جنيها فقط .

وفضــلا عن المعامل المذكورة آنفا كان يوجد فى دماريس بالقرب من المنيا مصنع للســكر أنشأه سلطان باشا . ولكن هذا المصنع جرّد من معداته وصفى حسابه .

ولصاحب السمو الأمير يوسف كمال باشا مصنع بنجع حمادى يرجع تاريخ انشائه الى عهــد ابراهيم باشا ولكنه ما زال مغلقا منذ سنة ١٨٩٨ .

وحوالى سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجات بطرس واخوانه مصنعا للسكر فى برديس بمديرية جرجا ولكن عمر هذا المصنع لم يتجاوز سنتين .

وحوالى سنة ١٨٩٦ أنشأت شركة السكر والأراضى المصرية المساهمة مصنعا فى البلينا بمديرية جرجا ، ولبث هذا المعمل يشتغل ثلاث سنوات ثم أغلق .

وفى سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجا ويصا بقطر مصنعا فى بنى رافع ولكنه لم يشتغل غير سنتين ثم أغلق .

وقد قضت الضرورة باغلاق أربعــة مصانع من المعــامل التســعة التى تنازلت عنها الدائرة السنية لشركة مصانع الســكر فى سنة ١٩٠٣ أما المصانع الثلاثة التى كانت هذه الشركة قد أنشأتها قبل ذلك العهد فقد أغلق منها مصنع الحوامدية فى سنة ١٩٠٤ .

لئن كان النجاح المتزايد الذى تصادفه زراعة القطن فى الصعيد المتوسط أحد العوامل الباعثة على انحطاط صناعة السكر فانه لمن المحقق مع ذلك أن السبب الأعظم فى هذا الانحطاط هو مزاحمة السكر النمساوى ذلك الذى يتلقى فى بلاده الأصلية عند تصــديره كل ضرب من ضروب المساعدة وكل نوع من أنواع الحمــاية . فينزل فى الأسواق المصرية ويرهق السكر المحلى أشد الارهاق من غير أن يكون فى استطاعة القطر المصرى القاء أية عقبة فى سبيل طغيان السكر الأجنبى .

وما انقضت سنة ١٩٠٥ حتى كانت صناعة السكر قد انحصرت فى مصانع ثلاثة من المعامل التسعة التى باعتها الدائرة السنية لشركة مصانع السكر والتكرير العامة بمصر فى سنة ١٩٠٣ وكذلك فى مصنعين من المصانع الثلاثة التى كانت هذه الشركة قد أنشأتها . أعنى أن مجموع المصانع الباقية كان خمسة .

ولم تكن حركة التصدير فى هذه الصناعة تسفر فى الحقيقة إلا عن نتائج زهيدة للغاية . ففى ذلك الوقت العصيب إذ كانت صناعة السكر مزعزعة الأركان تتنازعها عوامل البقاء والفناء أصابتها ضربة خُيِّل إلى الناس أنها لن تفيق منها آخر الدهر .

وبيان ذلك أن رئيس الشركة غامر بها فى مجازفات مشئومة ومضاربات خرقاء أفضت بها الى الافلاس وجرتها الى شفا البوار .

فعلى أثر هذه الحادثة ألفت ادارة جديدة حرّمت على نفسها الدخول فى المضاربات وبذلت قصارى جهدها فى إنهاض الصناعة من كبوتها بفضل الاعتصام بأشدّ وسائل الاقتصاد والعمل على اتقان أساليب الصناعة والزراعة .

وقد لقيت مساعى الشركة مساعدة كبيرة من ادخال أنواع جديدة من القصب الغزير المحصول وكان فى ذلك فائدة جمة لما قامت به من المشروعات .

وقد أسفرت كل هذه المجهودات عن نتائج باهرة ولكن المزاحمة التى كابدتها زراعة السكر من زراعة القطن فى الصعيد الأوسط مازالت تبث العراقيل والصعاب فى سبيل استغلال المصانع الكائنة فى تلك المنطقة . حتى لقد اضطرت الشركة الى اغلاق مصنع مطاى بسبب تعذر الحصول على مايلزمه من قصب السكر بأسعار مقبولة ولم يخطر على بال أحد من القوم أن زوال تلك المصانع الكبرى هو خسارة شديدة للمناطق التى حرمتها .

ولم يكن ثمة بد من انتقال الصناعة شطر الجنوب وتكبد النفقات الكبيرة فى ذلك السبيل . فأنشأت الشركة مصنعا كبيرا فى كوم امبو على قواعد متينة ثابتة .

ونقول اليوم مع مزيد الارتياح أن نتاج الشركة قد أربى فى عام ١٩١٦ — ١٩١٧ على ١٠,٠٠٠ طن من السكر والمرجح أن لا يقل نتاجه فى عام ١٩١٧ — ١٩١٨ عن هذا القدر .

وبالرغم من كل هذا التقدّم والتحسن لم تستطع الشركة خلال الأعوام العشرة التالية لاعادة تنظيمها من اجتناء فائدة من رؤوس أموالها . على أنها اليوم قد تمكنت من ذلك وهى تجتنى من الأرباح مايضمن لها انتظام أحوالها المالية وحسن استغلال مصانعها فى المستقبل .

بَيْد أنه لاسبيل الى ضمان الارتقاء بل مجرّد البقاء لهذه الصناعة الملائمة لمصالح القطر من اقتصادية وزراعية واجتماعية إلا اذا أعانتها الحكومة بعد أن تضع الحرب أوزارها ببعض وسائل المساعدة الداخلية أو الحماية مما يكون دليلا على اهتمامها بتأييد الصناعات المحلية تأييدا معقولا غير مبنىّ على الحيل المصطنعة .

وحسب هذه الصناعة شفيعا لدى الحكومة وكفاها مزيدا لتأييد استحقاقها الرعاية من أولى الأمر ذلك الدرس الذى تعلمناه من الحرب وتلك الفوائد الجزيلة التى أدّتها صناعة السكر المصرى الى مصر والسودان والجيش البريطانى .

يتجاوز المصنوع من السكر المصرى فى هذا الوقت ١٠٠,٠٠٠ طن فى كل عام .

وهـذا القدر يزيد على مقطوعية الأسواق المصرية والسودانية بنسبة ٢٠٪ على الأقل فان هـذه المقطوعية لم تتجـاوز فى وقت من الأوقات ٨٠,٠٠٠ طن . فبفضـل انقطاع التجارة النمساوية من البحر الأبيض المتوسط أصبح فى استطاعة الشركة أن تصـدر الى الخارج أكثر من ٢٠,٠٠٠ طن بأسعار رابحة .

يبلغ رأس المـال المستثمر فى شركة مصانع السكر ١١٤ مليون فرنك .

وكفى دليلا على عظم الأهمية الاقتصادية التى لأعمال هذه الشركة فى مصر تلك المبالغ الطائلة التى تنفقها فى البلاد فى كل عام وذلك العدد الغفير من الصناع والعمال الوطنيين الذين يشتغلون فى مصانعها وعددهم ١٧,٠٠٠ نفس خلاف الأخصائيين من الأوروبيين .

أضف الى ذلك أن الشركة قد وسعت ماعندها من ورش الأشغال المعدنية فأصبحت فيما يختص بمعدّات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية وهى من هذا الوجه تودّى الى القطر خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين ماهرين فى جميع الحرف والصناعات .

ولكى تتمكن شركة مصانع السكر (أو أى شركة أخرى تحـل محلها أو تقوم بجانبها) من الاحتفاظ بنتاجها الحالى (وهو ١٠٠,٠٠٠ طن) بعد الحرب ومن توسيع نطاقه ينبغى أن تكون سيادة الأسواق المصرية مكفولة لهـا على وجه تام وأن تهيأ لهـا أحسن الظروف الممكنة لا لكى تسـتطيع مقاومة المزاحم الأجنبى فقط بل كذلك لكى تستطيع تغزير محصولهـا وتخفيض كلفة العمل فى الجملة .

ونحن مقتنعون بأن التدابير المقترحه فيما بعـد جديرة بتحسين الظروف لهـذه الصناعة تحسينا يمكن القطر المصرى من احتلال منزلة رفيعة بين البلدان المشهورة بتصدير السكر .

ولكن المعـدّات اللازمة لتحويل محاصـيل جديدة تقتضى اسـتغراق رءوس أموال هائلة يتعذر تدبيرها ما لم تظهر الحكومة عزمها على مساعدة الصناعة بشكل واضح .

ان الفائدة الاقتصادية التى تعود على مصر من تنشيط زراعة القصب وتوسيع صناعة السكر تظهر بأجلى بيان متى ذكرنا أن نحوا من تسعة أعشار تكاليف الصناعة يتكوّن من أثمـان محاصيل زراعية مصرية ومن أجور عقارات وعمال تدفع سواء فى الأشغال الزراعية أو فى الأعمال الصناعية .

فلا مبالغة اذاً اذا قلنا ان هذه الصناعة التى ستلاقى بعد الحرب ما كانت تعانيه قبلها من الصعاب والمشاق محقة فيما تلتمسه الآن من النظر بعين الرعاية الى مطالبها الحيوية عنـد تقرير نظام الجمـارك بعد الحرب ومن اسعافها بضرب من المساعدة يضمن مستقبلها ويكفل حياتها .

لاتحتاج صناعة السكر الى حماية تتجاوز حدّ الاعتدال بل حسبها أن تنال مساعدة معتدلة فان فى هذا مايضمن لهـا البقاء والنمـاء بوجه قاطع .

ونحن نلخص فيما يأتى مطالبها الجوهرية :

(١) الغاء ضريبة الاستهلاك تلك التى لم تفرض على غير هذا الصنف فى مصر واذا لم يكن للخزينة الأميرية بدّ من ذلك فلتستبدل هذه الضريبة بعوائد داخلية تعلى قيمتها على الضريبة الجمركية فيما يختص بالسكر الأجنبى .

(٢) الغاء ضريبة التصدير وهى قيد لامسوغ لوجوده يعرقل نمو تجارة السكر مع الاسواق الأجنبية ؛ ان للقطر فائدة عظيمة فى المساعدة على تصدير حاصلاته الزراعية المحولة فان فى خروجها منه استدرارا لموارد الذهب على البلاد .

(٣) اقرار نظام الضريبة المستردة (الدروباك) فيما يختص بواردات السكر الأجنبي الذى يكرر فى مصر ثم يعاد تصديره .

(٤) رفع قيمة الضريبة الجمركية المفروضة على السكر الأجنبي . ان القيمة الحالية وهى ٨ ٪ ليست حاجزا كافيا يحول دون طغيان الواردات من السكر النمساوى حتى ولو ألغيت ضريبة الاستهلاك التى يقع عبؤها على السكر المصرى وينجو منها السكر الأجنبى ؛

ومن المستحسن أن يستعاض من التعريفة القيمية الراهنة بتعريفة نوعية تكون مشربة بروح النصوص الواردة فى الميزانية البريطانية التى عرضت على مجلس النواب فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٥ والتى تقضى بأن يكون هناك فرق قدره خمسة شلنات عن كل كيلو من السكر بين قيمة العوائد الداخلية وقيمة الضريبة الجمركية ؛

وهذا أقل ما يصنع فى سبيل الحماية فى الأقطار المشهورة بانتاج السكر والتى هى أقل البلدان تمسكا بمبدأ الحماية .

(٥) اعفاء واردات الآلات والمعدّات اللازمة لزراعة السكر وصناعته من الضريبة الجمركية .

(٦) معاملة شركة مصانع السكر معاملة تفضيلية فيما يختص بنقل بضائعها بواسطة مصلحة السكة الحديدية فان الشركة من أهم عملاء هذه المصلحة وهى تدفع اليها فى كل عام مليونى فرنك أجور شحن وهذا المبلغ قابل للزيادة ؛

تخفيض أجور الشحن بالنسبة للسكر المنقول برسم التصدير .

(٧) اصلاح نظام العمل وتخفيض أجور الشحن بالسكك الحديدية الزراعية فيما يختص بنقل قصب السكر من المزارع الى المصانع فان ارتفاع الأجور الحالية باهظ جدا فى بعض المناطق .

(٨) تعديل نظام الرى فى الصعيد المتوسط لجعله أكثر ملاءمة لزراعة قصب السكر فان الجهات الواقعة جنوبى مطاى على الأخص أصلح لزراعة السكر منها لزراعة القطن .

ان المساعدة التى تنالها صناعة السكر بموجب المقترحات المذكورة آنفا لاتقتضى فى الحقيقة أدنى تضحية من جانب الحكومة لأن الغاء ضريبتى الاستهلاك والتصدير يعوّض عند الحاجة بفرض عوائد داخلية جديدة ولأن مصلحة السكة الحديدية جديرة أن تجد فى ازدياد حركة النقل واتساع دائرتها مايسدّ على الأقل النقص الحادث من تخفيض أجور الشحن .

وأن الباحث ليعجز أن يجد مثالا على بلد يهتم بترقية الصناعة الزراعية التى هى تتمة لازمة لثروته الزراعية قد تمكن من ادراك غرضه فى هذا الصدد بمثل هذه التضحية الزهيدة .

الملحـــق الثانى عشر

مذكـرة عن صـــناعة الزيوت الـكبرى

هذه الصناعة التى هى من أنفع الصناعات فى مصر أنشئت لأول مرة منذ نصف قرن وكان القائم بها شخص فرنسى يدعى بوسيل شيّد مصنعا صغيرا فى قسم كرموز بالاسكندرية .

ونظرا الى عدم اتقان وسائله لم يتمكن إلا من استخراج زيت خام أو ناقص التكرير فلم يصب شيئا من الرواج ولم يتزايد الاقبال على بضاعته ولكن نظرا الى رخص بزرة القطن التى لم تكن تستعمل فى الصناعة إذ ذاك تمكن بشق النفس من البقاء مدة طويلة .

بَيْد أنه لما ارتفع سعر البزرة لتزايد الاقبال على تصديرها اضطر الرجل الى الكف عن العمل .

ولم يمض إلا قليل حتى عمد بعض أصحاب الأشغال من أهل الاسكندرية فى سنة ١٨٨٩ الى تأليف شركة مصرية برأس مال يسير باسم " شركة الزيت والصابون المصرية " وجعلوا غرضهم مباشرة صناعة الزيوت وأقراص بزرة القطن والصابون مع اتخاذ الوسائل والمعدات واتباع الأساليب والطرق المناسبة المؤدية الى ذلك الغرض، وقد أنشأت هذه الشركة أول ما يستحق أن يسمى مصنعا للزيت وذلك فى البقعة الواقعة بين الشاطئ الأيسر من ترعة المحمودية و بين محطة البضاعة بالقبارى .

فمن عهد انشاء هذا المصنع الذى اتسع بعد ذلك اتساعا كبيرا يبتدئ تاريخ ميلاد صناعة زيت القطن فى مصر .

وقد ترتب على ما أصابته هذه الصناعة من النجاح النسبى الذى حقق آمال أصحابها من أول عهدها تهافت القوم على مجاراتهم فلم يمض إلا سنوات قليلة حتى أنشئت أربعة مصانع كبيرة اثنان فى الاسكندرية واثنان فى كفر الزيات وسرعان ما اتسع نطاق هذه الصناعة حتى ارتفع مجموع ما تعصره مصانع الزيت المصرية من ٦٠,٠٠٠ اردب فى أول الأمر الى ١,٥٠٠,٠٠٠ اردب من بزرة القطن فى كل عام .

ان السوق الوحيدة التى تستطيع شركة الملح والصودا المصرية ورصيفاتها فى صناعة الزيت أن تبيع فيها زيوتها تنحصر تقريبا فى القطر المصرى .

والواقع أن جميع الأسواق الأجنبية الواقعة جغرافيا فى منال الصادرات المصرية مغلقة فى وجه زيت القطن بقوانين جمركية خاصة تحظر توريده الى تلك الأسواق وكذلك أصبح هذا الزيت بحكم سوء حظه الغريب و بالرغم من كثرة الشكوى من قلته النسبية محروما حق الدخول الى تلك البلدان مع أن أبوابها مفتوحة لبزرة القطن بلا شرط ولا قيد وما ذلك إلا لترويج صناعة الزيت فى داخل تلك البلدان واقامة الموانع التجارية فى وجه الزيت الأجنبى خشية من مزاحمته للزيت المحلى .

بيْد أن الولايات المتحدة وهى القطر الذى كان يعانى من هذا الحظر أشد الضرر إذ هى أكبر منتج لزيت القطن فى العالم تمكنت منذ عهد قريب من فتح ثغرة فى هذا الحاجز الجمركى .

وذلك أنه بناء على الحاحها ألغت الحكومة التركية القانون الذى مافتىء على مرّ الزمان يحول دون توريد زيت القطن الى بلاد الدولة العثمانية فكانت مصر أوّل من انتفع بهـذا الانتصار بل لقد خيل الينا أن الظروف لم تهيء هذا الفوز إلا لمصلحة القطر المصرى .

فانه فضلا عما لهذا القطر عند تعامله مع الدولة العثمانية من مزايا الجوار والصلات الجنسية والروابط الموثقة بتبادل المعاملات منذ عهد عهيد — تقول ان القطر المصرى يتمتع فضلا عن هذه المزايا بمزية أخرى وهى تخفيض الضريبة الجمركية المستحقة على حاصلاته عند توريدها الى الأقطار العثمانية وذلك بمقدار ثلاثة فى المـائة من قيمة هذه الحاصلات .

فبفضل تلك النظرية التى تجعل الخـديوية المصرية جزأ من الدولة العثمانيـة كان القطر المصرى لايدفع عن بضائعه فى الجمارك التركية إلا ٨ ./. بينما كانت الأقطار الأخرى تدفع ضريبة قدرها ١١ ./. وكانت سترتفع الى ١٥ ./. بتصديق من الدول العظمى على هذه الزيادة .

فتلقاء هـذه المزية — أعنى انخفاض ضريبة التوريد بمقدار ٧ ./. من قيمة البضاعة — لم يكن هناك بد من اعتماد الأسواق التركية على معامل القطر المصرى فى سدّ مطالبها من زيت القطن . ولما كانت هذه المطالب تزيد كثيرا على مطالب السوق المصرية حق لمصانع الزيت فى هـذا القطر أن ترشح آمالا كبارا وأن لاترجو فقط التمكن من المثابرة على العمل فى المستقبل بغـير انقطاع وبدون أن تضطر الى توقيف دولاب أشغالها بسبب تشبع السوق المحلية كما كان يقع ذلك فى الزمن المـاضى بل أن ترجو فضـلا عن ذلك التمكن عاجلا من مضاعفة نتاجها دون أن تخشى ازدياد العرض على الطلب . وهكذا اتسع أمام هذه المصانع مجال الأمل وامتد بين يديها مدى الرجاء فما راعها إلا نشوب الحرب واعصافها بذلك المستقبل الباهر .

ان المزية التى تتمتع بها الحاصلات المصرية فى الجمارك التركية لن تقوم لها قائمة بعد أن تضع الحرب أوزارها . أضف الى ذلك أمرا آخر هو أدعى الى الخوف والقلق وذلك أن الدولة العثمانية التى كانت قبل الحرب تعتمد على زيت القطن المصرى ستكون بعـد انعقاد الصلح فى منزلة تمكنها من تصدير هذا الزيت الى مصر . فان لديها جميع الأسباب التى تؤهلها لاستخراجه بشروط تمكنها من القضاء على الزيت المصرى فى نفس الأسواق المصرية .

فانه بينما يكون أصحاب المعامل المصرية عاجزين عن تموين معاصرهم إلا بالمزايدة على التجار المشتغلين بتصدير البزرة المصرية والمضاربين الذين فى بورصة الاسكندرية وكلهم لا يزالون يتهافتون على تلك البزرة . نرى أصحاب المصانع التركيـة يمونون معاصرهم ببزرة القطن التركى التى يشترونها بلا مزاحم وبأسـعار رخيصة جدا فان هـذه البزرة أقل قابلية للتصدير من بزرة القطن الأمريكى والمصـرى .

والسبب فى ذلك أن الغلاف القطنى الكثيف الثقيل الذى يحيط بالبزرة التركيـة والذى لا بد من نزعه فى نفس المعصرة قبل سحق الحبوب يجعل النسبة بين وزن البزرة الخام و بين وزن مادتها الصالحة للعصير رديئة جدا حتى ليتعذر اعتصارها فى غير المصانع التركية لأن نفقات نقلها الى المصانع الأجنبية تربى على ثمن ما يستخرج منها من الزيوت والأقراص وان كانت ثخانة الغلاف لا تؤثر فتيلا فى جودة هذين الناتجين . فهى اذا قشرت واعتصرت واستخرج منها الزيت والأقراص فى نفس البلاد العثمانية كما يفعلون فى أمريكا كان فى ذلك ربح عظيم جدا .

فاذا تحقق ما ينتظر من توسيع نطاق زراعة القطن فى بعض الولايات العثمانية ذلك التوسيع الهائل لم يبق أمام المعاصر التركية التى سوف تنشأ فى المستقبل أدنى صعوبة فى بسط نفوذها على أسواق الزيوت المصرية ما لم يقم فى وجهها مانع جمركى — كما هى الحال فى أوروبا — يبطل تأثير ما لها من المزايا .

لقد بلغ مجموع ما حولتـه المعاصر فى سـنة ١٩١٤ — ١٩١٥ من بزرة القطن الى زيوت وأقراص ١٫٢٢٠٫٠٠٠ اردب وهو يعادل على وجه التقريب ربع محصول البزرة وكان الناتج منه نحو ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت .

فاذا قورن هذا الرقم الأخير بمقطوعية زيت القطن فى مصر قبل انشاء أول معصرة اتضح للقارئ مبلغ الزيادة التى حدثت فى هذه المقطوعية منذ سنة ١٨٨٩ . لقد كان متوسط الوارد سنويا الى مصر من زيت القطن أثناء الخمسة الأعوام السابقة لتلك السنة لا يتجاوز ١٦٫٠٠٠ برميل فتأمل الفرق .

ان السبب فى هـذه الزيادة المدهشة يرجع الى أمرين : (أوّلا) الزيادة العامة فى مقطوعية القطر من كافة الحاصلات، (وثانيا) انتشار استعمال زيت القطن فى غذاء الانسان واستعمال جانب كبير منه فى صناعة الصابون .

وعلى ذكر صناعة الصابون هذه نقول انها ما كانت لتحرز ما أحرزت من النجاح النسبى لولا وجود معاصر زيت القطن التى تمكنها من الحصول على مادّة أوّلية وطنية بسعر مقبول . وجدير بالذكر أيضا أنه بفضل مادّة أولية وطنية أخرى — نعنى الصودا الكاوية التى تنتجها شركة الملح والصودا المصرية بوادى النطرون — قد استطاعت صناعة الصابون المثابرة على عملها وعدم توقيف أشغالهـا فى الوقت الراهن فقد أصبح من المحال استيراد الصودا من الأسواق الأجنبية منذ نشوب الحرب .

ان هذه الصناعات الثلاث متضامنة المصالح متعاونة المرافق يتم بعضها بعضا . ولا شك أن مصانع شركة الملح والصودا المصرية تجهز القطر بحاصلات ليس فى مكان آخر ما يفوقها جودة واتقانا .

لقد أصبح لهذه الصناعات شأن كبير فى حياة القطر الاقتصادية وصار لها من المنزلة ما يسوغ الاهتمام بمصيرها عند تقرير الاتفاقات التجارية وبت مستقبل الأمور فى مصر .

لن يكون هناك ما يخالف العـدل والانصاف اذا روعيت مصلحة صناعة زيت القطن وخولت حق التمتع بحماية جمركية كالتى تتمتع بها نظائرها من الصناعات فى البلاد الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفى ألمـانيا وروسيا . فاذا استعيض من الضريبة الجمركية الراهنة وقدرها ٨ ٪ من قيمة

الواردات بضريبة نوعيــة تقارب ما هو مفروض على زيوت القطن فى البلاد المذكورة كان فى ذلك فائدة كبيرة للقطر المصرى وانصاف للعاصر المحلية التى تصبح يومئذ فى منزلة أقرب وأشبه بمنزلة المعاصر فى البلاد الأخرى .

ومن المأمول والمستحسن كذلك أن لا يستمرّ بعد اليوم حرمان معاصرنا المحلية من حرية الاشتغال بالحبوب الزيتية الأجنبية على اختلاف أنواعها بسبب ضريبة الواردات إذ من الجلى أنهـا لو كانت تتمتع بهذه الحرية شأن معامل الزيت فى مرسيليا وتريستا وهمبرج و بريمن وغيرها من البــلدان وكان فى استطاعتها أن تستورد بلا ضريبة جوز الهند وحب الخروع والسمسم والفول السودانى من بلاد المشرق الأقصى فى الأوقات التى يتعذر عليهـا الاشـتغال ببزرة القطن إما لغلائها وإما لكساد سـوق الأقراص والزيوت الناتجة منها إذاً لاستطاعت هــذه المعاصر أن تنجو من العطلة فى معظم الأحيان .

أضــف الى ذلك أنه متى أصبح فى قدرتهـا تنويع منتجاتها بدلا من الاقتصار على زيوت القطن وأقراصه انفسح بين يديها مجـال التصدير وانفتح لحـاصلاتها ما هو الآن مغلق من الأسواق الأجنبيـــة .

وليس فيما تطلبه المعاصر المصرية شىء خارج عن حدّ المعتاد المألوف فانهـا قد لبثت حتى الآن محرومة من المزايا التى تُتمتع بهـا المعاصر فى البــلاد الأخرى وهى لا تلتمس غير مزية التمتع بنظام نافذ المفعول فى كل مكان به صناعة تناظرها .

وممـا هو جدير أن يفيد هــذه الصناعة فائدة ظاهرة محسوسة الغاء ضريبة الواردات عن الأقمشة اللازمة لعصر الحبوب وهى تلك التى سرعان ما تبلى وتتلف والتى ينفق فى سبيلها مبلغ طائل وكذلك الغاء الضريبة الجمركية عن الوارد الى المعاصر من الزكائب الفارغة التى يعاد تصديرها بعد ملئها بأقراص الكسب والواقع أن هذه الزكائب الفارغة لا تستهلك فى القطر مطلقا ولا تمكث فيه إلا ريثمـا تتم تعبئتها . فاذا لم يتيسر اعفاؤها من الضريبة الجمركية بلا قيد ولا شرط أليس من المستطاع عنـد تصديرها استرداد جزء من الضريبة التى دفعت عند توريدها ؟

بقيت لدينا مسئلة أخرى يلتمس حلها فى مصلحة المعاصر القائمة فى كفر الزيات ولكنها لا تهـم المعاصر القائمة فى الاسكندرية .

وبيـان الأمر أن المعاصر القائمـة فى كفر الزيات بالرغم من وجودها فى مركز من أكبر مراكز الحلاجة لا تستطيع مطلقا أن تشترى لنفسها من البزرة التى فى منطقتها إلا مقدارا يسيرا جدّا بالنسبة لمـا تحتاج اليه والسبب فى ذلك أن أصحاب المحالج المحليـة يبغون انتهاز الفرصـة السانحة من احتياج أصحاب المعاصر الى بزرتهم فيتحكمون فيهم ولا يبيعونهم الحبوب إلا بأثمـان مرتفعة بل هم فى أكثر الأحيان يفضلون ارسالها الى الاسكندرية على بيعها فى مدينتهم بنفس الثمن المعروض فى الاسكندرية بل بأغلى منه .

لذلك يضطر أصحاب المعاصر فى كفر الزيات الى شراء جانب عظيم من البزرة اللازمة لهم من مناطق أخرى ومع أن هــذه الصفقات تكلفها فى حدّ ذاتهــا شيئا كثــيرا فالذى يزيد الطين بلة أن مصلحة السكة الحديدية تزيدها كلفة بتعريفتها الخاصة بأجور نقل البضاعة لأن هذه التعريفة تجعل نقل اردب البزرة من بعض المحطات (لا سيما محطات الوجه القبلى) الى كفر الزيات أغلى أجرة من نقل الاردب بعينه من نفس هذه المحطات الى الاسكندرية مع أن كفر الزيات أقرب من الاسكندرية بمائة كيلو متر وكثيرا ما التمست معاصر كفر الزيات من مصلحة السكة الحديدية النظر فى هذا الأمر المخالف للعقول ولكن مساعيها ذهبت عبثا . ونحن نعترف بأن مصلحة السكة الحديدية لا بد أن يكون لديها أسباب فنية تحملها على ايثار الاسكندرية وتفضيلها على كفر الزيات ولكن لا يسعنا غير القول بأن هــذه الأسباب والمعاذير التى قد يمكن قبولها من شركة مستقلة من شركات النقل لا يجوز أن تنتحلها ادارة سكة حديدية تحتكر مصلحه عامة من مصالح الجمهور لا سيمــا اذا كانت الحكومة هى القائمة باستغلال هذه الســكة الحديدية فى سبيل المصلحة العامة .

ان معاصر كفر الزيات ترغب أشــدّ الرغبة فى أن يهتم أولو الأمر باعادة النظر فى هــذه التعريفة وجعل أجور نقل البزرة من محطات الأقاليم الى كفر الزيات على معدل أجور النقل من نفس هــذه المحطات الى الاســكندرية مع مراعاة اختلاف المسافة بين المكانين . ومن الجلى أن هــذه الرغبة لا تنافى مقتضيات العقل ولا تخالف مذاهب العدل .

الملحق الثالث عشر

مذكرة عن شركة الأسمنت المساهمة المصرية

تكوين الشركة — شركة الأسمنت المصرية هى شركة مساهمة بلجيكية ألفت فى ٨ مارس سنة ١٩٠٠ برأس مال مكون من أسهم قيمتها ٢,٣٠٠,٠٠٠ فرنك ومركزها فى بروكسيل . وقد أصدرت فضلا عن الأسهم المذكورة سندات بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠ فرنك منها مبلغ ٦٢١,٢٠٠ فرنك لم يستهلك بعد .

أعمالها — تدير الشركة مصنعا للأسمنت بالمعصرة الواقعة على مسافة ٢٠ كيلو مترا جنوبى القاهرة على سكة حديد حلوان ويتصل بالمصنع فرع من السكة الحديدية .

وغرض المصنع هو الحصول على أسمنت بورتلاند صناعى وذلك عبارة عن حرق مخلوط متجانس الأجزاء جدا وبنسب مقدرة من الجير والطين على درجة حرارة مرتفعة ولهذا الغرض تستخرج الشركة الجير من جبل المقطم وكذلك تستخرج الطين من المنطقة المهجورة الواقعة بين السكة الحديدية وجبل المقطم وهذه الخامات توجد بوفرة فى الجهات المتنازل عنها للشركة وهى من نوع جيد جدا فاذا عولجت معالجة حسنة أنتجت أسمنتا يضارع الأسمنت الأوروبى مهما كان نوعه .

وتنقل هذه الخامات الى المصنع بواسطة سكة حديدية نقالى وهى تجفف فى آلة دوارة ثم تسحق سحقا دقيقا ثم تدمج فى شكل طوب وهذا الطوب يوضع فى أفران وضعا رأسيا على طريقة شنيدر حيث يحرق لدرجة الذوبان باستعمال فحم الكوك فالناتج المحروق يسمى "كلنكر" ويكون بهيئة صخرة سوداء مندمجة وصلبة جدا فاذا سحقت هذه المادة سحقا دقيقا أنتجت الأسمنت الناعم .

ويدار المصنع بآلة بخارية قوتها ٦٠٠ حصان بخارى وبمحرك كهربائى من طراز ديزل قوته ٧٠ حصانا .

الانتاج — يبلغ ما يخرجه المصنع من الأسمنت ٢٤٠٠٠ طن فى السنة أما ما يستهلك من الفحم سواء كان من نوع كارديف المستعمل للمراجل أو من فحم الكوك المعدنى المستعمل للحريق فى الأفران فيقدّر بنحو ٦ آلاف طن فى السنة .

فاذا ضرفنا النظر عن كل شيء وقصرناه على حركة تصدير الأسمنت واستيراد الفحم لدلت هذه الأرقام على أن مصنع المعصرة ينقل فى كل عام ٣٠ ألف طن يعود على مصلحة السكة الحديدية معظم الفائدة منها .

العمال — يستخدم فى مصنع المعصرة عمال وطنيون دون سواهم وهم من سكان القرى المجاورة وهؤلاء العمال يصلحون جدًا للعمل المعهود اليهم على شرط التشدّد فى مراقبتهم وملاحظة بعض العادات الخاصة بهم ويبلغ عدد العمال المستخدمين فى المحجر وفى ادارة العمل وخلاف ذلك من

الأشغال ٢٦٠ عاملا كلهم رجال ما عدا ٨ أولاد يشتغلون باخراج المواد التى لم تحرق فى الأفران وتتراوح أجرة العامل الوطنى بين ٦ و ٨ قروش فى اليوم ولا يدفع للرجل أقل من ٦ قروش .

نصيب حاصلات المصنع من الرواج — أسمنت المعصرة له سوق رائجة لدى عدد كبير من مصالح الحكومة ومعظم المقاولين الخصوصيين وفى الظروف الحالية كل ما ينتجه المصنع يباع فى القطر المصرى بسهولة وهذا ما كان يحصل دائما لو لم تقم فى وجه الشركة عقبات عديدة وموانع جمة ولا سيما من جانب بعض المصالح الأميرية التى تشترط توريد الأسمنت الأجنبى وربما كان لهذه المصالح بعض العذر فى انتهاجها ذلك المسلك فان الأسمنت المصرى كان فى وقت من الأوقات يشتمل على بعض نقائص وعيوب ناشئة عن سوء الادارة والنظام وقلة الخبرة ولكنا نعود فنقول انه قد بذلت فى السنوات الأخيرة مجهودات عظيمة للحصول على أسمنت من أعلى درجة يفى بشروط المواصفات الرسمية على أحسن وجه ومن غير انقطاع وقد كللت هذه المجهودات بالنجاح وثبت ذلك بتجارب عديدة أجراها معمل التجارب التابع لوزارة الأشغال على العينات التى قدّمها زبائن الشركة سواء أكانوا من المصالح الأميرية أو من الأفراد .

الخلاصة — أن صناعة الأسمنت هى بالاجمال من الصناعات التى توافق مصر بصفة خاصة فيمكن أن يصنع أسمنت يضاهى أجود الأسمنت المصنوع بالبلاد الأجنبية أما ثمن الأسمنت المصرى فأقل من ثمن الأسمنت الأجنبى بقدر محسوس وليس هذا قاصرا على الظروف الحالية بل كان كذلك فى وقت السلم .

هذه الصناعة جديرة بالتنشيط من قبل الحكومة التى تستطيع أن تؤدى اليها خدمة جليلة اذا أوصت مصالحها بمنح الأفضلية للأسمنت المصنوع فى القطر المصرى متى كانت شروط توريده معادلة لشروط توريد الأسمنت الأجنبى واذا ارتفعت قيمة الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات من الأسمنت الأجنبى كان فى ذلك عامل عظيم على انتشار هذه الصناعة بالقطر المصرى .

الملحـــق الرابع عشر

مذكرة عن مصنع الطرابيش الوطنى (بقها)

فكَّر إسماعيل باشا عاصم سنة ١٩٠٢ فى إنشاء مصنع للطرابيش بالقطر المصرى وأوفد الى أوروبا مندوبين لدرس المشروع من الوجهة الصناعية ولزيارة مصانع الطرابيش النمساوية وقد استحضر الآلات والأجهزة اللازمة من المانيا والنمسا وفرنسا .

وبعد أن بنى المصنع بقها وركبت آلاته ظهرت صعوبة أخرى وهى إيجاد العمال الخبيرين بصناعة الطرابيش إلا أن جميع المساعى التى بذلت لاستقدامهم من النمسا — موطنهم — ذهبت سدى . وفى سنة ١٩٠٨ سافر إسماعيل باشا عاصم الى القسطنطينية وبعد أن تكبد صعوبات وتضحيات كثيرة حصل على ثلاثين من الصناع المهرة فى هذه الصناعة فحضروا مع زوجاتهم وأولادهم وأقاموا بقها الأمر الذى استوجب نفقات طائلة فنظرا الى كل هذه الصعوبات التى صادفت المشروع من أوله لبث المصنع مدّة من الزمن وهو يخرج مصنوعات غير متقنة غير أنه لم يمض زمن طويل حتى ظهر تحسين محسوس وأصبحت طرابيش قها تضارع الطرابيش النمساوية وتفضل الطرابيش المصنوعة فى البلاد الأخرى .

ويوجد الآن بمصنع قها ١٨٠ عاملا وعاملة من هذا العدد مائة من النسوة لخياطة الطرابيش وعشرون من الأطفال وهذه الأرقام قابلة للزيادة أو النقصان تبعًا للظروف والأجور الشهرية تتراوح بين ٤٠٠ جنيه على الأكثر وبين ٣٠٠ جنيه على الأقل أما الصوف المستعمل فى المصنع فأجوده ما يرد من انجلترا على أن أصله من النمسا وأما الأصباغ فكانت ترد قبل الحرب من المانيا ولكن المواد الكيميائية ترد من فرنسا وانجلترا . وأما الآلة التى تدير حركة المصنع فقوتها ٢٤ حصانا بخاريا وذات مرجل قوّته ٦٠ حصانا بخاريا ومقدار ما يخرجه المصنع يوميا من الطرابيش لا يتجاوز ٨٠٠ طربوش فى المتوسط وهذا رقم من المتعذر أن يزيد ما دامت المواصلات منقطعة ولكن إدارة المصنع تنوى توسيع نطاقه بعد الحرب بحيث يصبح مقدار الناتج وافيا بحاجة القطر وعلى الأخص إذا نشّطت الحكومة هذه الصناعة بحماية جمركية أو بوسيلة أخرى إذ أنها تستحق كل عناية خاصّة .

الملحـــق الخـامس عشر

مذكرة عن شركة الطوب المسـاهمة بالقـاهرة

نبـــذة تاريخية ـــ "شركة الطوب بالقاهرة" شركة مصرية مساهمة أنشئت فى ١٧ ينـاير سنة ١٩١٠ على أثر انحلال "شركة الطوب بالقاهرة ليمتد" وهى شركة انجليزية حلت الشركة المصرية محلها فى ما عليها وما لها . وفى خلال سنة ١٩١١ أعيد تنظيم الشركة تنظيما كليا فأنقص رأس مالهـا الى ٤٨,٧٦٤ جنيها بعد أن كان فى الأصل ٩٨,٠٠٠ جنيه وفى تلك السـنة أيضا أصدرت الشركة سندات بمبلغ ٣,٣٥٤ جنيها لم يستهلك منها حتى اليوم ٣,١٤٠ جنيها .

أعمـال الشركة ـــ تدير الشركة بجهة العباسية مضربا للطوب الرملى فى قدرته أن يخرج فى كل يوم من ٩٠,٠٠٠ الى ٩٥,٠٠٠ طوبة ويمكن اعتبار هـــذا المصنع من أكبر المصانع الموجودة فى الوقت الحاضر .

تدار أجهزة المصنع بآلتين بخاريتين من طراز سولزر قوة إحداهما ٧٥ حصانا وقوة الأخرى ٢٢٥ حصانا .

أما طريقة العمل فكما يأتى :

الخامات المسـتعملة هى الرمل السيليسى والجير الحى وينبغى أن يكون الرمل فى منتهى النظافة كما يجب أن يكون الجير نقيا بقدر المستطاع . وسبيل الحصول على الجير أن يؤتى بالأحجار الجيرية التى تشـتمل على مقدار وافر جدّا من كربونات الجير فتحرق فى أفران من طراز خاص تسـمى الأفران الغازية . وعند خروج الجير من الفرن ـــ ويسمى حينئذ الجير الحى ـــ يسحق سحقا دقيقا ثم يخلط بالرمل خلطا جيدا وبنسبة معينة . وهذا الخلط يجرى تحت تأثير الحرارة فى آلة خاصة وفى أثناء هذة العملية يضاف الى المخلوط كمية معلومة من المـاء فمتى اتحد المـاء مع الجير الحى (عملية الاطفاء) ولد حرارة عالية جدّا وعند خروج المخلوط الشـديد الحرارة من هـذه الآلات ينقل بواسطة رافعات الى المكابس حيث يضغط ضغطا شديدا ويصور فى قوالب طوب من التى مقاساتها ٢٥ × ١٢ × ٦ سنتيمترات وتكون القوالب حينئذ من المقاومة بحيث يمكن امساكها باليد فتكدس فى عربات خاصة توضع بعد ذلك فى اسطوانات كبيرة من الفولاذ تسـمى الاسطوانات المصلبة طول الواحدة ١٥ مترا وقطرها متران وتسع تقريبا ١٢,٥٠٠ طوبة . ومتى تمت تعبئة هذه الاسطوانات تغلق اغلاقا محكما وتملأ بخار ضغطه ثمانية أجواء . فبتأثير هذا البخار الشديد الضغط يتماسك الطوب ويتصلب وهذا يكون باتحاد كيماوى بين الجير وسيليس الرمل وتمكث عمليـة التصلب ثمـانى ساعات وحينئذ تفتح الاسطوانة ويسحب الطوب من داخلها فاذا به قد اكتسب المقاومة اللازمة وأصبح صالحا للاستعمال على الفور . فالطوب الرملى الجيرى لا يكون بعـد عملية التصلب بالبخار المرتفع الضغط كالمونة المتماسكة البسيطة المكوّنة من الرمل والجير بل يكون خليطا فى منتهى التآلف والاندماج مكوّنا من حصى الرمل السيليسى

المتلاحم باتحاد كيماوى بين مزيج السيليس والجير أعنى بين سيليسات الجير وهى مادة غير قابلة للذوبان سواء فى المـاء العذب أو فى المـاء الملح وشديدة المقاومة جدّا تحت تأثير الضغط أو هى بعبارة أخرى فخار رملى صناعى .

وفى كل يوم تؤخذ عينات من الطوب وتختبر مقاومتها للضغط فى آلة مخصوصـة ولا تزال مقاومة السحق تتجاوز على الدوام ٢٠٠ كيلو جرام فى السنتيمتر المربع وهـذا يعادل جهدا قدره ٦٠ طنـا على مجموع الطوبة المفرطحة التى مساحتها ١٢,٨٢٥ سنتيمترا .

الانتـاج — اذا اشـتغل المصنع بكل طاقته أخرج ما بين ٩٠,٠٠٠ و ٩٥,٠٠٠ طوبة فى اليوم أى نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ طوبة فى الشهر وهـذا يعادل فى كل شهر استعمال ٥,٠٠٠ متر مكعب من الرمل و ١,٠٠٠ متر مكعب من الحجر الجيرى و ٢٢٥ طنـا من فحم كرديف تستهلك فى أفران المراجل و ١٥٠ طنا من فحم نيوكاسل تستهلك فى أفران الجير .

العـمال — العمال جميعهم من المصريين دون سواهم ولا غرو فالعمال المصريون يصلحون لهذه الصناعة أيمـا صلاحية . ويتراوح الأجر اليومى بين ٦ و ٨ قروش أما عددهم عند اشـتغال المصنع بكل طاقته فيبلغ ١٥٠ رجلا فى المصنع نفسه يضاف الى ذلك العمال المشتغلون فى المحاجر ولا ندرى عددهم بالضبط (بين ١٠٠ و ١٥٠ تقريبا) فان هذه الأعمال يعهد بها الى عمـال وطنيين يباشرونها بالمقاولة وهـذا أيضا خلاف ٤٠ الى ٦٠ عربجى لنقل الطوب وتسليمه لأصحابه فى المدينـة وجملة ما ينفق فى هذا السبيل يبلغ نحو ٨٠٠ جنيه فى الشهر تعطى جميعها للوطنيين .

نوع المصنوعات ومبلغ رواجها فى السوق — كان الطوب الجيرى الرملى غير معروف فى مصر على الاطلاق قبل سـنة ١٩٠٦ فلا عجب أن تقوم فى وجه اسـتعماله عقبات هائلة من راسخ العادات وسائد الأوهام . بيْد أنه ما لبث أن تغلب على كل ما لاقاه من المقاومة بفضل مزاياه الظاهرة الجلية ومنذ سـنة ١٩١٠ أى منذ إعادة تنظيم الشركة أصبح لهـذا الطوب منزلة مكينة وصارت له الكفة الراجحة فى أسواق القاهرة وضواحيها والواقع أن أصحاب المقاولات الكبيرة قد أصبحوا منذ ذلك التاريخ وهم يكادون يقتصرون على استعمال هذا الطوب فى بناء العمارات العظيمة .

ويرجع الفضل فى ما أصابه من الرواج الى :

شـدّة مقاومته للضغط ؛

« التصاقه بالمونة الجيرية ولا سيما مونة الأسمنت ؛

رخصه وعظم حجمه فانه من هـذا الوجه يضارع حتى الطوب الأحمر المعتاد الذى يحرق فى قمائن الريف ؛

حسن منظره وانتظام أشكاله وهو بفضل هذه المزية يغنى عن تكليس وجوه المبـانى وفى ذلك من الاقتصاد ما فيه ؛

مقاومته لتأثير المـاء وقد ثبت ذلك وقام الدليل عليـه بفضل الأعمـال التى باشرتها شركة ميـاه القاهرة لا سيما عند إنشاء مرشحاتها الجديدة فى روض الفرج ؛

مقاومته لتأثير الحرارة وقد ثبت ذلك بانشاء الجم العديد من مداخن المعامل وأبنية المراجل .

وأخيرا ما تمتاز به طريقـة تسليم البضاعة من فرط السهولة وحسن النظام ممـا يفى بجميع مطالب المقاولين ويسـّل عليهم سـبيل الحصول على المواد اللازمة لأعمالهم ويمكنهم من تشييد المبانى بأعظم سرعة والواقع أن الشركة تقوم بهذه المهمة التى تقتضى نقل ٩٠,٠٠٠ الى ٩٥,٠٠٠ طوبة فى اليوم الى جهات مختلفة بأتم سهولة وأكمل نظام .

هذا ويعتبر الطوب الجيرى الرملى عند كبار مشيّدى الآلات — كمحل سولزر اخوان مثلا — أحسن مادة موجودة فى مصر لتشييد الآساس اللازمة للآلات .

أما بين المصالح الأميرية فقد كانت مصلحة السـكة الحديدية أوّل من تنبه الى مزايا هذا الطوب وهى تستعمل منه مقدارا وافرا .

الخلاصـــــة

إن الصناعة التى تزاولها "شركة الطوب الرملى بالقاهرة" جديرة بأعظم تشـجيع وأبلغ تأييـد من جانب الحكومة المصرية . ولا غرو فان هذه الصناعة التى تحول بفضل أساليبها المتقنة رمل الصحراء الى مادة صالحة للبناء هى من أنفع الصناعات وأوفقها للبلاد المصرية . وقد رأينا أن العمال الوطنيين يصلحون لهذا العمل بنوع خاص وأنهم يستدرّون منه موردا غزيرا من الأرزاق .

الملحق السادس عشر

مذكرة عن مصنع سورناجه بجهة الودى

١ — أسس مصنع الودى فى سنة ١٨٩٥ وقد بدأ صغيرا ولكن الغرض منه كان يرمى الى مطمح بعيد وهو تخليص مصر من الجزية الفادحة التى كانت تدفعها الى البلدان الأجنبية باستيرادها معظم المصنوعات من مواد العمارة .

وقد اتسع نطاق هذا المصنع تدريجيا وهو اليوم يضم بين أركانه ستة أقسام متباينة تخرج :

(أ) الطوب المصنوع بالآلات على اختلاف أنواعه من القرميد الخ ؛

(ب) الأنابيب وملحقاتها المصنوعة من الفخار الرملى والأدوات الصحية وغيرها ؛

(ج) الأدوات المصنوعة من الفخار الذى يقاوم النار ؛

(د) الجير المائى والأسمنت ؛

(هـ) الجبس الرمادى والأبيض ؛

(و) الفخار والصينى المزخرف وأدوات المعامل والعوازل الكهربائية وخلافها .

وهذا القسم الأخير قد أسس فى خلال السنة الحالية وقد وضع الحجر الأول من بناء أول فرن أعدّت لعمل الصينى أو القاشانى بحضور حضرات أعضاء لجنة التجارة والصناعة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٧ .

٢ — وقد لاقت هذه الصناعة صعوبات جمة ولا تزال تكتنفها تلك الصعوبات وكان يظهر فى بعض الأوقات أنها لا تنهار ولا تذلل وأهمها ينحصر فيما يأتى :

الأوهام الراسخة فى أذهان الجمهور ضد المصنوعات الوطنية ؛ عدم وجود الثقة المالية بالمسائل الصناعية ؛ قلة الصناع ذوى الخبرة والموظفين الفنيين ؛ عدم الاهتمام والتشجيع من قبل الحكومة فيما يتعلق بانشاء الصناعات الوطنية وترقيتها ؛ صعوبة الحصول على الخامات الجيدة والوقود الجيد بشروط صالحة ؛ غلاء أجور النقل مع صعوبة ذلك ؛ المزاحمة المخالفة للقانون والمؤدية الى البوار الخ .

٣ — ان الحالة الراهنة لمصانع سرناجه هى حالة مؤقتة لا يمكن اعتبارها دائمة .

لقد عظم الاقبال على جميع أنواع المواد والأصناف اللازمة التى كانت ترد من الخارج والمجهودات مبذولة للوفاء بتلك المطالب ولهذا قد أضاف مسيو سورناجه الى مصنعه بالودى أقساما جديدة وأنشأ من العدم صناعات جديدة وأقام بعض معدّات أخرى وبنى أفرانا ولكن كل ذلك غير جدير بأن يفى بمطالب السوق لاسيما طلبات الجيش والمصالح العمومية والشركات الصناعية الكبيرة وغيرها ولا يمكنه أن يوسع نطاق مصنعه اتساعا كبيرا إلا بشرط أن يضمن لمصنوعاته سوقا مضمونة لعدد من السنين كاف لسدّ النفقات اللازمة لاقامة هذه المعدّات .

٤ — اذا قررت الحكومة حماية الصناعة الاهلية انفتح بين يدى هـذه الصناعة مستقبل باهر
وقد كتب المسيو سورناجه عن هذا الموضوع بعض مذكرات طبعت فى عجالة فى شهر يوليه سنة ١٩١٦

وفى عزم مسيو سورناجه أن يتم برنامج عمله بانشاء مصنع صغير للزجاج متى تقدّم القسم الجـديد المخصص لصـناعة الفخار والخزف تقدّما كافيـا وبذلك يقيم الدليل على أن أرض مصر تحوى جميع الخامات اللازمة لعمل كافة أنواع الفخار والزجاج وعلى المصريين أنفسهم أن يقوموا بمـا ينبغى عليهم فى سبيل استغلال موارد الثروة الطبيعية التى فى بلادهم .

أما فيما يتعلق بأمانى مسيو سورناجه فهو يرغب أن تعطيه الحكومة امتيازات لمدّة طويلة وتسهيلات تضمن له الحصول على الخامات اللازمة لصناعته وتعقد معه بعض العقود ذات القيمة للتوريد مدّة عدّة سنين ليتحقق من تصريف جزء من مصنوعاته فى خلال الوقت العصيب الذى تكابده الصناعة فى بادئ أمرها حتى يتمكن بذلك من تحسين وتوسـيع مصانعه لسـدّ حاجة القطر المصرى المـاسة ولتوطيد صناعته على أساس مكين .

الملحـــق السابع عشر

مذكرة عن صناعة الكحول وما ينضم اليها من الصناعات القائم بها المسيو كوزيكا وشركاه بطره

تنحصر صناعات طره فى انتاج الحاصلات الستة الآتية :

(١) المواد الكيماوية ؛
(٢) الأملاح البوتاسية الخام ؛
(٣) زيت الأميليك ؛
(٤) حامض الكربونيك النقى ؛
(٥) العلف المسكر ؛
(٦) الكحول .

ولما كان البحث يدور على ست صناعات مختلفة فلنفرد لكل منها بيانا خاصا .

المواد الكيماوية — هذه المواد تنتج من معالجة متخلفات معمل التقطير ولم تتهيأ بعد وسائل انتاج هذه المواد بسبب الظروف الراهنة لأن الحرب قد حالت دون استيراد الأجهزة اللازمة من أوروبا .

وسوف يكون فى طاقة هذا المعمل انتاج كمية قدرها ٤٫٠٠٠ طن تقريبا من المواد الآتية على اختلاف أنواعها :

كربونات البوتاسا البيضاء المكررة (من ١٫٢٠٠ الى ١٫٥٠٠ طن) .
كلورير البوتاسا الأبيض المكرر (من ١٫٢٠٠ الى ١٫٥٠٠ طن) .
سلفات البوتاسا البيضاء المكررة (٨٠٠ طن) ؛
سماد بوتاسى (٨٠٠ طن) .

والمنتظر أن لايستهلك فى نفس القطر غير مقدار زهيد من هذه المواد أما الباقى فيرسل الى الأسواق الأجنبية حيث الاقبال عليه عظيم .

ومشروعاتنا مملوءة أملا بنجاح هذه الصناعة ولكن لايستطاع مع ذلك ابداء قول فصل فيما عسى أن يعترضها من العقبات .

ولا نرى أن الأمر يحتاج الى تدابير خاصة لحماية هذه الصناعة .

الأملاح البوتاسية الخام — قد شرع منذ عام ١٩١٤ فى انتاج هذه الحاصلات الثانوية المتخلفة من معمل التقطير . ولكن لما كان معمل التقطير نفسه قد وسع نطاقه حوالى نهاية العام المذكور أصبحت المعدّات التى جهزت لمعالجة متخلفاته غير كافية لهذا الغرض . ثم شبت نار الحرب فتعذر استيراد الأجهزة الاضافية التى أوصى باحضارها من أوروبا وكذلك بقيت هذه الصناعة فى موقف الجمود .

والمنتظر أن يبلغ نتاجها ما بين ٤٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ طن فى العام متى وضعت الحرب أوزارها وتم اعداد المصنع .

وكل الدلائل تبشر بأنه سيكون لها شأن كبير .

ولا عجب فان هـذه المواد التى تحوى من البوتاسا الصرفة ٤١ فى المـائة خليقة أن تروج فى مصر رواجا عظيما بصفة سمـاد بوتاسى وهب أنها لم تصادف هـذا الرواج فمن الميسور تصديرها الى البلاد الأجنبية حيث الطلب عليها شديد .

ولا نرى أن هناك حاجة لمساعدة هذه الصناعة بأى وسيلة من وسائل المساعدة الأميرية .

الزيت الاميليكى — ان المصنع قائم باستخراج هذا الزيت من الكحول منذ سنة ١٩٠٨ .

ويبلغ الحاصل السنوى ٦٠,٠٠٠ كيلو فى العـام ولكن المصنع يستطيع مضاعفة نتاجه متى أمكن زيادة الخامات اللازمة بالنسبة المطلوبة .

ان المقدار الذى يستهلك فى مصر من هذا الزيت طفيف جدّا وجل اعتمادنا فى هـذه الصناعة على التصدير الى الأسواق الأوروبية والأمريكية .

لم يعترض المصنع فى هـذه الصناعة الجليلة الفائدة أدنى صعوبة منذ نشوئها الى اليوم ولا عجب فانها تقوم على عمل مادة محدودة الانتاج يتهافت الصناع الأجانب على شرائها .

ونحن لانراها فى حاجة الى أى مساعدة .

حامض الكربونيك — ينتج من متخمرات المصنع فى كل عام سـتة ملايين كيلو من حامض الكربونيك .

ويبتدئ تاريخ اشـتغال المصنع باستخراج حامض الكربونيك منذ سنة ١٩١٤ وهو يخرج الآن فى العام كمية تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و ٣٦٠,٠٠٠ كيلو وهذا بالضبط هو المقدار الذى تحتاج اليه البلاد .

وليس هنـاك فائدة فى تصدير هـذا الصنف الى الأسواق الأجنبية نظرا الى قلة وسائل النقـل وارتفاع أجوره .

فاذا ظهر له فى المستقبل وجه من وجوه الاسـتعمال الكبيرة المنفعة كأن يستخدم مثلا بمثـابة قوّة محرّكة أو فى أى غرض آخر من الأغراض التى تستلزم ضغطا شديدا وحجما محدودا أصبحت صناعة حامض الكربونيك رفيعة الشأن واتسع نطاقها فى مصر على حسب ذلك .

هذا ويتراءى لنا أن هذه الصناعة لاتحتاج الى أى مساعدة فى الوقت الحاضر .

العلف المسكر — (هو خليط من العسل الوسخ والتبن) . هـذا المصنع على حداثة عهده يستطيع الآن انتاج ٦٠,٠٠٠ طن من العلف فى العام .

وليس من المنتظر أن يتسع نطاق هذه الصناعة لأنه يتعذر زيادة الناتج من العسل الوسخ فى مصر، ولأن استيراد هذا العسل من الخارج أمر عديم الفائدة بسبب ارتفاع أجور النقل حتى فى أوقات السلم .

ان كمية الناتج من العسل الوسخ فى مصر لا تجاوز ٥٠,٠٠٠ طن فى العام مع أن صناعتى الكحول والعلف المسكر تستهلكان منه ٧٥,٠٠٠ طن اذا استمر العمل فيهما على منوال منتظم .

منذ منتصف عام ١٩١٥ شرع معمل العلف المسكر فى مباشرة عمله وقد بلغ مجموع نتاجه حتى اليوم ٢٣٫٥٠٠ طن فانه لايشتغل فى الشهر أكثر من عشرة أيام الى اثنى عشر يوما بسبب عدم كفاية الخامات .

وقد صادف هـذا العلف موقع الاستحسان لدى مصالح الجيش الانجليزى وهم يشترون مجموع النتاج لاطعام خيولهم و بغالهم .

ان العلف المسكر غذاء قوى يمكن أن يقوم من جميع الوجوه مقام ٥٠ ٪ من الشعير فى الجراية المعتادة لفصيلة الخيل ومقام ٥٠ ٪ من الفول فى الجراية المعتادة لفصيلة البقر وثمن الطن من الشعير يبلغ نحو ١٫١٧٠ قرشا فاذا خلط به العلف المسكر بلغ ثمنه ٨٨٥ قرشا وهاك بيان ذلك باعتبار سعر الطن من العلف المسكر ٦٠٠ قرش :

	ق
٥٠٠ كيلو من الشعير	٥٨٥
٥٠٠ « « العلف المسكر	٣٠٠
الجملة عن الطن... ...	٨٨٥

وكذلك الحال بالنسبة للفول فثمن الطن من الفول ١٫٢٥٠ قرشا فاذا خلط به العلف المسكر بلغ ثمنه ٩٢٥ قرشا :

	ق
٥٠٠ كيلو من الفول	٦٢٥
٥٠٠ « « العلف المسكر	٣٠٠
الجملة عن الطن... ...	٩٢٥

وفضلا عن الاقتصاد العظيم الذى ينجم عن خلط الشعير أو الفول بالعلف المسكر فهناك تلك المزية الأخرى وهى وجود السكر ذلك العامل القوى فى تغذية الحيوانات .

والمنتظر أن يبلغ نتاج المصنع فى المستقبل مقدارا يتراوح بين ٢٤٫٠٠٠ و ٣٠٫٠٠٠ طن فى العام .

واذا فرضنا أن هذا العلف لم تقدر قيمته فى مصر ولم يجد سوقا رائجة بين المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوانات من المصريين وهو أمر مستبعد فمن المستطاع تصديره الى الأسواق الأجنبية حيث الاقبال عليه شديد وحيث يمكن أن يباع بثمن يغطى نفقات النقل بكل سهولة .

هذا ولم تقم حتى الآن صعوبة جوهرية فى سبيل هـذه الصناعة التى هى عظيمة الشأن والفائدة والتى لن تحتاج على ما نرى الى أى مساعدة من جانب الحكومة .

صناعة الكحول — يرجع تاريخ انشاء هذا المصنع فى طره الى عام ١٨٩٢ — ١٨٩٣ وكان نتاجه فى أول الأمر لا يتجاوز ٣٥٠٫٠٠٠ كيلو فى العام بسبب نقص معداته وعدم اتقانها .

وقد كانت مبادئ العمل محفوفة بالمشاق مثقلة بالنفقات .

ولكن فى سنة ١٨٩٤ — ١٨٩٥ حصل تعديل كبير فى المصنع من أوله الى آخره وكانت النتيجة أن ما أخرج فى أول عام بعد هذا التعديل بلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ كيلو من الكحول ، ومن ذلك العهد أخذ

المصنع يتدرج فى سبيل التوسع حتى وصل الى منزلته الراهنة وكان آخر تحسين أدخل علية فى سنة ١٩١٥ فأصبح فى طاقته أن ينتج فى السنة ١١,٠٠٠,٠٠٠ كيلو من الكحول .

وقد نتج فى العام الراهن ٩,٠٠٠,٠٠٠ كيلو فان قلة الخامات كما ذكرنا آنفا قد اضطرت المصنع الى تقليل نتاجه الذى لايستطيع فى مثل هذه الأحوال أن يصل الى حدّه الأقصى وهو ١١ مليون كيلو.

ونحن لا ننتظر أن يتسع نطاق هذه الصناعة فى المستقبل عما هو عليه الآن لأننا لا نظن أن مقدار الناتج من العسل الوسخ فى مصر يمكن أن يبلغ الكمية اللازمة لمقطوعية الصناعات البادية الذكر وهى ٧٥,٠٠٠ طن فى العام .

هذه الصناعة فى حاجة ماسة الى مساعدة الحكومة كما تساعد الحكومات صناعات الكحول فى سائر البلاد التى تنتج هـذا الصنف . إذ الواقع فى مصر أن هذه الصناعة كثيرا ماتكابد العناء والضرر من مزاحمة الكحول الأجنبى الذى يكون ممتازا عليها بما يتلقاه فى بلاده الأصلية من المساعدة حيث يمنح جائزة تصدير قدرها ٩ مليمات عن كل كيلو فمن المتيسر والحالة هذه بيعه فى مصر بأسعار رخيصة تضر بمصلحة الصناعة المحلية .

ان الكحول فى كافة البلاد الأوروبية مفروض عليه ضريبة مرتفعة ولكن حكومات البلاد الكبرى المشتغلة بانتاجه كروسيا والنمسا والمانيا تساعد القائمين بهذه الصناعة وتعوضهم من تأثير هذه الضرائب بمنحهم جائزة التصدير المذكورة عن الكحول المرسل الى الخارج فينتفع التجار بهذه الجائزة .

فينبغى اذًا فرض ضريبة اضافية قدرها ٩ مليمات عن الكيلو على الكحول الأجنبى الوارد الى مصر وذلك لابطال تأثير المزية الناشئة من منح تلك الجائزة .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن الحكومة البريطانية قد راعت هذه الأسباب فعمدت منذ شهر مارس ١٩١٣ الى فرض ضريبة على الوارد من الكحول الأجنبى قدرها فى كل جالون ٦ بنس علاوة على ثمن الجالون من الكحول الانجليزى وهذا يعادل تقريبا ٩ مليمات عن الكيلو .

فمتى وضعت الحرب أوزارها وحان وقت تعديل تعريفة الجمارك تعديلا يطابق مصلحة البلاد كان من المناسب انعام النظر فى هذه المسئلة .

ان فرض الضريبة على الكحول يساعد الصناعة المصرية مساعدة كبيرة ويفيض على الخزينة الأميرية موردا دارا من الأموال .

الملحق الثامن عشر

مذكرة عن سائر الصناعات الكبيرة

فضلا عما يوجد فى القطر من المعاهد الصناعية الكبرى كمصانع السكر والتكرير والمغزل الاهلى بالاسكندرية ومعمل الكحول فى طره الخ تلك التى قد نشرنا تقاريرها برمتها نظرا الى مالها من الأهمية يوجد فى القاهرة والاسكندرية وغيرهما من كبار المدن المصرية عدّة مصانع ومعامل أقل شأنا من المذكورة آنفا وهى تشتغل بصناعات شتى . ولا يسعنا مع ضيق المقام أن ننشر بالتفصيل كل ما تفضل أرباب الصناعات بارساله الينا من المكاتبات والرسائل. لهذا قد توخينا تلخيصها على طريقة واحدة بقدر الامكان بحيث يتضح للقارئ تاريخ كل صناعة وبيان المصاعب التى اعترضتها ونظرة فى حالتها الراهنة ومقدرتها على الانتاج وما يرجى لها فى المستقبل ثم بيان الشكاوى والرغبات التى تراءى لأصحابها أو مديريها أن يعرضوها على نظر هذه اللجنة .

صناعة مربعات الاسمنت — لما أعيد بناء الاسكندرية فى سنة ١٨٨٣ على أثر الحوادث التى جرت فى سنة ١٨٨٢ اشتدّ الاقبال على استيراد مواد العمارة لا سيما مربعات البلاط والقاشانى ونشطت هذه الحركة نشاطا عظيما حتى خطر ببال المسيو نيكولا سيريجو المورّد لهذه الأصناف انشاء مصنع فى مصر ذاتها لعمل هذه المربعات وقد أنشئ المصنع فعلا بالاسكندرية وشرع فى العمل بمكبسين مستوردين من فرنسا ولبثت هذه الصناعة الجديدة عدّة سنين وهى تعانى ما لا يحصى من الصعاب والمشاق أولا لعدم اتقان المعدّات المستعملة واستحالة اصلاحها فى القطر لعدم وجود ورش آلية وثانيا لعدم كفاءة الصناع وهم عمال بسطاء مجرّدون من كل معلومات صناعية ولكن فى سنة ١٨٨٥ بذل مجهود نهائى للتغلب على هذه المصاعب فكلل بالنجاح والتوفيق وذلك أن الآلات أرسلت الى فرنسا لتصليحها وأن المصنع تمكن من تكوين نواة لصناعة المستقبلين بفضل المعلومات التى تلقاها من المصانع المناظرة له فى أوروبا وبفضل كفاءة أحد الاخصائين الذى كان ملحقا بالمصنع منذ انشائه .

واليوم أصبح مصنع المسيو نيكولا سيريجو أكبر مصنع بين خمسين معملا من نوعه فى القطر وهو يشغل مساحة قدرها ١٦٫٠٠٠ متر مربع ويشتمل على تسعة مكابس مائية قوية وعلى عدّة مطاحن ومساحق آلية ومناخل وارحاء وخلاطات الخ كلها تدار بآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا ويبلغ عدد المشتغلين به سبعين عاملا ونتاجه اليومى ١٫٠٠٠ متر مربع من أنواع المربعات على اختلاف صنوفها فهو يخرج مربعات كثيفة للاصطبلات ومربعات رقيقة لتغطية الحيطان والحمامات ومربعات لتبليط الأسطح ومربعات على أشكال متنوّعة .

هذا ويبلغ مجموع ما تنتجه باقى مصانع المربعات فى كافة أنحاء القطر ٢٠٠٫٠٠٠ متر مربع فى العام وهذا المقدار جدير أن يزيد زيادة عظيمة اذا كانت الحكومة تمنح الأفضلية فى عقود التوريد لحاصلات الصناعة المحلية لاسيما لحاصلات المصانع الكبيرة المجهزة بمعدّات حديثة لا تبلى بسرعة كمعدّات الورش الصغيرة .

مصنع الملابس للستر كومبتون وشركائه — هذا مصنع حديث العهد فانه انشئ بعد نشوب الحرب والداعى الى إنشائه استحالة ارسال التواصى اللازمة للجيش البريطانى فى مصر بالسرعة اللازمة الى المصنع الأصلى فى لندن .

وكان المصنع فى أول الأمر قاصرا على ورشة صغيرة لاتكاد تشتمل على أكثر من مائة عامل يشتغلون على مكنات تدار بالأرجل ولكن لم يمض إلا قليل حتى اتجهت الرغبة الى تنشيط هذه الصناعة الحديثة والى ايقاف الواردات الالمانية النمساوية من الملابس المجهزة تلك التى كانت حتى نشوب الحرب باسطة نفوذها على الأسواق المحلية فوسع نطاق المصنع الجديد ونظم على منوال أمثاله من المصانع الانجليزية .

وفى أول الأمر كابدت صناعة الملابس المجهزة مشقات جمة شأن كل صناعة جديدة بسبب قلة الخبرة بين صناعها فاضطر القائمون بها الى استيفاد الخبيرين من مصانعهم بلندن لتدريب أولئك الصناع .

وفى طاقة المصنع أن يخرج فى الأسبوع الواحد ٢,٠٠٠ بدلة أعنى بمعدّل ٣٠٠ بدلة فى اليوم وذلك بفضل كثرة المشتغلين به من العمال (ويبلغ عددهم نحو ٤٥٠) وبفضل اتقان آلاته ومعدّاته التى تدار جميعها بالقوة الكهربائية ومن ضمنها آلتان للتفصيل وقاعتان للمكنات الخاصة وهذه تسهل العمل على الصانع تسهيلا عظيما .

والمصنع فى الوقت الحاضر لا يقتصر على توريد الملابس للجيش البريطانى بل يقوم بتوريدها أيضا الى المصالح الأميرية والى بعض الشركات الخاصة .

وفى نية ادارة المصنع أن توسع نطاق العمل حتى تمتد دائرته الى بلاد البلقان وأن تضيف الى صنع الملابس العسكرية فرعا من الصناعة لايقل عن ذلك أهمية وهو صنع الملابس الملكية لاسيما اذا لقيت رعاية من جانب الحكومة واقبالا من جانب الجمهور .

صناعة الورق — فى سنة ١٩٠٣ ابتاع المسيو لاغوداكيس وهو صاحب مخزن ومصنع لقطع ورق السجاير ، المصنع الايطالى لصنع ورق اللف الخشن وكان هذا المصنع قد أنشئ باسم "كرتيارا أجيزيانا" وأصيب بالاخفاق فى سنة ١٩٠١ . فبعد ما جدّد المسيو لاغوداكيس مهمات هذا المصنع وأضاف اليه آلات جديدة شرع فى العمل سنة ١٩٠٤ مع كل ما عانى من المصاعب والتقلبات بسبب عدم كفاءة العمال الوطنيين وسوء تصرّف العمال الأجانب الذين جاء بهم الى مصر .

وقد لقى هذا المصنع وهو فى المهد صعوبات جمة من شدّة مزاحمة البلدان الأوروبية لاسيما النمسا ومن الرسوم الجمركية على ما كان يستورده من الخامات والوقود فعرقل ذلك سيره فى أول الأمر .

ولما شبت نار الحرب سنة ١٩١٤ امتنعت مزاحمة النمسا فأخذ المصنع يربح ربحا وافرا بالرغم من قلة الخامات وسائر المهمات اللازمة لصنع الورق .

ويبلغ ما يخرجه هذا المصنع الآن نحو ١٠٠ طن من ورق اللف و ٢٠ طنا من الورق الأبيض للطبع الجرى أما بعد الحرب فيمكن ابلاغ ما ينتجه من الصنف الأول الى ٢٥٠ طنا ومن الصنف

الثانى الى ٥٠ طنا لاسيما اذا ساعدت الحكومة صناعة كهذه جديرة بالتنشيط وذلك بانقاص الرسوم الجمركية على الوارد من الخامات وزيادة هذه الرسوم على الورق الوارد من البلدان الأجنبية .

معمل التكرير التابع للمسيو بولاناكى — مضى على انشاء هذا المعمل نيف وثلاثون عاما فقد أنشئ بالاسكندرية فى سنة ١٨٨٤ وكانت مصنوعاته تخزن للتعتيق فى براميل تختلف سعتها بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ لتر أو تصدّر الى الأسواق الأجنبية وعلى الأخص الى بلاد الانجليز فلبثت زمنا طويلا والجمهور المصرى لايعلم من أمرها شيئا ولقد منحت لجنة التحكيم الزراعية للعرض الوطنى المصرى المسيو بولاناكى شهادة رسمية على أثر زيارتها معمله وبناء على تلك الشهادة شرع المعمل منذ سنة ١٨٩٤ فى عرض حاصلاته فى الأسواق المصرية .

ومنذ نشوب الحرب اتسع نطاق صناعة تكرير الكونياك والروم اتساعا عظيما ونشطت هذه التجارة مع بلاد الانجليز على أثر امتناع فرنسا عن تصدير كميات وافرة من الكونياك الى البلدان الأجنبية أما المقطوعية المحلية فقد زادت أيضا بفضل التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية لمصادرة المشروبات الروحية المغشوشة تلك التدابير التى يحسن الاستمرار على تنفيذها لا محافظة على صحة الجمهور فقط بل كذلك تنشيطا للصناعات القائمة على الشرف والأمانة .

ان الحكومة اذا أعفت صادرات المصنوعات المصرية من الرسوم الجمركية بل اذا منحتها جائزة للتصدير، واذا طبقت نظام الضريبة المستردة على الواردات الأجنبية التى يعاد تصديرها بعد الانتفاع بها فى الصناعات المحلية واذا حرمت صناعة المشروبات الروحية المغشوشة تحريما باتا فى جميع أنحاء القطر بل اذا اتخذت فى هذا الصدد أشدّ التدابير وأصرم الوسائل واذا فرضت رسوما جمركية عالية على الواردات الأجنبية المناظرة للمصنوعات المصرية — نقول ان الحكومة اذا فعلت كل هذا فانها لا تأتى ببدعة جديدة وانما تخوّل القطر مزية التمتع بحالة مابرحت سائدة منذ عهد بعيد فى بلدان أوروبا وأمريكا وما زالت تعود على الصناعات المحلية فى تلك البلدان بأجزل المنافع وأعظم الخيرات .

صناعة الفخار — أدخلت صناعة أدوات الفخار المنزلية فى القطر المصرى سنة ١٨٨٥ وكان أول من قام بها المرحوم المسيو مارانجاكيس الذى أنشأ فى طره أول معمل وطنى من هذا القبيل . فلبث المصنع خمس عشرة سنة وهو يعانى الفشل والخسارة بسبب عدم الكفاءة الفنية بين الصناع الوطنيين حتى انحلت الشركة التى أنشأته وحلت محلها شركة أخرى فنقلت المصنع الى روض الفرج .

ولقيت الصناعة الجديدة من قلة اهتمام الحكومة بكل ما له مساس بالمسائل الصناعية ومن شدّة مزاحمة الواردات الأجنبية المناظرة لها ما أغرى بها الكساد والخمول .

ولكن لما نشبت الحرب وخفت بسببها وطأة المزاحمة الأجنبية انتعشت هذه الصناعة وأصبح فى طاقة المصنع أن يفى بجانب عظيم من مطالب القطر . والشركة تملك الآن أربعة أفران عاملة واثنى عشر دولابا ومضربا للطوب أما عدد العمال فيتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ .

وفى نية ادارة المعمل أن تتخذ من هذه الصناعة بعد انتهاء الحرب قاعدة لاحياء صناعة القاشانى التى درست معالمها من مصر منذ عهد طويل .

صناعة البيرة — أهم المصانع القائمة بهذه الصناعة فى مصر "معمل بيرة التاج" وتتولى أمره شركة بلجيكية مساهمة مقرها فى بروكسل ومركز ادارتها وعملها فى الاسكندرية حيث يقيم الجانب الأعظم من مساهميها وكان تأليف هذه الشركة فى بروكسل فى الخامس عشر من مايو سنة ١٨٩٧ برأس مال قدره ٣٥٠,٠٠٠ فرنك ثم ارتفع هذا المبلغ تدريجيا الى ٥٠٠,٠٠٠ ثم الى ١,٣٠٠,٠٠٠ وأخيرا الى ١,٥٠٠,٠٠٠ يمثلها فى الوقت الحاضر ١٥,٠٠٠ سهم .

وقد لقيت فى أول أمرها عدّة مصاعب ترجع الى سببين مختلفين :

(أولا) عدم كفاية رأس المال المبدئى ؛ (ثانيا) المزاحمة الأجنبية لاسيما من جانب المصانع الألمانية والنمساوية التى كانت تبيع مصنوعاتها فى الأسواق المصرية بأسعار منخفضة فتعرقل سير ما يناظرها من الصناعات المحلية وذلك بفضل جائزة التصدير التى تُمتع بها فى بلادها الأصلية .

وفى الوقت الحاضر يشمل مصنع بيرة التاج على معدات حديثة وآلات متقنة وذلك بفضل ماتبديه ادارته من حسن التصرف والاقتصاد حتى لقد تمكنت من زيادة مقدرة المصنع على الانتاج فرفعتها من ٣٠,٠٠٠ هكتولتر الى ٩٠,٠٠٠ هكتولتر فى العام .

ويستطيع المصنع الآن بفضل ماتم فيه من التجديد والتوسيع والتحسين أن ينظر الى المستقبل بعين الثقة مالم تُمكن الحكومتان الألمانية والنمساوية بعد انتهاء الحرب من مساعدة مصانعهما بكافة الوسائل على تصدير البيرة الى مصر فتتجدّد المزاحمة مرة أخرى ويكون خطرها أشدّ استفحالا وأبلغ ضررا فان معامل البيرة الحالية فى مصر قد وسعت عملها على نطاق أعظم جدّا مما تقتضيه المقطوعية المحلية المعتادة وذلك على الأخص للوفاء بمطالب الجيش .

مصنع الأسِرّة التابع للمسيو مونتانير — أنشئ هذا المصنع بصفة نهائية فى سنة ١٩١٣ وهو الآن يمتع بالرغم من معارضة الظروف بفترة يسر ورخاء هى أصدق برهان على قابليته للبقاء والنجاح .

وكانت الصعوبة الوحيدة التى لاقاها منذ انشائه عدم وجود المهرة من العمال ولكن ادارة المصنع قد تمكنت مع الصبر الطويل و بفضل طريقة خاصة من تدريب الصناع المصريين حتى أصبح فى طاقتهم اخراج مصنوعات لا تقل اتقانا وتهذيبا عما يناظرها من البضائع الأوروبية .

وقد حالت قلة الخامات بسبب انقطاع الواردات دون اتساع نطاق هذه الصناعة الجديدة بَيْدَ أن المصنع قد تمكن حتى الآن من الاحتفاظ بكافة عماله .

وتنظر ادارة المصنع بعين الثقة الى المستقبل وأعظم دليل على ذلك المعدات الجديدة التى تنوى تركيبها متى صار فى المستطاع استيراد الآلات اللازمة من الخارج . وقد تقررت زيادة رأس المال الحالى لهذا الغرض بمقدار ٢٠,٠٠٠ جنيه .

شركة الكاوتشوك المصرية — لما كانت الأحوال الجوية فى مصر تحول دون ادّخار كميات عظيمة من أدوات الكاوتشوك لتعرضها فى هذا القطر للتلف ولما كان هذا الأمر يقضى على التجار بتحديد كمية وارداتهم من هذه الأصناف حتى كان يتفق فى كثير من الأحيان أن لايجد المستنفدون بغيتهم

منها بالأسواق المحلية فى وقت الحاجة عزم المسيو ديلوز والمسيو كالانا على انشاء مصنع بالقاهرة لعمل ماتمس اليه الحاجة أشدّ المساس من أدوات الكاوتشوك مع استيراد الخامات اللازمة من أوروبا .

وقد تمكنت ادارة المصنع من اعداد طائفة من الصناع المصريين لمباشرة العمل بعد بذل اللازم من الوقت والمال فى فحص التفاصيل الفنية المتعلقة بهذه الصناعة وبمساعدة فئة من المخلصين الخبيرين بهذا العمل وبفضل مواصلة الجهد والصبر .

وكانت معدّات المصنع قاصرة فى أول الأمر على قوّة محركة مؤلفة من أربعة خيول تدار بالبترول وسبعة خيول تدار بالبخار ولكنهم قد ركبوا فى الوقت الحاضر آلة قوتها ستون حصانا تدار بالبترول و ٢٦٠ حصانا تدار بالبخار . والمصنع يشمل فضلا عما ذكر أجهزة لجعل الكاوتشوك غير قابل للتأثر بالجوّ ولعمل الأطواق لعجل العربات .

وكان المصنع قد شرع قبل نشوب الحرب يصدر بعض مصنوعاته الى بلاد اليونان وسورية وتركيا .

والمعدات التى بالمصنع فى الوقت الحاضر تمكنه من الوفاء بجميع المطالب .

بَيْد أنه يخشى متى وضعت الحرب أوزارها أن تعمد المصانع الأجنبية المشتغلة بهذه الصناعة الى بذل وسعها لمزاحمة الصناعة المصرية . وقد تستطيع المصانع المذكورة بفضل مالها من سعة رأس المال وما تتمتع به من جانب المصارف ومن ناحية الحكومة من ضروب المساعدة والتأييد أن تبيع مصنوعاتها فى مصر ولو بشئ من الخسارة خلال مدّة من الزمن حتى تتمكن من استمالة الجمهور المصرى الى مصنوعاتها وصرفه عن الصناعة المحلية .

ولا شك فى أن الحكومة لن تهمل فى القيام بما يجب عليها بطبيعة الحال من حماية الصناعة والتجارة وهى تستطيع ذلك من غير أن تلحق أدنى ضرر بايراد خزينتها فان المطلوب منها ليس اعفاء الخامات اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية بل فرض ضريبة اضافية معادلة لهذه الرسوم على الوارد الى القطر من أدوات الكاوتشوك المصنوعة فى البلاد الأجنبية .

معامل شناوى بك — هذه المعامل كائنة بالمنصورة وهى تؤلف مجموعة عظيمة الشأن من المعاهد الصناعية وتشتمل على مصنع لضرب الأرز ومطحن للدقيق ومصنع لحلاجة القطن خلاف مصنعين لاستخراج زيت السمسم وعمل أصناف الحلوى الوطنية وغرضنا فى هذا المقام أن نتكلم على هذين الأخيرين .

استخراج زيت السمسم — مضى على انشاء هذا المصنع نيف وعشر سنين وهو يستنفد فى وقت السلم كميات عظيمة من حبوب السمسم بخزنها أولا مدّة من الزمن ثم يسحب منها لاستخراج الزيت كلما دعت الحاجة .

وهذه الصناعة تشتمل على العمليات الآتية : فصل حبوب السمسم من المواد الغريبة التى تكون بها ؛ غمرها بالماء مدة معينة من الزمن ؛ نزع القشر عن الحب ؛ غمر الحبوب مرة أخرى بماء مالح وبطريقة مخصوصة ؛ تجفيفها فى الشمس ؛ تحميصها فى فرن ؛ عصرها واستخراج الطينة البيضاء .

معمل الحلوى الوطنية — أنشئ هذا المصنع منذ اثنى عشرة عاما تقريبا وهو يشتغل بعمل الحلاوة الطحينية والملبن وأصناف شتى من الحلوى وما شاكلها. والحلاوة الطحينية التى يصنعها هذا المعمل غاية فى الجودة والاتقان وترسل منها كميات عظيمة الى القاهرة والاسكندرية وعدّة مدن أخرى. وهى مشهورة بنوع خاص فى بلاد الأقاليم وكذلك الحال بالنسبة لأنواع أخرى من صنوف الحلوى المماثلة التى لا يخشى عليها من أى مزاحمة جدية فى الأسواق المصرية.

معامل عبد العزيز رضوان — دخلت هذه المصانع فى حوزة الشيخ عبد العزيز رضوان سنة ١٩١٤ وهى كائنة بالزقازيق وتشتمل على مصنع لحلاجة القطن وآخر لاستخراج الزيت وتكريره ومضنع لعمل الصابون ومطحن للدقيق وورشة لتنقية الصوف الوطنى الذى يصدّر الى أوروبا وأجدر هذه الصناعات بالذكر عمل الصابون وتنقية الصوف.

صناعة الصابون — بالرغم من الارتفاع الفاحش فى أثمان التلك وزيت الكبريت اللازمين لعمل الصابون قد أصبح الآن فى طاقة هذا المعمل أن يصنع بالزيت الأبيض المكرر نوعين من الصابون راجا رواجا عظيما وحلا محل الصابون السورى بعد انقطاع وارداته على أثر نشوب الحرب.

تنقية الصوف — الصوف أحد الأصناف التجارية التى أثرت فيها الحرب تأثيرا خاصا فان سعر القنطار منه قد ارتفع الى ٤٠٠ قرش بل الى ٥٠٠ قرش بعد أن كان لا يتجاوز مبلغا يتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٢٥٠ قرشا.

وتقتصر ورشة عبد العزيز رضوان على تنقية الصوف البلدى وفرز كل لون منه على حدة وبعد ذلك تكبس هذه الأصواف وتعبأ فى أكياس تشحن الى ليفربول وجنوه وغيرهما من بلدان أوروبا.

ان تعيين فئة مخصوصة من الفنيّين لفحص وتحليل المواد اللازمة للصناعة لا سيما ما يرد منها من الخارج ولفرض ضرائب أعلى من الضرائب الحالية على واردات المصنوعات الأجنبية المناظرة للمصنوعات المصرية — نقول ان هذا الأمر لا شك يؤدّى الى ترقية الصناعات الجديدة التى هى خليقة بأن تعم جميع أنحاء القطر بخيراتها ومنافعها.

القسم الثالث — الصناعات الجديدة

الملحق التاسع عشر

مذكرة عن صناعة الورق فى مصر

بينما كان أهل أوروبا فى العصور القديمة ينقشون ما يريدون حفظه على أنياب الحيوانات البائدة كالرنة والماموث كان قدماء المصريين يخطون أدعياتهم وتعاليمهم على أوراق البردى ذلك النبات المقدّس الذى ينمو على ضفاف النيل والذى منه اشتق اسم الورق فى اللغات الأجنبية . وكان سبيلهم فى اتخاذ الورق من هذا النبات أن ينزعوا القشرة ثم يؤلفوا منه طبقات رقيقة عريضة يمدّ بعضها فوق بعض ثم تلصق بقوّة الحك والضغط .

وعلى مرّ الزمن ظهرت خامات جديدة وأساليب مستحدثة نزعت من أيدى المصريين مزية الاحتكار فى هذه الصناعة .

ففى القرن الثانى قبل الميلاد عمد البرجاميون الى اتخاذ القراطيس (parchemin) من جلود الضأن والماعز والعجول فاستعاضوا بذلك من البردى المصرى الذى كان تصديره محظورا بأمر البطالسة لاشتغالهم يومئذ بجمع مكتبتهم بالاسكندرية (نقول هنا — والشئ بالشئ يذكر — ان تحريم الحكومة اصدار صنف لازم للبلاد ليس بدعة من مستحدثات هذا العصر) .

وكان الصينيون أوّل من عالج عمل الورق بواسطة الخوابى وقد أدّى ذلك الى جعله صناعة من الصناعات .

وجاء العرب أخيرا فى القرن التاسع فأخذوا يستعملون القطن فى صنع الورق وبذلك فتحوا باب استعمال المنسوجات — تلك المادة الغزيرة المورد — فى صناعة الورق .

ان غرضنا من القاء هذه النظرة السريعة على تاريخ هذه الصناعة تذكير القارئ بأن مصر التى طالما افتتحت قريحتها سبل الابتكار فى مجاهل الصناعة كانت أيضا مهد صناعة الورق . فلا غرو اذا اتجهت الأنظار الى هذه المسئلة كلما قامت فى القطر حينا بعد حين نهضة صادقة ترمى الى ايجاد حركة صناعية تستغل موارد البلاد وتفى بمطالب السكان .

وقد زاد الاهتمام بهذه المسئلة فى السنين الأخيرة بنوع خاص نظرا الى ما شوهد من الزيادة العظيمة فى مقطوعية الورق على اختلاف أنواعه .

هذا وقد عرضت على لجنة التجارة والصناعة مشروعات شتى يرجع تاريخ وضعها الى أزمان مختلفة ويمكن قسمتها الى ثلاثة أقسام وهى :

صناعة رب الورق ؛
« ورق اللف .
« الورق على اختلاف أنواعه .

ان حساب النفقات الذى قدّر قبل الحرب لانشاء مصنع للورق لا يفيد الآن بعد ما ارتفعت أثمان الآلات ومواد البناء ارتفاعا هائلا . وكذلك الحال بالنسبة لتقدير تكاليف الصناعة وأثمان البيع التى قدّر الربح على حسبها بمبلغ يتراوح بين ١٢ ٪ و ٢٠ ٪ . وليس من المستطاع القياس على الحالة الاقتصادية الناشئة عن الحرب والانباء بما سوف تؤول اليه الحالة الصناعية بعد أن يعود السلم الى نصابه . فلا يجوز اذًا أن ننظر الى هذه التقديرات الأولية للنفقات والايرادات إلا كدلالة يستعان بها على معرفة العوامل التى ينبغى مراعاتها عند البحث فى احياء صناعة الورق فى مصر .

وهذه العوامل اللازمة لنجاح كل صناعة كبيرة هى :

(ا) الخامات ؛

(ب) العمال ؛

(ج) الوقود ؛

(د) التصريف ؛

(هـ) رأس المال .

(ا) الخامات — هذه توجد على أنواع فإما أن تكون أليافا نباتية (كالبردى والحلفا الخ) وإما أن تكون قشا من كافة الأنواع (كقش الأرز وفضلات قصب السكر وتبن الحبوب الخ) وإما أن تكون منسوجات (كالخرق والقطن الخ) .

وقد اقترح المسيو نادل الانتفاع بالبردى لصنع رب الورق بعد ما قضى زمانا طويلا فى معالجة هذا النبات المائى للغرض المذكور ومن البردى نوعان الأنجوستاتا واللانسيولاتا l'angustata et la lanceolata يكثران فى بحيرات الوجه البحرى ويغطيان مساحات متسعة منها ويقدّر أن الفدان الواحد منه يغل سنويا فى حشتين الأولى فى مايو والأخرى فى سبتمبر ٩٥ طنا من البردى الأخضر فاذا جفف هذا المقدار فى الشمس فقد ما يتراوح بين ١٧ ٪ و ٢٢ ٪ من وزنه فيصير المستغل من الفدان الواحد نحو ٧٥ طنا من البردى الناشف ويمكن مع السهولة حش ٦٥ ألف طن من البردى الأخضر أعنى ٥٠,٠٠٠ من البردى الناشف يستخرج منها ٤٢,٥٠٠ طن من رب الورق باعتبار أن نسبة الانتاج هى ٨٥ ٪ .

ولما كانت الاختراعات والاكتشافات فى مصر غير محمية فقد كتم المسيو نادل طريقته أشد الكتمان فلا يسعنا ابداء الحكم فيها . ولكن العينات التى عرضها على لجنة التجارة والصناعة أرسلت الى أوروبا وفحصها الخبيرون فقالوا انها من أحسن ما يكون وإنا لنرجو أن يلقى المسيو نادل ما يستحقه جهاده من التنشيط والتشجيع .

وقد وضعت مشروعات عديدة لعمل ورق اللف والورق على اختلاف أنواعه وكلها مبنية على الطريقة القديمة المعروفة وهى تقطيع القش ثم طبخه فى غسالات كروية ثم طحنه بطواحين مخروطية .

وارتأى المسيو ويبر صاحب أحد هذه المشروعات أن يصنع ورق اللف من فضلات قصب السكر واقترح المسيو راديس أن يصنع ورق اللف من قش الأرز واقترح الحاج خليل عفيفى أن يصنع

الورق بكافة أنواعه من قش الأرز أيضا وليس لهـذه المواد ثمن يذكر فى أيام السلم أما اليوم فقد غلا ثمنها لاستعمالها وقودا بسبب غلاء الفحم .

واذا استعملت فضـلات قصب السكر فى صنع الورق فان المصانع اللازمة تنشأ فى الوجه القبـلى حيث تنتشر زراعة قصب السكر وهى تشغل نحو ٥٫٥٠٠ فدان يخرج الفدان منها فى المتوسط أربعة أطنان من الفضلات فيكون المجموع ٢٢٠٫٠٠٠ طن تكفى لعمل ١٧٠٫٠٠٠ طن من الورق باعتبار كل ١٣٠ كيلو من الفضلات الناشفة كافية لعمل ١٠٠ كيلو من الورق .

أما اذا استعمل قش الأرز فالمصانع تنشأ فى المناطق الشمالية من الوجه البحرى حيث يزرع الأرز وهو يشغل نحو ٢٢٠٫٠٠٠ فدان يخرج الفـدان منها فى المتوسط طنا من القش أعنى ٢٢٠٫٠٠٠ طن المجموع وهذا يكفى لعمل ١٤٠٫٠٠٠ طن من الورق باعتبار كل ١٥٧ كيلو من القش كافية لانتـاج ١٠٠ كيلو من الورق .

وتوفر الخامات بهذه الكثرة يسوغ الرجاء بأنه متى وفت صناعة الورق بحاجة القطر وحاجة البلاد المجاورة تيسر توسـيع نطاقها توسيعا عظيما بتصدير الرب الى البلاد التى تستنفد منـه مقطوعية كبيرة كفرنسا وانجلترا اللتين تستوردان الرب من أسوج ونروج .

العـــمال — ان أجور العمال فى مصر أرخص منها فى سائر البلدان ولا يصعب تعليم العمال المصريين صناعة الورق لأنها لا تقتضى استعدادا خاصا كصناعة الغزل مثلا وقد عرف العامل المصرى بأنه من خير العمال وذلك بشهادة كل من عرفوا كيفية استخدامه وهو لا ينقصه شىء سوى أن يكون المتولى تدبيره على بصيرة بخصاله وطباعه وأن يكون تعليمه وتدريبه موافقا لتكوينه العقلى ومقدرته الذهنية .

أما المستخدمون اللازمون للسيطرة والمراقبة فهؤلاء لا يشترط فيهم أن تجاوز معاوفهم الفنية الحد الذى يكتسب من التجربة المقرونة بالذكاء وحسن الادارة . وانا لنرجو أن لا نجد صعوبة فى اختيارهم من المصريين لا سيما بعد ما أخذ التعليم الفنى يذكى الآمال من هذا القبيل .

وبديهى أن هذا القول لا ينطبق على كبار الرؤساء والمديرين فهؤلاء يشترط فيهم أن يكونوا محيطين أتم الاحاطة بأسرار الصناعة فى كافة فروعها نظريها وعمليها حتى يكون فى طاقتهم على الدوام الترقى بها فى معارج التقدم إما بفضل مبتكرات قرائحهم وإما أخذا بمـا يبتدعه غيرهم من ضروب التحسين . وما المثل القائل بأنه "على قدر قيمة الرجل يكون نجاح العمل" بأنصع بيانا وأصدق برهانا فى مذهب من مذاهب النشـاط البشرى منه فى الصناعة . فكم من مشروع صـناعى أصيب فى مصر بالاخفاق لا لسبب سوى عدم كفاءة القائمين به .

ونحن فى هذا المقام لا يسعنا إلا أن نكرر الأمنية التى أعربت عنها لجنة التجارة والصناعة إذ أشارت على الحكومة أن تتوسع فى تعليم الكيمياء بمدارسها العليـا وأن تجعل لهذه المـادة منزلة أرفع ممـا تحتلها الان .

من البدائه المقررة أن أجدر الصناعات بالنجاح فى بلد زراعى بحت كمصر هى الصـناعات القائمة بنوع خاص على تحويل حاصـلات الأرض . ولمـا كان معظم هـذه الحاصلات يتكون من مواد عضوية متنوعة الأجزاء بدرجة تختلف كثرة وقلة فلا حرج اذا قلنا انه مع استثناء صـناعات القطن

(الحلاجة والكبس والغزل والنساجة) التى هى من النوع الآلى بجميع الصناعات المصرية (كصناعات السكر والعسل والبيرة والصابون والأدهان والكحول ورب الورق والسماد والاسمنت الخ) كلها من النوع الكيماوى المحض .

لهذا كان من الضرورى لكى نبث ونذكى فى صدور النابتة المصرية حب الاستقلال بادارة مشروعاتهم الصناعية أن نزودهم أكثر ما يستطاع من المعارف الكيماوية .

(ج) الوقـــود — اذا كان سعر الفحم كسعره قبل الحرب فانه لا يكون عبئا فادحا على صناعة الورق فان الكيلو من ورق اللف يقتضى كيلو من الفحم والكيلو من أنواع الورق الأخرى يقتضى كيلو وربع من الفحم أما اذا ظل سعر الفحم غاليا بعد الحرب بسبب غلاء الشحن بحرا على ما يرجح فمن الممكن استعمال جانب من قش الأرز أو فضلات قصب السكر لأن الموجود من ذلك يكفى للورق وللوقود وفى هذه الحالة تستعمل أفران خاصة ليس فى استخدامها أدنى صعوبة . وإذا أنشئت مصانع فى الوجه القبلى أمكن الانتفاع بالقوة الناتجة من انحدار الماء فى خزان أسوان وهى مسئلة معروضة للنظر على الحكومة المصرية فى الوقت الراهن .

(د) التصريف — هذا أمر مضمون فى نفس القطر فقد بلغت واردات الورق الى مصر مبلغا يزيد على مايستطيع مصنع واحد أن ينتجه كما يرى من البيان التالى المقتبس من احصاءات الجمرك من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٤ :

السنة	ورق كتابة وطباعة		ورق لف		ورق سجاير		الجملة	
	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه
١٩٠٥	٤٩٨٨	٨٧٩٢٤	٨٤٤٠	٧٥٨٦٩	٥٣٧	٣٧٣١٩	١٣٩٦٥	٢٠١١١٢
١٩٠٦	٥٩٥١	١٠٤٨٩٢	٩٤٣٣	٨٤٧٨٧	٤٨٢	٣٣٤٩٧	١٥٨٦٦	٢٢٣١٧٦
١٩٠٧	٦٢٧٩	١١٠٦٨٨	١٢٠٥٨	١٠٨٣٨٨	٥٧٧	٤٠٠٦٩	١٨٩١٤	٢٥٩١٤٥
١٩٠٨	٥٧٢٣	١٠٠٨٨٠	١٣٠٢٢	١١٧٠٥٣	٥٤٩	٣٨١٠٢	١٩٢٩٤	٢٥٦٠٣٥
١٩٠٩	٥٤٣٠	٩٥٧٢٢	١٠٨٨٦	٩٧٨٥٦	٥٤٩	٣٨١٤٠	١٦٨٦٥	٢٣١٧١٨
١٩١٠	٦٣٦٢	١١٢١٤٣	١٢٠٩٨	١٠٨٧٤٨	٥٣٥	٣٧١٥٠	١٨٩٩٥	٢٥٨٠٤١
١٩١١	٦٧٢١	١١٨٨٤٠	١٢٩٨٧	١١٦٧٣٧	٥٦٥	٣٩٢٤٨	٢٠٢٧٣	٢٧٤٤٦٥
١٩١٢	٧٠٢٥	١٢٣٨٣٢	١٣٢٤٣	١١٩٠٤٢	٦٠٦	٤٢٠٧٥	٢٠٨٧٤	٢٨٤٩٤٩
١٩١٣	٦٢٩١	١١٠٩٦٤	١٢١٤٤	١٠٩١٥١	٦٦٩	٤٦٥٢٩	١٩١٠٤	٢٦٦٦٤٤
١٩١٤	٥٠٦٥	٨٣٧٩٨	١٠٠٤٢	٨٧٣٢٦	٤٣٩	٣٥٣١٠	١٥٥٤٦	٢٠٦٤٣٤

وأهم الأرقام التى فى هذا الجدول مايتعلق بورق اللف ذلك الذى بلغت مقطوعيته اليومية ٤٥ طنا ويليه ورق الكتابة والطباعة الذى بلغت مقطوعية اليومية ٢٥ طنا .

فيرى مما تقدم أن أركان النجاح الكبرى اللازمة لصناعة الورق وهى الخامات والعمال والوقود والتصريف متوفرة فى مصر وهذا ما حمل لجنة التجارة والصناعة على الاشارة بتنشيط هذه الصناعة لما يرجى لها من النجاح .

تبق مسئلة تدبير رأس المـال وهى العثرة الكبرى فى سبيل كل مشروع صناعى فى مصر فان الغالب أن أصحاب القرائح وذوى الابتكار لا يملكون المـال اللازم لاخراج مشروعاتهم من حيز القول الى حيز الفعل وهذا ظاهر من المباحث التى عرضت على لجنة التجارة والصناعة فانها مفعمة بالأدلة على حسن النية والرغبة فى بذل قصارى الجهد وحافلة بالبينات على المعرفة والعلم ولكن ليس فيها مشروع واحد مؤيد بالعون المـالى الذى يكفل لهـا النجاح مع أن أصحابها لم يتركوا بابا إلا قرعوه طمعا فى احراز النجاح وتحقيق الأمانى من هذا القبيل .

وهذا هو منبع الضرر الجوهرى النازل بتجارتنا وصناعتنا أى سوء نظام الثقة المـالية ومنشأ الصعوبة هو — كما قيل غير مرة — ان الثروة المصرية تكاد تكون كلها مستغرقة فى الأرض والعقار واستغلال هذه الأملاك لعمل الفرد يوافق مقدرة أهل البلاد موافقة خاصة فالصناعة التى تستمد قوتها من التعاون والاشـتراك لا تجد لهـا من الاهتمام متسـعا ولا يعنى بها سوى أفراد يعدّون على الأصابع . فالذين يطلبون التعاون المـالى لا يسـتطيعون الاعتماد على أموال مصرية بحتة بل لا منـاص لهم من الالتجاء الى أصحاب الأموال الأجنبية وهؤلاء يشترطون لتوظيف أموالهم فى بلدان أجنبية بعيدة عن أوطانهم أن تأتيهم بربح وافر يزيد عما يجتنونه منها لو استثمروها فى بلادهم . وحينئذ ماذا يقع ؟ إما أن تخيب الآمال المعقودة بنجاح الصناعة الجديدة فتغوص فى المشاكل والمصاعب ويصبح مستقبلها مهدّدا بالخطر فلا تجد من يعبأ بها لأنها غريبة النسب ولا تلبث أن تبور بمـا تصادف من الاهمال وعدم الاكتراث . وإما أن تنجح وتبلغ الشأو الذى قدّر لهـا من اليسر والرخاء فعند ذلك ينظر اليها شزرا باعتبارها دخيلة فى البـلاد التى تجنى الخير منها ولا تنفعها بشئ زد على ذلك أن الحكومة نفسها تضرب صفحا عن أنها عامل ذو قيمة فى توطيد استقلال البلاد الاقتصادى وانها فضلا عن هذا مصدر معاش لعدد كبير من المصريين فلا تعيرها من الاهتمام شيئا إلا اذا كان منها ربح للخزينـة المصرية . فعلى كلا الفرضين لا تجد رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر إلا ما يفل الهمة ويثبط العزيمة وتكون النتيجة التى لا مفر منها أن أصحاب هـذه الأموال يسلكون أحد سبيلين لا ثالث لهما فإما أن يبالغوا فى الضن بها والحرص عليها وإما أن يشدّدوا شروطهم ويشتطوا فى مطالبهم .

على أنى أعود فأقول ان هـذه الصورة القاتمة التى رسمتها فى هـذا المقام انمـا تصف الصناعات العظيمة التى تقتضى رؤوس أموال جسيمة أما فى الصـناعات المعتدلة فان الحالة أحسـن ورؤوس الأموال المطلوبة يمكن تدبيرها فى الأسواق المحلية .

ففى صناعة الورق مثلا كانت كلفة انشاء المصنع قبل الحرب تختلف من ١٣ جنيها الى ١٥ جنيها لعمل كل طن . أما اليوم فيتعذر تقدير هـذه الكلفة للأسباب التى ذكرناها آنفا ولكن يمكن القول مقدّما بأن مسئلة رأس المـال فى هـذه الصناعة قليلة الأهمية بالنسبة الى سائر الصناعات لا سيما اذا ذكرنا أن ارتقاء هذه الصناعة فى مصر لا يكون إلا تدريجا وبمراحل متتابعة فيبدأ بصـنع رب الورق ثم ورق اللف ثم سـائر أنواع الورق وعلى هـذا المنوال يصبح الخطر على الأموال المخصصة للشروع فى العمل منخفضا الى أدنى حدّ ممكن .

فاذا جرى العمل على هذه الوتيرة وانخفض الخطر الى أقل درجة ممكنة سارت الحركة الصناعية بخطوات مأمونة وان تكن بطيئة نحو الصـناعة الكبرى التى نرجو أن تصل اليها الأجيال المقبلة متى تم اعدادها بفضل التعليم الفنى الحديث العهد فى مصر ومتى تشبعت أفكارها بروح التعاون ذلك الذى تحقق بعض التحقق فى الأيام الأخيرة بفضل النقابات الزراعيـة ومتى أدرك القوم حق الادراك أن رقى البلاد لا يتم إلا بتآزر العوامل الثلاثة العظمى وهى الزراعة والصناعة والتجارة . وهذا ما يرجوه كل وطنى مخلص من صميم قلبه لرخاء مصر وعظمتها .

الامضاء

يوسف أصلان قطاوى

الملحق العشرون

مـــذكرة عن صـــناعة الفخار

ان الشروط التى ينبغى توافرها فى أى صناعة لضمان ارتقائها وتقدمها فى مصر قد شرحت فى تقرير اللجنة .

وغرضنا فى هذا المقام أن نثبت أن صناعة الفخار هى من دون سائر الصناعات الصناعة التى توافرت فيها الشروط المذكورة بأتم شكل وأجلى مظهر .

الشرط الأول — ينبغى أن يوجد فى مصر الخامات اللازمة للصناعة .

المـادة الأولية اللازمة لصناعة الفخار المعتاد هى الطين وهو موجود بكافة أنواعه ابتداء من طمى النيل الى أرقى أنواع الصلصال الموجود فى الصعيد .

وليس ذلك فقط بل هو موجود بكثرة مفرطـة فحيثما ينقطع الرمل فى مصر يوجد الصلصال أضف الى ذلك ان جميع قيعان البحيرات المصرية مكوّن من صلصال جيد .

وقد استعملنا بعض أنواع الصلصال الفاخر المجلوب فيما نظن من أسوان ورأينـا أنه اذا أحسنت صناعته أمكن استخدامه لعمل المواد التى لا تؤثر فيها النار .

حريق الفخار — الوقود الوحيد الممكن استعماله فى مثل هذه الصناعة ذات الشأن هو الفحم وينبغى جلبه من انجلترا ولكن كلفة نقل الفحم فى زمن السلم ليست عقبة كؤودا وقد كان متوسط أجرة شحن الطن من نيوكاسل قبل الحرب يتراوح بين ٧ و ١٠ شلنات وفى أوروبا كثير من مصانع الطوب والقرميد والفخار الخ يتكلف عليها الفحم أكثر ممـا يتكلفه عند وروده الى الاسكندرية .

على أنه ينبغى استعمال الأفران المحكمة الحديثة الطراز التى تسمى "أفران المراجعة أو التلدين" وهى التى ينتفع فيها بالحرارة المنصرفة من الأفران الأخرى لاحماء المصنوعات على التدريج .

ولا شك فى أنه يمكن استعمال المـازوت الناتج من تكرير زيت البـترول المصرى متى أمكن الحصول على كمية وافية منه .

الشرط الثانى — ينبغى أن يسهل تصريف المصنوعات فى نفس القطر .

من الجلى أن هـذا الشرط يتحقق فى أدوات الفخار المعتادة أكثر من تحققه فى أى نوع آخر من المصنوعات وقد كان فى مصر تلول مكدسة من شظايا الفخار (الشقافة) وقد أخذ الناس يستعملونها فى تشييد آساس المنازل وانشاء الطرق .

ولا شك أنه لاغنى للقيم فى مصر عن الأزيار الكبيرة التى تستعمل لترشيح المـاء ولا عن القلل التى تستعمل لتبريده . وتحفظ مؤونة البيوت فى أوانى من الفخار المطلى وتطبخ الأطعمة فى قدور من الفخار الذى يستطيع مقاومة النار .

هذا فيما يختص باستعمال الفخار فى المرافق المنزلية .

ولكن من ذا الذى يستطيع أن يحصى الوجوه الأخرى التى يستعمل فيها الفخار المعتاد فهناك صناعة الطوب على اختلاف أنواعه من مصمت وأجوف وقوالب مخصوصة للسقوف ومن قرميد السقوف ومن أنابيب الصرف وما شاكل ذلك من الأدوات التى لا تكاد تحصر فى بلد زراعى كهذا القطـــر .

جميع هذه المصنوعات تعمل فى مصر ولكن صناعتها تجرى على أساليب عتيقة حتى اضطر القوم الى استيراد كمية عظيمة من أدوات الفخار المعتاد من المصانع الأوربية بالرغم مما تكبدوه فى هذا السبيل من ارتفاع نفقات النقل بسبب كبر حجم الواردات وسهولة انكسارها .

الصـينى والخزف ـــ على أن صناعة الفخار المعتاد وفخار المبانى التى سيكون لها فى المستقبل سوق جدّ رائجة ليست إلا أوّل مرحلة فى سبيل تقدّم صناعة الفخار على وجه العموم .

فإنه متى أخذت الصناعة فى سبيل التقدّم لم يلبث أن يلتحق بصناعة الفخار المعتاد صناعة الفخار الرقيق الفاخر ويكتسب الصناع بالتدريج العلم بكيفية اختيار التربة الموافقة والمعرفة بطريقة تحضيرها والوقوف على موارد هذه الصـناعة وعلى أسرار الطلى بالمينـا . وقد جرت الأمور على هذا المنهـاج فى ايطاليا حيث أصبح لبعض مصانعها شهرة ذائعة فى سنوات قليلة .

وكان القوم قديمـا فى مصر يقدّرون صناعة الخزف الزخرفى الذى كانت تحلى به المـآذن والقباب والعقود والحنيات فى المساجد والقصور العربيـة القديمة وهذا فرع من فنون الزخارف الشرقية جدير بتجديد عهده الدارس واحياء مجده الطامس .

أضف الى ذلك أن مقتضيات علم قانون الصحة الحديث توجب التوسع على التدريج فى استعمال الخزف لتغطية جدران قاعات الحمامات والمطابخ والأحواض والأجهزة الصحية ومعـدات المستشفيات الخ فان استواء سطح الخزف وسهولة تنظيفـه يمنعان تراكم المواد العضوية وحدوث التعفن .

وأخيرا لايبعد على صـناع الفخار فى مصر أن يطمحوا على مرّ الزمن الى صناعة النفائس الخزفية لا سيمـا اذا وجدوا تنشيطا وتشجيعا من المتنورين من سكان القطر الذين يهمهم اقتناء هذه التحف والبـدائع .

ولنبحث الآن فى تقدير الرواج الذى ينتظر على الفور لصناعة الفخار فى مصر تقديرا مبنيا على الأرقام . على أن هذه المسئلة من الصعوبة بمكان ولا سبيل الى حلها بدقة عظيمة لأن الحصول على المعلومات اللازمة ليس أمرا هينا .

فمثلا مصلحة الجمارك لا تبين فى احصاءاتها غير أرقام عامة لا تمكن الباحث من الوقوف على قيمة الوارد من كل صنف من أصناف الفخار بوجه معين مضبوط .

ففى سنتى ١٩١٢و١٩١٣ (نحن لا نبحث هنا بالطبع فى الواردات اثناء الحرب وانما نقتصر على زمن السلم) كانت الواردات بحسب احصاءات الجمارك كما يأتى :

	١٩١٢	١٩١٣
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
طوب معتاد وطوب اصوانلى	٣٤٨٩٥	١٤٩٧١
أنابيب فخار	١٠٥٩٥	١١٤٢٤
قرميد	٤١٣٣	٥٥٤٤
خزف وصينى	٧٨٠٥٩	٦٨٩٣٩

ليس فى احصاءات الجمارك أى رقم للدلالة على الوارد من أدوات الفخار المعتاد .

وليلاحظ أن قيمة ما كان يرد إلينا من أدوات الخزف والصينى من ألمانيا كانت تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه ومن النمسا ١٥,٠٠٠ جنيه مع أن متوسط قيمة الوارد من هذين الصنفين فى العام هو ٧٥,٠٠٠ جنيه .

ولنبحث الآن فى قيمة ما نتكلفه أدوات الفخار والخزف عند خروجها من المصنع وعند ورودها الى مصر .

وإليك البيانات التى استطعنا الحصول عليها من التجار المقيمين فى مصر :

الفخار — يظهر أن فرنسا التى كانت أكبر مورد لهذا الصنف فيما مضى قد كفت عن توريده منذ عشر سنين .

فالذى يرد الآن يجلب على الأخص من جزائر اليونان .

فلماذا يضطر وادى النيل وهو بلد الصلصال الى استيراد أدوات الفخار من جزائر اليونان ؟

تباع هذه الأدوات بالطقم والطقم يحتوى على ما يتراوح بين ٦و٢٤ قطعة تبعا لمقاسها .

متوسط ثمن الطقم فى المصنع ٥ قروش .

تشحن الأدوات فى مراكب شراعية تتراوح حمولتها بين ٨٠و ١٢٠ طنا ويختلف أجرة شحن المركب بين ٨٠ و ١٢٠ بنتو .

	ص
والمقرر بين التجار أن كلفة نقل الطقم تبلغ نحو	٢
جمرك	٠,٥
نظير ما ينكسر	٠,٥
نقل	١
الجملة	٤

فالطقم الذى يتكلف فى المصنع خمسة قروش يصل الى الاسكندرية وقد بلغت كلفته تسعة قروش . وهناك يباع بعشرة قروش وهكذا تبلغ النفقات ٩٠٪ من قيمة الطقم فى المصنع وتباع السلعة فى مصر بضعف كلفتها في مكان انتاجها فأي فرق عظيم في صالح الصناعة المصرية !

فخار المبانى (الطوب الاجوف) ـــ الأرقام الآتية مبنية على بيانات تتعلق برسالة من مارسيليه تحتوى على ٢٥,٠٠٠ طوبة ذات ستة خروق (٠,٠٧ سنتيمتر) و ٢٥,٠٠٠ طوبة ذات ثلاثة خروق (٠,٠٥ سنتيمتر) وقد وردت هذه الرسالة فى سنة ١٩١٠ :

٢٥٠٠٠ طوبة اسطوانية ذات ستة خروق (٠,٠٧ سنتيمتر) خفيفة الوزن بسعر الألف .

	فرنك	فرنك
	٢٨ =	٧٠٠
تنزيل ٣٠ ./.		٢١٠
الصافى		٤٩٠

	فرنك	فرنك
٢٥,٠٠٠ طوبة اسطوانية ذات ثلاثة خروق (٠,٠٥ سنتيمتر) بسعر الألف	١٨ =	٤٥٠
تنزيل ٣٠ ./.		١١٢,٥
الصافى		٣٣٧,٥٠
الجملة		٨٣٧,٥٠
تذكرة الشحن		٢,٦٠
رخصة الجمرك		٥,٤٠
الجملة		٨٣٥,٥٠

المصاريف :

	ص	فرنك
أجرة شحن وتفريغ بالمساجيرى ماريتيم...	٢٤٣٢,٥ =	٦٣٠,٩٩
« نقل من جمرك المحمودية الى داخل المدينة	٤٠٠ =	١٠٣,٦٩
« شيالة	٥٠ =	١٢,٩٥
الجملة		٧٤٧,٦٣

العوائد الجمركية المستحقة على ٥٠,٠٠٠ طوبة ٤٨٤,٥ قرشا أى ١٢٥,٦٥ فرنكا أعنى ١٥ ./. يضاف الى ذلك ١٠ ./. فى نظير ما يتكسر .

خلاصة المصاريف :

٩٠ ./. للشحن والتفريغ والشيالة والنقل من المحمودية .
١٥ ./. عوايد جمركية .
١٠ ./. فى نظير ما يتكسر .
١١٥ ./.

وهكذا يجد القارئ أن نفقات الارسال التى تراكمت على السلع فى هذه الحالة بلغت أكثر من مائة فى المائة .

وغنىٌّ عن الذكر أنه ازاء هذه الأرقام لا فائدة من اطالة البحث فى السؤال "هل من المفيد صناعة الطوب الأجوف فى مصر ؟ " .

وقد ذكرنا آنفا أن الطوب الاجوف يرد الآن من قبرص وايطاليا بأسعار أرخص من طوب مرسيليا ولكن هل يوجد هناك فرق فى النوع ؟

يباع الطوب الأجوف ذو الخروق الثلاثة بمبلغ ١٣٠ قرشا والطوب الأجوف ذو الخروق الستة بمبلغ ١٨٠ قرشا .

القرميد — هاك بيان الأرقام المتعلقة بارسالية من القرميد المفرطح الوارد من مرسيليا :

	فرنك
١٠٠٠٠ قرميدة مفرطحة بسعر الألف ٨٠ فرنكا	٨٠٠
تنزيل ١٠٪	٨٠
الصافى	٧٢٠

	فرنك	
تذكرة الشحن	٢,٦٠	
رخصة الجمرك	٣,٥٠	
		٦,١٠
الجملة		٧٢٦,١٠

	ص		
أجرة شحن وتفريغ...	١٣٧٨,٥	=	٣٥٧,٣٦
« نقل من جمرك المحمودية	٨٠	=	٢٠,٨٠
شيالة	٤٠	=	١٠,٤٠
الجملة	١٤٩٨,٥	=	٣٨٨,٥٦
عوائد جمركية عن ١٠٠٠٠ طوبة	٣٥٤	=	٩١,٧٨
الجملة	١٨٥٢,٥	=	٤٨٠,٣٤

ويضاف الى ذلك ١٠٪ فى نظير ما يتكسر .

خلاصة المصاريف :

٥٣,٥٪	أجرة شحن وتفريغ وشيالة ونقل من الجمرك الى المدينة .
١٣٪	مصاريف جمركية .
١٠٪	فى نظير ما يتكسر .
٧٦,٥٪	

وهكذا نجد أن نسبة المصاريف الى ثمن البضاعة يبلغ ٧٥٪ .

ويُباع القرميد بسعر يتراوح بين ٥٠٠ قرش و ٥٥٠ قرشا عن الألف مع أن كلفته فى المصنع لا تزيد عن ٣٠٠ قرش على الأكثر فأى فرق فى صالح الصناعة المصرية هنا أيضا ؟

وليلاحظ فى كل ما ذكر أننا لم نحتسب مكسب الصانع الأوروبى والواجب أن يضاف هذا المكسب الى الأرقام المبينة آنفا .

أنابيب الفخار — إن أنابيب الطين المحروق التى كانت تستعمل قديما قد اختفت منذ سنين عديدة وحل محلها أنابيب الفخار الرملى المستورد من انجلترا .

وقد تبينا مما ذكر آنفا عظم قيمة الوارد من هذا الصنف ولا شك فى أن أنابيب الفخار الرملى اجود بكثير من الأنابيب القديمة المصنوعة من الطين المحروق غير أنه يجدر بنا البحث فيما اذا كان من المستطاع أن تعمل فى مصر أنابيب أجود مما كان يصنع قديما بحيث تتيسر مزاحمة الوارد الأجنبى من الأنابيب.

وقد علمنا من البيانات التى حصلنا عليها أن مصاريف استيراد أنابيب الفخار الرملى بما فى ذلك أجرة الشحن والعوائد الجمركية والشيالة لا تتجاوز ١٨٪ ولكن ينبغى أن يضاف الى ذلك ١٥٪ فى نظير ما يتكسر.

مربعات الخزف — لا يسهل الحصول على معلومات دقيقة عن قيمة هذا الصنف فى المصنع وعن قيمة المصاريف التى تتراكم عليه عند وصوله الى الاسكندرية حيث يكون تسليم البضاعة فى الغالب.

بيد أننا قد حصلنا على وثيقة أخذنا منها البيانات الآتية عن قيمة ومصاريف ارسالية من المربعات المدهونة بالورنيش الأحمر وارد مرسيليا فى ٥ يونيه سنة ١٩٠٧ باحدى البواخر التابعة لشركة مساجيرى مريتيم :

		فرنك
١٥٠٠٠ مربع خزف أبيض (٠,١٥ متر) بسعر ٩ فرنكات عن المائة		١٣٥٠
٥٠٠٠ « مطلى بالورنيش الأحمر (٠,٢٣ متر) بسعر ٨٢,٥ فرنكا عن الألف		٤١٢,٥٠
الجملة		١٧٦٢,٥٠
تنزيل ١٠٪		١٧٦,٢٥
الصافى		١٥٨٦,٩٥
٥٠٠٠ مربع أحمر مصقول (٠,٢٠ متر) بسعر المائة ٤٥ فرنكا صاف		٢٢٥
الجملة		١٨١١,٢٥
تذكرة شحن	٢,٦٠	
رخصة جمرك	٣,٧٠	
		٥,٣٠
الجملة		١٨١٦,٥٥

مصاريف النقل :

أجرة شحن وتفريغ	١٠٤٧,٥	= ٣٧١,٥٤
شيالة جمركية	٣٣	= ٨,٥٥
نقل الى المدينة	٦٠	= ١٥,٥٥
الجملة		٢٩٥,٦٤

عوائد جمركية ٥٩٠,٥ قرشا ١٧٩,١ فرنكا أى ١٠٪

خلاصة المصاريف :

نقل وشيالة	١٦,٢٥٪
ضرائب جمركية	١٠٪
نظير ما ينكسر	١٠٪
	٣٦,٢٥٪

تكاليف الصنف

					فرنك	ص
مربعات خزف بيضاء	١٥,٠	متر	بسعر المائة	١١,٣٤	=	٤٣,٥
« « حمراء مطلية بالورنيش	٠,٢٣	«	«	١٠,٣٩	=	٤٠
« « مصقولة	٠,٢٠	«	«	٥,٦٧	=	٢٢

الثمن الذى يباع به الصنف

مربعات خزف بيضاء	١٥,٠	متر	بسعر المائة	٧٠	فرنك
« « حمراء مطلية بالورنيش	٠,٢٠	«	«	٥٠	«
« « مصقولة	٠,٢٠	«	«	٤٠	«

ولا نشك أن فى هـذه الأرقام من قوة البيان والاقناع ما يغنينا عن الاطناب فى بيان الفائدة من انشاء صناعة الفخار فى مصر على نطاق واسع .

والظاهر أن بعض أصحاب المصانع قد أدرك هـذه الفائدة وحسبنا أن نشير بوجه خاص الى مصنع سورناجا .

يوجد فى مصر رجل من أهل الصناعة يدعى المسيو سورناجا وقد أقام الدليل على ما أوتى من صفات الشجاعة والاقدام وملكة الابداء وقوة الذكاء بانشائه مصنعا كبيرا لأدوات الفخار فى الحوامدية على ضفة النيل وذلك منذ سنين عديدة . وهذا المصنع يمتاز من كافة الوجوه لا بعظم حجمه فقط بل كذلك باتقان معداته . وأن المرء ليشعر هناك بروح التقدم وبالرغبة الدائمة فى الاتقان . وقد كابد المسيو سورناجا مصاعب جمة فى أول الأمر وبذل همة عظيمة فى ايصال صناعته الى درجة الرقى التى بلغتها الآن . وهو اليوم يحصر عمله على الأخص فى صناعة فخار المبانى من طوب مصمت وطوب أجوف وقرميد ومربعات ومواسير للصرف وهذه المصنوعات تضارع أحسن ما يناظرها من الواردات الأجنبية وهى تستعمل فى أشغال مجارى العاصمة وما شاكلها من الأعمال العظيمة .

ويقوم هـذا المصنع فى الوقت الحاضر بتجارب شائقة فى صناعة الزخارف من الفخار وفى عمل الخزف والأدوات التى لا تتأثر بالنار الخ والظاهر أن النجاح يكلل مجهودات المسيو سورناجا ونحن نهنئه على ذلك . ولا يسعنا غير القول بأن نهضة الصناعة المصرية لاتكون إلا بأمثال هذا الرجل .

الشرط الثالث — لا بد أن يكون فى نفس القطر العمال اللازمون للصناعة المزمع انشاؤها .

لا نظن أن هناك صناعة الصانع المصرى أمهر فيها وأليق لها من صناعة الفخار تلك التى ما زال الأبناء يتوارثونها عن الآباء منذ عهد الفراعنة ولا غرو فالفلاح المصرى يتعلم استخدام الصلصال منذ نعومة أظفاره فهو يستعمله فى كافة الوجوه وكافة المرافق : منه يصنع المجارى لرى الزرع ومنه يتخذ الطوب النيئ لبناء مسكنه ومنه يعمل الأوانى والجرار والأزيار والقلل وسائر اللوازم التى لا غنى عنها فى حياته المنزلية وجملة القول ان الفلاح لا يزال يعجن الصلصال من مهده الى لحده .

فكيف كان اذًا أنه مع هــذه الظروف الملائمة بقيت صناعة الفخار على حالها الفطرية العتيقة اذا استثنينا بالطبع المصنع الحديث الذى أنشأه المسيو سورناجا ؟

ذلك لأن الصانع المصرى ما زال متشبثا فى صناعته بالأفكار العتيقة ولأنه لا يهتم بالترقى والاتقان ولأنه يكتفى بمـا قارب الغاية .

لا شك فى أن الخزاف المصرى والخزاف اليابانى قد بدأا يعجنان الطين ويهيئان منه الآنية فى عهد واحد قبل مطلع التاريخ فاذا تأملت الفرق بين زير مصرى وبين قدر يابانية عرفت المسافة التى قطعها اليابانى فى تقدّمه عن المصرى فقد لبث المصرى عاملا بسيطا وأصبح اليابانى صـانعا ماهرا قديرا . فالأمر الجدير بالعناية والاهتمام هو تعليم المصرى وعدم الاقتصار على تلقينه المهارة اليدوية دون تقويم أخلاقه وغرس الصفات الكريمة فى طباعه . بَيْد أن هذه المسئلة قد شرحت بمـا تحتاج اليه من التوسع فى المباحث السابقة ولا حاجة بنا الى طرقها فى هذا المقام .

ف . بورجوا

الملحق الحادى والعشرون

مذكرة عن صناعة الزجاج

قد شرحنا آنفا الشروط التى ينبغى توافرها — على مانرى — فى كل صناعة مصرية حتى تستطيع مزاحمة الواردات الأجنبية مزاحمة مقرونة بالنجاح .

فاننظر الآن فى تطبيق هذه الشروط على صناعة الزجاج .

ان صناعة الزجاج من هذا الوجه أقل ملاءمة من صناعة الفخار ولكن اذا استثنينا بعض الصناعات الكيماوية الخاصة بعمل المواد الخطرة أو التى يصعب نقلها كحوامض الكبريتيك والنتريك والموررياتيك الخ لم نجد بين سائر الصناعات المقترح انشاؤها صناعة أكثر فائدة وأجل مزية من صناعة الزجاج هذه .

(١) ينبغى أن توجد الخامات اللازمة للصناعة فى نفس القطر

ان الجدول الآتى يبين نسب الخامات التى تدخل فى تركيب الزجاج على اختلاف أنواعه :

نوع الزجاج	سيليس	جـير	بوتاسا	صودا	أكسيد الرصاص	مجنيزيا	البومين	ثانى أكسيد المجنيزيا	أكسيد الحديد
زجاج النوافذ ...	٦٩٫٥	١٤٫٤	—	١٥	—	—	—	—	٠٫٣
« القنانى ...	٦٢	٢٧	—	٦٫٥	—	—	—	—	٢٫٥
« المرائى ...	٧٢	١٦	—	١١	—	كمية تافهة	—	كمية تافهة	—
الزجاج البوهيمى	٧٤	٨	١٥٫٥	—	—	٢	٠٫٣	٠٫٢	—
البلور	٥٢	—	١٢	—	٣٦	—	—	—	—
الزجاج الصوانى	٤٢	٠٫٥	١٢	—	٤٤٫٥	—	١	—	—
بلور الجوهرات	٣٣٫٥	—	١٢٫٥	—	٥٣	—	١	—	—

يتضح من هذا أن المواد التى تدخل بأكبر نسبة فى صناعة الزجاج المعتاد تنحصر فى السليس والجير. وما الرمل (سلسات الجير) بالشئ الذى يعوز القطر المصرى فهنالك منه ماشئت من كافة الأنواع وكافة التراكيب . انما الأمر الذى يهم هو احضاره من أماكنه الى المصنع بنفقة يسيرة وهنا تعترضنا مسئلة الملاحة النهرية التى تصادف فى مصر من التعقيد مقدار ما كان يجب أن تصادفه من التسهيل . على أن هذه المشكلة قد وفيت حقها من البحث فى غير هذا الموضع .

وقد كان القوم يجلبون الرمل من مريوط والسويس والمنيا لاستعماله فى مصنع الزجاج الذى كان قائما فى باب سدره وزال اليوم من الوجود وسنعود الى ذكره فى موضع آخر .

أما الجير — ذلك الذى يدخل فى تركيب أنواع كثيرة من الزجاج لا سيما زجاج النوافذ وزجاج القنانى — فغنىٌّ عن الذكر أنه غير نادر الوجود فى مصر .

ولا صعوبة فى الحصول على كربونات الصودا — طبيعية كانت أو نطرونا — ولكن الأمر الجدير بالنظر هو معرفة ما اذا كان هـذا الصنف الذى يستخرج من التربة المصرية يمكن الحصـول عليه بشروط ملائمة كالتى يحق لهذه الصناعة أن تتمتع بها . بَيْد أن هذه المسألة تدخل فى باب الصناعات الكيماوية ونحن عائدون الى بحثها بمـا تقتضيه من التوسع عند الكلام على تلك الصناعات .

كذلك يسهل الحصول على سلفات الصودا بواسطة حامض الكبريتيك وليلاحظ هنا أن حامض الكبريتيك الذى نشير بعمله فى مصر جدير بأن يجد سوقا رائجة فى صناعة سلفات الصودا .

وممـا يذكر أخيرا فى هـذا الصدد أن صناعة القنانى والزجاج المعتاد تفتح باب الانتفاع بالكميات الهائلة من الزجاج المكسر على اختلاف أنواعه ممـا هو موجود فى مصر وكذلك بمـا هنالك من الرماد المتخلف من أعشاب البحر وغيرها من النباتات .

يتضح من هذا أن الخامات اللازمة لصناعة الزجاج متيسرة فى مصر أما فيما يختص بصناعة البلور وزخرفة الزجاج فمن الممكن اسـتيراد الكميات الصغيرة من المواد اللازمة لهـذا الغرض من الأسواق الأوروبيـــة .

(٢) ينبغى أن يوجد فى مصر ذاتها سوق لتصريف المصنوعات .

يستهلك المصريون من الفخار أكثر مما يستهلكون من الزجاج ومن هذا الوجه أيضا تفضل صناعة الفخار على صناعة الزجاج بَيْد أن قيمة الوارد من الزجاج الى القطر لا تزال عظيمة جدّا .

وهاك بيان ما ورد فى احصاءات الجمـارك عن السنتين السابقتين لعهد الحرب :

	١٩١٢	١٩١٣
	جنيـــه مصرى	جنيـــه مصرى
زجاج نوافذ بالصناديق	٣١١٥٣	٣٩٧٠٩
مرائى باطارات وبدون اطارات	٣٢٨٩	٣٠٤٥٢
مصنوعات أخرى من الزجاج والبلور	١٠٨٥٧٣	١١٤١٢٣

ولكن مع الأسف ليس من المستطاع الوقوف على ما يخص الزجاج المعتاد والزجاج الفاخر وزجاج الاضاءة الخ من هذه الأرقام غير أنها كافية للدلالة على ما يكون لصناعة الزجاج من اتساع النطاق فى مصر.

(٣) ينبغى توجيه الهمة الى عمل المصنوعات التى اذا جلبت من الخارج كانت كلفة نقلها الى مصر عظيمة المقدار بالنسبة الى كلفة صنعها .

ان النسبة بين كلفة نقل الزجاج وبين نفقات صنعه تختلف باختلاف شكل المصنوعات .

فأما زجاج النوافذ فكلفة نقله يسيرة بالنسبة الى غيره من أنواع الزجاج نظرا الى تعبئته فى صناديق يرص فيها رصا محكما .

وأما أدوات الزجاج الكروية الشكل كالقنانى صغيرها وكبيرها والدوارق والكوبات الخ فكلفة نقلها تبلغ مبلغا فادحا نظرا الى كبر حجمها وسهولة انكسارها وضرورة الاعتناء بحزمها تلافيا من الصدمات التى تتعرض لها أثناء سفرها فى البحر أو فى البر .

غير أنه لما كان الزجاج أغلى جدّا من الفخار فنسبة نفقات النقل والحزم والكسر فى حالة الزجاج ليست فادحة كما هى فى حالة الفخار على أن نقل أمثال هذه الأدوات الزجاجية لا يزال يتضمن من المخاطر ما هو أشدّ جدا مما يستهدف له نقل معظم الواردات الأخرى كالمنسوجات والورق والمصنوعات المعدنية الخ .

فمثلا نفقات الحزم والنقل والكسر الخ فى حالة زجاج الاضاءة تبلغ على ما يظهر ١٠ ./ من قيمة البضاعة فاذا أضفنا الى ذلك ١٠ ./ فى نظير الضرائب الجمركية وخلافها كانت نسبة نفقات الاستيراد ٢٠ ./ وغنىٌّ عن البيان أن هذا فرق جسيم فى صالح الصناعة المصرية .

(٤) ينبغى أن يوجد فى نفس القطر العمال اللازمون للصناعة المقترح انشاؤها .

لا نزاع فى أن العمال المصريين أرخص أجورا من العمال الأوروبيين . ان صناعة الزجاج حرفة شاقة جدّا والذين يمارسونها من الأوروبيين يتقاضون أجورا عالية . ومن أشق الأعمال فى هذه الصناعة عمل النفاخين وقد حاول القوم منذ بضع سنين نفخ الزجاج بواسطة الهواء المضغوط بالآلات فوفقوا الى اختراع الآلة المنسوبة الى (بوشيه) وهى تستعمل الآن لصنع القنانى . على أنه مهما كان الأمر فالمصريون لا يقلون عن العمال الأوروبيين جلدا وصبرا وهم أكثر قناعة واعتدالا فليس هناك ما يحول دون ممارستهم لهذه الصناعة بأجور أرخص من أجور العمال الأوروبيين . لا سيما وهم معروفون بالمهارة ولكن ينبغى أن يتعوّدوا الاتقان وتوخى الاجادة فى عملهم وأن يكفوا عن الاقتناع بما قارب الغاية شأنهم فى معظم مجهوداتهم .

ومما تلذ مطالعته فى هذا الصدد التقرير المقدّم الى اللجنة من حضرة على افندى فهيم وقد جاء فيه أنه يوجد بالقاهرة ورش صغيرة لعمل الزجاج بواسطة أفران والات عتيقة فطرية وهم يصنعون هناك على الأخص الغويشات وبعض أدوات زجاجية تافهة وهذا يدل على ما يستطيعه الصانع المصرى اذا جهز بالمعدّات الصالحة ووضع تحت ادارة حسنة .

وان مظهر هذه السلع الصغيرة ليقيم البرهان على أن الصناع الوطنيين قادرون على الاتقان متى شاؤوا ولكنهم يقتنعون بعمل أدوات جافية غير مهذبة والأشغال التى يصنعونها مملوءة بالنقائص والعيوب .

الوقـود — هنا تعترض الباحث مشكلة عويصة نعنى مسألة الوقود فان صناعة الزجاج تحتاج الى حرارة شديدة بيْد أن أسعار الوقود فى زمن السلم ليست عقبة كؤودا . لأن البواخر الانجليزية التى تأتى الى مصر لنقل القطن تحمل الينا الفحم بثمن يتراوح بين ٧ و ١٠ شلنات عن كل طن واذا كان الأمر كذلك فهناك مصانع للزجاج فى أوروبا نفسها يتكلف فيها الفحم أكثر مما يتكلفه عند وصوله الى الاسكندرية . زد على هذا أن التقدّم الذى يحصل فى تشييد الأفران وفى الانتفاع بالحرارة المستهلكة

واستعمال أفران الفوارات وأفران التلدين كل هـذا قد أدّى الى اقتصاد عظيم فى الكمية اللازمة من الفحم . ثم ان الانتفاع بالبترول القـذر يمكننا من الحصول على حرارة قوية جدًا بواسطة مجاجات الغـاز (انجكتر) .

(٥) لانشاء صناعة جديدة لا بد من تدبير رأس المـال اللازم .

قد شرحت هـذه المسألة مع التوسع فى غير موضع من هـذا التقرير على أنها ذات أهميـة خاصة فى صناعة كصناعة الزجاج تقتضى بتعـدد مصنوعاتها واختلاف أنواعها انشـاء الكثير من الورش والمعدّات ولا سيمـا الأفران المتقنة التى تستنفد الوقود على سبيل الاقتصاد والتدبير .

ان الصانع الذى يقـدم على احداث صناعة كبيرة كهذه يجد نفسـه بطبيعة الحال بين عقبتين : فإما أن يشرع فى العمل برأس مال صغير فلا يلبث أن يجد من الطوارئ ومن ضروب الفشل اليسير الذى لا بد منه فى أول الأمر ومن الحاجة الى الأموال اللازمة لادارة المصنع ما يوقف دولاب العمل ويفضى بالمشروع الى البوار . وإما أن يبدأ الصناعة على نطاق واسع جدًا فلا يلبث العرض أن يزداد على الطلب فتتراكم البضاعة فى المخزن ويظل رأس المـال عاطلا بلا ثمرة . لهذا كان من الأهمية بالمكان الأول تدقيق الحساب وتقدير رأس المـال اللازم بأقصى ما يمكن من الضبط . والرأى فى نظرى أنه عنـد انشاء شركة صناعية ينبغى تدبير رأس مال أكبر ممـا تقتضـيه على الفور مطالب الصـناعة المنوى احداثها ولكن على شرط أن لا يسحب من رأس المـال هـذا إلا جزء فقط وأن لا يستجر الباقى إلا كلما دعت الحاجة بتقدّم الصناعة واتساع نطاقها .

فنحن نشدد فى التنبيه على هذه النقطة وهى أنه قبل الشروع فى انشاء صناعة جديدة بمصر ينبغى تقديم الحذر والاحتراس والحزم والدقة وإلا تعرض صاحب المشروع لخسائر جسيمة .

وأن فى تاريخ مصنع الزجاج الذى أنشئ حوالى سـنة ١٨٩٥ فى باب سدره احدى ضواحى الاسكندرية ثم زال من الوجود بعد استغراق رؤوس أموال أصحابه لعبرة صادقة للتأمل .

فالموعظة التى ينبغى استخراجها من هذا الفشـل الداعى الى الأسـف هى أنه مهما كانت بوادر النجاح وفرص الفلاح لأى مشروع صناعى فى مصر فالواجب قبل الشروع فيه درسـه درسا وافيا . ولا ينبغى بحال من الأحوال الانطلاق على سبيل التجربة فى هذه الأمور . ويجب أن يعهد فى انشاء المصنع وتجهيزه الى أخصائيين مخلصين يؤتى بهم من أوروبا وأن يشترط فى عقد التعاهد معهم على أن قيمة المصنع لا تدفع اليهم عن آخرهـا إلا بعد تسليمه الى أصحابه فى حالة صـالحة للعمل من جميع الوجـوه .

ويعطى لهم مهلة طويلة كافيـة لتسليم المصنع ويتعهد الموردون بأن يصنعوا فيه بأنفسهم كميـة معلومة من كافة الأدوات التى أنشئ المصنع لعملها . وهـذه هى الطريقة الوحيدة لاجتناب التردد والاختلال ممـا هو جدير بأن يؤدّى الى نكبات كارثة والى فشل المشروع برمته .

ف . بورجوا

الملحق الثانى والعشرون

مذكرة عن المواد المتخلفة من الحيوانات

ان المواد المتخلفة من الحيوانات — ماعدا الأجزاء الصالحة للأكل مما يستنفد على الفور (اللحوم) — ترسل الى أوربا بحالتها الخام شأن جميع الحاصلات المصرية تقريبا ثم تعاد الينا بعد تحويلها الى مصنوعات عظيمة المنافع للزراعة والتجارة الخ .

وهذا الأمر الغريب المخالف للمعقول جدير أن يبعث المتأمل على التسائل عن أسبابه . وقد زعموا فيما يختص بهذه المواد العظيمة الأهمية المتخلفة من الحيوانات أن قلة الكميات الموجودة منها مما هو موزع على جميع أنحاء البلاد يحول دون اجتناء ربح كاف من معالجتها بالطرق الصناعية فى نفس القطر .

وربما كان هذا السبب وجيها مقبولا منذ عشرين سنة مضت ولكن فى الوقت الحاضر وقد بلغ عدد الرؤوس التى ذبحت فى سنة ١٩١٥ مثلا ٩٠٠,٠٠٠ رأس ولم تبق مدينة لها شئ من الأهمية إلا وقام فيها مذبح خاص بها لا يسعنا التغاضى عن بطلان هذه الحجة .

فلنعترف اذًا بالحقيقة ولنسلم بأن السبب فى اهمال هذا المورد الغزير من الثروة يرجع بالأكثر الى انعدام روح الاقدام دون قلة رؤوس الأموال ولننظر فيما تصير اليه بمصر متخلفات الحيوانات من جلود وأصواف ودماء وشحوم وقرون وعظام وسائر الفضلات .

الجلود — تجرى على الجلود الخارجة من المذابح عمليات مختلفة تبعا لاختلاف الحيوانات .

فأما جلود الماشية الكبيرة كالبقر والجاموس والجمال فمعظمها يصدر الى الخارج مجففا أو مملحا وقلما تدبغ فى نفس القطر وهكذا ترسل مصر الى البلاد الأجنبية فى كل عام نحوا من ٢٠٠,٠٠٠ قطعة من الجلد الخام الذى لا يعالج فى المصانع المحلية إلا معالجة مؤقتة ثم يعود الينا جلها كى نصنع منه الأحذية والسيور والأطقم وأغطية العربات الخ .

وأما جلود العجول الصغار والغنم وصغار البقر الخ فمعظمها يدبغ فى نفس القطر ويستخدم أديمها فى عمل الأحذية للوطنيين . ولو كانت دباغة الجلود الرقيقة معروفة فى مصر لاستعملت هذه الجلود بسبب رقتها فى صناعة القفازات وجلود الفراء وجلود الحقائب الصغيرة والأحذية الفاخرة والبنطلونات الجلد والأحزمة والقفازات المعروفة باسم "كستور" وجلد الكتابة الخ .

وهاك بيان الأسعار الحالية للجلود فى المذابح :

الثور المصرى الصغير	من	٧	قروش الى	٨½	الأقة
الثور المصرى الكبير	«	٦	« «	٦½	«
الجاموس	«	٥½	« «	٦½	«
العجل	«	٢٥	قرشا «	٢٦	القطعة
الضأن		١٥	قرشا القطعة		
الضأن الصغير	من	٨	قروش الى	٩	القطعة

ويبلغ مايذبح بمصر فى كل عام :

بقر وجاموس	٨٠٠٠٠
العجول وصغار البقر	١٢٥٠٠٠
الضأن والماعز	٧٠٠٠٠٠
الخنازير	٨٠٠٠
الجمال	١٤٠٠٠

الصوف — ليس فى الصوف المصرى شئ من النعومة التى يمتاز بها صوف البلاد المشهورة بتربية الحيوانات الصوفية فانه يشتمل على كثير من الوبر ولكنه مع ذلك يستعمل فى نسج الأقمشة بالمحلة الكبرى وبنى سويف وأسيوط الخ .

وقد بلغ ماصدر منه فى :

	كيلو
سنة ١٩١٣	٢٢٥٩٤٥٠
« ١٩١٤	٢٤٨٨٧٢٠
« ١٩١٥	٣٦٩٦١٢٤
« ١٩١٦ (من أول يناير الى ٣١ أكتوبر)	٢٤٧٨٢١٣

ولا يفعل بهذا الصوف شئ قبل تصديره سوى تنظيفه وفرز كل لون منه على حدة أما سعره فى الوقت الراهن فهو ٧ قروش عن الكيلو .

الدم — أما وقد علمنا عدد الرؤوس التى تذبح سنويا فى مصر فمن الممكن تقدير الدم العبيط الذى يستطاع جمعه منها بنحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ كيلو ولكن حركة الاتجار به ضعيفة كاسدة وهو لايجمع إلا فى الاسكندرية والقاهرة وذلك على أساليب عتيقة ثم يجفف بتعريضه للشمس ثم يسحق سحقا جافيا ويصدر الى أوروبا . على أنه لا شك فى عظم الفائدة التى تعود على القطر من انشاء صناعة لتحويل هذا الدم بدلا من تصديره فان مصر من البلاد المشتغلة بانتاج السكر وكلنا يعرف شدة الحاجة الى الزلال لتكرير السكر . هذا ويقدّر فى باريس سعر الدم الناتج من الثور الكبير بمبلغ ٠,٧٥ فرنك ومن العجل بمبلغ ٠,٢٠ فرنك ومن الحيوان ذى الصوف بمبلغ ٠,٠٥ فرنك .

أضف الى ذلك أنه اذا أريد تحويل الدم الى سماد وكلنا يعرف مبلغ توفر الآزوت فى الدم لاجتنى وادى النيل ذلك القطر الزراعى المحض أجزل الفوائد ويباع الطن من الدم المجفف بما يتراوح بين ٦ و٧ جنيهات .

الشحوم — جميع الشحوم الناتجة من فصائل البقر والجاموس والغنم مما يخرج من المذابح يستهلك بحالته الطبيعية الخام بين المسلمين من السكان فانهم يخشون اختلاط هذه الشحوم بشحم الخنزير فيشترونها كما هى بمجرد خروجها من المذابح .

وعلى ذلك لايبقى للأغراض الصناعية غير الشحوم الناتجة من الحيوانات النافقة مما يسلم الى المسالخ على أنه لايوجد فى جميع أنحاء القطر غير مسلختين واحدة فى الاسكندرية والأخرى فى القاهرة

والعمل فيهما جارٍ على أساليب عتيقة وليس فيهما أجهزة لفصل الشحوم واللحوم الجافة الخ . ومن المعلوم أن جميع الحيوانات المشرفة على الهلاك فى القرى إما أن تذبح ويأكل الفلاحون لحومها وإما أن تقذف فى النيل أو الترع . ومع ذلك يمكن تقدير الجثث التى يؤخذ منها الشحم والدهن الخ بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ على الأقل . والجارى عادة أن الفضلات التى تستخرج من الجثث فى المسالخ تصدر الى الخارج مع أنه يمكن الانتفاع بها واستعمالها فى صناعة الصابون وتشحيم عجلات العربات والمركبات وبعض الآلات التى لايستقذر تشحيمها بهذه الفضلات .

القرون والعظام والأظلاف وفضلات المدابغ الخ — جميع هذه الأصناف تصدر من غير أن يجرى عليها أى تعديل محسوس إذ لا يوجد فى مصر على ما أعلم أى مصنع لعمل الفحم الحيوانى والجيلاتين والصمغ وفوق الفوسفات والأزرار والأمشاط وزجاج المصابيح وأنصبة المطاوى الخ .

وتبلغ قيمة مايصدر فى العام من هذه المواد قدرا يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ طن .

	جنيه مصرى
وثمن الطن من العظم	٢
« « من الأظلاف والحوافر	٤
« « من قرون البقر والغنم	١٠
« « من قرون الجاموس...	١٢ .

وجملة القول أن الفضلات الحيوانيـة لاتعالج فى مصر بأى طريقة يمكن أن تزيد فى قيمتها وأن انشاء صناعة لهذا الغرض فى نفس القطر جدير بأن يعود على البلاد بأعظم المزايا .

بيـــو

رئيس القسم البيطرى ببلدية الاسكندرية

الملحق الثالث والعشرون

مذكرة عن صناعة حامض الكبريتيك

ليست صناعة هذا الصنف فى مصر من الأمور المفيدة وحسب بل هى من الامور المتحتمة الواجبة. والواقع أن حامض الكبريتيك هو أساس صناعة معظم المواد الكيماوية وقد صدق الذى قال ان مبلغ الرقى الصناعى لأى قطر يقاس بمقدار ما يستهلكه من حامض الكبريتيك . فاذا اقتنعنا بصحة هذه المقدّمة لم يكن ثمة بدّ من الاقتناع بصحة النتيجة المترتبة عليها وهى أن القطر المصرى متأخر فى مضمار الصناعة لأنه لا يكاد يستنفد شيئا مطلقا من حامض الكبريتيك فقد بلغت هذه الكمية ٤٢٠ طنا فى سنة ١٩١٢ بحسب الاحصاءات الجمركية وليس فى الأمر موضع للعجب فان حامض الكبريتيك مادّة سائلة أكّالة يعسر شحنها فتكون أجرة نقلها ثقيلة فادحة .

لهذا كان حامض الكبريتيك يحمل سابقا من مرسيليا الى الاسكندرية فى دمجانات من الزجاج توضع فى عنابر السفن خشية من انكسار احداها واتلافها ما يكون بجوارها من سائر البضائع واذا كان الجو عاصفا يلقى حامض الكبريتيك فى البحر .

فمع رخص هذه المادّة فى مكان صنعها إذ هى تتراوح بين ٥ و١٠ فرنكات عن المائة كيلو فى زمن السلم تجد أن ثمنها بعد انتقالها من مرسيليا الى الاسكندرية يرتفع الى نحو ٢٠ فرنكا وهذا اذا تيسر الحصول عليها واذا سمحت بنقلها حالة البحر .

ومن هنا يتبين القارئ أن حامض الكبريتيك صنف لا يضمن وروده وأن ثمنه يبلغ الضعف على الأقل بسبب نقله .

فمن الجلى أن كل مادّة من المواد الكيماوية يكون أساس صنعها حامض الكبريتيك يستحيل انتاجها فى مصر لأن الصانع الأوروبى يشترى هذا الحامض بنصف الثمن الذى يدفعه الصانع المصرى .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أنه قبل نشوب الحرب بمدّة يسيرة كان حامض الكبريتيك يرسل الى مصر بأسعار أقرب الى حدّ الاعتدال وكان القائم بتوريده شركة مقرها فى أثينا تدعى "الشركة اليونانية للمواد الكيماوية" .

وقد أمضت شركتنا "شركة الغاز المركزية ، ليبون وشركاه" عقدا مع هذه الشركة فى سنة ١٩١١ لتوريد حامض الكبريتيك اللازم لاستخراج سلفات النوشادر من المياه النوشادرية الناتجة فى مصنعى الغاز بالقاهرة والاسكندرية وذلك بأسعار رخيصة جدّا وهى ٥٫٧٥ فرنكات عن المائة كيلو من الحامض الذى قوّته ٦٠٪ و٨ فرنكات عن المائة كيلو من الحامض الذى قوّته ٦٦٪ بما فى ذلك نفقات النقل والشحن والتأمين على أن يكون التسليم فى الاسكندرية .

وهذه الاسعار تبلغ من الرخص مبلغا يبعثنا على البحث فى الأسباب التى حملت الشركة على قبولها ولا نخالنا إلا محقين فى الظن بأن هذه الشركة اليونانية انما هى ستار يحجب وراءه طائفة من الصناع

الألمـان وأن هؤلاء أرادوا القضاء على مصـنع كان قد أخذ يتكوّن فى مصر لعمل المواد الكيماوية فتذرعوا الى غرضهم بوسيلتهم المألوفة (طريقة تكويم البضائع) التى ترمى الى القضاء حتما على الصناعة التى يحاربونها وذلك بأن باعوا حامض الكبريتيك لمصانع الغاز فى الاسكندرية بسعر لا يزيد إلا مقدارا زهيدا عن تكاليفه وقد نجحوا كل النجاح فيما أرادوا .

ومما يذكر هنا أن مصر من دون سائر الأقطار الواقعـة على ساحل البحر الأبيض المتوسط هى البلد الوحيد الذى لا تصنع فيه مواد كيماوية . فالصـناعة الكيماوية رائجة كل الرواج فى مرسيليا . ولا نظن إلا أن فى برشلونه مصانع لهذه المواد أيضا . وقد أخذت صـناعة المواد الكيماوية تنتشر فى ايطاليـا الشمالية ويوجد فى الجزائر شركة جزائرية لعمل المواد الكيماوية وقد ذكرنا أنه قد أنشئ فى أثينا شركة يونانية للمواد الكيماوية .

يتضح من ذلك أن القوم قد شعروا فى جميع البلاد الواقعـة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسيس الحاجة الى ترقيـة صـناعة حامض الكبريتيك وسائر المواد الكيماوية . فكيف كان اذًا أن هذه الحركة لم تتناول مصر مع أن فيها كثيرا من الحاصلات الزراعية التى يمكن أن تتحوّل بفعل العوامل الكيماوية الى مصنوعات جمة الأنواع عظيمة الفائدة (كالسكر والصابون والزيوت والكحول والشمع والسماد الخ) ومع أن فيها من الحاصلات المعدنية ما يمكن استخراج منافع جليلة من معالجته كالفوسفات الذى فى الوجه القبلى وكملح الصـودا وكالبوتاسا وكالمجنيزيا ومستخرجات البحيرات المـالحة ، هـل السبب فى ذلك يرجع الى ما يلاحظ من الجمود وضعف الهمة فى سكان هـذا القطر الجميل الذى أغدقت عليه الطبيعة فيض نعمائها وغمرته بسيب آلائها ؟ .

ان المـادّة الأوّلية اللازمة لعمل حامض الكبريتيك هى الكبريت .

يوجد الكبريت بالحالة النقيـة تقريبا فى صقلية وايطاليا الجنوبية ولكنه يوجد فى صورة كبريت معـدنى (بيريت) فى بلاد كثيرة لا سيما فى اسبانيا وجزائر عديدة فى القسم الشرقى مـن البحر الأبيض المتوسـط .

ويوجد فى مصر ذاتها طبقات من الطباشير الكبريتى وأخرى من كبريت الرصاص فى منجم جبل الكبريت مثلا وهو على بعد ٧٠٠ كيلومتر تقريبا جنوبى السويس ولا يبعد عن ساحل البحر الأحمر بأكثر من ٦٠٠ متر وهذا المنجم يمكن الحاقه بمناجم رانجا وهى منطقة غنية جدّا بمـا فيها من المعادن على اختلاف أنواعها ويتراءى لنا أن ما عرضه علينا المسيو ارجى المقاول من العينات المستخرجة من هذا المنجم لا تحتوى مقدارا كبيرا من الكبريت ونحن لا يسعنا إلا أن نسترعى أنظار مصلحة المناجم الأميرية الى هذه المناجم .

والأمر المحقق هو أنه اذا كان نقل حامض الكبريتيك عظيم المشقة والكلفة فنقل الكبريت النقى والكبريت المعدنى سهل رخيص إذ من الميسور شحن هاتين المـادّتين أكداسا مكدسـة فى مراكب شراعيـة .

ومما يذكر فى هـذا الصدد أن مصانع حامض الكبريتيك فى جلاسجو التى هى على ما أظن من أهم مصانع العالم قد احتكرت لنفسها مناجم الكبريت المعدنى الاسبانى لاسيما منجم ثارسيس وهكذا ينقل الكبريت المعدنى بواسطة البواخر من اسبانيا الى جلاسجو ثم بواسطة السكة الحديدية من جلاسجو الى المصنع .

فليتصور القارئ أى مسافة سحيقة يقطعها الكبريت المعدنى فى هذه الرحلة .

ومع ذلك فقد علمنا من البيانات التى تفضل بتقديمها المستر مردوخ أن كلفة الشحن والنقل من مناجم اسبانيا الى مصانع جلاسجو لا تربو على عشرة شلنات عن كل طن أعنى شـلنا واحدا عن كل مائة كيلو .

ويمكن أن يجلب الكبريت الى مصر إما من صقلية ويستطاع حينئذ الحصول على حامض الكبريتيك النقى وإما من اسبانيا بصورة كبريت معدنى .

بيْد أنه يوجد على مقربة منا مناجم يسهل عليها أن تورّد الينا الكبريت المعدنى اللازم وهى مناجم جزيرة قبرص . »

لقد رأينا أنه اذا كان نقل حامض الكبريتيك فادح الكلفة فنقل المادّة الأوّلية اللازمة لعمله زهيد النفقة وهذا أمر يساعد كل المساعدة على إنشاء هذه الصناعة .

فلنوضح اذًا بكلمة موجزة طريقة صناعة حامض الكبريتيك .

يرسـل الغاز المسمى الايدريد الكبريتى وهو الناتج من احتراق الكبريت المعدنى الى مستودعات واسعة جدرانها من صفائح الرصاص حيث يتلامس مع حامض النتريك والمـاء وبتأثير هذين العاملين يتأكسد الغاز ويترطب ويتحول بهذه الصفة الى حامض كبريتيك .

ولمـا كانت كافة التفاعلات الكيماوية تجرى فى داخل مستودعات الرصاص المذكورة فهذه الصناعة لا تحتاج إلا الى عدد قليل من الأيدى العاملة .

ولكى لا نقتصر على أقوال مبهمة توخينا الحصول على بيانات دقيقة وما كنا بمستطيعين ذلك إلا بفضل معونة المستر مردوخ أحد أعضاء هذه اللجنة فقد أخذ على نفسه أن يطلب هذه البيانات المضبوطة من ذوى الخبرة بين صناع جلاسجو نعنى الخواجات ووكر وأبناءه والخواجات أوفنس وأبناءه فقد أظهروا ما يستحق المدح والثناء من المبادرة الى موافاة المستر مردوخ بالمعلومات المطلوبة وإنا لنقدّم جزيل الشكر الى المستر مردوخ والى حضرات أولئك السادة لمـا بذلوه من حسن عنايتهم .

ذكر المسـتر أوفنس وأبناؤه أن أجور العمال فى جلاسجو تبلغ نحو ٦ شلنات عن الطن من المعدن المشـغول .

وذكر المستر ووكر وأبناؤه أن أجرة العامل فى المتوسط تبلغ ٢٠ شلنا عن الطن من الحامض الناتج .

حامض النتريك الذى يستخدم فى هـذه الصناعة لا يزال يتجدّد ويتكرر اسـتعماله على الدوام فاذا جرى العمل على طريقة محكمة كان الواجب أن لا يضيع منه إلا مقدار يسير وهذا الحامض يستخرج بواسطة تحليل نترات الصودا بفعل حامض الكبريتيك ويبلغ ثمن الطن من نترات الصودا فى وقت

السلم بجلاسجو ١٠ جنيهات على حسب تقدير المستر اوفنس . ويخرج منه أيضا سلفات صودا يباع الطن منها بثمن يتراوح بين ٥ و١٠ شلنات . ولكنا نعيد هنا ما سبق ذكره فى أول هذه الفقرة وهو أن كلفة حامض النتريك فى كل طن من حامض الكبريتيك ينبغى أن تكون زهيــدة اذا جرى العمل على أسلوب ســديد فان المفروض من الوجهة النظرية أن الكمية التى تستخدم من حامض النتريك تظل على حالهــا بلا نقص بل يتكرر استعمالها المرّة بعد الأخرى . والواقع فعلا بحسب تقدير المستر أوفنس أنهم يستهلكون ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ هندردويت من نترات الصودا عن كل طن من الكبريت المعدنى .

لا بدّ لهذه الصناعة من كمية عظيمة من المــاء فينبغى إنشاء مصنع حامض الكبريتيك على شاطئ النهر أو على احدى الترع . وسنذكر فيما بعد ما نراه خير الأماكن لانشاء مصنع للمواد الكيماوية .

لا تحتاج هذه الصناعة الى مقدار كبير جدّا من الفحم إذ يكفى ٢٠٠ كيلو لكل طن من الحامض على حسب تقدير المستر ووكر .

يتخلف من حريق الكبريت المعــدنى راسب من الحصى والحصباء قد يحتوى على مقــدار من النحاس يبلغ ½ ١./. .

وبحسب تقدير المســتر أوفنس الكبريت المعدنى الذى فيه ٥٠./. من الكبريت يخرج أكثر من ضعف وزنه من الحامض .

وبحسب تقدير المســتر ووكر الطن من الكبريت المعدنى يعطى فى المتوسط ٧٠./. من الحامض الذى يعرف تركيبه الكيماوى بالقانون ٨٠^{٤} $H^{٢}$.

وكلفة المصنع الذى يعالج ٥٠ طنا من المعــدن وينتج ١٠٠ طن من الحامض فى كل أسبوع تبلغ فى انجلترا ٦٠٠٠ جنيه بحسب تقدير المستر أوفنس .

أما المستر ووكر فيقدّرها بمبلغ يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ جنيه عن مصنع صغير .

وقد علم المستر تويلفو أن كلفة المصنع الذى يخرج ٢٠ طنا من الحامض فى اليوم يبلغ فى أمريكا ما يتراوح بين ١٦٠٠٠ و ١٨٠٠٠ جنيه .

ونظن أن الفروق العظيمة التى بين هذه الأرقام ناشئة عن اختلاف قيمة الرصاص الذى له أعظم نصيب فى تكاليف المصــنع إذ كانت مستودعات الرصــاص أكبر أجزاء المصــنع حجما وأهمها شأنا وأعظمها كلفة .

وفى اسكوتلانده تبلغ كلفة حامض الكبريتيك بحسب تقدير المســتر ووكر نحو ٢٧,٦ شلنا عن الحامض المنقى على درجة ١١٤°,.TW و ٣٥ شلنا عن الحامض المنقى على درجة ١٤٤° و ٦٠ شلنا عن الحامض المركز على درجة ١٦٨ وهذه أسعار الحامض فى نفس المصنع .

وقد علم المستر تويلفو أن كلفة حامض الكبريتيك فى أمريكا تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ فرنكا عن كل طن فى وقت السلم .

وقد رأينا أن سعر الحامض عند وصوله الى الاسكندرية من مرسيليا كان يبلغ قبل الحرب بسنوات قليلة نحو ٢٠٠ فرنك عن كل طن .

والآن يجدر بنا أن نتساءل عن مبلغ رواج حامض الكبريتيك فى مصر .

لقد رأينا أن المقدار الذى يستهلك منه فى القطر المصرى كان زهيدا جدا وقد شرحنا السبب فى ذلك وهو أن ثمنه عند وصوله الى القطر يبلغ مبلغا لا يحتمل .

على أنه من الممكن تقدير الكمية التى ينتظر تصريفها من الحامض على الفور تقديرا قريبا من الدقة بقدر المستطاع .

تستهلك مصانع الغاز ٥٠٠ طن فى السنة لمعالجة ماينتج فيها من المياه النوشادرية وتحويلها الى سلفات النوشادر وهى سماد أزوتى فائق الجودة يحتاج اليه الزراع فى نفس القطر .

ويستهلك صناع المياه الغازية وصياقل المعادن وأصحاب المصابغ وأصحاب مصانع الصابون الخ نحو ١٥٠ طنا فى العام . ولا ينتظر أن يقل ما يحتاج اليه صناع الكحول عن ٥٠ طنا . زد على ذلك أن مصانع السكر تشترى فى كل سنة مقدارا من حامض الكلوريدريك وهذا الحامض يسهل استخراجه من ملح البحر اذا عولج بحامض الكبريتيك . ومن هذه العملية يمكن الحصول أيضا على سلفات الصودا مع حامض الكلوريدريك فى آن واحد فيمكن اذًا تقدير ماتستهلكه مصانع السكر من حامض الكبريتيك للحصول على حامض الكلوريدريك بنحو ٢٠٠ طن . ولنفرض أن القطر يحتاج فيما عدا ذلك الى مائة طن تستهلك فى وجوه أخرى فيكون مجموع ما ينتظر أن يستهلك فى العام على الفور ١٠٠٠ طن من حامض الكبريتيك .

ولكن هذه المقطوعية ليست إلا شيئا قليلا فى جانب تلك التى لن يلبث القطر أن يستهلكها فى المستقبل القريب فقد رأينا أن انتاج حامض الكبريتيك بأسعار رخيصة يؤدى الى انتاج طائفة من المصنوعات التى تعود على البلاد بأجزل المنافع .

لا شك أن أهم الوجوه التى ينتفع فيها يومئذ بحامض الكبريتيك هو معالجة الفوسفات الذى فى الوجه القبلى وتحويله بواسطة هذا الحامض الى فوق الفوسفات وهو سماد أصبح الزراع فى جميع البلاد يتهافتون على طلبه ولانزاع فى ان كل صناعة أخرى يستعمل فيها حامض الكبريتيك لا تعدّ شيئا مذكورا بجانب هذه الصناعة .

بقى علينا أن نبحث فيما اذا كان من المستطاع نقل الفوسفات الى الاسكندرية . أليس من الأوفق نقل الحامض اللازم الى المناطق التى فيها مناجم الفوسفات ؟ نعود فنقول انه ينبغى لهذا الغرض تسهيل الملاحة فى النيل والترع . وهب أن نفقات النقل تظل عظيمة فجدير بنا أن نذكر أمرا من الأهمية بمكان وهو أن هذه النفقات تبقى فى البلاد ولاتخرج منها فأنها تدفع الى الشغالة والفعلة والنوتية وأصحاب المراكب من أهل البلاد .

ولكن حتى على فرض عدم الانتفاع بحامض الكبريتيك فى عمل فوق الفوسفات فصناعة حامض الكبريتيك لا تزال مع ذلك أمرا واجبا لا بد منه .

لقد رأينا ما يعود على القطر من الفائدة اذا حوّلت المياه النوشادرية الناتجة فى مصانع الغاز الى سلفات النوشادر التى فيها للزراعة منافع جمة .

بَيْد أن الأمر لا يقتصر على ذلك فان حامض الكبريتيك هو أساس صناعة كثير من المواد وحسبنا أن نسردها سردا فى هذا المقام :

حامض الكبريتيك — حوامض الكبريتوز والكلوريدريك والآزوتيك والطرطريك والليمونيك والخليك والاستياريك والدهنيك والزيتيك والشحميك والفوسفوريك والفلوريدريك والبوريك . ثم الكلور وحامض الكربونيك والمياه الغازية والشموع الدهنية والصابون والفوسفور .

سلفات الصودا وسلفات البوتاسا وسلفات النوشادر وسلفات الجير وسلفات الألومين وسلفات الحديد والزنك والنحاس والزئبق والبطاريات الكهربائية وطلى المعادن والدباغة وتجميد الدم .

استعمال ملح البحر بالاشتراك مع حامض الكبريتيك — سلفات الصودا ، حامض الكلوريدريك ، الكلور ، الصودا الخام والمكررة ، ملح النوشادر ، الفخار الرملى ، المخاليط المبيدة ، الكلورير المزدوج للصوديوم والألوميوم .

ماء الملاحات الملح — سلفات الصودا ، ملح المجنيزيا ، ملح البوتاسا ، بروم .

حامض الكلوريدريك — يستخرج بواسطة معالجة ملح البحر بحامض الكبريتيك .

الكلور ، الايبوكلوريت ، كلورير الزنك ، صناعة السكر ، ملح النوشادر ، الجيلاتين ، الغراء ، امرار منسوجات التيل والكتان والقطن فى المياه المحمضة ، استخراج السكر من الذرة ، تحضير حامض الكربونيك .

سلفات الصودا — الزجاج ، معالجة الحبوب ، تحليل أستات الصودا للحصول على حامض الخليك الخ .

ان صناعة حامض الكبريتيك وسائر المواد الكيماوية لا تتيسر فى أى مكان كيفما أتفق بل لا بد من توخى شروط معينة لاختيار مكان المصنع .

فينبغى أولا أن يكون من السهل ايصال الخامات اليه ونقل المصنوعات منه .

يتصاعد من مصنع المواد الكماوية روائح مضرة توجب ابعاده عن الأحياء المسكونة ومن المعلوم أن أبخرة الحوامض والقواعد تتلف بعض الأشياء وتضر بالمزروعات زد على ذلك أنه لا بد من تصريف المياه المتخلفة من المصنع الى مواضع يؤمن فيها شرّ هذه المياه وعدم تلويثها مياه الشرب .

ومن حسن الحظ أن هذه الشروط المختلفة التى قلما تتحقق بسهولة فى كل مكان بأوروبا والتى هى عبارة عن عدّة موانع وعقبات تضاعف نفقات العمل بايجاب انشاء طرق وقنوات وبلاليع ومداخن شاهقة الخ ، قد توفرت جميعها بمدينة الاسكندرية فى الأراضى الممتدّة من المينا الى جسر حجر النواتيه .

فهناك تجد المينا وترعة المحمودية الصالحة للملاحة والطريق الممتدّ على جانب القناة وجميع السكك الحديدية التى تفضى الى محطة القبارى وكافة الموارد التى تتيسر للمصنع بسبب اقترابه من مدينة كبيرة ثم

بحيرة مريوط التى يمكن أن تصرف فيها المياه المتخلفة . أضف الى ذلك أن هبوب الرياح الغربية يساعد على طرد الروائح المضرة الى جهة البحيرة المقفرة . وقلما يتفق توافر كل هذه الشروط كما هى متوافرة فى هذا المكان .

النتيجـــة

ان نقل حامض الكبريتيك عظيم المشقة والكلفة مع أن نقل الخامات التى يصنع منها أمر سهل قليل الكلفة .

انه يمكن جلب الكبريت المعدنى من قبرص بواسطة مراكب شراعية بكلفة يسيرة .

ويشترط بالطبع التحقق من امكان استيراد هذا الكبريت المعدنى من قبرص بلا انقطاع .

ان سائر الشروط المتعلقة بمكان المصنع والعمال الخ موافقة كل الموافقة . اذًا فمن الواجب أن يتيسر عمل حامض الكبريتيك فى مصر بثمن أقل جدا من سعره اذا جلب من الخارج .

ان قلة الوارد من هذا الحامض فى الوقت الحاضر ليست بحال من الأحوال دليلا على عدم الحاجة اليـــه .

فليس من الصواب أن يقال : "ان صناعة حامض الكبريتيك فى مصر غير ضرورية لأنه ليس فيها صناعات كيماوية" .

بل الواجب أن يقال : "انه ليس فى مصر صناعات كيماوية لأن حامض الكبريتيك لا يعمل فى القطر المصرى" .

ف . بورجوا

الملحق الرابع والعشرون

مذكرة عن الأسمدة الكيماوية فى مصر وعلى الأخص من الوجهة الصناعية

ان ضرورة استعمال السماد أعنى وجوب المحافظة على خصوبة الأرض بأن ترد اليها العناصر التى امتصها النبات منها قد أصبحت من المسائل البديهية التى لا تحتاج الى شرح وتقرير .

أما المسائل التى لا تزال فى حاجة الى البحث الطويل مع الصبر والجلد والتى لم يصل بعضها الى حل نهائى بعد فتنحصر على الأخص فى معرفة الأساليب الواجبة الاتباع فى استعمال الأسمدة على اختلاف أنواعها وفى معرفة ما لكل نوع من الشأن فى الاقتصاد الزراعى بحسب تركيبه والكمية اللازمة منه وسعره الخ وأخيرا فى معرفة أحسن الوسائل الكفيلة بتدبير ما تحتاج اليه الزراعة من السماد بأوفق الشروط وأكثرها ملاءمة .

قد عمدنا فى هذه المذكرة الى فحص مسئلة السماد من الوجهة الصناعية ولا سيما من حيث المكانة التى هى جديرة بأن تكون لها فى الرقى الاقتصادى لهذا القطر .

لقد أخذ استعمال السماد الكيماوى ينتشر فى مصر وأصبح يعدّ من العوامل المهمة فى رخائها الزراعى والفضل فى ذلك عائد الى المساعى التى بذلتها الجمعية الزراعية السلطانية منذ انشائها فى سنة ١٨٩٨ بهمة المغفور له السلطان حسين كامل .

وما فتئ المقدار المستهلك من السماد فى ازدياد حتى سنة ١٩١٤ ثم أخذ يتناقص منذ نشوب الحرب لتعذر وسائل النقل . ولكن لا شك فى أنه متى عادت الحالة الاقتصادية العامة الى مجاريها فاستعمال السماد لن يلبث أن يعود سيرته الأولى من الانتشار بل أن يزداد توسعا عن ذى قبل .

تنقسم الأسمدة فى مجموعها الى نوعين متميزين كل التميز :

(أولا) السماد الطبيعى ؛ (ثانيا) السماد الكيماوى (ويسمى أيضا الصناعى أو التكميلى) .

(أولا) يندرج تحت عنوان الأسمدة الطبيعية الأسمدة العضوية وهى على نوعين فإما أن تكون من المواد البرازية كسرقين المزارع أو كالمسحوق الناتج من كسح المراحيض وإما أن تكون من الفضلات مثل كناسة المدن والمتخلفات الصناعية كالكسب الناتج من الحبوب الزيتية على اختلاف صنوفها وكالدم المجفف والحوافر والجلود الخ .

ولا شك أن سرقين المزارع هو أحسن الأسمدة العضوية ولكنه بمفرده غير كاف اذا كانت الزراعة كثيفة كما هى الحال فى مصر ولهذا يستعمل معه السماد الكيماوى ومن هذا سمى هذا السماد السماد التكميلى .

أما السماد الكيماوى المستمد من كناسة المدن فجدير بأن يسترعى نظر لجنة التجارة والصناعة لأن فيه مجالا مهما للحركة الصناعية . فى المدن الصغيرة تكوّم هذه الكناسة فى البقاع المجاورة للمدينة عن

بعد أو عن قرب وتترك هناك حتى تختمر ثم يأخذها اصحاب المزارع . بَيْد أن هذا لا يتيسر فى المدن الكبيرة بسبب المحذورات التى تنشأ عن عظم الكميات المتراكمة من الكناسة فلا بد اذاً من استعمال وسيلة يتسنى بفضلها تحويل هذه المواد الى سماد بأسرع ما يمكن . والطريقة الأساسية هى تفتيت هذه النفايات وسحقها بشدّة حتى يتناقص حجمها ويسهل اختمارها ومتى تم هذا التفتيت والاختمار أصبح لدينا مسحوق دقيق يوضع فى الزكائب ويصير معدًا لاستعماله فى الزراعة على أن قيمة هذا المسحوق باعتباره سمادا ضعيفة على العموم وتختلف اختلافا عظيما .

ومن الجلى أن هذه الصناعة جديرة بالتنشيط وان لم يكن منها فائدة سوى المحافظة على الصحة العمومية فى مناطق السكنى كالقاهرة والاسكندرية والواقع فى أوروبا أن البلديات تخصص لها اعانات معلومة وما هذه الاعانات فى الحقيقة إلا مقابل المبالغ التى كان ينبغى انفاقها فى رفع الكناسة ونقلها الى أماكن بعيدة تفاديا من اضرارها بالصحة العمومية فهى لا تتضمن فى نفس الأمر نفقات جديدة .

(ثانيا) تشتمل الأسمدة الكيماوية على الأنواع الآتية :

(أ) أسمدة آزوتية ؛ (ب) أسمدة فوسفاتية ؛ (ج) أسمدة بوتاسية .

(أ) أهم هذه الأنواع الأسمدة الآزوتية .

من المقرر أن الأزوت هو العنصر الذى تفتقر اليه التربة المصرية أشدّ الافتقار . فهو أكثر المواد فائدة لها وأوفرها عائدة عليها .

وهو يكون على صور مختلفة :

(١) نترات صودا تحتوى على ½ ١٥ ٪ من الأزوت .

(٢) سلفات نشادر تحتوى على ½ ٢٠ ٪ من الأزوت .

(٣) سياناميد كلسيوم يحتوى على ½ ١٥ ٪ من الأزوت .

(١) فأما نترات الصودا فأشيع الأسمدة استعمالا وهى ترد من بلاد شيلى التى هى أعظم مورد للعالم بأجمعه فقد أخرجت من هذا السماد فى سنة ١٩١٦ نحو ثلاثة ملايين من الأطنان . وتأثير هذا السماد عجيب فى الغلال بنوع خاص فان الزكيبة التى تحتوى على ٩٥ كيلو منه تزيد محصول الفدان الواحد من اردب ونصف الى اردبين غلة ومن حمل ونصف الى حملين تبنا . وقد بلغ مقدار ما استهلك منه فى عام ١٩١٣ ٥٦٥٠٠ طن .

(٢) وأما سلفات النوشادر فمعظمها ينتج فى معامل الغاز بترشيح مياه النوشادر بواسطة الجير الحى . ومتى تخلص النوشادر بهذه الكيفية تجمع على حامض الكبريتيك وقد كفّت معامل الغاز بالقاهرة والاسكندرية عن مباشرة هذه الصناعة منذ تعذر عليها تدبير حامض الكبريتيك بثمن رخيص وهذا السماد يستعمل على الأخص فى زراعة قصب السكر .

(٣) وأما سياناميد الكلسيوم (الجير) فهو مركب صناعى يحصل بواسطة تثبيت أزوت الهواء على كربيد الكلسيوم (الجير) تحت درجة حرارة عالية جدا (١٢٠٠°) ولذلك يسمى هذا النوع السماد التركيبى وتستعمل تيارات كهربائية شديدة فى إجراء عمليات انتاج كربيد الكلسيوم وتثبيت الأزوت .

وكان معظم الوارد من هذا السماد يجلب الينا من ايطاليا ولكنها حظرت تصديره منذ عام ١٩١٥ وفى عزم الحكومة المصرية أن تنظر فى انتاجه بمصر بواسطة التيار الكهربائى الذى يمكن توليده من مساقط المياه بخزان أسوان . والبحث جار فى هذا الصدد سواء من الوجهة الفنية أو المالية .

والظاهر أن استعمال السياناميد يقتصر على زراعات معينة . وهو مع تعادل الظروف أحط من نترات الصودا التى تتحد مع الأرض اتحادا أتم وأسرع . وقد أثبتت تجارب عديدة أنه اذا كانت نسبة ما تمتصه التربة من نترات الصودا ١٠٠ فنسبة ماتمتصه من السياناميد لاتتجاوز ٧٠ . وهذه الأرقام تبين الشروط التى ينبغى مراعاتها فى استعمال السياناميد فانه لما كان مقدار الأزوت الموجود فى كل من النترات والسياناميد واحدا وهو ½ ١٥ ./. فلا فائدة من استعمال السياناميد إلا اذا كان ثمنه أقل من ٧٠ ./. من ثمن النترات . وعلى ذلك فكلفة توليد الوحدة الكهربائية فى أسوان ستكون العامل الفاصل فى امكان استخراج السياناميد مع الفائدة .

(ب) الأسمدة الفوسفاتية توافق بنوع خاص النباتات الدرنية كالبطاطس وكذلك الخضروات كالبرسيم والفول والعدس والحلبة الخ . والبرسيم هو الذى يستنفد حتى اليوم الشطر الأكبر من هذا السماد . وهو يوجد فى الطبيعة بصورة ثالث فوسفات الكالسيك هذا وحيث انه يصعب اتحاده مع الأرض وهو فى هذه الحالة فالجارى عملا أنهم يحولونه الى واحد فوسفات الكالسيك أو فوق فوسفات الجير وهذا التحويل يحصل بواسطة معالجته بحامض الكبريتيك على درجة ٥٢ بوميه (Beaumé) بنسبة تختلف حتما باختلاف المادة المعالجة من غير أن تبتعد ابتعادا محسوسا عن القانون الذى مقتضاه أن طنا من الفوسفات مع طن من حامض الكبريتيك ينتجان ١٫٨٠٠ طن من فوق الفوسفات . فمسئلة انتاج فوق فوسفات الجير تقتضى اذًا مادتين أوليتين بمكان واحد من الأهمية وهما الفوسفات الطبيعى وحامض الكبريتيك .

فأما الفوسفات الطبيعى فيوجد بكثرة فى مصر إما فى وادى النيل بمديرية قنا وإما على سواحل البحر الاحمر .

ولما كان حامض الكبريتيك ليس من حاصلات مصر وكان استيراده من الخارج محفوفا بالصعاب نظرا الى ارتفاع أجور نقله لما فى ذلك من الخطر لم يكن هناك بد من ارسال الفوسفات المصرى الى البلاد الأجنبية لتحويله الى سماد ثم استيراده بالثانى الى القطر فى صورة فوق فوسفات . بيد أن هذا الأمر الغريب المخالف للمعقول لن يلبث أن يزول متى تحققت أمنية لجنة التجارة والصناعة وأنشئت فى مصر صناعة حامض الكبريتيك التى هى جديرة بأن تجد فى معالجة الفوسفات وحده سوقا رائجة تكفل لها النجاح والرخاء . والواقع أننا اذا تأملنا بيان الوارد من هذا السماد فى خلال السنوات الست السابقة لعهد الحرب لتبينا أن استعماله قد أخذ فى الانتشار بسرعة عظيمة :

السنة		السنة	بالطن
١٩٠٩	٢٢٥٥	١٩١٢	١١٤٩
١٩١٠	٣٣١٨	١٩١٣	١٣١٤٨
١٩١١	٩٤٩٧	١٩١٤	١٥٢٧٨

ولا شك فى أنه لولا الحرب التى أوقفت حركة اصدار الفوسفات بصفته مادة أوّلية واستيراد فوق الفوسفات بصفته سمادا لاستمر هذا الازدياد بنسبة أعظم جدا من ذى قبل . على أن المقطوعية التى استنفدها القطر فى سنة ١٩١٤ وهى ١٥٢٧٨ طنا كافية وحدها لتشغيل مصنع كبير لحامض الكبريتيك فانه بحسب المعلومات المذكورة آنفا و باعتبار السنة العاملة ٣٠٠ يوم لابد لانتاج هذا القدر البالغ ١٥٢٧٨ طنا من صناعة ٨٤٨٨ طنا من حامض الكبريتيك أعنى أكثر من ١٨ طنا فى كل يوم . فلا غرو أن نتوسم لهذه الصناعة مستقبلا باهرا متى عاد استهلاك فوق الفوسفات الى سيرته الأولى من التوسع المستمر شأنه قبل الحرب ومتى أمكن استيراد الكبريت المعدنى الحافل بالمواد الكبريتية كالموجود مثلا فى جزيرة قبرص وهى لا تبعد عن موانئ القطر المصرى إلا بأميال يسيرة .

وقد عرض منذ بضع سنين على العارفين بالشؤون الزراعية سماد فوسفاتى جديد أعنى: الايفوس . وقد شرعت وزارة الزراعة فى فحص هذا السماد مع مقارنته بفوق فوسفات الجير فليس لنا أن نبدى رأيا فى هذا الصدد قبل الاطلاع على نتيجة هذه المباحث .

(ج) الأسمدة البوتاسية قليلة الاستعمال فى مصر فان تربتها بحسب الرأى الشائع تحتوى الكفاية من هذه الأسمدة وهى تصلح لبعض الأراضى الرملية والجيرية وتوجد بالأنواع الآتية :

كاينيت يحتوى على ½ ١٢ ./. من البوتاسا .

سلفات بوتاسا تحتوى على ٤٨ ./. من البوتاسا .

كلورم بوتاسا يحتوى على ٥٠ ./. من البوتاسا .

وأكثر هذه الأنواع انتشارا سلفات البوتاسا التى تستورد من المناجم الألمانية العظيمة فى ستاسفورت .

يوسف أصلان قطاوى

الملحق الخامس والعشرون(١)

مذكرة عن السيسل

وجوه استعماله فى الصناعة — زراعته — مزايا القطر المصرى على سائر البلدان من حيث زراعة السيسل وصناعته — التجارب التى عملت فى مصر تحت اشراف الحكومة .

السيسل هو ألياف نبات ذى أوراق على هيئة الحراب تنتهى بأطراف محدّدة وتجرى الألياف فى هذا النبات على طول امتداد الورقة من أسفله الى أعلاه ومن هذه الألياف يعمل القنب المعروف بين التجار باسم قنب السيسل .

ونظرا الى مالهذه الألياف من الفضل على سائر أنواع الخيوط والى تنوع وجوه استعمالها فى الصناعة (فمنه تعمل أنواع المفارش الخشنة وأمراس المراكب والحبال والدبارة الخ) فالظاهر أن مجال انتاجها متسع الى غير نهاية وقد أحرز المشتغلون بزراعتها أرباحا طائلة وجمعوا منها ثروات كبيرة وما الرخاء المستفيض الذى نالته بعض ولايات المكسيك بهذه السرعة الغظيمة إلا ثمرة اشتغالها بزراعة السيسل : نخص بالذكر ولاية اليقطان فقد كانت لاتنتظر غير الشقاء المرّ والفقر المدقع من تربتها القاحلة المجدبة ولكنها أصبحت أثرى وأغنى ولايات المكسيك منذ توفرها على زراعة السيسل وكثيرا ما يشاهد المرء فى ميناء برجريسو ثلاثين سفينة واقفة فى انتظار دورها للدخول الى الرصيف وشحنها بألياف السيسل .

وفى أفريقيا الشرقية الألمانية يرجع تاريخ انشاء المزارع الأولى الى عشرين سنة مضت فلما نشبت الحرب الأوروبية العظمى كان يوجد بهذه المستعمرة نيف وثلاثون شركة كبيرة تشتغل بزراعة السيسل وما حصل هذا التقدّم إلا بسبب الأرباح الجزيلة التى أحرزها منشئوا المزارع وبفضل روح الإقدام التى عرف بها الألمانيون .

ولما كانت هذه الشركات توزع على مساهميها أرباحا وافرة لبثت أسهمها وهى لا تعرض فى الأسواق المالية مطلقا وهكذا بقيت ميزانياتها سرا مكتوما .

وقد ظهر اكتشاف حديث لن يلبث أن يؤدّى الى مضاعفة هذه الأرباح على وفرتها فى الوقت الحاضر . ونعنى بذلك استعمال طريقة صناعية مبنية على الاقتصاد لاستغلال فضلات الألياف بحيث يستخرج منها كحول نقى بدرجة ٩٠ وبكمية كافية لجعل الأرباح الناتجة منه معادلة للفوائد الناجمة من استغلال الألياف بمفردها . وقد عملت فضلا عن ذلك تجارب كيماوية أسفرت عن نتائج حسنة تبعث على الارتياح وتحقق الرجاء بامكان الانتفاع بفضلات التكرير أعنى بفضلات فضلات الألياف لعمل نوع جيد للغاية من رب الورق وهو منبع آخر لأرباح جديدة .

ومع أن طائفة من الماليين الفرنسيين والمكسيكيين قد ألفت فى بلاد المكسيك شركة ذات رأس مال قدره خمسة ملايين من الفرنكات تدعى "الشركة الفرنسية المكسيكية لاستخراج الكحول

من الألياف» فالحزم يقضي على أصحاب كل مشروع أن ينتظروا حتى تظهر النتائج النهائية التى تسفر عنها أعمال هذه الشركة وأن يتمهلوا ريثما تتم التحسينات الأخيرة فى هذه الصناعة الجديدة قبل أن يلحقوا بمزارع السيسل مصانع للتقطير طمعا فى مضاعفة أرباح هى الآن جزيلة وافرة .

ولكى يدرك القارئ مبلغ الفوائد العظيمة المدهشة التى تستفاد من مشروع زراعى صناعى مؤسس على زراعة السيسل واستغلاله مع ضمان رأس المال المستثمر فى المشروع وعدم استهدافه لأى نوع من الخطر نكتفى بايراد بعض بيانات عامة عن السيسل وزرعه وحصده .

السيسل أشدّ النباتات الخشنة خشونة وأعظمها مقاومة ينمو فى جميع البلاد الحارّة وينبت فى جميع أنواع الأرض على شرط أن لاتحوى شيئا من الأملاح .

ومن صفاته أنه لايخشى الرطوبة ولا الجفاف وأنه يقاوم كافة التقلبات الجوّية وأنه محصن من جميع الآفات لا يفتك به أى نوع من الأمراض أو الطفيليات المعروفة بل هو ينمو بمفرده غير محتاج الى معونة الانسان ومن المدهش أن تراه ناميا على الأخص فى بلاد المكسيك بين الحصا والحصباء أو على الصخور الجرداء متلمسا غذاءه بارسال جذوره العديدة الدقيقة فى بعض عروق يسيرة من التربة الجيرية لاتكاد ثخانتها تزيد على بضع سنتيمترات .

ففى بلاد المنطقة الحارّة حيث يكون من المستحيل مباشرة الزرع والرى على وتيرة منتظمة ينمو هذا النبات بلا حاجة الى معونة الانسان ومن غير سقى ولا سماد مكتفيا باستمداد الرطوبة اللازمة لبقائه من انداء الصباح ومن غيث السماء فى خلال الفصول المطيرة .

وعلى هذه الصفة يزرع السيسل فى جميع أنحاء المكسيك حيث ينمو فى أرض قاحلة مجدبة لاتصلح لأى زراعة سواه وحيث تقتصر العناية التى ينالها من زارعيه على تنقية الأرض التى حوله مرة أو مرتين فى العام .

بَيْد أن الذى كوّن ثروة ذلك القطر برمّته انما هو استغلال هذا النبات الشيطانى النموّ على أسلوب منظم فان المكسيك وحدها تنتج أكثر من ١٨٠٠٠٠ طن من السيسل فى العام أعنى نحو ٧٥ ٪ من مجموع محصول العالم أما الجزء الباقى فتنتجه البلاد الآتية مرتبة على حسب أهميتها : الهند فأفريقيا الشرقية الألمانية فجزائر باهاما فجزيرة جاوه .

واذا كان هذا النبات يستطيع النموّ بلا أدنى تعهد ولا عناية ويستغل على هذه الصفة مع اجتناء الأرباح الجزيلة فى البلاد التى تحول فيها حالة الأرض وعدم وجود مجارى الماء أو ترع الرى دون زراعته على طريقة علمية منتظمة فهذا لايعنى أنه لايصلح لهذا الضرب من الزراعة وأنه لاسبيل الى تجويد نوعه وتوفير محصوله شأن كل نبات سواه .

بل الأمر على عكس ذلك فقد تبين من المشروعات الحديثة فى جاوه وعلى الأخص فى أفريقيا الشرقية الألمانية أن السير على طريقة متقنة فى زراعة هذا النبات يؤدّى الى زيادة المحصول .

وقد ثبت فى أفريقيا الشرقية الألمانية أن متوسط محصول القدم من السيسل يختلف عادة بين ٣٠ و ٤٠ ورقة فى السنة مع أنه فى أراضى المكسيك المجدبة لايتجاوز على الأكثر ٢٥ ورقة .

على أن هذين القطرين (المكسيك وأفريقيا الشرقية الألمانية) الواقعين فى المنطقة الحارّة يشكوان كثرة الأمطار الملازمة لهذه المنطقة فانها تنهمر على المزارع بلا انقطاع أثناء فصل المطر برمّته فتضر النبات بإنقاص قوته الحيوية واضعاف متانة الأليـاف تلك المتانة التى عليها تتوقف جودة النبات وقيمتـه .

فلكى يصل محصول السيسل الى أقصى غاية الجودة والوفرة ينبغى زرعه فى بلد قد اجتمعت له المزايا الجوّية المعتدلة المتوفرة فى بلاد المكسيك مع صلاحية أرضه لهذا النوع من الزراعة ومع سلامة نباته من مضار الأمطار الغزيرة التى تنزل فى بلاد المنطقة الحارّة تلك المضار التى يظهر أثرها فى اضعاف النبات وفى إنماء الأعشاب المضرة حتى تغطى المزارع .

هذه الشروط تنطبق جميعها على مصر حيث لا ينزل من المطر إلا النزر المتقطع أثناء الشتاء دون سواه من فصول السنة وحيث يمكن امداد النبات فى كل فصل من الفصول بما يحتاج إليه من الرطوبة الأرضية اللازمة لنموّه المعتدل وذلك بريه ريا اختياريا معتدلا بفضل نظام الترع الذى أنشأته الحكومة لتوزيع مياه النيل على جميع الأراضى الصالحة للزراعة .

وقد عملت تجارب فى هذا الصدد على نطاق واسع فجاءت كلها مؤيدة لآراء أصحاب المشروع وأثبتت فضلا عن ذلك أن الأراضى التى تنتج أحسن أنواع السيسل جودة وأوفرها محصولا هى تلك الأراضى الرملية الواقعة فى منطقة الدلتا على أطراف الصحراء الليبية القديمة وهى لا تصلح لزراعة القطن مطلقا .

وفى هذه المنطقة قام الخبير الزراعى المسيو جوانيدس والمحامى المسيو ماكس ريبو والمهندس المسيو كارابانوس بانشاء مزرعة للتجارب تشتمل على نحو أربعين ألف نبتة من السيسل واختاروا لهذا الغرض مكانا بعيدا عن البحر بعدا كافيا حتى لا تتعدى اليه مؤثرات البحر وتقوم بريه ترعة النوبارية الكبرى .

فثبت من الملاحظات التى جمعت أثناء ثمانية أعوام قضيت فى البحث والتجربة أن محصول النبات أوفر منه فى سائر البلاد المنتجة لهذا الصنف وأن نوع الألياف أجود من أحسن الأنواع المعروفة منه .

والواقع أنه فى نهاية العام الرابع بلغ متوسط المحصول من الأوراق الصالحة مبلغا يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ عن كل قدم فاذا قدّرنا أن الفدان يشتمل على ألف نبتة وأن متوسط وزن الورقة يبلغ ٥٠٠ جرام وهو النهاية الصغرى كان محصول الألياف بعد استخراجها طنا واحدا على الأقل من كل فدان فى المتوسط .

أما من حيث النوع فقد شهدت البيوتات التجارية المشتغلة باستيراد السيسل فى فرنسا وانجلترا كما شهد الخبيرون المشتغلون فى معامل استخراج الألياف أن السيسل المصرى فائق الجودة وعرضوا عن العينات المرسلة اليهم أرفع الأثمان التى عرضت فى السوق وطلبوا إمدادهم بكميات غير محدودة .

ينحصر جنى السيسل فى قطع أوراقه الناضجة أى تلك التى اكتسبت الصفات اللازمة ويختلف طول هذه الأوراق من ٠٫٨٠ متر الى ١٫٥٠ متر ويتراوح وزنها بين ٠٫٥٠٠ كيلو و ٢ كيلو . أما وزن الألياف بعد استخلاصها فقد بلغ فى المتوسط بحسب التجارب التى عملت فى مصر ٥ فى المائة من مجموع وزن الورقة وهذه النسبة أرفع مما يناظرها فى سائر البلاد المنتجة لهذا الصنف .

يختلف عمر نبات السيسل بين اثنى عشر عاما وخمسة وعشرين عاما ولكنه فى مصر لا يتجاوز الحدّ الأوّل عادة بسبب الأحوال الجوّية وكثافة الزراعة وهو يتوالد من تلقاء ذاته فان جذوره تنبت فى كل عام فسائل صغيرة يختلف عددها بين ٥ و ١٠ .

وبعد انقضاء خمسة أشهر أو ستة تفصل هذه الفسائل عن النبات الأصلى وتزرع فى مشاتل فبهذه الوسيلة القليلة الكلفة يمكن توسيع نطاق المزرعة وقد تصبح هذه الفسائل فيما بعد موردا مستقلا لأرباح عظيمة .

فهاك اذًا نبات زراعته من أسهل ما يكون ونفقاته من أقل ما يستطاع ومحصوله مضمون على الدوام إذ ليس فى طاقة أى حشرة أو حيوان طفيلى أن يفتك بأوراقه ولعل السبب فى ذلك حرافتها الكاوية .

ولا حرج على القائل اذا قال انه ليس فى العالم زراعة أقل خطرا وبالتالى أضمن لرأس مالها من زراعة السيسل .

أما الأرباح التى تجنى منها فأجزل وأوفر مما يرجى تحصيله من أى زراعة سواها تباشر على نطاق واسع . ولما كانت هذه الزراعة لا تقتضى شيئا من المصاريف تقريبا وكانت النفقات الوحيدة تنحصر فيما يدفع أوّلا وآخرا عند انشاء المزرعة فى ابتداء المشروع فمن السهل جدا تقدير الربح الصافى على أقل فرض بعد خصم المستهلكات فى الاستعمال بمقدار ٣٠٪ من رأس المال اللازم لانشاء مزرعة مساحتها فى أوّل الأمر ٢٠٠٠ فدان على أن هذا الربح جدير بالزيادة والنمو بنسبة عظيمة متى اتسع نطاق العمل وأصبح يشمل عدّة آلاف من الأفدنة .

كان سعر الطن من السيسل فى الأسواق قبل الحرب ٤٠ جنيها اذا كان من النوع المستنبت فى أفريقيا الشرقية وهو قريب الشبه جدّا من النوع المصرى . وكان هذا السعر يصعد أحيانا حتى يبلغ ٦٥ جنيها ولكنه لم ينخفض مطلقا عن ٢٠ جنيها وذلك بالنسبة للنوع المعتاد المستنبت فى بلاد المكسيك وثمن هذا النوع الأخير كان دائما ينقص بمقدار ٣٠٪ عن سعر السيسل الأفريقى .

ومنذ نشوب الحرب ارتفعت الأسعار بدرجة عظيمة فبيع الطن من السيسل المصرى فى لندن بسعر يتراوح بين ٧٠ جنيها و ٩٠ جنيها بل بيع بأكثر من هذا السعر فى نفس القطر لاستعماله فى الأغراض المحلية .

فاذا فرضنا أن سعر الطن من السيسل المصرى الفائق الجودة هو ٣٠ جنيها أى أقل من المتوسط المذكور آنفا وفرضنا أن متوسط ريع الفدان هو طن واحد كانت قيمة المحصول الخام من الفدان الواحد ٣٠ جنيها فى المتوسط .

أضف الى ذلك أن مزية القطر المصرى على سائر البلاد فى هذه الزراعة تزداد وضوحا وثبوتا بالأمور الآتية :

(١) كثرة الأيدى العاملة ورخص أجور العمال ؛

(٢) سهولة وسائل المواصلات وقلة كلفتها بحيث يمكن نقل البضاعة من المزارع الى موانئ التصدير بنفقة يسيرة ؛

(٣) قرب مصر من البلاد الكبرى التى تستورد هذا الصنف وفى ذلك توفير لجانب عظيم من نفقات الشحن كما فيه توفير لرسوم المرور فى قنال السويس تلك الرسوم التى تدفع عن السيسل الوارد من جاوه والهند وأفريقيا الشرقية الألمانية .

وقد عمد المسيو جوانيدس والمسيو كارابانوس والمسيو ريبو بعد استيفاء البحث فى المسائل المختلفة المرتبطة بهذا المشروع الى انشاء مزرعة للتجارب فى مساحة قدرها خمسون فدانا من الأرض الرملية فى أحسن الأمكنة الملائمة لارتقاء هذه الزراعة فى المستقبل .

وقد وقع اختيارهم على مكان فى جهة قبور الأمراء بمديرية البحيرة توافرت فيه كل الشروط اللازمة لصلاحية الأرض والجو ويبعد عن الاسكندرية بمسافة ساعتين ونصف بالسكة الحديدية وفيه محطة للقطارات يحده من الشمال خط السكة الحديدية ومن الجنوب ترعة الرى الكبرى .

وهذه البقعة التى خصصت للتجارب محاطة بمساحات واسعة من الأرض البراح كلها قد توافرت فيها الشروط الملائمة وهى ملك الحكومة .

وكان الغرض الذى يرمى اليه أصحاب المشروع حمل الحكومة المصرية على الاهتمام بأمر التجارب التى يباشرونها ومد يد المساعدة الفعالة تسهيلا لتكوين أوّل مشروع مالى من نوعه وضمانا لارتقاء هذا العمل الذى يرجون بفضله استغلال تلك الزراعة فى مصر .

وقد حصل أصحاب المشروع من وزارة المالية ومن وزارة الأشغال العمومية على معونة نفيسة ونالوا منهما أعظم التنشيط بناء على التقارير الحسنة التى كتبتها فى تحبيذ المشروع مصلحة الزراعة بعد أن كلفتها وزارة المالية تحقيق التجارب ومراقبتها .

ولا غرو فقد أدركت الحكومة المصرية أن المشروع الذى مدّت اليه يد المساعدة يهم المصلحة العامة لهذه البلاد وربما أدّى من الوجهة الاقتصادية الى فتح مورد جديد يزيد ثروة القطر بسرعة عظيمة ونفقة يسيرة .

وبناء على هذا الاعتقاد رضيت الحكومة أن تخرج — لفائدة أصحاب المشروع — عن القاعدة المعتادة التى وضعتها لنفسها وهى عدم التصرف بشئ من الأملاك الأميرية الخاصة تصرفا يسرى على مدّة طويلة من الزمن فى مصلحة الأفراد .

وبيان الأمر أن الحكومة وافقت على تأجير مساحة قدرها ٢٠٠٠ فدان لمدّة خمسين عاما من الأرض الواقعة مباشرة فى جوار مزرعة التجارب والمحدودة من احدى الجهات بخط السكة الحديدية

ومن الجهة الأخرى بترعة النوبارية الكبرى وهى تجرى على طول الأرض المؤجرة من الناحية الجنوبية . وفى هذه الأرض محطتان من محطات السكة الحديدية احداهما فى طرفها من جهة الشرق والأخرى فى طرفها من جهة الغرب .

وقد أعطيت الأرض لأصحاب المشروع بأجرة معتدلة للغاية وبذلك حصلوا فى بقعة ملائمة كل الملاءمة ومجاورة لمزرعة التجارب على الأرض اللازمة لتحقيق النجاح المؤكد لمشروعهم ولضمان ارتقائه فى المستقبل .

والواقع أن أصحاب المشروع قد اتفقوا مع الحكومة على أن تمهد سبيل التوسع للشركة المزمع انشاؤها متى قامت هذه الشركة بتجارب الزراعة والاستغلال فى الألفى فدان المؤجرة لها وذلك بأن تتنازل الحكومة للشركة مباشرة عما تحتاج اليه من الأراضى المجاورة اللازمة لتوسيع نطاق المشروع على سبيل التدريج .

ان أصحاب المشروع بحصولهم على عقد التنازل هذا من الحكومة المصرية مع ما جمعوه من المباحث واستنتجوه من التجارب جديرون أن يجتنبوا أعظم عقبة تحول دون تكوين أمثال هذه الشركات فى بلد لا تزال فيه الأملاك الزراعية غالية الثمن مجزأة الى قطع صغيرة . ونعنى بتلك العقبة تعذر الحصول على الأراضى اللازمة فى الظروف المناسبة من حيث موافقة الموقع وملاءمة الجو وصلاحية التربة أو عدم التمكن من ابتياع هذه الأراضى إلا بأثمان باهظة تكون مانعا دون سرعة ارتقاء المشروع .

فبفضل التنازل الممنوح من الحكومة المصرية سيكون الأمر على عكس ما تقدّم لأن الشركة ستكون فى أول الأمر غير مشغولة البال بتحمل النفقات التى كان ينبغى تدبيرها من ريع الأرض المستغلة لولا عقد التنازل . فتستطيع بهذه الصورة أن تستعمل موارد رأس مالها فى تحسين معدّاتها الزراعية والصناعية وفى إحكام تطبيق أحدث الأساليب العلمية على طرق العمل فى معاهدها توخيا لتوفير المحصول المنتظر وتقريبا للموعد الذى يستطيع فيه المساهمون اجتناء الأرباح الجزيلة من المشروع .

هذا ونقول فى الختام ان تشجيع الحكومة المصرية وتأييدها لهذا المشروع الجديد الذى ما فتئت تقتفى خطواته الأولى وتراقبه فى مبدئه ثم عزمها الصريح على تمهيد السبيل لانشائه وتهيئة الأسباب لارتقائه كل هذا ينبغى أن يكون فى نظر المساهمين المستقبلين خير كفيل بضمان المشروع الذى ينضمون اليه وأصدق بشير بالمستقبل الباهر العجيب الذى ينتظره .

(الامضاء) جوانيدس

مذكرة اللجنة

من المفيد أن نضيف الى تقرير المسيو جوانيدس آراء بعض الثقاة الخبيرين بهذا الموضوع فى اختيار أحسن الأراضى الصالحة لزراعة السيسل .

قال المسيو ليستر ديوى الخبير الذى عهدت اليه حكومة الولايات المتحدة درس النباتات ذات الألياف بنوع خاص :

"أفضل الأراضى الصالحة لنموّ السيسل هى الارض الكثيرة المسام الجيدة الصرف وهو ينمو كذلك فى الأرض الطينية شأنه فى جاوه وجزر هاواى ولكن على شرط أن تحرث هذه الأرض حرثا جيدا وأن تتعهد تعهدا حسنا . فقد ثبت بوجه قاطع من تجربة عملت فى هاواى أن ترك الأرض بلا تعهد يؤدّى الى نتائج وخيمة وبيان ذلك أنهم زرعوا السيسل فى نصف فدان وتركوا الأرض بلا تعهد فلم يتجاوز طول النبات ٣٠ بوصة ومع أن معظم الشجيرات لبث حيا فقد بقى فى حالة تشبه حالة الجمود . وكان حول هذا النصف فدان أرض لا تختلف عنه فى شئ مطلقا ولكنهم أحسنوا تعهدها فلم تمض ثلاث سنوات على بذر البذور التى هى من نفس النوع المزروع فى الأرض المهملة حتى بلغ ارتفاع النبات ما بين ثلاثة أقدام ونصف وأربعة أقدام . وقد زرعت هذه الشجيرات بكيفية تمنع التربة من تكوين قشرة على سطحها وتحول دون اندماجها بحيث لا يتخللها الهواء وكانت الأرض المستخدمة مكوّنة من تربة طينية حمراء وكمية ماء المطر النازل عليها تبلغ ٣٥ بوصة فى العام . ولا يستطيع النبات أن ينمو بهذه السرعة اذا قلت كمية ماء المطر عن ٣٠ بوصة إلا اذا استعاض من ماء المطر بانداء غزيرة .

وقد شاهدت فى فلوريدا الجنوبية بعض شجيرات السيسل نابتة فى أرض بها مقدار وافر من ملح البحر وكان ارتفاع هذه الشجيرات لا يقل عن الارتفاع المعتاد ولكنى لا أظن نموّها وبقاءها على قيد الحياة دليلا على صلاحية الأرض المالحة لزراعة السيسل زراعة رابحة .

والظاهر أن نبات الماجاى الذى يزرع فى جزر الفيليبين يستطيع مقاومة ملح البحر بسهولة أكثر من السيسل .

وقد قال الدكتور ك . برون الخبير الزراعى فى أفريقيا الشرقية الألمانية عند الكلام على أفضل الأراضى الصالحة لزراعة السيسل: "ينبغى اجتناب الرمل النقى والطين والمياه الراكدة". وأورد المسيو كيندس الخبير الزراعى فى أفريقيا الشرقية الألمانية أيضا عدّة بيانات عن زراعة السيسل فى أرض غمرت بمدّ البحر أى بالماء الملح . وقد نما النبات فى هذه الظروف إلا أن نوعه قد تغير ويظهر أنه أدرك قبل الأوان دور الازهار الذى يسبق الموت .

وقد أشار المسيو كيندس الى ضرورة مباشرة التجارب لتقدير محصول الألياف ومبلغ نموّ النبات المزروع فى هذه الظروف ولكن الظاهر أن نتائج هذه التجارب لم تنشر بعد .

وقد لاحظ عالم ألمانى آخر وهو الدكتور ناجيولار ان القوم ما برحوا يهملون الناحية الفيسيولوجية من المسئلة اهمالا تاما وهو يعتقد ان السيسل قد ينمو ويزكو فى بقعة تكون فى الظاهر على نقيض مطالبه ويعلل ذلك بأن كمية الماء التى تمتصها جذور السيسل يسيرة جدّا ويقول ان البقاع المملوءة بالمستنقعات فى أفريقيا الشرقية والتى هى مع ذلك من الأراضى التى يغمرها المدّ لا تدخل فى جذور السيسل من الماء أكثر مما تفعل فيافى "اليقطان" .

أما فيما يختص بكمية الماء اللازمة لنبات السيسل فلا سبيل الى إيراد بيانات مضبوطة بيْد أنه ينبغى ولا شك إجراء تجربة على زراعة السيسل بواسطة الريّ فى أرض قاحلة جدّا بحيث لا يستطيع النبات

أن ينمو فيها ويزكو . وقد قال السير داڤيد برين من جمعية جاردن كيو النباتية الملوكية ان الافضل على الأرجح ريّ الأرض ريا معتدلا متقطعا فان طول بقاء المـاء فى باطن الأرض جدير أن يؤذى جذور النبات بحرمانها من الهواء كما حصل ذلك فى أفريقيا الشرقية الانجليزية .

وقد كتب المسيو هيرون العضو فى شركة موزامبيك ما يأتى :

"ان الرأى القديم الذى يقول بأن السيسل يستطيع النمـاء فى أجدب تربة رأى خطأ لاصحة فيه على الاطلاق . إذ الواجب أن يبذل من العناية فى اختيار الأرض الصالحة لزراعة السيسل مثل ما يبذل فى اختيار الأرض الصالحـة لزراعة قصب السكر أو البن أو الذرة أو أى محصـول آخر . والأرض المستعملة لهذه الزراعة فى كيليمان وعلى نهر شير تستطيع دائما أن تنتج محصولين بحيث يستطيع النبات أن ينمو بلا انقطاع خلال أربعـة عشر عاما . أما فى غابة شوبانجو فالتربة هنـاك عميقة جدّا وتحتوى على نسبة عظيمة من المواد العضوية حتى ان البقعة الواحدة تنتج ثلاثة محاصيل متوالية أى أنه بعبارة أخرى يمكن استخدامها ٢١ سنة متوالية" .

وقد اشتهرت مزارع السيّسل فى أفريقيا الشرقية الانجليزية وأفريقية الشرقية الألمـانية بمـا تعطيه من النتائج الحسية وقد زارها المسيو ويجلورث قبيل الحرب بمدة يسيرة وكتب عنها ما يأتى :

"ان أعظم منتج لألياف السيسل هو الشركة الألمـانية المعروفة باسم "أوستافريكانيس جسلشافت" ويرمز إليها بالحروف .D.O.A.G ويقدّر رأس مالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٥٠٠٠٠٠ جنيه) ولهـا عدّة مزارع فى الشمال وفى الجنوب من المستعمرة . وهناك أيضـا تسع شركات أخرى رأس مال كل منهـا ١٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٥٠٠٠٠ جنيه) ويبلغ عدد المزارع ٤٧ يقـدر قيمتها بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠ مارك (أى ٩٣٥٠٠٠ جنيه) . ويتوفر على زراعة السيسل دون سواه واحد وعشرون مزرعة من هذه المزارع . وكانت قيمة السهم من هذه الشركات تبلغ قبل الحرب ٣٣٥ مارك (القيمة الاسمية ١٠٠ مارك) وكانت قيمة غيرها تتراوح بين ١٣٥ و ٢٠٠ مارك (القيمة الاسمية ١٠٠ مارك أيضا) ومعظمها مسجل فى ألمـانيا" .

القسم الرابع – مذكرات متنوّعة

الملحــــق السادس والعشرون

وجوه الانتفاع بالكهربائية فى القطر المصرى ، حالتها فى الوقت الحاضر ، بيان ما يمكن أن تصير إليه فى المستقبل

ينبغى على الباحث فى مسئلة استخدام المحركات الكهربائية فى الصناعات الصغيرة أن يبدأ بتأملها من أعمّ الوجوه بصرف النظر عن الحالات الخاصة بالقاهرة والاسكندرية .

ومهما أكبر القارئ هذا القول فمن المحقق أن استعمال المحركات الكهربائية جدير بأن يحل مشكلة من أعضل المشاكل الاجتماعية حلا مرضيا مقبولا ان لم يكن حاسما كاملا .

والواقع أن انتشار الصناعات الكبيرة لا يقتصر على حشد الرجال حتى يردفهم بالنساء فى المصانع الضخمة العظيمة ولا غرو فالنساء وان كنّ أقل نشاطا يمتزن عن الرجال بالمهارة فى بعض الأحيان وبرخص الأجور على الدوام .

فاذا أسفر الصباح افترق الرجل والمرأة وذهب كل الى مصنعه أما الأطفال فيرسلون الى بعض الملاجئ أو المدارس وهكذا تنعدم الحياة العائليــة وتتقوّض أركان الأسرة إذ لا يعود لدى الأم وقت تتفرغ فيه لأحوالها الداخلية وشؤونها المنزلية بل ترجع الى بيتها مساء وقد أنهكها اشتغالها أثناء النهار بعمل محصور محدود لا يفيدها اليسير من الأجر إلا بانتاج الكثير من الشغل حتى إذا عاد الرجل الى مأواه لم يجد إلا منزلا قذرا مهجورا موحشا كئيبا فلا يسعه غير الالتجاء الى رفاقه واخدانه بين جدران الحانات والمواخير وهكذا يجرّ الشر شرا ويولد البلاء بلاء .

ولكن الأمر يختلف كل الاختلاف إذا أقيمت الورشة بين أكناف الأسرة . هنالك يحفظ كيان الحياة العائلية ويستطيع الرجل أن يمارس عمله تحت سماء منزله حتى اذا فرغت زوجته وسائر أفراد الأسرة من النظر فى شؤون البيت انطلقوا يعاونونه وبذلك تصان العائلة من التفكك ويحفظ ناموسها من التهتك .

ولهذا النظام فى مصر فائدة جزيلة أخرى وذلك أنه يمكن الزوجة المسلمة ، التى لا تستطيع الخروج من بيتها إلا قليلا ، من الاشتغال فى منزلها .

غير أنه لا سبيل الى حل هذه المسئلة ، مسئلة الورشة العائلية ، إلا بالتمكن من تقسيم القوّة المحرّكة الى ما لا نهاية . إذ ينبغى تجزئة القوّة المنبعثة من مصدر واحد والتى تقدّر بآلاف مؤلفة من الخيول البخارية الى أجزاء صغيرة من حصان ونصف حصان وربع حصان توزع على بيوت العمال . وينبغى أن لا تستلزم هذه القوى الصغيرة معدّات كبيرة حتى لا تثقل أجرة البيت كما يجب أن لا تحدث ضوضاء عالية تجعل المنازل غير صالحة للسكنى .

فالمحرّك الكهربائى هو الذى يلائم كل هذه الأغراض أحسن ملاءمة. و إنك لتشاهد فى الاسكندرية مطابع الجرائد الكبيرة مركبة فى بيوت معـدّة للايجار وجميع المكابس التى فى هـذه المطابع تدار بقوّة محرّك لايشغل أكثر من متر مربع ويطلق بواسطة محبس يزاح من مقرّه .

فالمطلوب فى هـذه الحالة توصيل القوّة الى محرّك كهربائى صغير مركب فى المنزل على شرط أن يكون هذا التوصيل مقترنا بشروط اقتصادية لاتحول دون تنفيذه .

وكما أن انتاج كميات عظيمة من صـنف بعينه يكون أرخص جدّا من انتاج كميات صـغيرة منه فكذلك تكون كلفة القوّة الموزعة فى أنحاء مختلفة أعظم جدّا من كلفة القوّة المحصورة فى نقطة واحدة.

مثال ذلك : ان ألف محرّك ذى حصان واحد تستهلك من القوّة مقدارا أعظم جدّا ممـا يستهلكه محرّك واحد ذو ألف حصان . ولا غرو فان نقل القوّة — شأن كل نقل سواه — لايتم بدون ثمن . لأن هـذا النقل يقتضى توزيع القوّة المنبعثة من محركات قوية تدور بضغط مرتفع فى محطة مركزية ويكون هذا التوزيع بإجراء القوّة المذكورة فى شبكة من الموصلات ثم ينبغى تحويلها الى تيارات منخفضة الضغط حتى تنتهى الى المحرك المعدّ لاستخدامها . وقد يستلزم هـذا النقل أو التوزيع من استهلاك رأس المـال ويسبب من الفقد ما يجعله أعظم كلفة وأفدح مؤنة من انتاج القوّة نفسها .

النتيجة : ان القوّة الموزعة على المنازل بكميات صغيرة تكون أعظم كلفة منها فى مكان انتاجها .

إذًا يتعين علينا أن نبحث فى كلفة القوّة الكهربائية فى محل انتاجها وهنا يعترض الباحث عامل قـد يؤدّى الى تغيير الحالة الصناعية لقطر برمته نعنى "الفحم الأبيض" والمراد بهذا التعبير الغريب مساقط المياه وكما أن "الفحم الأسود" يمثل شطرا من قوّة الشمس المدخرة فى الأرض منذ بدء الخليقة كذلك مساقط المياه تستمدّ قوّتها من الحرارة الشمسية وهى مورد لاينضب من القوّة الصالحة للاسـتخدام فى وجوه لاتحصى . وطريقة الانتفاع بهـذه القوّة هى فى الأصـل من أبسط الأمور فانها لاتقتضى غير توجيه المـاء المنبعث من أحد الينابيع الى بعض المساقط المرتفعة ثم الانتفاع بقوّة انحدار المـاء من هذا المسقط فى ادارة آلة مائية سواء كانت طربينا أو طارة وهـذا كل ما فى الأمر . فاذا كان الطربين يتسلط على دينام تحوّلت القوّة المـائية الى قوّة كهربائية يمكن نقلها خلال أبعاد شاسعة الى أماكن استخدامها .

ولكن المتأمل فى هذه المسئلة يتبين أن هـذه القوة انمـا هى حاصل ضرب عاملين : كمية المـاء المسـتخدم وارتفاع المسـقط . وعلى حسب ما يكون لأحد هذين العاملين من التفوّق يختلف وجه المسئلة من الجهة الاقتصادية اختلافا كليا .

فمثـلا اذا رفع انسان ١٠٠ كيلوجرام مسافة متر واحد أو اذا رفع عشرة كيلوجرامات مسافة عشرة أمتار كان الشغل الناتج فى الحالتين ١٠٠ كيلوجرام متر ولكن الجهد المبـذول فى الصورتين يختلف اختلافا مبينا .

كذلك اذا انتفعنا بانحدار عشرة أمتار مكعبة من المـاء ساقطة من ارتفاع ١٠٠ متر أو اذا انتفعنا بانحـدار مائة مـتر مكعب من المـاء ساقطة من ارتفاع عشرة أمتار كان الشـغل الناتج فى الحالتين متساوى المقدار ولكن الظروف الاقتصادية تتفاوت تفاوتا كبيرا .

ففى الحالة الأولى حيث يكون مقدار الماء قليلا وارتفاع المسقط عظيما (شأن مساقط جبال الألب وساڤوى والبيرانيز) يمكن حصر المياه بواسطة معدات وأجهزة قليلة الكلفة ثم تسييرها فى أنابيب صغيرة القطاع وتوصيلها الى طرابين صغيرة الحجم تدور بسرعة عظيمة جدا . ويمكن الوصول الى جميع هذه الأغراض بنفقات يسيرة فالأمر لا يحتاج الى رأس مال جسيم . وذلك هو الحل الشافى الوافى للمشكلة وهو الواقع فى سويسره والدوفينيه وساڤوى وفى مناطق البيرانيز حيث لا يكاد انتاج القوّة الكهربائية يقتضى شيئا من النفقات وحيث يشاهد الانسان حقير الاصطبلات المتغلغلة فى مجاهل الجبال تتلألأ بالأنوار الكهربائية .

أما فى الحالة الثانية حيث يكون مقدار الماء عظيما وارتفاع المسقط يسيرا فان كلفة انتاج القوّة الكهربائية قد تبلغ مبلغا فادحا بسبب الحاجة الى رأس مال ضخم إذ لابد حينئذ من تركيب معدات عظيمة لحصر كميات الماء الجسيمة ومن استعمال أنابيب كبيرة القطاع لتوصيل الماء الى الطرابين ومن استخدام طرابين عظيمة الحجم جدّا للانتفاع بهذه الكميات الهائلة من المياه . ومن الأمثلة على هذه الحالة الأجهزة المعدّة لاستخدام تيار نهر الرون بناحية جوناچ على مقربة من ليون فقد بلغت تكاليفها مبلغا طائلا بَيْد أنه لما كان هذا المعمل يوزع الكهربائية على مصانع ليون وهى بلدة من أكبر المدن الصناعية فهو يؤدى الى صناع هذه المدينة خدمة جليلة لأنهم بفضله يتمتعون بالمزايا المذكورة آنفا مما ينشأ عن توزيع القوّة الكهربائية على محركات صغيرة مركبة فى المنازل .

ولربما كان هذا المقام خير موضعٍ للقول بأن استخدام خزان أسوان لتوليد القوّة الكهربائية ونقلها الى أبعاد شاسعة ليس — فيما يرجح — من المنفعة والفائدة بحيث يراه بعض الذاهبين مذاهب التوهم والخيال . إذ الواقع أن هذه المسئلة تدخل فى باب الحالة الثانية نعنى كميات عظيمة من الماء ومسقطا قليل الارتفاع . وهو ما يقتضى رؤوس أموال عظيمة ولكن هناك فضلا عن ذلك عقبة كؤودا أخرى وهى أنه كلما انخفض مستوى الماء المحبوس فى الخزان نقصت القوّة الكهربائية المولدة . لهذا نرى أن اليوم الذى تغذى فيه مصانع القاهرة بتيار كهربائى وارد من أسوان لا يزال بعيدا جدّا . على أنه يمكن بلا ريب الانتفاع فى خلال جزء من السنة بقوّة الماء المنحدر من الخزان عند ما يبلغ أعلى منسوبه وذلك لمباشرة بعض الصناعات الزراعية فى الجهات القريبة من أسوان أما نقل هذه القوّة الى القاهرة فأمر لا يزال مطويا فى حجب الشك .

وربما توصل الانسان قبل ذلك الى الانتفاع مباشرة بقوّة الأشعة الشمسية المنعكسة عن المرائى كما أشار الى ذلك المهندس الفرنسى موشو وكما فعل أركيميديس فى الأزمان الخالية حينما أحرق سفن الأعداء بواسطة المرائى المحرقة .

وإذ كنا قد استطردنا الى ذكر الانتفاع بالقوّة الكهربائية فى الأعمال الزراعية فجدير بنا أن نشير الى أمر من الأهمية بمكان وذلك أنه ينفق فى كل عام بالوجه البحرى مقدار هائل من الفحم لادارة آلات رافعة لم تراع فى وضعها قواعد الاقتصاد فانها من النوع الثابت ذى العادم المطلق وهى تدير مضخات سيئة الوضع فى أغلب الأحيان الخ وقد لاحظ مهندس بارع من أصدقائى يدعى المسيو مونيرا — وهو مصيب فيما يقول — أن كمية وافرة من القوّة تذهب ضياعا فى رفع الماء على غير جدوى بواسطة هذه

المضخات العديدة فان الماء المرفوع يعود الى الانحدار فى المكان الذى يستعمل فيه واعتقادى أنهم اذا أنشؤا محطات مركزية فى مواضع مناسبة وأعدوا فيها محركات حديثة اقتصادية (كمحركات ديزول مثلا) لاستطاعت هذه المحطات أن تفى بحاجة منطقة زراعية عظمى ويستغنى عن آلات الرى الثابتة بتلك المحركات السهلة الادارة والنقل ولا تستهلك القوّة المحركة إلا ريثما تكون دائرة فقط والواقع أن هذا وجه من وجوه الانتفاع بالكهربائية كان يجب أن يسترعى أنظار الباحثين من زمن بعيد وقد شاهدنا مثالا على ذلك منذ عدّة سنين فى بعض الأملاك العظيمة التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية .

ويحسن جدّا انشاء أمثال هذه المحطات المركزية فى بعض المراكز الصناعية أيضا كدمياط والمحلة الكبرى الخ .

نحن لا ننكر أن الوقود غال فى مصر وأن الظروف هنا ليست موافقة ملائمة شأنها فى البلاد التى منت عليها الطبيعة بنعمة " الفحم الأبيض " ولكن يلاحظ من الجهة الواحدة أننا اليوم نستطيع انتاج القوّة بواسطة محركات متقنة لاتستهلك إلا القدر اليسير من الوقود ومن الجهة الأخرى أن انشاء الورش العائلية لا سيما فى البلاد الاسلامية خليق بأن ينتج من الفوائد الاجتماعية ما يجعل مسألة الوقود فى المنزلة الثانية من الأهمية والمسألة على كل حال جديرة بانعام النظر وتدقيق البحث .

لننظر الآن فى الحالات الخاصة بالقاهرة والاسكندرية :

قد عهد فى إنارة هاتين المدينتين الى شركة الغاز المركزية "ليبون وشركاه" ويوجد فى كل منهما محطة مركزية كبيرة لتوليد التيار الكهربائى بالطريقة المتردّدة والواقع أنه لما كان نطاق الانارة مترامى الأطراف لم يكن هناك بد من استعمال التيار المتردّد المرتفع الضغط ولكن توزيع التيار وهو على هذه الصفة فى مدينتين عظيمتين ينبغى أن تراعى فيهما مقتضيات حسن الذوق يستلزم انشاء مجارٍ تحت الأرض منعزل بعضها عن بعض بمسافات واسعة كما يستوجب استخدام محولات تحول ضغط التيار الى المقادير اللازمة للتنوير من ١٠٠ ڤولت و ٢٠٠ ڤولت . فيتضح من ذلك أن كلفة القوّة الكهربائية لابد أن تكون فى مكان الاستعمال أعظم جدّا منها فى مكان الانتاج أضف الى ذلك أننا هنا محرومون من المزايا الاقتصادية التى للفحم الأبيض . وغنىٌّ عن الذكر أن المحركات البخارية تحتاج الى الفحم ومتى كان الفحم أحد الخامات اللازمة لصناعة من الصناعات اتضح للتأمل مبلغ الأهمية التى تكون لهذا العنصر فى مصر . على أنى لا أتكلم الآن إلا عن الظروف المعتادة فى وقت السلم . أما فى الوقت الحاضر فأثمان الفحم تكاد تكون عقبة لا تذلل .

وفضلا عن ذلك فرؤوس الأموال المستغرقة فى تركيب الآلات البخارية القوية والمردّدات الكهربائية تبلغ فى مصر مبلغا عظيما وهى أعظم جدّا مما تبلغه فى أوروبا وهذا أمر بديهى فان بعد المسافة وصعوبة النقل وكلفة التركيب كل هذا وما شاكله يقتضى نفقات اضافية . زد على ذلك أن هذه الأموال لا يمكن استثمارها فى مصر واجتناء أرباح جزيلة منها كما يمكن ذلك فى الأقطار الشمالية لأن الشفق لا يكاد يعرف فى بلدان المشرق حيث لا يخيم الظلام إلا متأخرا . ويلاحظ فضلا عما ذكر أن ساعات الحركة والنشاط بالليل قليلة فى مصر. لهذا كانت المحطات هنا لا تشتغل بكل قوتها

إلا اثناء فترة يسيرة فى اليوم تقدّر على الأكثر بثلاث ساعات فى كل أربع وعشرين ساعة . وفى زمن الصيف تقل المقطوعية عن هذا الحدّ . ولا بد علاوة على ما تقدّم من اعداد آلات احتياطية تداركا للطوارئ. فيتبين من هذا أن الأجهزة والآلات و بالتالى رؤوس الأموال المستغرقة فيها لا تشتغل إلا بمقدار طفيف للغاية ومن هنا أوجبت الضرورة رفع ثمن تيار الانارة ولكن بالرغم من هـذا الارتفاع لا يزال بيع التيار الكهربائى قليل الربح زهيـد الفائدة وهـذا كله فى الظروف المعتادة أما الآن فالبيع لا يقع إلا بخسارة جسيمة .

بَيْدَ أن جميع ما قيل فى هذا المقام انما ينطبق على المحطات التى تقتصر على توليد الكهربائية للانارة والتى هى ملزمة بتنفيذ شروط العقود المأخوذة عليها مهما كلفها ذلك من الخسارة .

وبديهى أنه اذا تيسر لهذه المحطات الاعتماد على توريد القوّة الكهربائية بصفة دائمة لادارة محركات من كافة القوى أثناء النهار كله وأثناء شطر كبير من الليل بحيث تظل آلات هذه المحطات عاملة بأقصى قدرتها من أوّل العام الى آخره كان فى ذلك تغيير كلى لظروف العمل من الوجهة الاقتصادية .

لا نزاع فى أن القوّة البشرية هى فى جميع الأحوال أغلى جدّا من القوّة الكهربائية زد على ذلك أنها كثيرا ما تستعمل بلا رحمة ولا شـفقة . نحن لا ننكر أن غواة المناظر الغريبة قد يستظرفون رؤية العامل الشقى المسكين يكدح طول اليوم فى ادارة عجلة أو سحق بذور السمسم فى هاون وهو عارى الصدر ينضح عرقا فى دكان قذرة لا يتخللها نسـيم ولا ينفذ اليها من النور إلا شعاع غامض كليل . ولكن أمثال هذه المناظر تذكر المشاهد بمـا كان يجرى من ضروب التعذيب فى العصور الخالية ولا يجوز بحال من الأحوال أن تبقى لهـا أثر فى بلد تشرق عليه شمس الحضارة .

قد اقتصرنا فيما تقدّم على مراعاة الوسط الذى يحوطنا فى مصر فيحسن الآن أن نعمم القول ونبعد النظر ونبين مبلغ الرقى والاتسـاع الذى يصـل اليه الانتفاع بالكهربائيـة اذا كنا فى بلد أقل جمودا وخمولا من هذا القطر ولنضرب مثلا بالولايات المتحدة فى أمريكا . وهنا يجدر بى أن أخرج قليـلا عن دائرة هذا الموضوع وأبحث عن السبب فى ضعف الاستعداد الصناعى بمصر . يقولون ان مصر بلد زراعى وهذا صحيح ولكنهم بذلك يجعلون بين الزراعة والصناعة حدّا فاصلا وفرقا مميزا واضحا والحقيقة أن الصناعة إن هى إلا التتمة اللازمة للزراعة . لقد ذكرت آنفا أنى لا أعتقد بأن القطر المصرى يسـتطيع فى الوقت الحـاضر مزاحمة البلدان الأوروبية التى تمتاز عنـه باتقان المعدات وذلك مثلا فى صناعة الأقمشة القطنية . ولكن اذا استطاعت مصر أن تخطو خطوات واسعة فى سبيل النشاط الصناعى فلا مشاحة فى أن أقطانها لن تغزل ولن تنسج يومئـذ إلا بين ربوعها . وكذلك حيثما نبت قصب السكر وجدت مصانع السكر فان لم توجد هـذه المصانع لم يزرع من القصب إلا القليل أو لم يزرع البتة . واذا كانت مصر بلدا زراعيا لم يخرج من موانئها حبة من بزرة القطن بل كانت تستأثر بها جميعا لاستخراج كل ما يمكن استخراجه منهـا : كالزيت والجلسرين والصابون الخ . يتضح من ذلك أن هناك صلة ضرورية ورابطة طبيعية بين الزراعة والصناعة الزراعية .

ان الحكومة باذلة جهدها فى نشر التعـليم الصناعى والتجارى بين أهل البـلاد وانى على ثقة بأنى أعبر عن لسان الأمة بأجمعها حينما أرفع واجب الشكر والاعتراف بالجميل الى كل من يقف نفسه بهمة

واخلاص على النهوض بعبء هـــذا التعليم ولكنا نخشى أن نؤلف جيوشا من العــاطلين اذا لم نفكر فى مستقبل أولئك الشبان الصناع وأولئك الشبان التجار الذين متى خرجوا غدا من مدارسهم لم يجدوا بين أيديهم صناعات حديثة ولا أعمالا تجارية جديدة يبذلون فيها نشاطهم وينتفعون فيها بمعلوماتهم .

واعتقادى أن موطن الضعف من هذا الوجه انمـا هو فى حاجة القطر — بالرغم ممـا فيه من كثرة المدارس — الى مدرسة أخرى خطيرة الشأن لا بأس من تسميتها "مدرسة الاغنياء" كما سميت فى بعض مجانات موليير . ويكون الغرض منها تعليم فن انفاق النقود وكيفية الانتفاع بها على وجه يكون فيــه تشجيع كريم ومساعدة سخية للصناع الوطنيين وذلك بأن لا يقتنى القوم فى بيوتهم ، أو فى قصورهم ، من نفائس الأمتعة غير ما يكون مصرى الصنع كالسجاجيد والأقمشة وأدوات الأثاث وأدوات الخزف وأدوات النحاس الخ . ولنعم المهمة أن يحتذى المرء حذو ميسين (نصير الفنون والآداب) وما الغرض من مدرسة الأغنياء إلا تعليم التلاميذ القيام بهذه المهمة واعدادهم لتمثيل هذا الدور .

ثم يعلمون فيها أيضا علم التضامن المـالى وهو أجل شأنا وأعظم أهمية .

قال أســتاذ العلم الاقتصادى المســيو ليروى بوليو فى كلمة موجزة له : كما ينبغى فى المعاملات بث روح الأمانة كذلك ينبغى تنمية ملكة التعاون .

ففى مدرســة الأغنياء يتعلم التلاميذ أن كبار المشروعات الحديثة تقتضى من رؤوس الأموال ما لا يستطيع تدبيره " غنى " واحد وأن الواجب يقضى بجمع كل الثروات كبيرها وصغيرها فى شركات ونقابات ومتعاونات للتمكن من انفاذ هذه المشروعات الواسعة .

وفى هذه المدرسة أيضا يتعلم التلاميذ أن كنز الذهب من الحماقات الجنائية لأن الذهب أداة قوية من أدوات العمل التى لا يجوز مطلقا أن تظل عاطلة وبفضل الذهب كانت تســتطيع مصر فى هذا اليوم أن تحقق اســتقلالها الاقتصادى وتوطد أركان ثروتها كما فعل القوم فى الولايات المتحدة حيث تسنى لهم أن يبتاعوا جميع ما كان فى أيدى الأجانب من السندات الأمريكية .

فمثلا محصول القطن فى هذا العام يقدّر بنحو ٥,٧٥٠,٠٠٠ قنطار ومحصول البذرة بنحو ٤,٥٠٠,٠٠٠ اردب فاذا قدّرنا ثمن القنطار من القطن ٣٥ ريالا وثمن الاردب من البزرة ٩٥ قرشا صاغا بلغت قيمة المحصول هذا المبلغ الهائل وهو ٤٤,٥٢٥,٠٠٠ جنيه أى نيف ومليار من الفرنكات لاثنى عشر مليونا من السكان فأين تذهب كل هذه الأموال ؟ صحيح ان الفلاح يدفع منها جانبا من ديونه وها نحن أولاء نرى تأثير ذلك فيما يســدّد لكبار المصارف العقارية كالبنك الزراعى والبنك العقارى وبنك الأراضى الخ ولكن اذا كان المصريون صــناعا ماهرين وتجارا نشيطين أهل خبرة وبصــيرة شأن الأمريكيين اذًا لاستفادوا من حاجة أوروبا الى الذهب ولأصبحوا — ولو الى حدّ معين — يملكون ناصية أمورهم ويصرفون ازمة أحوالهم .

لقد نصبنا ميزان المقارنة بين مصر والولايات المتحدة فلنتصوّر إذًا ما كان يصــير اليه وادى النيل لو أوتى سكانه أذهان الأمريكيين التى هى منافية كل المنافاة لأذهان المصريين . وهذا التناقض ظهر بأجلى مظاهره فى الحياة الصناعية فبينا تجد أهل مصر لا يدركون بعد من الصناعات إلا مبادئها العتيقة ترى الأمريكيين قد بلغوا فى مضمار الصناعة الآلية أبعد غاية بل تجاوزوا فيه أقصى نهاية .

لو كنا فى أمريكا لوجدنا من الكهربائية جنيّةً ساحرة تغير شكل البلاد بفعلها العجيب ونفوذها الصالح البليغ فى كل مدينة وبندر وقرية بل فى كل زاوية من أخفى زوايا الريف وكل ناحية من أقصى نواحى القطر .

إذًا ما كنا نشاهد شيئا من المحركات البخارية ولا السواقى ولا الشواديف وكافة هذه الأدوات العتيقة والآلات القديمة التى لا تفى غرابة منظرها بفادح نفقتها وعظيم خسارتها . بل كان يقوم فى محلها المحرك الكهربائى تلك الآلة الصامتة الرشيقة السلسة القياد الطيعة العنان الخفيفة المحمل السهلة الانتقال .

وكما أن الدم فى الكائنات الحية ينبعث من القلب وينتشر فى جميع أنحاء الجسم بواسطة شبكة متواشجة من العروق والشرايين كذلك كنا نرى القوة الكهربائية تنتشر فى كافة أرجاء الوجه البحرى بواسطة شبكة من الموصلات متشعبة الفروع يكون مصدرها من مستودع كهربائى عظيم يوضع فى قلب القطر .

وبديهى أنه لابد من احضار الفحم وسائر الخامات الى هذا المستودع بأحسن الشروط الاقتصادية فلو كنا فى أمريكا لاتخذنا من ترع الرى طرقا للملاحة ولكان يجرى فى مكان ترعة المحمودية — وهى تلك القناة الضيقة الحقيرة المتعرجة المرهقة بالعقبات والجسور العتيقة المملوءة بالأوحال المضرة — قناة واسعة تمخر فيها البواخر الكبيرة على الدوام وتساعد على تبادل جميع الحاصلات بين السودان ومصر وأوروبا بواسطة ميناء الاسكندرية .

على أن حركة استهلاك الكهربائية فى كل من القاهرة والاسكندرية تبلغ من العظم والاتساع مبلغا يسوغ انشاء محطتين لا محطة واحدة احداهما فى الاسكندرية والأخرى فى القاهرة لتوزيع القوة على جميع أنحاء الدلتا بل كذلك على البلاد الواقعة فى وادى النيل دون القاهرة الى مسافة ١٠٠ كيلو متر على الأقل .

لو كنا فى أمريكا لكانت أراضى القبارى بالاسكندرية تلك التى تتصل بالميناء والتى هى نهاية الخط الحديدى الواصل بين السودان فى الوقت الحاضر وأفريقيا كلها حتى مستعمرة الكاب فى المستقبل وبين البحر الأبيض المتوسط والتى هى أيضا غاية اتصال جميع الترع الصالحة للملاحة فى الوجه البحرى — نقول إذًا لأصبحت هذه الأراضى مغطاة بالأرصفة المنظمة أحسن تنظيم وحافلة بالمصانع الضخمة — من مصانع زراعية ومطاحن ومعامل للمواد الكيماوية ومصانع للتشييد ومعامل كبيرة لتوليد الكهربائية الخ .

لو كنا فى أمريكا لأخترق هذه الأراضى حوض كبير مستطيل يكون تتمة للميناء فتدخل فيه أعظم البواخر التجارية حاملة الى القطر أنواع الحاصلات من جميع أنحاء العالم وصادرة منه بجميع الحاصلات التى تنتج فى مصر والسودان بعد معالجتها بالصناعة .

لو كنا فى أمريكا لكان كل هذه الأعمال التى يقتضيها شحن المراكب وتفريغها يجرى بوسائل آلية وكهربائية ولكانت الحاصلات تنقل رأسا من الأرصفة والمصانع الى المراكب والعكس بالعكس بواسطة سكك حديدية بل بواسطة طرق هوائية من غير تكبد المشاق العظيمة فى النقل بسائر الوسائط الأخرى .

إذاً لكانت محطة الكهربائية العظمى بالاسكندرية تنشأ فى أراضى القبارى فتأتى اليها البواخر بالفحم وتلقى المراسى على رصيفها ثم ينقل الفحم من المراكب بواسطة النقالات الهوائية ويوضع أمام المراجل فتتلقاه جواريف آلية وتلقيه فى الأفران .

أما محطة الكهربائية بالقاهرة فتقام على شاطئ النيل وتوصل بخطوط السكة الحديدية .

نعم ولكان كل من هذين المصنعين الكبيرين يرسل التيار فى دائرة عمله الى مسافة ١٥٠ كيلو مترا وينتج على الأقل ١٠٠٠٠٠ حصان كهربائى . ونحن نعود فنقول ان هذا الأمر ليس من أحلام المتفائلين وأمانى المغرقين فانه يوجد الآن فى أمريكا محطات كهربائية ترسل التيار الى أبعد من ٦٠٠ كيلو مترا . وهذا التيار ينبعث بتأثير ضغط قدره ١٥٠٠٠٠ ڤولت . فهل يدرك القارئ قوة أمثال هذا الضغط ؟ انما هى الصاعقة يتلاعب بها الانسان . لقد بدأ المسيو مارسل دبريز منذ ٣٥ عاما نقل القوة الى مسافة ٥٧ كيلو مترا فأرسل بهذه الكيفية قوة قدرها حصان واحد وفى سنة ١٨٨٦ توصل القوم الى ارسال قوة قدرها ١١٦ حصانا بضغط قدره ٦٠٠٠ ڤولت من كراى الى باريس . فشد ما كان خوف الناس من المخاطرة بهذه التجربة . ثم توصلوا لأول مرة الى ارسال تيار متردد متشعب الاتجاه من فرنكفور الى لوفن فكانت المسافة المقطوعة ١٧٥ كيلومترا والضغط ٩٠٠٠ ڤولت والقوة المرسلة ٢٠٠ حصان .

وليلاحظ أن التيار الذى ينبعث بضغط قدره ٥٠٠ ڤولت كاف لقتل جواد على الفور وجدير بقتل الانسان اذا طالت مدة التلامس .

ونحن الآن نولد فى الاسكندرية تيارا ينبعث بضغط قدره ٢٠٠٠ ڤولت فى نفس المدينة و٥٠٠٠ ڤولت فى خط الرمل .

أما فى القاهرة فالتيار يسيل فى بعض الموصلات بضغط قدره ١٠٠٠٠ ڤولت ولكن أين يقع كل هذا بجانب التيارات التى تولد الآن فى أمريكا وتنبعث بضغط يبلغ ١٠٠٠٠٠ ڤولت و١٥٠٠٠٠ ڤولت؟

من الجلى أن تركيب الموصلات التى تتحمل أمثال هذا الضغط يقتضى ضروبا من الاحتياطات الخاصة يلذ القارئ وصفها ولكنا لا نريد الخوض فى هذا الموضوع تفاديا من اطالة القول الى غير نهاية . وحسب القارئ أن يتصور الصعاب التى ينبغى تذليلها فى سبيل اخضاع هذه القوة الصاعقة واجبارها على الانقياد بزمام اللين والطاعة بين حدود الموصلات التى هى محجوزة بين جدرانها . ولا يعزبن عن البال أن هذه القوة لا تزال تتلمس وسائل التملص وتحاول صعق ما تناله من مادة موصلة وشاهد ذلك ما يرى على طول الخطوط من الأثر المضيء الدال على سيرها حتى تنتهى خاضعة مذعانا الى الأغراض المقصودة حيث يسخرها الانسان فى مآربه .

أضف الى ذلك أن أحسن ما نعرف من أنواع الآلات البخارية جدير أن يصبح فى نظر الأمريكيين من عاديات المتاحف فان الذى يستعمل فى ادارة الدينامات هى الطربينات البخارية التى يتجدد فيها البخار على ست أو سبع طارات وكل من هذه الآلات القوية يولد بسهولة قوة قدرها ٥٠٠٠٠ حصان .

وكذلك لو كنا فى أمريكا لكان فى طاقة هذين المصنعين الكبيرين توليد القوة الكهربائية اللازمة لورش الإنارة وشركات الترام الكهربائيـة ومعـامل الحلاجة ومطاحن الدقيق وآلات المحركات الصناعية الصغيرة التى تدير الآلاف من الورش الصغيرة والكبيرة فى كافة أنحاء القطر .

وعلى هذين المصنعين أيضا يكون — كما قلنا آنفا — توريد القوة لجميع المحركات الكهربائية لادارة المضخات التى يستعاض بها — وناهيك بمـا فى ذلك من الفائدة — من آلاف الأجهزة المستعملة فى رفع المـاء على اختلاف أنواعها ابتداء من الأدوات العتيقة النازلة الينا من عهد الفراعنة الى آلات الرى الراهنة .

هل يعلم القارئ أنه فى سنة ١٩١٣ السابقة لعهد الحرب قد دخل القطر المصرى من الآلات الزراعية (كالآلات الثابتة والمضخات وآلات الدراسة الخ) ما بلغت قيمته ٢٦٦٤٧٨ جنيها ومن المحركات التى تدار بالبترول ما بلغت قيمته ١٤٦١٨٦ جنيها ومن الآلات البخارية مابلغت قيمته ١٨٢١٧٥ جنيها ؟ وليس عندى شك فى أن القيمة التى تخص الآلات الثابتة والمضخات من هـذه المبالغ لا تقل عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

بَيْد أنه قد يعترض بعض القوم قائلين ان أمثال هذه المصانع الضخمة لتوليد الكهربائية يقتضى من النفقات الجسيمة ما هو جدير بأن يجر الفشـل والافلاس على منشئيها . ولكن الظاهر يخالف ذلك فها نحن نرى الأمريكيين وهم من المعروفين بالحزم والتبصر وتدقيق الحساب يواصـلون انشاء هذه المصانع ويبالغون فى توسيعها وتعظيمها . إذاً فمن أين يستمدّون أرباحهم ؟ هذا أمر ظاهر جلى ! إنهم يجتنون الربح بمقتضى القانون الاقتصادى الذى يمكّن المحال التجارية الكبيرة من القضاء التام على أصحاب الدكاكين الصغيرة .

ان المصنع الكبير الذى قوّته ١٠٠٠٠٠ حصان ينفق أقل جدّا فى سبيل الوقود والعمال مما يُنفقه عشرة آلاف آلة قوة كل منهـا عشرة خيول . وهنا سرّ نجـاح المصانع الكبيرة ، فلننظر أوّلا فى مسئلة الوقود .

قد توصـل القوم فى المحطات الأمريكية الكبرى — بفضل استخدام طربينات بخارية عظيمة قوة الواحد منها ٥٠٠٠٠ حصان ويتمدّد فيها البخار على ست أو سبع أو ثمـان أو تسع طـارات وبفضل المولدات البخارية التى يرتفع الضغط فيها الى ٤٠ كيلوجرام وبفضل استعمال أجهزة توفرت فيها شروط الاقتصاد التام فى الانتفاع بالبخار — الى توليد (الحصان، ساعة) بمقدار ٣٫٥٠٠ كيلوجرام من البخار أى بأقل من ٤٥٠ جراما من الفحم .

فبفضـل المجهودات المستمرة لرفع نسـبة "الجودة" وبفضل المباحث المتواصلة فى سبيل الرقى والتقـدّم قد توصلوا الى رفع الجودة الحرارية من ٥ و ٦ فى المـائة وهى النسبة التى كانت عليها منذ خمسة عشر عاما الى ١٨ فى المـائة وهى النسبة التى بلغتها الجودة فى أحدث الأجهزة الأمريكية .

فلنبحث الآن فى الآلات الثابتة ذات العادم المطلق التى يستـلزم ايقادها مع مايزيد عليه من قلة الملاحظة والمراقبة أربعة أو خمسة كيلوجرامات من الفحم على الأقل لتوليد الحصان الواحد أى أكثر من عشرة أضعاف القدر الذى ينفق فى المحطات الكهربائية .

نحن لا ننكر أن جزءا من القوّة الكهربائية ينعدم أثناء الانتقال من مكان التوليد الى مكان الانتفاع .

ولكن المقدار الذى يبقى وينتفع به المحرّك المستقبل لا يقل بحال من الأحوال عن ٧٠ ٪ من المقدار الأصلى وعلى ذلك يكون الفحم المستهلك فى توليد القوّة النافعة فعلا هو بنسبة ٦٥٠ جراما لكل حصان بدلا من أربعة كيلوجرامات كما هى الحال فى الآلات البخارية . نحن لا ننكر أن المعاهد الصناعية الكبرى فى مصر لا تسرف فى استهلاك الفحم اسراف آلات الرى . ولكن حكم هذه المصانع الكبيرة إستثناء من القاعدة ولا شك فى أن المصانع المتوسطة شأن المصانع الصغيرة تجد من الأفيد لها والأعود عليها أن تستمد القوّة المحركة من المحطة الكهربائية العظمى .

قد بلغت قيمة الواردات من الفحم الى القطر المصرى بحسب احصاءات الجمرك ما يأتى :

	جنيه
فى سنة ١٩١٢	١٥٧٤٦٤٩
فى سنة ١٩١٣	٢٠١١٥٢٧

فاذا اعتمدنا على الأرقام المبينة آنفا لم نكن مبالغين اذا قلنا إنه بدلا من انفاق ١,٤ كيلوجرام لإنتاج حصان واحد (باعتبار هذا الرقم معدّلا متوسطا بين مقطوعية آلات الرى ومقطوعية الآلات المتقنة الموجودة فى المصانع الكبيرة النادرة فى مصر) يمكننا أن لا ننفق سوى ٧٠٠ جرام لتوليد هذه القوّة بعينها اذا استخدمنا الكهربائية وفى ذلك توفير لنصف المقطوعية .

فبفضل المحطات الكهربائية الكبيرة يستطيع القطر أن يقتصد من ثمن الفحم فى كل عام مليون جنيه وهذا مبلغ يبعث على إعمال الروية .

ولنبحث الآن فى مسألة العمال : فى المحطات الأمريكية الكبيرة كل شئ يجرى بواسطة الآلات وحتى فى الأعمال الاضافية كالتكثيف وتغذية الأفران وأشغال المضخات وغير ذلك قد استعيض بطربينات بخارية صغيرة من الآلات القديمة ذات المكابس . ولا شك أن القوم فى مصر سيجدون سبيل المنفعة فى مباشرة هذه الأعمال الاضافية بواسطة محرّكات ديزل تلك التى تمتاز بعظم جودتها الحرارية إذ هى لا تستهلك غير ٢٠٠ جرام من المازوت فى توليد الحصان الواحد .

ولما كانت كافة الأعمال فى المصانع الأمريكية تجرى بواسطة الآلات فعدد العمال هناك ينخفض الى أدنى درجاته . نحن لا ننكر أن العمال اللازمين لتسيير أمثال هذه القوى لا يمكن اتخاذهم من أى صنف حيثما اتفق بل ينبغى أن يكونوا من أهل الذكاء والتبصر وهم يتقاضون فى العادة أجورا تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فرنكا فى اليوم ولكن خمسين عاملا من هذا القبيل يكفون لادارة مصنع للكهرباء قوّته ١٠٠٠٠٠ حصان وشتان بين هذا العدد وبين تلك الجيوش المؤلفة من عديد الرجال والحيوانات التى تشتغل بادارة الآلاف من آلات الرى والسواقى والشواديف الخ . ولا شك أنه مهما رخصت أجور هؤلاء العمال ومهما قلّ طعام هذه الحيوانات التى تقتضى من الكلف أعظم بكثير مما يقتضيه

أردأ الآلات فمن الجلى أنه لا نسبة على الاطلاق بين ما ينفق فى اليوم على هذه الألوف المؤلفة من الكائنات وبين ما ينفق على أولئك الخمسين عاملا اللازمين لادارة المصنعين الكبيرين .

ومما هو جدير بالذكر أن الأمريكيين شارعون فى كهربة سككهم الحديدية أعنى أنهم شارعون فى استبدال القوة البخارية بالقوة الكهربائية فى تسيير القطارات . وهم يجدون فى ذلك فائدة محسوسة من حيث الاقتصاد فضلا عما هنالك — على ما يظهر — من مزايا الثبات والانتظام وقد باشروا فعلا كهربة خطين كبيرين على مسافة آلاف عديدة من الكيلومترات وهم يتمتعون الآن بالفوائد الناجمة لهم من كهربة خط بيت — اناكوندا — باسيفيك . وقد ثبت من المقارنة بين طريقتى التسيير على هذا الخط (بالبخار أو بالكهرباء) فى خلال ستة أشهر أن الكهرباء تمتاز على البخار بفائدة ظاهرة جدًا من حيث الاقتصاد وهى تقدّر بأكثر من ٢٠ فى المائة .

واتضح كذلك من هذه المقارنة أنهم قد استطاعوا الزيادة فى حمولة القطار بمقدار ٣٥ ./. كما استطاعوا تنقيص عدد القطارات بنسبة ٢٥ ./. وتنقيص أزمان السفر بنسبة ٢٧ ./. .

فلو كنا فى أمريكا اذًا لاستطعنا أن نستعيض عن القاطرات البخارية بقطارات كهربائية تستمد قوتها من المحطتين الكبريين بالقاهرة والاسكندرية .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن القطارات والقاطرات التى اعتدنا رؤيتها فى مصر انما هى كلُعب الأطفال اذا قيست بالقطارات والقاطرات الأمريكية .

ولا عجب فان أقوى القاطرات الأمريكية تزن ٤١٠ أطنان وتبلغ طولها ٣٣ مترا وتجر ٦٤٠ عربة فيكون طول القطار بأجمعه ٧,٥ كيلومترات أى ما يقارب المسافة بين القاهرة وهليوبوليس .

لقد رأينا الأمريكيين لا يترددون فى بحث مشروع الاستعاضة بالكهرباء من البخار فى تسيير قطارات السكة الحديدية وسرعان ما نراهم يبادرون الى تنفيذ هذا المشروع .

بَيْد أنهم لا يكتفون بالوقوف عند هذا الحدّ ، ولو كنا فى أمريكا لما رضينا بابقاء المستنقعات والبحيرات الراكدة تلك التى تغمر جانبا عظيما من أراضى الوجه البحرى وما هى إلا مهد الحميات ومستثار الناموس بل لصرفنا همنا ان لم يكن الى محوها محوا تاما فعلى الأقل الى انقاص حجمها بأقصى المستطاع ولكانت محطة الكهرباء العظمى بالاسكندرية مثلا تعمل مضخاتها العظيمة فى تجفيف الجانب الأكبر من بحيرة مريوط حتى لايبقى منها غير مصرف بسيط ولحولنا سائرها الى مزارع تنبت من أنواع الخضر ما يفى بحاجة ثغرنا الأعظم وذلك بفضل الوسائل القوية التى لو كانت لنا همة الأمريكيين لاتخذناها للانتفاع بماء النيل حتى آخر قطرة .

ولو كنا فى أمريكا لشاهدنا غير ذلك من الانقلابات والتغييرات ولكنى قصرت كلامى فى هذا المقام على تلك التى لها مساس بموضوعى أعنى وجوه الانتفاع بالكهربائية فى مرافق الانسان . وعسى أن أكون قد أقنعت القارى بأن كافة هذه الانقلابات لا تتعدّى دائرة الممكن المعقول ولا تدخل فى باب الأمانى البعيدة المنال فان كل ما وصفته وأقمت عليه الدليل بالأرقام موجود ولكن... فى أمريكا .

بق علينا أن نتساءل هل زاد حظ الأمريكيين من السعادة بسبب ذلك النشاط ؟ هذا سؤال يخرج عن نطاق مبحثى . فأما شاعرنا الطيب القلب لافونتين فلا يتردّد فى الاجابة عنه وسرعان ما يعبر عن رأيه مؤثرا مصير الاسكاف على مصير صاحب الكنوز. وهذا شأن العامل الوطنى ذلك الذى يتسكع فى الأسواق على غير هدى ثم يقف بغتة ثم يغطى رأسه بطرف جلبابه ثم ينام نوم القائلة فى الشمس. لا ريب أن أسعار البورصة لا تهمه وأن مجرى الأمور فى العالم لا يعنيه . أما أنا فاعتقادى أن ناموس التقدّم والرقى هو سنة الوجود التى ليس عنها محيد ولا منها مفر . وهى لا تزال تنادى الأفراد كما تنادى الشعوب "الى الأمام أو الى الفناء" ولا شك عندى أن العامل الأمريكى ذلك الذى يكسب فى اليوم ثلاثين أو أربعين فرنكا والذى يتلاعب بالقوى الصاعقة فيطلقها أو يحبسها أو يسيرها بحركة يسيرة يمليها عليه ذهنه والذى متى انقضى عمله مضى الى الحمام فغسل بدنه ثم ارتدى ملابسه الأنيقة وخرج الى الملأ لا تكاد تميزه من صاحب عمله فإما أن ينضم الى اخوانه فى الندوة و إما أن يقصد بيته الجامع لأسباب الراحة ، أقول ان ذلك العامل الذى يحسن القراءة والذى يتتبع حركة الخواطر فى العالم قد وصل بلا نزاع الى مرتبة أرقى من التى يحتلها فلاح مصر المسكين .

(الامضاء) ف . بورجوا

الملحق السابع والعشرون

مذكرة عن الوقود فى مصر

ان الغلاء النسبى فى ثمن الفحم إبان السلم ليس فى نظرى عقبة تعرقل تقدّم الصناعات التى لا يعدّ الفحم فيها من المواد الأوّلية أو الرئيسية والتى قد اجتمع لها فضلا عن ذلك ما يكفى من أركان البقاء والنجاح .

كان سعر الفحم الخشن من نوع كارديف يتراوح قبل الحرب بين ٢٠ و ٣٠ شلنا عن كل طن . واذا استعملت أفران محكمة كان من الممكن أن يحرق فيها الفحم المعروف بحثالة الأرصفة ويختلف سعره بين ١٦ و ٢٢ شلنا .

وكثيرا ما كانت أجرة الشحن من كارديف الى الاسكندرية تنخفض الى ثمانية أو عشرة شلنات عن كل طن .

ان انحطاط مركز القطر المصرى من حيث الوقود يمكن أن يقاس بنسبة كلفة النقل البرى أو البحرى من المنجم الى المصنع . ومما هو جدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن النقل البحرى أرخص على العموم من النقل البرى وأن كلفة ذلك النقل ليست مناسبة لبعد المسافة .

واذا اعتبرنا حالة الشحن قبل الحرب لم نجد بين جميع الصناعات صناعة تمتاز على ما سواها امتيازا حقيقيا غير تلك التى يعدّ الفحم فيها من الأركان الأساسية ويكون قد تهيأ لها بجانب المنجم ذاته الخامات اللازمة لها أو الصنف الذى تنحصر فيه أشغالها .

وليلاحظ فضلا عن ذلك أن الصناعات البعيدة عن المناجم تبذل من الجهد ما لا تبذله الصناعات الأخرى لاتقان آلاتها ومعداتها الحرارية وقد رأينا أحيانا أن كلفة انتاج مقدار معين من الشغل أرخص فى المصنع البعيد منها فى المصنع القريب وهذه نتيجة طبيعية لموجبات الضرورة فان الحاجة تفتق الحيلة وتستنبط من المخترعات ما هو كفيل بتذليل العقبات بخلاف الجمود المطمئن الذى يخلد اليه من لا يجد من الضرورة حاديا يستحثه .

وانا لنستطيع بهذه المناسبة أن نضرب مثلا ببعض المصانع المصرية التى يعدّ الفحم فيها أهم الأركان بعد المواد الأوّلية وكانت مع ذلك فى زمن السلم — بل وهذا شأنها أيضا فى زمن الحرب — لا تنفق فى انتاج الوحدة من المصنوعات أكثر مما ينفقه نظائرها من المصانع التى هى أدنى بكثير الى مناجم الفحم .

أضف الى هذا أنا نشاهد اليوم أمرا من الغرابة بمكان وذلك أنه بالرغم من الغلاء الفاحش فى أسعار الفحم بمصر فهو مع ذلك أشدّ غلاء وأفحش ثمنا فى كثير من المدن الصناعية بفرنسا وايطاليا .

يعسر علينا أن نتنبأ بما سوف تؤول اليه حالة النقل بعد الحرب ولكن لاحرج علينا اذا قلنا من الآن ان العوامل الاقتصادية أو المالية أو السياسية التى ربما أثرت فى حالة النقل ستظهر أثرها فى الجهات الأخرى وان يكن تأثيرها بشكل آخر .

فان لم يكن لنا رجاء فى عودة أجور النقل الى ما كانت عليه من الانخفاض قبل الحرب فليس هناك البتة ما يحملنا على الاعتقاد بأن حالتنا النسبية — من حيث تموينا بالفحم — ستكون أسوأ مما كانت عليه أو أنه سيعتريها شئ من التعديل بحال من الأحوال .

***

(١) أما فيما يختص بأنواع المحركات التجارية فالواجب التمييز بين الصناعات التى لا تحتاج الى غير القوّة والصناعات التى تقتضى القوّة والحرارة معا .

فالحالة الأولى أكثر الحالات شيوعا وهى تقتضى محركات متقنة بطيئة الاستهلاك للبخار . ولدينا فى هذا الباب مجال واسع للعمل والتقدّم فإنا نعرف أن بعض المحركات الدائرة فى هذه الساعة تستهلك ما لا يقل عن ٢٥ كيلو من البخار لكل حصان بخارى على حين أن هناك محركات سواها لا تستهلك لهذا الغرض أكثر من ٥ أو ٦ كيلو من البخار . وهذه المقطوعية من البخار تعادل من الفحم ٢,٧٧٠ كيلو فى الصورة الأولى و ٠,٦٠٠ كيلو فى الصورة الثانية وقيمة ذلك بالنقود ٠,٣٤٦ قرش و ٠,٠٧٥ قرش على التناظر فى زمن السلم باعتبار سعر الطن ٢٥ شلنا أو ١,٦٦٦ قرش و ٠,٣٦٠ قرش على التناظر فى زمن الحرب باعتبار سعر الطن ٦ جنيهات مصرية .

وأما الحالة الثانية فأقل انتشارا من الأولى بكثير وفى هذه الحالة يستعمل البخار فى غرضين : الادارة والتسخين وهنا لا يكون لنوع المحرّك أهمية كبيرة .

وكل ما قيل فى هذا المقام لا يقتصر على مصر بوجه خاص بل ينطبق أيضا على جميع البلدان الأوروبية .

(٢) من المحقق أن المحركات الحديثة التى تدار بالغاز والبترول والمازوت الخ تستطيع فى كثير من الأحيان أن تغنى عن الآلات البخارية حتى أحسنها اتقانا وتكون أعظم منها فائدة . والصعوبة الوحيدة فى سبيل استخدامها بمصر أنها تحتاج فى صيانتها وتعهدها الى عناية أدق مما تستلزمه الآلات البخارية وأنها تقتضى استخدام عمال أكثر تخصصا من العمال اللازمين لتلك الآلات .

ونقول بناء عن خبرة وتجربة أن محركات ديزل ذات الاحتراق الداخلى تستهلك نحو ١٨٠ جراما من المازوت لكل حصان على حين أن المحركات البخارية المتقنة تستهلك لهذا الغرض ٦٠٠ جرام من الفحم .

فعلى حسب الأسعار المعتادة تكون نسبة الاقتصاد فى محركات ديزل ٤٠ فى المائة مما يستهلكه المحرّك البخارى .

ولما كانت محركات ديزل هى المثل الأعلى لأنواع الآلات المولدة للقوّة وجب علينا أن ننعم النظر فى مسئلة الحصول على الموارد الكافية من المازوت .

فى زمن السلم كانت واردات المازوت المصرى والأميركى والهندى والروسى والرومانى تتزاحم فى الأسواق المصرية . فمنذ نشوب الحرب انقطعت واردات المازوت الأوروبى ولكن الأنواع الأخرى من المازوت ما زالت ولا تزال ترد الينا بكميات يمكن اعتبارها كافية . بيْد أنه يلاحظ من جهة أخرى أن الصعاب التى تعترض النقل فى داخل القطر عظيمة جدّا فان مصلحة السكة الحديدية لا تملك حتى الآن القدر اللازم من صهاريج الشحن .

فيحسن جدّا ولا شك أن تحل هذه المسئلة البسيطة فى أقرب موعد فان القطر المصرى — اذا قورن بسائر البلدان — لم يتأثر إلا بقدر طفيف للغاية من أزمة النقل الكبرى تلك التى كان لها أبلغ وقع فى الأقطار الأخرى .

يستعمل المازوت أيضا فى احماء المراجل البخارية التى تدير المحركات المعتادة . وقد انتشر استعماله انتشارا عظيما مع أن الشركة التى تستخرج المازوت المصرى ما برحت ترفع ثمنه على التدريج حتى بلغ فى الوقت الحاضر ضعف مبلغه قبل الحرب . وهنا يجدر بالمرء أن يتسائل قائلا ترى لماذا ينجو المازوت المصرى من قيود التسعير الجبرى مع أن الحكومة لم تترك صنفا من صنوف الحاصلات المصرية حتى اتخذت ما ينبغى من التدابير فى صدده ؟ على أن استعمال المازوت فى الأغراض الصناعية — ولو بسعره الراهن — لا يزال أقل نفقة بمقدار عظيم من استعمال الفحم .

كانت محركات الغاز الوسخ تؤدّى قبل الحرب خدمة جليلة ولكن عيبها أنها لا تستهلك غير نوع مخصوص من الفحم (الانتراسيت) ولا يمكن الاستعاضة منه بأى وقود آخر سواء كان معدنيا أو نباتيا .

أما محركات البترول المنتشرة كل الانتشار فى الصناعات الصغيرة فتحتل منزلة وسطا بين محركات ديزل والمحركات البخارية وهى من الوجهة الآلية أقرب الى منال أهل القطر من محركات ديزل وأن تكن أدق وألطف من الآلات البخارية .

(٣) ان الحق فى استغلال منابع البترول المصرى يمنح من الحكومة بموجب تنازل أميرى . ولم يكن قد اشترط عند التنازل عن الآبار المستغلّة فى الوقت الحاضر تخصيص جانب من مستخرجاتها لسدّ المطالب المحلية بنوع من الامتياز . وبديهى فى هذه الحالة أن صاحب حق الاستغلال يسعى جهده لاجتناء أجزل ربح مستطاع من صناعته وتجارته غير مقيد فى ذلك بشئ سوى ما يكون قد أخذ على نفسه من التعهدات . وغاية ما فى الأمر أن الأسواق المحلية تستفيد من الفرق الطفيف الناجم عن الضريبة المفروضة على المازوت الأجنبى ولكنه فرق زهيد جدّا ولا يترتب عليه مزية كبيرة فى فائدة الصناعة . هذا ويمكن فى الوقت الحاضر بفضل الأحكام العسكرية تخفيض سعر المازوت أو على الأقل ابقاؤه عند الحدّ الذى لا يصح تجاوزه .

أما فيما يختص بالمستقبل فاعتقادنا أن السواحل المصرية تحتوى كثيرا من آبار البترول الغزيرة فمتى تيسر استغلالها كان فى ذلك حل مرضي لمشكلة الوقود فى مصلحة مطالب القطر جميعها .

ولكن هذا يقتضى كثيرا من المباحث والنفقات ويستلزم انشاء نظام بأكمله ولا يتسنى ادراك الغاية المنشودة إلا بعد زمن طويل بل وبعد الاستهداف لبعض الأخطار .

ليس من المنتظر أن يقدم على استغلال هذه الآبار إلا كل مدفوع بأمل الحصول على أرباح عظيمة ولما كانت الحكومة لا تعطى قط لطالب التنازل أدنى ضمانة فهى بطبيعة الحال لا تشترط عليه فى حالة النجاح شروطا تخوّل القطر المصرى نوعا من الامتياز على سائر الأقطار فى مضمار المزاحمة العامة .

ولا سبيل الى بلوغ هذا الغرض إلا اذا تولت الحكومة بنفسها استغلال آبار البترول وحتى فى هذه الحالة يخشى أن تعمد الى تحديد النفقات تفاديا من تحملها بعبء ثقيل .

على أن القطر لا بد أن يستفيد من التوسع فى استخراج البترول المصرى وينبغى على الحكومة عند منح امتيازات جديدة أن تسعى جهدها للتوفيق بقدر المستطاع بين مصالح القطر الزراعية والصناعية وبين مصالح صاحب الامتياز أيّا كان .

(٤) ما كانت مصر ولن تكون من البلاد المشهورة بالغابات ولئن كان بعض الأشجار ينمو فيها نموّا سريعا فانه لمن المتعذر اعتبار الخشب إبّان السلم وقودا كافيا للوفاء بمطالب التقدّم الصناعى . والواقع أنه مع عدم كفاية أشجار الخشب التى كانت فى القطر قبل الحرب قد قطع معظمها فى خلال السنتين الأخيرتين نظرا الى ارتفاع أسعار الوقود فلا سبيل اليوم الى ارجاع القطر ولو الى حالته السابقة إلا اذا استعيض من الأشجار المقتلعة بغرس أشجار جديدة . وفى هذه الحالة ينبغى أن لا يستعمل من الخشب فى أغراض الوقود غير الفروع المتخلفة من التقليم الدورى أو الأخشاب الحاصلة من الأشجار المريضة أو الميتة . وبديهى أن هذا ليس موردا كافيا تعتمد عليه الصناعة . وقد قطعت فى العهد الأخير كثير من الأشجار السليمة فى جميع أنحاء البلاد وأحرق مقدار عظيم من الخشب سواء فى أفران المراجل البخارية الثابتة أو فى أفران المحاريث البخارية أو القاطرات الزراعية الخ . هذا وتختلف "جودة" الخشب تبعا لاختلاف أنواعه ودرجات يبسه المتباينة كل التباين .

والعادة أن الكيلو من الفحم يعادل ٢٫٥٠٠ كيلو من الخشب أما سعر الخشب فيتفاوت كثيرا تبعا لاختلاف الأماكن ونفقات النقل التى تتراكم عليه وقد رأيناه يرتفع من ٨٠ قرشا الى ١٨٠ قرشا عن الطن .

ومتى أمكن الحصول على الخشب ولو بهذا الثمن المرتفع كان فى استعماله اقتصاد عظيم متى كان سعر الطن من الفحم يبلغ من ٣ جنيهات الى ٤ جنيهات .

وما كان فى استطاعة الخشب إبان السلم أن يحل محل الفحم حتى فى الأماكن التى يسهل الحصول عليه فيها .

ويوجد فى مصر خلاف الخشب كميات عظيمة من بعض أنواع الوقود والنبات وقد أدّت ولا تزال تؤدى أثناء الحرب خدمة جليلة وسدّت فراغا عظيما وهذه الأنواع من الوقود النباتى

تستعمل إبّان السلم فى بعض الصناعات ونذكر منها بوجه خاص فضلات قصب السكر وعيدان الذرة وحطب القطن وتبن الفول والقمح .

وأسعار هذه الأصناف تقترب من أسعار الخشب عن قرب أو عن بعد .

أما المقادير التى توجد منها فمناسبة لمقادير الزراعات . وهذه الأصناف عظيمة الحجم خفيفة الوزن فلا تستطيع احتمال أجور ثقيلة فى سبيل النقل وانها لنعم المعين العظيم الثابت للصناعات الزراعية التى ينتظر فى المستقبل نشوءها فى القطر .

بَيْد أنها لن تستطيع على الاطلاق أن تحل محل الفحم وتغنى عنه .

وجملة القول أننا جديرون باعتبار غلاء الفحم كلفة ثقيلة كسائر الكلف غير المتوقعة ولكن القطر قد تمكن حتى الآن من استيراد القدر الكافى منه لسدّ مطالبه وذلك بأسعار لا ننكر أنها فاحشة الغلاء ولكنها قد وصلت الى هذا الحدّ بل تجاوزته فى كثير من البلاد الأخرى التى كنا نحسب أن موقعها يجعلها من هذا الوجه أكثر امتيازا من القطر المصرى .

هـذا وقد توصل القوم بفضل استعمال المازوت وأنواع الوقود النباتى الى تخفيض معدّل نفقات الوقود فى الأغراض الصناعية بوجه عام واذا كان تداخل الحكومة فى هذا الصدد لم يحسن الحال على أكمل وجه فانه ليسرنا القول بأن الضرر الذى أصاب القطر المصرى من أزمـة الوقود العامّة لم يتجاوز الحدّ المحتمل .

فاذا كان الأمر كذلك إبّان الحرب فلنا كل الحق فى الاعتقاد — كما ذكرنا فى فاتحة هذا الفصل — بأن مشكلة الوقود ليست عقبة لا تذلل فى سبيل نجاح الصناعات التى اجتمع لها من الشروط الأخرى ما يضمن البقاء والرخاء .

الامضاء : هـ . نوس

ملحـــق

لم يكن فى وسع اللجنة عند النظر فى هـذه المسألة الخطيرة غير الاهتمام بالتجارب التى يباشرها الآن تحت رعاية الحكومة جناب المستر جون ولز فى معمله الكائن بشبرا حيث يقوم بالبحث فى وسـائل الانتفاع بأنواع الوقود النباتى .

وقد زارت اللجنة هـذا المعمل واطلعت على معداته بالتفصيل وتفضـل جناب المستر ج . ولز فوافاها — بناء على طلبهـا — ببيان أغراض مباحثه ونتائجها فى خطاب موجه الى جناب المستر تو يلفز أحد أعضاء اللجنة :

١٨ يونيـــة ســـنة ١٩١٧

عزيزى تويلفز

ايمــاء الى المحادثة التى جرت بيننا هــذا الصباح فيما يختص بمعمل شبرا أفيدكم أن لهذه المباحث غرضين أساسيين :

(١) الانتفاع بالفضلات النباتية لانتاج غاز يولد الحرارة والقوة ؛

(٢) الانتفاع بالزائد من هذه الفضلات لانتاج فحم نباتى يستعمل فى المرافق المنزلية ولانتــاج القوة وللانتفاع بكافة المتخلفات الفرعية المعتادة التى تنتج من عملية التفحيم .

ولا شــك أنكم قد لاحظتم من زياراتكم العديدة لمعملنا أن كلا من هذين الغرضين مرتبط بالاخر . ان القوم فى الوقت الحاضر يستعملون فى مصر كمية هائلة من المواد النباتية استعمالا يؤدى الى ضياع ٧٥ ٪ من قيمتها الحرارية . فاذا استخدمت مولدات محكمة للغاز ومحركات غازية كان ربع المقدار الذى يستهلك الآن كافيا لهذا الغرض وبقيت الأرباع الثلاثة الأخرى فى السوق للانتفاع بهــا فى الأغراض الصناعية العامة أو لتفحيمها بحيث ينتج منها وقود ومتخلفات فرعية .

وقد تبين لى من المباحث التى باشرتها حتى اليوم ما يمكننى من القول على وجه التحقيق بأنه من المستطاع الآن تحويل كافة المحركات الغازية الموجودة بحيث يمكن ادارتهــا بالفضلات النباتية بدلا من الانتراسيت وأرى من المستطاع أيضا تحويل جانب كبير من محركات " الكيروزين " والمحركات الزيتية (خلاف محركات ديزل) تحويلا يجعلها صالحة لاستخدام الوقود المذكور .

وممــا يهمكم علمه ولا شك فى هــذا المقام أن الغاز الذى يمكن استخراجه من جميع الفضلات النباتية لا يختلف إلا يسيرا باختلاف أنواع الفضلات فلا فرق بين التبن وبين حطب القطن من حيث استعمالها لانتاج الوقود .

الامضاء : ج . ولز

الملحق الثامن والعشرون

مذكرة عن مناجم الفوسفات فى مصر

(١) توجد مناجم فوسفات الجير فى مصر على شكل طبقات راسبة منتشرة على نطاق واسع فى القطر المصرى وهى ذات فائدة جليلة من الوجهة الاقتصادية .

وأهم الأماكن التى بها مناجم الفوسفات هى :

منطقة سفاجا القريبة من ساحل البحر الأحمر ؛

« النخيل « « « ؛

« القرن بالجهة الشرقية من النيل جنوبى قنا ؛

« الحمامة « « « شمالى « ؛

« السباعية على شاطئ النيل ؛

الواحات الخارجة ؛

« الداخلة .

(٢) أجرت الحكومة حتى الآن ٢٢٥٢ فدانا من الأرض التى بها مناجم الفوسفات لعدّة شركات مختلفة أو لأفراد كما أنها منحت حق البحث والتنقيب فى ١٠٠٩٨ فدانا أخرى . وكل هذه البقاع واقعة فى مناطق سفاجا والنخيل والسباعية التى نالت حتى الآن أعظم جانب من العناية نظرا الى حسن موقعها فأنها أقرب الى وسائل النقل من سائر المناطق الأخرى .

وما البقاع التى أجّرتها الحكومة إلا جزء يسير جدّا فى جانب سائر المناطق المعروفة باحتوائها على الفوسفات فى مصر .

(٣) ان العوامل التى تؤثر فيما يرجى فى الحال أو فى الاستقبال من صناعة استخراج الفوسفات تنحصر فى الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) نوع المعدن الخام ؛ (ب) الظروف الاقتصادية ؛ (ج) حالة الطلب والتصريف .

(أ) نوع المعدن الخام — نوع الفوسفات الخام كما هو موجود فى المناجم المصرية يختلف اختلافا عظيما ويمكن أن يكون مشتملا على مايتراوح بين ٣٠ ٪ و ٧٥ ٪ من ثالث كالسيك الفوسفات .

وعند ما يعرض الفوسفات بحالته الطبيعية على أصحاب مصانع السماد فأعظم أنواعه رواجا هو المشتمل على ٥٨ ٪ فما زاد على ذلك وبناء عليه فالمناجم المستغلّة فى الوقت الحاضر تنتخب — عند تساوى سائر الشروط الأخرى — من الأماكن التى يتوفر فيها هذا النوع من الفوسفات .

(ب) الظروف الاقتصادية — تتوقف القيمة الاقتصادية لأى معدن على امكان استخراجه بفائدة من مكان معين فى زمان معين . والعامل المهم الذى تتوقف عليه فائدة الاستخراج بمصر هو سهولة النقل .

ويتضح لى مما أرى أن صناعة استخراج الفوسفات سائرة فى سبيل التقدّم فى منطقتى سفاجا والنخيل نظرا الى قربهما من البحر الأحمر وكذلك فى منطقة السباعية حيث يمكن الانتفاع بمجرى النيل فى أغراض النقل .

أما مناجم القرن والحمامة فواقعة فى مناطق غير ملائمة على حين أن مناجم الواحات بعيدة جدّا عن أسواق العالم بحيث لا يمكن الانتفاع باستغلالها فى الوقت الحاضر .

(ج) حالة الطلب والتصريف — ان المنتظر أن يزداد الطلب على الفوسفات كلما تقدّمت العلوم الزراعية وكلما ازداد سكان المعمورة وكلما اشتدّت الحاجة الى توسيع نطاق الزراعة لا سيما فى الأقطار القديمة .

ان حاصلات العالم من الفوسفات فى كل عام تبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ طن معظمها من الولايات المتحدة بأمريكا فأن حاصلها مع حاصل تونس يزيد على نصف محصول العالم بأجمعه .

وعلى فرض عدم اكتشاف مناجم جديدة فمن المعلوم أن هناك كميات عظيمة مدّخرة من الفوسفات الطبيعى ولهذا ينتظر أن يظل تصريف هذا الصنف مرتبطا أشدّ الارتباط بنفقات شحنه ونقله .

وعند تصدير الفوسفات من سواحل البحر الأحمر الى بلدان المشرق تخلص المصدِّر من دفع رسوم المرور بقناة السويس ويترتب على ذلك أن الفوسفات المصرى يستطيع مزاحمة الفوسفات التونسى فى الأسواق الشرقية مزاحمة مقرونة بالنجاح . وهذا الأمر بمفرده جدير أن يكفل النجاح لصناعة استخراج الفوسفات المصرى وتصديره الى الخارج .

صناعة الأسمدة فى مصر

إن جميع الفوسفات الخام الذى يباع فى الأسواق يعالج بالحامض ويحول الى فوق فوسفات لعمل الأسمدة . وقد فحص القوم من وقت لآخر كثيرا من التجارب بقصد انتاج فوسفات صالح قابل للذوبان وبعض هذه التجارب تبشر بالاسفار عن نجاح تجارى .

وقد اتضح أخيرا أن الفوسفات الطبيعى الخام ينتج أثرا حميدا اذا عولجت به الأرض مباشرة وقد أنشأت شركة الفوسفات المصرية طاحونا فى سفاجا لطحن الفوسفات وجعله مسحوقا ناعما تضاف اليه كمية صغيرة من مواد أخرى ثم يوضع فى صناديق ويباع .

ولا شك أن هذه خطوة عظيمة فى سبيل صناعة السماد بمصر .

ان جميع الذين تهمهم صناعة الفوسفات مقتنعون اقتناعا كليا بالفوائد التى يمكن استنباطها من صناعة السماد فى مصر وأهم الاعتبارات التى تدعوهم الى ذلك أن هذا المعدن الذى هو من درجة منحطة ولا فائدة من تصديره وهو بحالته الخام يمكن معالجته فى مصر بالطرق الكيماوية وتحويله الى سماد .

ومن العوائق التى ما زالت حتى الآن واقفة فى سبيل صناعة فوق الفوسفات بمصر ارتفاع أجور نقل الحامض من البلاد الأجنبية الى القطر المصرى ومما هو جدير بالملاحظة بهذه المناسبة أنه اذا تحقق مشروع استعمال القوّة المائية التى فى خزان أسوان فالحامض يمكن الحصول عليه بنفقة يسيرة وبذلك تزداد قيمة فوسفات الصعيد زيادة عظيمة لاستعماله فى صناعة السماد .

الملحق التاسع والعشرون

بعض أمثلة عن التدابير التي اتخذت حديثا فى البلاد الأجنبية لحماية الصناعة

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٦

مساعدة الحكومة الاسبانية للصناعات الاسبانية

نشرت جريدة "مدريد" الرسمية فى عددها الصادر فى ٢ أكتوبر نص قانون مؤرخ فى ٢٤ سبتمبر عرض على المجلس العالى بمنح بعض الامتيازات مساعدة على انشاء صناعات جديدة أو ترقية الصناعات الموجـــودة .

ومن المحقق أن الصناعات الأسبانية لم تتقدّم فى الجملة إلا تقدّما يسيرا بالنسبة الى موارد البلد وقد بدت أخيرا حركة ظاهرة ترمى الى التوسع فى ترقية الصناعات الوطنية ومن المنتظر أن يتم فى القريب العاجل تقــدم عظيم لاسيما اذا اعتبرنا الظروف الســيئة التى أحاطت بالصــناعات الأجنبية من جرّاء الحرب . وقد اعتبر الوقت الحالى فرصة حســنة لاتخاذ التدابير الكفيلة بمدّ المساعدة الأميرية الى الصناعات الوطنية وبفتح باب جديد لها من أبواب الرخاء والنجاح .

وقد أشار القانون بمنح بعض الامتيازات للشروعات الأسـبانية المتعلقة بالصــناعات الآتية : بناء السفـــن ؛ استخراج الفحم ؛ صناعات الحديد والصلب والزنك والنحاس ؛ صــناعات الأدوات الحديدية التى لم يسبق صنعها فى أسبانيا ؛ الصــناعات المتعلقة باستغلال وتحويل الحاصلات الزراعية الأسبانية التى كانت تصدر لهذا الغرض الى الأقطار الأجنبية ؛ تصدير الحيوانات والفواكه والنبيذ ؛ صناعة الآلات الزراعية ؛ استغلال القوة المــائية ؛ الصــناعات الكيماوية ولاسيما الصباغة ؛ صناعة الأجهزة الكهربائيــة على اختلاف أنواعها ؛ صــناعة نشر الكتب لا سيما فيما يختص بتصديرها الى أمريكا ؛ الصــناعات التى أنشئت لمــدّ الأسواق المراكشية بمــا تحتاج اليــه . وعلى العموم جميع الصــناعات التى أنشئت إما لانتاج البضائع التى لم يسبق عملها فى أسبانيا وإما لصنع الأدوات التى تصدر الآن خاماتها لهذا الغرض الى الأسواق الأجنبية ثم الصناعات الموجودة فى أسبانيا ويراد الآن توسيع نطاقها .

أما الامتيازات التى نص القانون على منحها فيمكن تبويبها كما يأتى :

(١) منح امتيازات أميرية بدون مساعدة ماليــة مباشرة ؛ يدخل تحت هذا العنوان الاعفاء من رسوم الطوابع وما شاكلها من الضرائب الأميرية ؛ توقيف دفع الضرائب الأخرى مدّة خمس سنوات ابتــداء من تاريخ القيام بالمشروع ؛ الاعفاء من الضرائب الجمركية المســتحقة عن الخامات اللازمة للصناعة الجديدة ممــا لا تنتجه البلاد وذلك مدّة خمس عشرة سنة ؛ الحماية الجمركية مدّة خمس عشرة سنة للمصنوعات التى تنتجها الصناعة الجديدة ؛ الاعفاء الكلى من رسوم التصدير مدّة خمس سنين ؛

توسيع أعمال المصارف لتسهيل الأعمال الصناعية ؛ سنّ لائحة خاصة بالنقل ؛ الاعفاء من رسوم البلديات والبريد ؛ تفضيل المصنوعات الأسبانية عند التوريد الى المصالح الأميرية .

(٢) القروض المعطاة من الحكومة مباشرة — لايجوز أن يزيد مبلغ القرض على ٥٠ ./. من رأس المال اللازم إما لايجاد صناعة جديدة وإما لتوسيع نطاق صناعة موجودة . وتكون فائدة القرض باعتبار ٥ ./. فى العام وأجله خمس سنوات على الأكثر لترقية الصناعات الموجودة من قبل ، وخمس عشرة سنة للصناعات الجديدة .

(٣) ضمان الحدّ الأدنى للفائدة المستحقة عن رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات الصناعية تنشيطا لانشاء صناعات كبيرة فى أسبانيا مما قد لا تكفى لانشائه التدابير المذكورة آنفا قررت الحكومة ضمان فائدة لا تتجاوز ٥ ./. فى العام من رؤوس الأموال المستثمرة فى أمثال هذه المشروعات ولهذا الغرض سيضاف مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه على ميزانية المصروفات ولا يجوز أن تزيد المدة التى يسرى فيها هذا الضمان على خمس عشرة سنة .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ١٨ يناير سنة ١٩٧١

قانون لتنشيط صناعة الحديد فى اليابان

ذكر المندوب التجارى لصاحب الجلالة البريطانية فى يوكوهاما (المستر كرو) فى تقرير له مؤرخ فى ٢ ديسمبر أن حكومة اليابان تنظر الآن فى وضع قانون لتنشيط صناعة الحديد وأن هذا القانون سيعرض على البرلمان فى دور انعقاده المقبل وأهم النصوص التى جاءت فيه ما يأتى :

(١) تطبيق قانون نزع ملكية الأراضى على مسابك الحديد التى يبلغ نتاجها السنوى ٢٥٠٠٠ طن فما فوق ؛

(٢) الأنتفاع — بطريق البيع أو الايجار — بجميع ما تملكه الحكومة من أرض أو غابات لانشاء مسابك للحديد وذلك عند عدم وجود مانع خاص ؛

(٣) جميع الذين يقومون بانشاء مسابك الحديد يعفون مدة عشر سنوات من دفع أى ضريبة كانت وتبتدئ مدّة الاعفاء من السنة التالية لانشاء المسبك ؛

(٤) المعادن المستوردة للسبك تعفى من الضرائب الجمركية ؛

(٥) جميع المواد المستعملة فى انشاء المسبك تعفى من الضرائب الجمركية ؛

(٦) المصنوعات التى ترد الى اليابان من مسابك الحديد المنشأة فى كوريا تعفى من الرسوم الجمركية عند التوريد .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ١٦ مارس سنة ١٩١٦

ايطاليا

نشرت الجريدة الرسمية الايطالية أمرا عاليا من اللفتننت جنرال (قائمقام الملك) بتاريخ ١٧ فبراير يتضمن إلغاء الضرائب الجمركية والعوائد الداخلية مدّة خمس سنين ابتداء من أوّل مارس سنة ١٩١٦ عن الآلات ومواد البناء الخاصة بما يأتى :

(١) إنشاء المصانع التى تنتج مصنوعات جديدة لم يسبق صنعها فى ايطاليا أو التى تتبع فيها أساليب صناعيـــة جديدة .

(٢) المصانع الموجودة بايطاليا الآن كى تستطيع العمل بالأساليب الصناعية الجديدة التى لم يسبق اتباعها فى ايطاليا أو كى تستطيع توسيع نطاق أعمالها .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ١٦ مارس سنة ١٩١٦

الامتيازات التى منحت للصناعات المستحدثة فى أفريقيا الشرقية البرتغالية

جاء فى تقرير صادر من وكيل قنصل الولايات المتحدة فى لورنزو ماركيز ومنشور فى مجلة "التقارير التجارية" الصادرة فى واشنجتون بتاريخ ١٤ يناير أن حكومة موزامبيق أصدرت فى العهد الأخير قانونا جديدا خاصا بالمعاهد الصناعية فى موزامبيق وذلك للحث على إنشاء صناعات جديدة فى المستعمرات البرتغالية والمنتظر أن يساعد هذا القانون على استحداث صناعات جديدة فى أفريقيا الشرقية البرتغالية وقد قاموا فعلا بعدّة مشروعات لصناعة الورق وكذلك — على ما يظهر — لانشاء صناعة البيرة والأسمنت .

وهذا القانون يمنح الحق عند اقتضاء المصلحة العامة بمزاولة أى صناعة جديدة لم تسبق مزاولتها قبل منح الامتياز وذلك على سبيل الاحتكار فى أى جهة من جهات المستعمرات البرتغالية . واذا كانت الصناعة موجودة من قبل فحق الاحتكار يعطى بالنسبة للأساليب الصناعية الجديدة التى يكون من شأنها تخفيض نفقات الانتاج أو تحسين طريقة العمل . وتعطى حقوق الاحتكار لأصحاب رءوس الأموال اللازمة عند ما تكون النفقات الأوّلية اللازمة لانشاء المصنع لا تقل عن ١١٢٥ جنيها .

والى هذه الامتيازات يجوز أن يضاف واحد من الامتيازات الآتية :

(١) استيراد الالات والمواد اللازمة لانشاء المصنع معفاة من كل ضريبة ؛

(٢) إلغاء الرسوم الجمركية مدّة ثلاث سنوات عن الخامات والمواد الأخرى التى تصنع فى البلاد وتكون لازمة للصناعة ؛

(٣) إعفـاء المصنوعات والأراضى والملحقات الخاصة بالمصنع من كافة الضرائب المباشرة مدّة ثلاث ســـنوات .

اذا كانت الصناعة مستحدثة ونفقات انشائها تزيد على ١١٢٥ جنيها فمن الجائز أن يمنح امتياز اضافى لكل مبلغ اضافى قدره ١١٢٥ جنيها كما يجوز أن يمدّ الأجل المحدود فى المادتين ٢ و ٣ الى خمس سنوات .

وينص القانون على أن هذه الامتيازات لا يجوز منحها إلا لغرض معين ظاهر ولا تشمل منح الحق ببيع المصنوعات ولا حق صناعة أو بيع أو استيراد الأشياء المرتبطة بها تمام الارتباط . ولا تنطبق الامتيازات المذكورة على الصناعات الجديدة التى تستعمل فيها خامات أجنبية تزيد قيمها على ٢٠ فى المائة من قيمة المصنوعات .

ولا يمنح أى حق من الحقوق المذكورة إلا لمدّة عشر سنوات على الأكثر ما لم يزد رأس مال الانشاء على ٢٢٥٠ جنيها وفى هذه الحالة يمكن مضاعفة المدّة .

واذا كانت مدّة الامتياز الممنوح أقل من حدّها الأقصى جاز مدّها الى هذا الحدّ بعد موافقة الادارة الفنية المختصة . ويجب تقديم طلب اطالة المدّة قبل انتهاء أجل الامتياز بستة شهور على الأقل .

نبذة مقتطفة من "مجلة مجلس التجارة" الصادرة فى ٢ مارس سنة ١٩١٦

روسيا

جاء فى تقرير جناب المستر ﻫ . كوك الملحق التجارى لحكومة جلالة الملك فى بتروغراد أن مجلة القوانين الصادرة فى بتروغراد فى ١٩ يناير وفى أوّل فبراير الماضى نشرت أمرا امبراطوريا تاريخه ٢٩ نوفمبر و ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٥ بالترخيص لمدينة باكو بأن تصدر قرضا بسندات اسمية قيمتها ١٢ مليون روبل (١٢٦٦٧٠٠ جنيه انجليزى تقريبا) لانفاذ مشروع الأعمال المتعلقة بالمياه بمدينة باكو شولاراكى .

وهذا القرض خاضع للشروط المقرّرة عادة من وجوب إعطاء جميع التواصى عن الخامات والمعدّات الى المحال الروسية إلا اذا صدر من وزيرى الداخلية والتجارة اذن خاص بغير ذلك .

نبذة مقتطفة من "مجلة التجارة" الصادرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٥

استراليا

تعارض مصالح الصناعات المختلفة — تنشأ أحيانا صعوبات خطيرة بسبب تعارض مصالح الصناعات التى تتمتع بحماية الضرائب التجارية أو التى تلتمس التمتع بهذه الحماية فانه اذا كان نتاج صناعة ما هو المادة الخام اللازمة لصناعة أخرى فشمول الحماية للصناعتين قد لايؤدّى الى الغرض المقصود من ترويجهما بل قد يترتب عليه كساد الصناعتين جميعا . لذلك ينبغى فرط التنبه وشدة الاحتراس فى التمييز بين الصناعات المختلفة فى مثل هذه الأحوال بحيث لاتمنح الحماية إلا للصناعة التى يكون مستقبلها أعظم نجاحا ونطاقها أفسح مجالا وتكون جديرة بأن تستخدم أكبر عدد من الصناع الماهرين وغيرهم فاذا تراءى أن منح الحماية للصناعات الصغرى يزرى بالصناعات الكبرى فاذاً يكون

من مصلحة العمال خاصة والجمهور عامة أن لايعاق تقدّم الصناعات الأخيرة بقيود لاتفى مزاياها بمضارها . وقد يتضح أحيانا أن حرمان بعض الصناعات الفرعية من الحماية يعود على البلد بمنفعة جلية من الوجهة الاقتصادية وذلك عند مايثبت أن هذه الحماية هى أعود بالمضرة منها بالمنفعة على صناعات البلد فى الجملة . وهذا الحرمان يستحسن على الأخص بالنسبة لبعض الصناعات الفرعية التى يكون معوّلها على الخامات الأجنبية .

الضرائب المفروضة على الخامات — لا شك فى أن تقدّم الصناعات فى استراليا كان مرضيا محمودا ولكنه يكون أعظم وأبلغ لو أن الحماية التى منحت لبعض الصناعات لم تنتقص بتقرير الضرائب على الوارد من الخامات المحضة والمصنوعات الشبيهة بالخامات التى تلزم الصناعات الوطنية ولا يمكن انتاجها فى أستراليا بمقادير تفى بالحاجة اليها . وقد فرضت أيضا ضرائب على الآلات التى تلزم للغرض المذكور ولا يمكن عملها باستراليا فى القريب العاجل .

لامشاحة فى أنه متى تيسر الحصول على الخامات المناسبة من استراليا فمن الواجب أن تتخذ التدابير الكفيلة باستعمالها غير أنه يشترط لذلك أن تكون الكمية الموجودة من هذه الخامات وافية بالحاجة وأن يكون نوعها متوسط الجودة وأن يكون منالها سهلا قريبا ولكن الظاهر أنهم لم يراعوا فى الماضى قاعدة ما فى هذا الصدد .

من الأركان الجوهرية لنجاح الصناعة الاسترالية أن يتيسر الحصول على الخامات اللازمة للصناعات بأقل ما يمكن من النفقات ولكن هذا الشرط لايتحقق فى جميع الأحوال اذا كانت الواسطة فى ترويج الخامات الوطنية هى فرض الضرائب على الواردات فان هذه الطريقة ليس من شأنها إلا رفع نفقات المصنوعات الى حدّ باهظ وبث العقبات فى سبيل الصناعة الوطنية وهى تحاول منافسة الصناعة الأجنبية لهذه الأسباب لايصح أن يكون ترويج الخامات المحلية بواسطة فرض الضرائب على الواردات ولكن بواسطة منح المكافآت كلما أمكن ذلك .

مبادئ عامة لنظام الحماية بالضرائب التجارية — ترى اللجنة أن النظام الذى وضعه البرلمان لحماية الصناعة الأسترالية بواسطة الضرائب التجارية يتضمن المبادئ العامة الآتية :

١ — أن تكون الحماية الجمركية بالمبلغ الكافى لتمكين الصناع الاستراليين من مزاحمة التجارة الأجنبية مع استعمال الطرق التجارية الحديثة ومع اتباع نظام صناعى قويم وبحيث يحصل الصناع على مقدار معقول معتدل من الربح وكل حماية لاتعتبر فيها هذه الشروط لاتؤدى الى تقدّم الصناعة فى المنهج السديد .

٢ — أن تشمل الحماية بوجه خاص الصناعات التى يكون شأنها :

(ا) تنمية موارد الأمة مع كونها تبشر باتساع نطاقها ورسوخ قواعدها ؛

(ب) افساح المجال لاستخدام العمال بشروط مرضية وبأجور معقولة معتدلة ؛

(ج) عدم الاضرار بصحة المشتغلين بها ؛

(د) الافتقار الى الحماية بشرط أن يثبت هذا الأمر باعتراف صريح (سرى) من الصنّاع عن شؤون صناعتهم .

الملحـــق الثلاثون

أمثـــلة من المصـالح الأميرية الخـاصة بالتجارة والصـــناعة

مجلس التجارة فى انجلترا — ليس فى بلاد الانجليزوزارة ولا ادارة خاصــة بالتجارة والصناعة وانمـا الاختصاصات التى تكون عادة لمثل هذه الوزارة موزعة على جملة مصالح مختلفة أهمها "مجلس التجارة" الذى ينظر على الأخص فى المسائل المتعلقة بالموانئ والملاحة ونحن موردون فيما بعد بيـانا بمـا له من الوظائف التى لها ارتباط متين بالتجارة والصناعة .

وقد أوجدت الظروف الناشئة عن الحرب حركة فكرية شديدة ترمى الى إنشاء وزارة للتجارة والصناعة فى بلاد الانجليز ولكنهم لم يقرروا شيأ حاسما حتى الآن والمقترح أن ينـدمج مجلس التجارة فى الوزارة الجديدة .

نظـام مجلس التجارة فى انجلـــترا

ادارة الموانئ — المنائر ؛ الموانئ ؛ الحواجز ؛ ارشاد السفن ؛ المحاجر .

ادارة البحرية — المباحث ؛ قسم القنصليات ؛ حوادث غرق المراكب ؛ القوانين والأوامر الخاصة بالمستعمرات ؛ مسح البحار ؛ البحرية التجارية .

ادارة فرعية — تسجيل السفن والبحارة .

ادارة السكك الحديدية — السكك الحديدية ؛ الـترع ؛ الترامويات ؛ تقارير احصائية عن حركة النقل .

ادارة الشركات — التأمين على الحياة ومن الحريق الخ — مسؤوليـة أصحاب الأعمـال (المخدّمين) الخ .

ادارة التجارة — المسائل التجارية بوجه عام ؛ المعاهدات التجارية ؛ الجوائز المقررة للسـكر فى الخارج والاتفاقات الخاصة بالسكر ؛ التعريفات السارية فى البـلاد الأجنبية وفى المستعمرات ؛ جدول التعريفات الخاصة بالبلاد الأجنبية والمستعمرات ؛ جداول خاصة بالتعريفات ؛ احصاءات تجـارية وخلافه .

الاستعلامات التجارية — الخلاصة الاحصائية للامبراطورية البريطانية ؛ مجموعة احصاءات المستعمرات ؛ احصاءات وتقارير خاصة بالسكك الحديدية ؛ الاحصاءات الخاصة بالقطن ؛ النشرات الشهرية والسنوية الخاصـة بالشحن والملاحة ؛ مراقبـة الاحصاءات الشهرية والسنوية الخاصـة بالتجارة ؛ أعمال الترجمة الخاصة بجميع الادارات ؛ مجلة مجلس التجارة ؛ احصاءات شهرية عن تجارة البلدان الأجنبية ؛ البعثات التجارية ؛ المندوبين التجاريين فى المستعمرات ؛ نشر المعلومات التجارية ؛

طبع تقارير القناصل ؛ فهرست تقارير القناصل الخاصة بالتجارة ؛ براءات الاختراع والعلامات (المركات) والنماذج التجارية ؛ علامات البضائع ؛ المعارض الدولية .

ادارة فرعية — مكتب الاستعلامات التجارية ؛ مكتب المعارض .

ادارة العمال — المسائل الخاصة بالعمال بوجه عام ؛ مجلة العمال ؛ احصاءات الانتاج ؛ الاحصاءات الخاصة بالعمال والانتاج ؛ احصاءات المهاجرين والوافدين ؛ البيانات الاحصائية ؛ الاحصاءات ؛ التقارير الخاصة بالأجور ؛ احصاءات الأثمان ؛ الاحصاءات والتقارير الخاصة بالنقابات ؛ التقارير والاحصاءات الخاصة بالاعتصابات ؛ خلاصة الاحصاءات الخاصة بالعمال ؛ خلاصة الاحصاءات الخاصة بالعمال فى البلاد الأجنبية ؛ التأمين من العطلة ؛ مجالس التجارة ؛ تكاليف المعيشة .

ادارة فرعية — مكتب احصاء الانتاج — مكتب المصافق (البورصات) الخاصة بالعمال والتأمين من العطلة ؛ مكتب مجالس التجارة .

ادارة المالية المختصة بالمراكب والتجارة .

مكتب المندوب الصناعى المختص بمنازعات العمال .

قلم التفاليس .

قلم القضايا .

المكتب الفنى للمصانع .

مكتب براءات الاختراع والعلامات والنماذج التجارية .

الهنـــــد

نستلفت الانظار فى هذا المقام الى ادارة الصناعة والتجارة التابعة لحكومة ميزور بالهند وهى التى أنشئت فى ينايرسنة ١٩١٣ وكذلك الى ادارة الصناعة التابعة لحكومة مدراس وهى التى أعيد تنظيمها فى السنة التالية لذلك التاريخ ولهاتين الادارتين — على صغرهما — مزية خاصة فى هذا الصدد نظرا الى ما يوجد من وجوه الشبه بين القطر المصرى وتلك الولايات الهندية .

يشتمل نظام حكومة الهند المركزية على وزارة للتجارة والصناعة لها وكيلان ومدير عام للاستعلامات التجارية ويمثل التجارة بوجه خاص أحد أعضاء مجلس الحاكم العام . وهؤلاء الموظفون انما ينظرون فى المسائل الكبرى التى تهم البلاد فى مجموعها والتى يكون لها ارتباط بعلاقات الهند بالأقطار الأخرى ومن المعلوم أن امبراطورية الهند هى مجموعة من الأمم والشعوب ولكل ولاية أو مديرية فيها نظام خاص لترقية صناعتها وتجارتها وكل واحد من هذه الأنظمة يشتمل على ادارتين متميزتين واحدة للتعليم التجارى والأخرى للصناعة .

وهاك بعض بيانات مفصلة عن اختصاصات هاتين الادارتين فى الولايات الآتى ذكرها :

ولاية ميزور ومساحتها ٢٩٤٤٤ ميلا مربعا وعدد سكانها ٥٤٥٠٠٠٠ نسمة ثم ولاية مدراس ومساحتها ٩٩٦٩ ميلا مربعا وعدد سكانها ٤٢٠٠٠٠٠ نسمة .

تكاد تكون مهمة هاتين الادارتين واحدة ويمكن تلخيصها فيما يأتى :

تنشيط الحركة الصناعية فى الولاية بالوسائل الآتية :

(أ) جمع ونشر المعلومات العامة عن المسائل الصناعية ؛

(ب) التعليم الخاص فى المدارس الصناعية والفنية ؛

(ج) استعمال الآلات الجديدة والأساليب الحديثة فى بعض المناطق اظهارا لفائدتها ومنفعتها ؛

(ء) اعطاء النصائح والخطط المفصلة والرسومات اللازمة لانشاء مصانع جديدة أولتركيب آلات يستعاض بها عن العمال ؛

(هـ) الاحتفاظ بطائفة من أكفاء المهندسين الآليين لتركيب الآلات الجديدة ومراقبة تصليح واستبدال الآلات القديمة ؛

(و) تسليف قروض مؤمنة برهونات ليتمكن الأفراد اذا شاؤا من انشاء صناعات جديدة أو ترقية أو تحسين الصناعات الموجودة ؛

(ز) الاشتراك فى تكوين وادارة شركات التعاون المنشأة بقصد الاشتغال بالشئون الصناعية ؛

(ح) اقامة المتاحف والمعارض الصناعية ؛

نظام وزارة التجارة والصناعة بفرنسا

(أ) مكتب الوزير .

(ب) ادارة المستخدمين والمعارض والنقل (ثلاثة أقلام) :

القلم الأول — المستخدمين والحسابات ؛

« الثانى — التشريع التجارى والصناعى والمعارض (راجع اختصاصاته بملحق رقم ١) ؛

« الثالث — نظام وسائل النقل (ملحق رقم ٢) .

(ج) ادارة التعليم الفنى (ثلاثة أقلام) :

القلم الأول — ادارة عموم التعليم الفنى (التشريع — التفتيش الخ ملحق ٣) ؛

« الثانى — المدارس الصناعية والمدارس العملية للصناعة والتجارة ؛

« الثالث — معاهد التعليم الفنى الراقى .

(د) ادارة الشؤون التجارية والصناعية (ثلاثة أقلام) :

القلم الأول — التشريع الجمركى الفرنسى ، الاتفاقات التجارية .

« الثانى — « « الأجنبى ، حركة التجارة ، الاحصاءات ؛

« الثالث — المندوبون التجاريون والصناعيون (ملحق رقم ٤) ؛

هذا النظام البسيط فى ظاهره يتمم باللجان الآتية وهى لا تكلف الحكومة شيئا يذكر :

المجالس واللجان والمأموريات الدائمة :

(١) اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات (ملحق ٥) ؛

(٢) مكتب المقاييس والموازين ؛

(٣) لجنة المقاييس والموازين المعتادة ؛

(٤) لجنة التشريع التجارى (ملحق ٦) ؛

(٥) اللجنة الاستشارية للمعارض (ملحق ٧) ؛

(٦) المجلس الأعلى للتعليم الفنى ؛

(٧) « « للتجارة والصناعة (ملحق ٨) ؛

(٨) لجنة التثمين الجمركية (يتبعها معمل للكشف) ؛

(٩) لجنة مراقبة الجوائز الخاصة بنسج الحرير ؛

(١٠) « « الاعانات لجمعيات تعاون صناع الحرير .

وهناك فضلا عما ذكر مصلحة مستقلة بذاتها وهى مكونة من المكتب الأهلى للتجارة الخارجية (ملحق رقم ٩) والمصالح الخارجية .

المصالح الخارجية :

(١) تحرير الموازين والمقاييس ؛

(٢) تفتيش التعليم الفنى ؛

(٣) المعهد الأعلى للفنون والصنايع وهو يشمل معملا للتجارب ومتحفا لمنع حوادث العمال ومعملا للبحث فى الأشغال الصناعية ومكتبا أهليا للملكية الصناعية ؛

(٤) مدارس التجارة والصناعة ؛

(٥) الغرف التجارية ؛

(٦) « الاستشارية للفنون والصناعات ؛

(٧) المحاكم التجارية ؛

(٨) السماسرة ووكلاء الأعمال ؛

(٩) المصافق التجارية (البورصات) ؛

(١٠) المخازن العامة .

ملحق رقم ١

اختصاصات مكتب التشريع التجارى والصناعى والمعارض

(١) درس وتحضير القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة الداخلية ؛ التشريع الخاص بالشركات ووسائل التسليف التجارى على اختلافها ؛ الكمبيالات ؛ الشيكات ؛ العرف التجارى ؛ قوانين الافلاس .

(٢) نظام وعمل لجنة التشريع التجارى — التشريع الخاص بالملكية الصناعية ، تسجيل الاختراعات ، علامات المصانع ، النماذج والتصميمات الصناعية ، الاسم التجارى ، التقليد ، المعاهدات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية ، العلاقات مع المكتب الأهلى للملكية الصناعية ، اللجنة الفنية .

(٣) المكتبة المركزية — الاشتراكات ، الاكتتابات والمشتريات ، بيان الكتب والمطبوعات الدورية ، مجموعة ما تنشره الصحافة الاقتصادية فى فرنسا وفى الخارج وارسالها الى المصالح المختصة ، الكتالوجات ، احصاء الكتب السنوى ، المحفوظات ، مباحث لمختلف المصالح .

(٤) المعارض — البحث الاقتصادى فى المعارض المزمع انشاؤها فى فرنسا والخارج ، تعيين شروط اشتراك فرنسا من الوجهة المالية فى المعارض الدولية ، تحضير مشروعات القانون الخاص بتنظيم الأقسام الفرنسية فى المعارض الأجنبية ، تعيين مندوبين ووكلاء عامين للحكومة الفرنسية . تطبيق الاتفاق الدولى المختص بالمعارض ، العلاقات مع اللجنة الفرنسية للمعارض الأجنبية وسائر المصالح المشتغلة بالمعارض ، المحفوظات ، شروط تنظيم المعارض الأميرية أو المعترف بها رسميا فى فرنسا ، منح الأوسمة والمكافآت للمعارض الريفية أو الصناعية أو التجارية ، النظر فى المسائل الناشئة عن التشريع الخاص بالمعارض .

(٥) المحال المقيدة — التشريع الخاص بالمحال الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو بالمفرقعات والكربور المائى .

(٦) نظام وعمل اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات .

(٧) المقاييس والموازين — التشريع ، تنظيم وادارة مصلحة التحرير . المستخدمين : تعيينهم وترقيتهم ، نفقات التفتيش الخ . المواد : المشتريات والتصليحات والتوريدات الخاصة بالأقلام ، تحرير "مجلة الموازين والمقاييس" ، تنظيم وادارة مكتب وطنى علمى دائم للموازين والمقاييس ولجنة المقاييس المعتادة ، المكتب الدولى للموازين والمقاييس .

ملحق رقم ٢

اختصاصات قلم النقل

(١) النقل فى البحر — النظام القانونى ، مسئولية النقالين ، تذكرة الشحن ، الاتفاقات الدولية ، بحث مسائل النظام الاقتصادى الخاص بصناعة النقل البحرى ، مناهج النقل والتدابير الكفيلة بتمهيد السبل لتوسع التجارة الفرنسية ، وضع مشروعات القوانين والاتفاقات المنشطة لصناعة النقل البحرى ، فحص رسوم الملاحة .

(٢) النقل بالسكة الحديد — النظام القانونى وشروط تطبيق التعريفة ، ابداء ملحوظات عن المقترحات الخاصة بتعريفة الواردات والصادرات والبضائع المرورية (الترانسيت) والتعريفات الخاصة والتعريفة الدولية ، الاتصال مع البلدان المجاورة بالسكة الحديدية ، النظر فى مسائل النقل

بالسكة الحديد مما له علاقة بالتجارة والصناعة ؛ تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للسكك الحديدية القائمة بتمثيل التجارة والصناعة .

(٣) النقل بالطرق النهرية — النظر فى المسائل الإقتصادية الخاصة بصناعة النقل بالطرق النهرية .

ملحق رقم ٣

اختصاصات قلم عموم التعليم الفنى

(التشريع — التفتيش — الدراسة الفنية الخ)

تحضير القوانين واللوائح العامة المختصة بالتعليم الفنى .

المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم فيما يتعلق بالتعليم الفنى فى فرنسا والخارج .

تأليف المجالس واللجان ؛ المجلس الأعلى للتعليم الفنى واللجنة الدائمة لهذا المجلس ؛ لجنة التفتيش على التعليم الفنى؛ لجنة مبانى المدارس؛ لجنة الكتب .

لجان التعليم الفنى فى المديريات والأقاليم .

التفتيش على التعليم الفنى؛ تعيين المفتشين وموظفى التفتيش؛ تنظيم رحلات التفتيش .

قلم العمارات .

دفع المرتبات ومصاريف الانتقال للمفتشين وأعضاء مجلس العمارات .

انشاء المدارس .

أشغال الطلبة بعد انتهاء الدراسة ؛ الدراسة الفنية ؛ القوانين النظامية ومناهج التعليم ؛ شهادة الكفاءة الفنية .

أعمال التعاون المدرسى .

تشجيع التعليم الفنى .

منح اعانات لتدبير الآلات والمعدات الخ اللازمة للمدارس العملية للتجارة والصناعة .

منح اعانات وجوائز من أدوات تعليم وأوسمة ونقود ومكافآت الخ للمعاهد وللمدارس الحرة الخاصة بالتعليم الصناعى والتجارى الذى تقوم به المجالس البلدية والغرف التجارية والنقابات الصناعية الخ .

دفع اعانات سنوية للمدن والمقاطعات لانشاء أو توسيع المبانى المخصصة للمدارس العملية للتجارة والصناعة .

تحضير الميزانية السنوية لنفقات مصالح التعليم الفنى .

تخصيص مبالغ لبعثات فى الخارج لأغراض صناعية أو تجارية .

الامتحانات .

المتاحف المدرسية ، البعثات .

الاشتراك فى المعارض التى تقام فى فرنسا وفى الخارج .

نشر مجلة التعليم الفنى بواسطة الادارة .

الاشتراك فى التأليف والمنشورات .

المخابرة العامة مع ادارات الوزارة والمصالح العامة .

ملحق رقم ٤

اختصاصات قلم المندوبين الممثلين للتجارة والصناعة

المجلس الأعلى للتجارة والصناعة .

الغرف التجارية : نظامها — طريقة الانتخاب — ادارتها — مراجعة واعتماد الحسابات والميزانيات — مصالح ومعاهد الغرف التجارية — المكاتب العمومية لوضع الشروط الخاصة بصنع الحرير والصوف والقطن — المكاتب العمومية لوضع أسماء أنواع الحرير والصوف — اشتراك الغرف التجارية اشتراكا ماليا فى انشاء خطوط التلفون وفى تشييد معدّات الموانى واشغالها — تقرير رسوم المرور المحلية — رسوم استعمال الآلات — انشاء وتنظيم البورصات التجارية — مراجعة واعتماد الحسابات والميزانيات .

الغرف الاستشارية للفنون والصناعات : نظامها — انتخاب أعضائها — ادارتها .

علاقاتها بغرف النقابات التجارية والصناعية وبالنقابات العامة وبالجمعيات التجارية والصناعية .

القوانين واللوائح الخاصة بالمخازن العامة وبمعارض البيع العامة المعدّة لتصريف البضائع بالجملة .

تقرير أثمان البضائع — التشريع الخاص بسماسرة البضائع — تحديد رسوم تسجيل أسماء السماسرة المشتغلين .

الوكلاء بالعمولة — تعيينهم فى سائر المدن خلاف باريس وليون وبوردو وليل ومرسيليا ونانت وتولوز المساعدة على انشاء المحاكم التجارية .

ملحق رقم ٥

اختصاصات اللجنة الاستشارية للفنون والصناعات

مهمة هذه اللجنة فحص كافة المسائل الخاصة بالتجارة والصناعة مما تحيله عليها الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح أو مما تستصوب الوزارة استشارة اللجنة فيه وذلك على الأخص فيما يتعلق بما يأتى :

المحال المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو الخطرة .

الترخيص بانشاء مصانع أو مخازن للمفرقعات .

براءات الاختراع .

تطبيق وتعديل التعريفات والقوانين الجمركية وذلك من الوجهة الفنية .

تطبيق القوانين الخاصة بالعمال فى الصناعات .

وكان انشاء هذه اللجنة فى سنة ١٧٩١ وهى مؤلفة من المذكورين بعد :

(أ) الأعضاء القانونيين الآتى بيانهم :

المدير العام للجمارك ؛

المدير العام للأموال غير المقررة ؛

مدير التعليم الفنى ؛

« العمال فى وزارة العمال ؛

« الأعمال التجارية والصناعية فى وزارة التجارة ؛

« المعارض والنقل فى وزارة التجارة ؛

المدير العام للغابات فى وزارة الزراعة ؛

كبير مهندسى قسم البارود فى وزارة الحربية .

(ب) خمسة عشر عضوا يعينهم الوزير .

(ج) « « مقرّرا فنيا يعينهم الوزير أيضا .

ملحق رقم ٦

اختصاصات لجنة التشريع التجارى

ألفت هذه اللجنة بأمر عال صدر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وهى تعطى رأيها فى مشروعات القوانين ومقترحاتها وتجوز استشارتها فى كافة المشاكل التى تعترض وزارة التجارة عند تنفيذ القوانين السارية . وهى مختصة بالنظر فى معرفة ما اذا كان يحسن تنسيق القوانين التجارية النافذة وادماجها فى قانون التجارة تسهيلا للبحث على أرباب الشأن وتيسيرا لأعمال المحاكم القنصلية .

ويجوز لهذه اللجنة عند القيام بأعباء مهمتها أن تشرع بموافقة الادارة فى اجراء تحريات لدى الغرف التجارية وكذلك لدى غيرها من الجمعيات الصناعية والتجارية ويسوغ لها أيضا من باب الاستدلال أن تسمع أقوال ممثلى هذه الجمعيات أو غيرهم من ذوى الاختصاص . وأن توسع عند اقتضاء الحال مصالح وزارة التجارة لاستطلاع آراء غيرها من اللجان الفنية التابعة للادارة فى بعض المسائل المعينة .

وتؤلف هذه اللجنة من عشرة أعضاء يعيّنون بأمر عال بناء على اقتراح وزير التجارة .

ويدعى مديرو أقلام وزارة التجارة ومدير مكتب الوزير لحضور جلساتها باعتبارهم أعضاء قانونيين .

ملحق رقم ٧

اختصاصات اللجنة الاستشارية للمعارض

أنشئت هـذه اللجنة بأمر عال صدر فى ٢١ يناير سـنة ١٩١٣ وألحقت بوزارة التجارة والصناعة والبريد والتلغراف . ومهمتها أن تبدى رأيهـا فى شروط تنظيم المعارض الرسميـة بفرنسا وفى شروط اشـتراك الحكومة الفرنسية فى المعارض الفرنسـية أو الأجنبية وفى مبلغ الاعتمادات المـالية اللازمة وفى نظام القومسيونات العامّة وفيما يقدّم من الطلبات بشأن التماس الرعاية أو التصريح باقامة معارض فرنسية أو أجنبية وفى تحضير القوانين واللوائح الخاصة بالمعارض وعلى العموم فى كافة المسائل العامّة أو الخاصة المتعلقة بتنظيم المعارض وادارتها ممـا تحيله عليها الوزارة .

وهى تحوى خلاف الأعضاء القانونيين سبعين عضوا يعينون بأمر عال لمدّة ثلاث سـنوات وينتخبون من المعروفين بكفاءتهم أو بأعمالهم أو بسابقة اشتراكهم فى المعارض أو بالمركز الذى يحتلونه فى المعاهد الصناعية والتجارية الكبرى .

ويرأس اللجنة وزير التجارة والصناعة والبريد والتلغراف .

وفى كل سـنة يعين أربعة وكلاء بقرار وزارى لرياسة الجلسات (فى غياب الرئيس) وللاشراف على ادارة اللجنة ولتعيين المقرّرين .

ملحق رقم ٨

اختصاصات المجلس الأعلى للتجارة والصناعة

ينعقد هذا المجلس بناء على دعوة وزير التجارة .

ومهمته ابداء رأيه فى مشروعات القوانين الخاصـة بتعريفة الجمـارك وتنفيذها وفى مشروعات المعاهدات التجارية ومعاهدات الملاحة وفى التشريع التجارى الخـاص بالمستعمرات وفى وسائل تنشـيط الصيد فى البحر ونقل البضائع بالسفن البحرية وفى المسائل الخاصة بالمستعمرات والمهاجرة وعلى العموم فى كافة الأمور التى يتراءى للحكومة أن تستشيره فيها .

ويرأس هذا المجلس وزير التجارة والصناعة وهو مؤلف من :

٤ وكلاء .

٦ أعضاء قانونيين و ٦٤ عضوا معينين مقسمين الى قسمين فى كل منهما ٣٢ عضوا :

(أ) قسم للتجارة ؛

(ب) « للصـناعة .

ويضاف الى المجلس عند اقتضاء الحاجة سكرتير و ٢ مساعدى سكرتير .

ملحق رقم ٩

اختصاصات المكتب الأهلى للتجارة الخارجية

مهمة هذا المكتب أن يقدم الى الصناع والتجار الفرنسيين كافة المعلومات التجارية التى من شأنها المساعدة على ترقية التجارة الخارجية وتوسيع نطاق التصريف فى البلدان المشمولة بالحماية الفرنسية .

أقـــلام المكتب

السكرتارية العامة : المستخدمون — معدّات ولوازم خاصة .

(القلم الأول) مطبوعات المكتب الأهلى والمعلومات الخاصة بالسمعة والشهرة التجارية للبيوتات المؤسسة فى الخارج وفى المستعمرات الفرنسية .

(القلم الثـانى) المباحث والمعلومات التجارية بوجه عام — ارسال العينات — المعلومات الفنية .

(« الثالث) الجمارك والاحصاءات التجارية .

(« الرابـع) النقل بالسكك الحديدية وبالبحر .

نظام وزارة الزراعة والتجارة والصناعة (بايطاليا)

(١) مكتب الوزير .

(٢) « وكيل الوزارة .

(٣) قــلم المستخدمين والشؤون العامة .

(٤) « المحاســبة .

(الاقسام الخمسة التالية تختص بالزراعة دون سواها) :

(١٠) الثقة المـالية والتعاون (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١١) الاحتياطات والتأمينات الخاصة بالشركات (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١٢) الاحصاءات الاجتماعية والصحية والادارية .

(١٣) « الاقتصادية (فى الزراعة والتجارة والصناعة) .

(١٤) العمال والتشريع الخاص بالشركات .

(١٥) مصلحة المناجم والميـاه والتشريع الخاص بها .

(١٦) التجارة الداخلية .

(١٧) « الخارجية .

(١٨) الصـــناعة .

(١٩) الملكية الذهنية — براءات الاختراع .

(٢٠) الموازين والمقاييس — اختبار المعادن .

(٢١) التعليم الصناعى والفنى .

ادارة التفتيش العـام على التجارة

تشـتمل على قلمين :

(١) التجارة الداخليـة

القسم (أ) الشؤون العامة — المحفوظات والتسجيل الخ — البحث فى أحوال التجارة ومطالبها — تعريفة النقـل — المعارض — الجوائز والمكافآت — معاهـد التنشـيط — الجمعيات التجارية والصناعية — المجالس .

القسم (ب) الغرف التجارية — الموالد والأسـواق — المصـافق (البـورصات) والسماسرة والأسعار — القبانيون العموميون والخبراء التجاريون — المخازن العامة — مجموعة التقاليد التجارية أهلية ودولية — الاتفاقات الخاصة بتوحيدها .

القسم (ج) التعليم التجارى — التشريع المقارن فى المسائل التجارية .

(٢) التجارة الخارجيـة

القسم (أ) المعاهدات — المنـازعات الجمركية — القوانين والتعريفات الجمركيـة — شهادات المصادر — وزن البضائع — المندوبون التجاريون المتجولون والعينات — اللجنة الدائمة للنظام الجمركى — مباحث فى المعاهدات والاتفاقات — الحركة التجارية — قيمة البضائع — تنقيح التعريفات .

الغرف والمعاهد التجارية فى الخـارج — المندوبون التجاريون — المتاحف التجارية — أسواق العينات — لجنة الصادرات — الاستعمار التجارى — مجموعة التشريع الخاص بالتعريفات — النشرة الدولية الخاصة بالجمـارك .

القسم (ب) جمع ونشر المعلومات التجارية والصناعية الخاصة بالبلدان الأجنبية — تسجيل البيوتات التجارية فى ايطاليا وفى الخارج .

ادارة التفتيش العام على الصناعة

تشتمل على أربعـة أقلام :

(١) الصـناعة

القسم (أ) الشؤون العامة المتعلقة بالتفتيش والمحفوظات والتسجيل الخ — الجمعيات الصـناعية والمباحث والمصالح العامة التى لها صفة صناعية — القوى المحركة والأجهزة الكهربائية — البحث من الوجهة الفنية والاقتصادية فى القوانين الصحية المتعلقة بالصـناعة والتجارة — الصناعات المضرة بالصحة — مراقبة المراجل والآلات البخارية — تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالأجهزة الكهربائية واستعمال الكهرباء فى الصـناعة — مراقبـة استخدام كربور الجير والآسيتلين — السلك الحـديدية الصاعدة — الغاز المضغوط — نظام الصناعات .

القسم (ب) الصيد — التشريع — الاتفاقات — مناطق تربية الأسماك — الصناعات المتعلقة بصيد الأسماك — اللجنة الاستشارية — المعارض .

حماية صناعة صيد الأسماك والصيادين — شركات صيد الأسماك — النقابات — المدارس — المباحث .

(٢) الملكية الذهنية

القسم (أ) الشؤون العامة — الطلبات — المحفوظات — المحاسبة .

فحص طلبات الشهادات و براءات الاختراع والعلامات التجارية الخ وتسليمها الى أصحابها — التسجيل الدولى للعلامات التجارية — لجنة المطالبات .

القسم (ب) التشريع الأهلى والأجنبى المتعلق بالملكية الذهنية والأدبية والفنية — المجامع والمؤتمرات — فحص وتسجيل البلاغات الخاصة بحقوق المؤلفين — السجلات والمجموعات — المجلة الرسمية — الاتفاقات المتعلقة ببراءات الاختراع — تسجيل الملكية الذهنية .

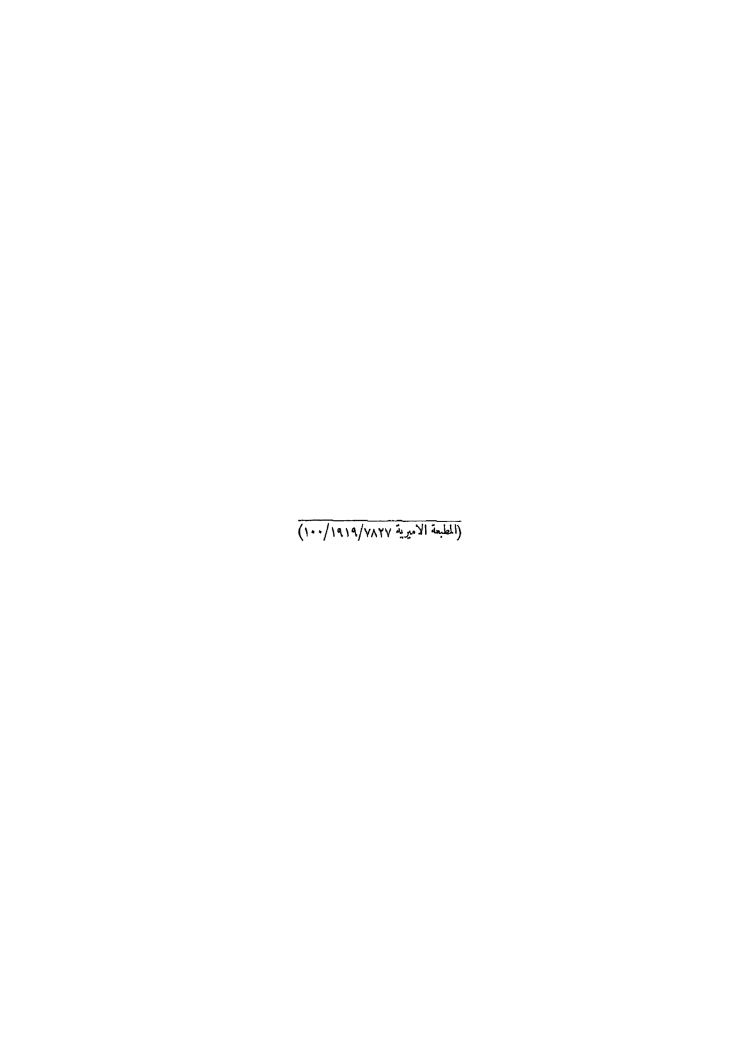
(٣) الموازين والمقاييس — اختبار المعادن النفيسة

لا أرى داعيا لذكر اختصاصات هذا القلم .

(٤) التعليم الصناعى والفنى

القسم (أ) المدارس الصناعية ومدارس الفنون والحرف .

القسم (ب) مدارس تطبيق الفنون على الصناعة وتعليم الرسم الصناعى — المدارس الصناعية للاناث .



(المطبعة الاميرية ٧٨٢٧/١٩١٩/١٠٠)


Bibliotheca Alexandrina
0573484